联合国粮食及农业组织 | Food and Agriculture Organization of the United Nations | Organisation des Nations Unies pour l'alimentation et l'agriculture | Продовольственная и сельскохозяйственная организация Объединенных Наций | Organización de las Naciones Unidas para la Alimentación y la Agricultura | منظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة

A

المؤتمر

الدورة الثانية والأربعون

2021

تقرير تنفيذ البرامج 2018–2019

يمكن توجيه أي استفسارات بشأن مضمون هذه الوثيقة إلى:

السيدة Beth Crawford

مديرة

مكتب الاستراتيجية والتخطيط وإدارة الموارد

الهاتف: +3906570-52298

يمكن طباعة هذه الوثيقة عند الطلب انسجامًا مع مبادرة منظمة الأغذية والزراعة للحد قدر المستطاع من أثرها على البيئة وتشجيع اتصالات أكثر مراعاة للبيئة. ويمكن الاطلاع على هذه الوثيقة وعلى غيرها من الوثائق على موقع المنظمة www.fao.org

الأوصاف المستخدمة في هذه المواد الإعلامية وطريقة عرضها لا تعبر عن أي رأي خاص لمنظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة في ما يتعلق بالوضع القانوني أو التنموي لأي بلد أو إقليم أو مدينة أو منطقة، أو في ما يتعلق بسلطاتها أو بتعيين حدودها وتخومها. ولا تعبر الإشارة إلى شركات محددة أو منتجات بعض المصنعين، سواء كانت مرخصة أم لا، عن دعم أو توصية من جانب منظمة الأغذية والزراعة أو تفضيلها على مثيلاتها مما لم يرد ذكرها.

والآراء المتضمنة في هذا المنتج هي آراء المؤلفين ولا تعبر بالضرورة عن وجهات نظر منظمة الأغذية والزراعة أو سياساتها.

FAO, 2020 ©

وتشجع منظمة الأغذية والزراعة استخدام المواد الواردة في هذا المنتج الإعلامي واستنساخها ونشرها. وما لم يذكر خلاف ذلك، يمكن نسخ هذه المواد وتنزيلها وطباعتها لأغراض الدراسات والأبحاث والتدريس الخاصة، أو استخدامها في منتجات أو خدمات غير تجارية، على أن يشار إلى أن المنظمة هي المصدر، واحترام حقوق النشر، وعدم افتراض موافقة المنظمة على آراء المستخدمين وعلى المنتجات أو الخدمات بأي شكل من الأشكال.

وينبغي توجيه جميع طلبات الحصول على حقوق الترجمة والتصرف وإعادة البيع بالإضافة إلى حقوق الاستخدامات التجارية الأخرى إلى العنوان التالي: www.fao.org/contact-us/licence-request أو copyright@fao.org.

إنّ منتجات المنظمة الإعلامية متاحة على موقعها الإلكتروني (www.fao.org/publications) وبالإمكان شراؤها لدى publications-sales@fao.org.

تقديم المدير العام

إنّ الخطة المتوسطة الأجل للفترة 2018-2021 لمنظمة الأغذية والزراعة متجذّرة في خطة التنمية المستدامة لعام 2030 وتتطلب اتخاذ تدابير شجاعة وإقامة شراكات قوية والتحلي بالقدرة على التحرك بسرعة لمساعدة البلدان على تحقيق أهداف التنمية المستدامة. وقد مكّن برنامج العمل والميزانية للفترة 2018-2019 المنظمة من الوفاء بالتزاماتها والمساهمة بالتالي في الجهود الوطنية والعالمية التي تعود بالنفع على الشرائح السكانية الضعيفة في العالم.

وانطلاقًا من خطة التنمية المستدامة لعام 2030، واصلت المنظمة إبقاء الجوع وانعدام الأمن الغذائي وسوء التغذية في صدارة جدول أعمال التنمية. ويشهد الجوع على المستوى العالمي ارتفاعًا مجددًا في حين لا يزال نقص التغذية يطال ملايين الأطفال. وفي مقابل تراجع الاستثمارات العامة في الزراعة على نطاق العالم، يحتاج صغار منتجي الأغذية والمزارعون الأسريون إلى دعم أكبر بكثير ومزيد من الاستثمارات في البنى التحتية والتكنولوجيا من أجل الزراعة المستدامة. ولا تزال المنظمة تعمل على توطيد دورها كجهة فاعلة رائدة على الساحة الدولية للتوعية ومواجهة مختلف التحديات التي تعترض الزراعة والأمن الغذائي.

وإذ عملت المنظمة في سياق حافل بالتحديات خلال الفترة 2018-2019، حققت 95 في المائة من مخرجات برنامج العمل والميزانية للفترة 2018-2019 من خلال تقديم دعم حاسم للبلدان والأقاليم وتوفير سلع عامة أساسية للمجتمع الدولي. وأحرزت المنظمة كذلك تقدمًا على صعيد الإجراءات المؤسسية لتنفيذ برنامج عملها كما يتجلى من خلال بلوغ 77.3 في المائة من مؤشرات الأداء الرئيسية في المواضيع المشتركة والأهداف الوظيفية الغاية الموضوعة لها لفترة السنتين.

وخلال الفترة 2018-2019، استخدمت المنظمة 99.6 في المائة من ميزانية برنامجها العادي في حين بلغ الإنفاق من خارج الميزانية 1.8 مليارات دولار أمريكي. وواصلت المنظمة التشدد في تدابير الرقابة الداخلية والإدارة الفعالة للمخاطر وهي تساهم بشكل نشط في تنفيذ عملية إعادة تنظيم منظومة الأمم المتحدة الإنمائية من خلال توطيد جهود التعاون مع الشركاء الآخرين في الأمم المتحدة ومع الوكالات التي توجد مقارها في روما.

وثمة حاجة إلى وجود منظمة تتمتع بالديناميكية والابتكار في عالم تسوده تحديات معقدة ومتداخلة وحيث من غير الممكن معالجة مسائل الأغذية والزراعة وسبل عيش الأشخاص ورفاههم، إضافة إلى الحفاظ على الموارد الطبيعية، الواحدة بمعزل عن الأخرى. وتؤدي المنظمة حاليًا دورًا رائدًا في دعم البلدان للانتقال إلى نظم زراعية وغذائية مستدامة على نحو ما أكدته لجنة الأمن الغذائي العالمي في دورتها الخامسة والأربعين من خلال إقرار اختصاصات إعداد الخطوط التوجيهية الطوعية بشأن النظم الغذائية والتغذية الصادرة عن اللجنة. ومن شأن مبادرة العمل يدًا بيد التي أطلقت حديثًا أن تشجع تحول النظم الزراعية والغذائية من خلال تحفيز التمويل المرن والشراكات الهادِفة والابتكارات في مجال إدارة البيانات والممارسات والتكنولوجيات والمؤسسات. وتضاف إلى ما تقدم ابتكارات على المستوى التنظيمي لإرساء ثقافة "محورها الإنسان" وجعل المنظمة أكثر اتساقًا وكفاءة.

وفي ظلّ التغيرات التي يشهدها العالم، من الضروري بذل جهود على صعيدي الابتكار والتعاون بغية تحقيق الأهداف التي وضعتها خطة التنمية المستدامة لعام 2030. ولقد خاضت المنظمة بشجاعة غمار هذه التجربة وهي ستواصل بذل الجهود لتلبية تطلعات أعضائها ولإقامة شراكات متينة تساهم في بناء عالم خالٍ من الجوع وانعدام الأمن الغذائي وسوء التغذية بجميع أشكاله ولعدم ترك أحدهم خلف الركب.

شو دونيو

المدير العام

بيان المحتويات

تقديم المدير العام *3*
الموجز *6*
أوّلًا–**النتائج – إحداث فارق** **12**
ألف– السياق الإنمائي العالمي – المعالم البارزة 12
باء– التقدم المحرز والإنجازات – الأهداف الاستراتيجية 18
لمحة عامة عن رصد المؤشرات والتقدم 18
عرض نتائج الأهداف الاستراتيجية 22
الهدف الاستراتيجي 1: المساهمة في القضاء على الجوع وانعدام الأمن الغذائي وسوء التغذية *23*
الهدف الاستراتيجي 2: جعل الزراعة والغابات ومصايد الأسماك أكثر إنتاجية واستدامة *34*
الهدف الاستراتيجي 3: الحد من الفقر في الريف *48*
الهدف الاستراتيجي 4: تمكين نظم زراعية وغذائية أكثر شمولًا وكفاءة *59*
الهدف الاستراتيجي 5: زيادة قدرة سبل كسب العيش على الصمود أمام التهديدات والأزمات *70*
الهدف 6: الجودة الفنية والإحصاءات والمواضيع المشتركة (تغيّر المناخ والمساواة بين الجنسين والحوكمة والتغذية) *81*
إعادة تنظيم منظومة الأمم المتحدة الإنمائية من أجل تنفيذ خطة التنمية المستدامة لعام 2030
وشبكة المكاتب الميدانية للمنظمة *97*
ثانيًا– إدارة الموارد بطريقة حكيمة والتحسينات في مجال التنفيذ **101**
ألف– تحسين وسائل التنفيذ في المنظمة – المعالم البارزة 101
باء– لمحة عامة عن الأداء – الأهداف الوظيفية والأبواب الخاصة 103
الهدف الوظيفي 8: التواصل *103*
الهدف الوظيفي 9: تكنولوجيا المعلومات *108*
الهدف الوظيفي 10: حوكمة المنظمة والإشراف والتوجيه *110*
الهدف الوظيفي 11: الإدارة الكفؤة والفعالة *114*
الباب 13: الإنفاق الرأسمالي *117*
الباب 14: الإنفاق الأمني *119*
جيم–برنامج التعاون التقني 121
دال–الصندوق المتعدد الاختصاصات 126
هاء–الأداء المالي 129
الملحق 1: منهجية الرصد *143*
الملحق 2: الأداء التنظيمي *148*

الملحق 3: المساواة بين الجنسين – التقدم المحرز في المعايير الدنيا لسياسة منظمة الأغذية والزراعة بشأن المساواة بين الجنسين وخطة العمل على نطاق منظومة الأمم المتحدة بشأن المساواة بين الجنسين وتمكين المرأة ... 185

الملحق 4: إطار نتائج الاستراتيجية الخاصة بتغير المناخ – تقرير مرحلي للفترة 2018-2019 195

الملحق 5: التوزيع الجنساني والجغرافي 202

الملحق 6: سياسة المنظمة الخاصة باللغات 204

الملحق 7 على الويب: النتائج الخاصة بالأبعاد الإقليمية

الملحق 8 على الويب: الدورات غير المقررة والدورات الملغاة

الموجز

1- يُطلع تقرير تنفيذ البرامج الأعضاء على ما قامت به المنظمة من عمل وما حققته من نتائج خلال فترة السنتين الأخيرة. وهو يعطي، في إطار وثائق المساءلة المعمول بها، معلومات كميّة ونوعية عن إنجاز الأهداف الاستراتيجية والأهداف الوظيفية والأبواب الخاصة والغايات ومؤشرات النتائج ذات الصلة كما هو مقرر في برنامج العمل والميزانية للفترة 2018-2019 بالنسبة إلى جميع مصادر الموارد المالية.

2- ويظهر تقرير تنفيذ البرامج الذي جرى إعداده ضمن إطار النتائج الحالي اتجاهات مؤشرات الأهداف الاستراتيجية المستندة إلى أهداف التنمية المستدامة ويفيد عن النواتج والمخرجات ويعرض الدروس الرئيسية البرامجية والتشغيلية المستفادة بالنسبة إلى كل من الأهداف.

التطورات الرئيسية على مستوى السياسات – المعالم البارزة

3- عملت المنظمة جاهدة طوال فترة السنتين لإبقاء الجوع وانعدام الأمن الغذائي وسوء التغذية في صدارة جدول أعمال التنمية. ويفيد تقرير الأمين العام عن التقدم المحرز باتجاه تحقيق أهداف التنمية المستدامة في عام 2019 بأنّ الجوع يشهد ارتفاعًا مجددًا على المستوى العالمي في حين لا يزال نقص التغذية يطال ملايين الأطفال. وفي مقابل تراجع الاستثمارات العامة في الزراعة على مستوى العالم، يتطلب صغار منتجي الأغذية والمزارعون الأُسريون قدرًا أكبر بكثير من الدعم ومزيدًا من الاستثمارات في البنى التحتية والتكنولوجيا لضمان الزراعة المستدامة.

4- وقد حرصت المنظمة من خلال عملها النشط في فريق الخبراء المشترك بين الوكالات المعني بمؤشرات أهداف التنمية المستدامة على توفير التنمية المنهجية والاعتماد الناجح لمؤشرات أهداف التنمية المستدامة جميعًا وعددها 21 مؤشرًا يخضع لرعاية المنظمة. ودعا *منتدى الأمم المتحدة السياسي الرفيع المستوى المعني بالتنمية المستدامة* في يوليو/تموز 2018 إلى عقد من العمل لإنجاز أهداف التنمية المستدامة بحلول عام 2030 وهو عقد ستشارك فيه المنظمة بنشاط. وحققت المنظمة إقرارًا واسعًا بكونها جهة فاعلة رئيسية في الساحة المناخية الدولية خلال السنتين الماضيتين خاصة من خلال مشاركتها الرفيعة المستوى ومساهمتها في مرحلة ما قبل انعقاد مؤتمر الأطراف في اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ وفي مؤتمري الأطراف الرابع والعشرين والخامس والعشرين وفي دورات الأجهزة الفرعية وعمل كورونيفيا المشترك بشأن الزراعة، إضافة إلى مؤتمر قمة العمل من أجل المناخ الذي دعا إليه أمين عام الأمم المتحدة.

5- وتؤدي المنظمة دورًا رياديًا في دعم البلدان من أجل الانتقال إلى نظم زراعية وغذائية مستدامة. وأقرّت لجنة الأمن الغذائي العالمي في دورتها الخامسة والأربعين اختصاصات إعداد الخطوط التوجيهية الطوعية بشأن النظم الغذائية والتغذية الصادرة عن اللجنة والتي توصي باتباع نهج شامل ومنهجي إزاء النظم الغذائية من أجل معالجة التشتت القائم على صعيد السياسات بين قطاعات الأغذية والزراعة والصحة. وقد سعت المنظمة طوال فترة السنتين إلى تشجيع النهج المبتكرة إزاء الإنتاج الزراعي المستدام بما في ذلك ضمن جملة أمور نظم التراث الزراعي ذات الأهمية العالمية والزراعة الإيكولوجية والتكنولوجيا الأحيائية.

6- وتعد مقاومة مضادات الميكروبات شغلًا عالميًا شاغلًا يطال صحة الإنسان والحيوان والنباتات والأغذية والبيئة. وخلال الفترة 2018-2019، كثّفت المنظمة عملها في مجال مقاومة مضادات الميكروبات ضمن مجالات تركيز أربع مندرجة في خطة عملها بشأن مقاومة مضادات الميكروبات للفترة 2016-2020 (التوعية والمراقبة والحوكمة والممارسات الجيدة). وكانت المنظمة أيضًا في صدارة الجهود الرامية إلى مواجهة التهديدات الإقليمية على غرار دودة الحشد الخريفية وحالات تفشي الجراد الصحراوي في شمال شرق أفريقيا والمملكة العربية السعودية واليمن والقرن الأفريقي. وتساهم المنظمة بشكل نشط في تنفيذ إعادة تنظيم منظومة الأمم المتحدة الإنمائية بهدف توطيد جهود التعاون مع الشركاء الآخرين في الأمم المتحدة والوكالات التي توجد مقارها في روما.

إحداث فارق: المخرجات والنواتج والأهداف الاستراتيجية

7- يوجّه إطار النتائج في المنظمة للفترة 2018-2019 عمليتي تخطيط عمل المنظمة ورصده للمساعدة في بناء عالم خالٍ من الجوع وسوء التغذية. ويتمحور الإطار حول المؤشرات التي تقيس التقدم المحرز في كل مستوى من مستويات سلسلة النتائج (أي المخرجات والنواتج والأهداف الاستراتيجية).

8- وتمثل المخرجات النتائج التي تعتبر المنظمة مسؤولة عنها مباشرة على المستويات الوطنية والإقليمية والعالمية من خلال التطبيق الملموس لتدخلات المنظمة الممولة بواسطة المساهمات المقررة والطوعية. وانطلاقًا من الدروس المستفادة في الفترة 2016-2017، أجريت تحسينات لتحديد الغايات ورصدها والإفادة عنها مقارنة بغايات النواتج الموضوعة للفترة 2018-2019. ومما سهّل عملية تحديد غايات فترة السنتين ازدياد تركيز سلسلة نتائج المنظمة وتحسّن تخطيط العمل بمشاركة المكاتب القطرية كافة، بالإضافة إلى المكاتب الإقليمية والإقليمية الفرعية والمقر الرئيسي.

9- وكما خلال الفترة 2016-2017، اعتُبرت غايات مؤشرات المخرجات مستوفاة عندما بلغت النتائج الفعلية 100 في المائة من الغاية. وعلى هذا الأساس، تكون المنظمة خلال الفترة 2018-2019 قد استوفت بالكامل 95 في المائة (41) من غايات مؤشرات مخرجاتها البالغة 43 غاية فيما بقيت نسبة 5 في المائة (2) منها غير مستوفاة. وتم إنجاز حوالي 79 في المائة من النتائج الخاصة بالمخرجات على المستوى القطري أو الإقليمي.

10- وتمثل النواتج التغيرات اللازمة في البيئة المشجّعة على المستوى القطري و/أو على المستوى العالمي للمضي قدمًا في إنجاز الأهداف الاستراتيجية الأعلى مستوى. وهي ترتبط بالقيود القطرية أو الدولية التي يمكن معالجتها من خلال مساهمات (مخرجات) المنظمة. وتقيس المؤشرات على مستوى النواتج مدى إجراء البلدان التغييرات المطلوبة وتحلّيها بالقدرات اللازمة لتحقيق الأهداف الاستراتيجية في المجالات التي بإمكان المنظمة أن تساهم فيها، أو مدى التقدم الذي أحرزه المجتمع الدولي لتحسين البيئة المشجّعة على المستوى العالمي. وإنّ تغيّر قيم مؤشرات النواتج هو نتيجة السياسات والبرامج المنفذة من قبل أصحاب المصلحة كافة – المنظمة والدول الأعضاء والشركاء في التنمية.

11- ويوضح تقييم النواتج وجود اتجاه إيجابي بالإجمال حيث تحسن أداء 16 مؤشرًا من أصل 22 مؤشرًا بالنسبة إلى غالبية البلدان بين عامي 2015 و2019. وإضافة إلى ذلك، سجّلت بالنسبة إلى 90 في المائة تقريبًا من المؤشرات نسبة أعلى من البلدان ضمن فئة الأداء المتوسط إلى العالي في عام 2019 قياسًا بعام 2015. وأخيرًا، هناك إقرار بأنّ مساهمة

المنظمة في التغيير كانت ملحوظة أو معتدلة في 95 في المائة أو أكثر من البلدان بالنسبة إلى جميع مؤشرات النواتج باستثناء اثنين منها.

12- وعمدت المنظمة إلى قياس التقدم المحرز على مستوى أهدافها الاستراتيجية من خلال مواءمة إطار نتائجها مع أهداف التنمية المستدامة وترد في هذا التقرير اتجاهات مؤشرات الأهداف الاستراتيجية المستندة إلى أهداف التنمية المستدامة وعددها 38 مؤشرًا المستخدمة لقياس التقدم على مستوى الأهداف الاستراتيجية للمنظمة.

13- وتقاس النتائج بالنسبة إلى كل هدف من الأهداف الاستراتيجية بواسطة مؤشرات تعرض على مستوى الهدف الاستراتيجي والناتج والمخرج مع إبراز تحقيقها على المستويات العالمية والإقليمية والقطرية. وتسعى المنظمة من خلال عملها إلى التأثير على الأرض وعلى حياة الأفراد ورفاهيتهم. وترد أمثلة عن هذه التأثيرات في سياق التقرير.

الإدارة الحكيمة للموارد: تحسين وسائل التنفيذ

14- تستخدم المنظمة مجموعة من الآليات المتاحة لها لإدارة الموارد ولدعم تحقيق النتائج وتحسينه. ويتناول تقرير تنفيذ البرامج التقدم المحرز بالنسبة إلى نوعية عمل المنظمة الرئيسي على المستويين الفني والمعياري وفي مجال وضع المعايير، بما في ذلك الإحصاءات العالية الجودة والمواضيع المشتركة بشأن تغير المناخ والمساواة بين الجنسين والحوكمة والتغذية؛ وبرنامج التعاون التقني؛ والتواصل وتكنولوجيا المعلومات وحوكمة المنظمة والإشراف والتوجيه؛ والإدارة الكفؤة والفعالة بما في ذلك الإنفاق الرأسمالي والأمني؛ والإجراءات المتخذة للوفاء بالتزامات تحقيق وفورات نتيجة زيادة الكفاءة. ويجري قياس التحسينات والإفادة عنها بواسطة مؤشرات رئيسية للأداء وغايات. وقد بلغ 77.3 في المائة (34) من مؤشرات الأداء الرئيسية البالغ عددها 44 مؤشرًا في الأبواب من 6 إلى 14 الغاية الموضوعة لها لفترة السنتين.

15- وبلغ الإنفاق الإجمالي 2.8 مليارات دولار أمريكي في الفترة 2018-2019 أي بارتفاع بنسبة 7.2 في المائة قياسًا إلى الفترة 2016-2017، مع إنفاق 99.6 في المائة (1 002.6 ملايين دولار أمريكي) من الاعتمادات الصافية في حين بلغ الإنفاق من خارج الميزانية 1.8 مليارات دولار أمريكي.

16- وازدادت تعبئة الموارد من خارج الميزانية للعمل الجاري والمقبل بنسبة 17 في المائة ووصلت إلى 2.4 مليارات دولار أمريكي. واستطاعت المشاريع القطرية والإقليمية الفرعية والإقليمية أن تجتذب 79 في المائة من مجمل عمليات الموافقة في الفترة 2018-2019. وتحققت وفورات متكررة ناشئة عن زيادة الكفاءة بمقدار 11.7 ملايين دولار أمريكي من خلال تعديلات إلى الأسفل في تكاليف الموظفين وخفض تكاليف الاستشاريين والسفر والمشتريات.

17- وتم تدريجيًا اعتماد سياسة منظمة الأغذية والزراعة الجديدة لاسترداد التكاليف المستندة إلى الإطار المالي الشامل لاسترداد التكاليف الذي وافق عليه المجلس في عام 2015 وذلك اعتبارًا من شهر يناير/كانون الثاني 2018. وهذه السياسة المنقحة تسعى إلى ضمان قياس تكاليف المنظمة وتوزيعها على النحو الصحيح بين مختلف مصادر التمويل بما يتماشى مع السياسة المتبعة في منظومة الأمم المتحدة والممارسات التي تشجع الجمعية العامة للأمم المتحدة على اتباعها. وبات إطار إدارة المخاطر والرقابة الداخلية المعزز يشمل الآن إعداد سجلات خاصة بالمخاطر في مكاتب المنظمة كافة مع إيلاء عناية خاصة لمخاطر الغش وذلك من خلال إطلاق استراتيجية وخطة عمل لمكافحة الغش في عام 2018.

الإجراءات المقترح اتخاذها من جانب الاجتماع المشترك بين لجنتي البرنامج والمالية والمجلس

يرجى من لجنتي البرنامج والمالية والمجلس القيام بما يلي:

- أخذ العلم بإنجاز النواتج والمخرجات في إطار الأهداف الاستراتيجية والوظيفية في ضوء قياسها بواسطة المؤشرات والغايات؛
- وإحالة تقرير تنفيذ البرامج للفترة 2018-2019 إلى المؤتمر مشفوعًا بملاحظاتها وتوصياتها بشأن ما أنجز والأداء التشغيلي والمالي.

الإجراءات المقترح اتخاذها من جانب المؤتمر

إنّ المؤتمر مدعو إلى المصادقة على تقرير تنفيذ البرامج للفترة 2018-2019 وإلى إعطاء ما يراه مناسبًا من توجيهات.

معلومات عن هذا التقرير

18- يُطلع تقرير تنفيذ البرامج للفترة 2018-2019 (www.fao.org/pir) الأعضاء على ما قامت به المنظمة من عمل وحقّقته من نتائج خلال فترة السنتين. ويقدم التقرير، باعتباره جزءًا من الوثائق المحاسبية المعتمدة[1] وبالاستناد إلى التقرير التوليفي لاستعراض منتصف المدة لعام 2018 [2] (www.fao.org/mtr)، معلومات عن تنفيذ الأهداف الاستراتيجية وغاياتها ومؤشراتها، بالإضافة إلى مؤشرات الأداء الرئيسية بالنسبة إلى الهدف 6 والأهداف الوظيفية والأبواب الخاصة، حسبما هو مقرّر في برنامج العمل والميزانية للفترة 2018-2019 [3] (www.fao.org/pwb) بالنسبة إلى مصادر التمويل كافة.

19- ويصدر هذا التقرير ضمن إطار النتائج الحالي الوارد في الخطة المتوسطة الأجل للفترة 2018-2021. وهو يتضمّن تحديثًا عمّا أحرز من تقدم في بلوغ الأهداف الاستراتيجية والنواتج قياسًا إلى المؤشرات، بالإضافة إلى عملية الإبلاغ المعتادة عن تحقيق المخرجات والأداء المالي. وقد تم تحديث إطار النتائج وبلورة عملية الرصد في التعديلات التي أدخلت على برنامج العمل والميزانية للفترة 2018-2019 [4] في ديسمبر/كانون الأول 2017.

20- وتتولى المنظمة إعداد المخرجات في سلسلة نتائج الأهداف الاستراتيجية ومراقبتها وتتحمل المسؤولية الكاملة عن تنفيذها. وقد وضعت بالنسبة إلى كل هدف من الأهداف الاستراتيجية مؤشرات وغايات يتم قياسها على مستوى المخرجات. كما وضعت مؤشرات أداء رئيسية وغايات يجري قياسها بالنسبة إلى الهدف 6 والأهداف الوظيفية والأبواب الخاصة ويتحمل رؤساء وحدات الأعمال مسؤولية رصدها.

21- ويرد عند بداية كل هدف استراتيجي عرض بياني للأداء، ويمكن في *الملحق 2: الأداء التنظيمي* الاطّلاع على معلومات أكثر تفصيلًا.

22- ويقدّم *الباب الأول، النتائج – إحداث فارق*، المعالم البارزة بشأن المستجدات في مجال السياسات (*القسم ألف*)؛ ويعطي لمحة عامة عن النتائج ويعرض، بالنسبة إلى كل هدف من الأهداف الاستراتيجية والهدف 6، النتائج المحقّقة على مستويي المخرجات والنواتج من خلال قياسها بحسب المؤشرات (*القسم باء والملحق 2*)؛ ويعرض *الملحق 1* منهجية رصد النتائج.

23- ويقدّم الباب *الثاني، الإدارة الحكيمة للموارد والتحسينات في مجال التنفيذ*، المعالم البارزة بشأن البيئة التمكينية المحسّنة لتنفيذ البرامج (*القسم ألف*)؛ ويعرض التقدم المحرز قياسًا إلى مؤشرات الأداء الرئيسية بالنسبة إلى الأهداف الوظيفية والأبواب الخاصة (*القسم باء والملحق 2*)؛ ويُفيد عن أداء برنامج التعاون التقني (*القسم جيم*) والصندوق المتعدد الاختصاصات (*القسم دال*)؛ ويعرض الأداء المالي خلال فترة السنتين (*القسم هاء*).

---

[1] القسم الثاني – واو في النصوص الأساسية (قرار المؤتمر 2009/10)

[2] الوثيقة FC 175/7– PC 126/2

[3] الوثيقة C 2017/3

[4] الوثيقة CL 158/3– *الملحق 1 على الويب*

24- وتتضمن الملاحق الخاصة تقارير اعتيادية عمّا أحرز من تقدم في ما يتعلق بالمعايير الدنيا لسياسة المنظمة بشأن المساواة بين الجنسين وخطة العمل على نطاق المنظومة بشأن المساواة بين الجنسين وتمكين المرأة *(الملحق 3)*، وتغير المناخ *(الملحق 4)*، وقضايا المساواة بين الجنسين والتوزيع الجغرافي للموظفين (*الملحق 5*)، وتنفيذ سياسة اللغات في المنظمة *(الملحق 6)*، والأبعاد الإقليمية *(الملحق 7)*، والدورات غير المقرّرة والملغاة *(الملحق 8 على الويب)*.

أوّلًا– النتائج – إحداث فارق

ألف– السياق الإنمائي العالمي – المعالم البارزة

25- عملت المنظمة جاهدة طوال فترة السنتين لإبقاء الجوع وانعدام الأمن الغذائي وسوء التغذية في صدارة جدول أعمال التنمية. وفي ما يلي عرض لمساهمات المنظمة في خطة التنمية المستدامة لعام 2030 وغيرها من التطورات العالمية خلال الفترة 2018-2019.

خطة التنمية المستدامة لعام 2030

26- لا تزال **خطة التنمية المستدامة لعام 2030**[5] تحدّد السياق الذي ستعمل فيه المنظمة وبلدانها الأعضاء من أجل تحقيق أهداف التنمية المستدامة وبلوغ الغايات القطرية المحددة.

27- يفيد *تقرير الأمين العام عن التقدم المحرز باتجاه تحقيق أهداف التنمية المستدامة في عام 2019* بأنّ الجوع آخذ مجددًا في الارتفاع على المستوى العالمي فيما لا يزال نقص التغذية يطال الملايين من الأطفال والاستثمارات العامة في الزراعة على مستوى العالم على تراجع فيما يتطلب على نحو عاجل صغار منتجي الأغذية والمزارعون الأسريون قدرًا أكبر بكثير من الدعم ومزيدًا من الاستثمارات في البنى التحتية والتكنولوجيا من أجل الزراعة المستدامة. وإنّ المنظمة، من خلال مشاركتها النشطة في مجموعة الخبراء المشتركة بين الوكالات والمعنية بمؤشرات أهداف التنمية المستدامة (مجموعة الخبراء)، قد حرصت تدريجيًا على توفير التنمية المنهجية والمصادقة الناجحة على أهداف التنمية المستدامة الواحدة والعشرين برعاية المنظمة. وأدت في المقابل الموافقة الرسمية من قبل مجموعة الخبراء على منهجيات أهداف التنمية المستدامة إلى إتاحة الفرصة للبلدان للمباشرة في رفع تقاريرها عنها، فيما شدّدت في الوقت نفسه على الحاجة إلى دعم القدرات اللازمة لذلك.

28- وعقد **منتدى الأمم المتحدة السياسي الرفيع المستوى المعني بالتنمية المستدامة** (المنتدى السياسي الرفيع المستوى) اجتماعًا له في شهر يوليو/تموز 2018 ثم في عام 2019 برعاية المجلس الاقتصادي والاجتماعي لإجراء عمليات استعراض معمقة للتقدم المحرز في أهداف التنمية المستدامة البالغ عددها 17 هدفًا. وفي عام 2018، في إطار موضوع *التحول إلى مجتمعات مستدامة وقادرة على الصمود*، جرت مراجعة ستة من أهداف التنمية المستدامة في العمق (وهي الأهداف 6 و7 و11 و12 و15 و17). وفي عام 2019، في إطار موضوع *تمكين الشعوب وضمان المشاركة والمساواة*، تمت مراجعة *الأهداف 4 و8 و10 و13 و16 و17*. وعُقد في شهر سبتمبر/أيلول 2019 مؤتمر القمة الأول للأمم المتحدة بشأن أهداف التنمية المستدامة منذ اعتماد خطة عام 2030 في سبتمبر/أيلول 2015 لمتابعة واستعراض التقدم المحرز في تنفيذ هذه الخطة. وقد أفضت إلى الإعلان السياسي بشأن "التأهب لعقد من العمل والإنجاز من أجل تحقيق التنمية المستدامة" الذي دعا إلى عقد من العمل لإنجاز أهداف التنمية المستدامة بحلول سنة 2030. وساندت المنظمة البلدان لإجراء عمليات الاستعراض الوطنية الطوعية الخاصة بها وشاركت بنشاط في الاستعراضات المواضيعية لأهداف

[5] قرار الجمعية العامة للأمم المتحدة A/RES/70/1: *"تحويل عالمنا: خطة التنمية المستدامة لعام 2030"*

التنمية المستدامة وفي المنتدى السياسي الرفيع المستوى في عامي 2018 و2019، كما شاركت بنشاط، جنبًا إلى جنب مع برنامج الأغذية العالمي والصندوق الدولي للتنمية الزراعية، في مختلف عمليات المتابعة والاستعراض.

29- وحظيت المنظمة بتقدير عارم كجهة فاعلة رئيسية على الساحة الدولية للمناخ خلال السنتين الأخيرتين خاصة من خلال مشاركتها الرفيعة المستوى ومساهماتها في مؤتمري الأطراف الرابع والعشرين والخامس والعشرين في اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ ودورات الأجهزة الفرعية ومؤتمر القمة للعمل من أجل المناخ الذي دعا إليه أمين عام الأمم المتحدة. وخلال فترة السنتين، وفّرت المنظمة مدخلات فنية وسهّلت مشاركة البلدان والحوار في ما بينها خلال **عمل كورونيفيا المشترك بشأن الزراعة** في سياق اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ. ويعترف القرار بشكل رسمي بأهمية القطاعات الزراعية في التكيف مع تغير المناخ والتخفيف من أثره وهو ما يشكل خطوة هامة في المفاوضات بشأن الزراعة مع اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ. وأتاحت المنظمة منتجات معارفية أتاحت للخبراء في الزراعة من البلدان الأعضاء إعداد مساهماتهم وتبادل وجهات نظرهم بصورة غير رسمية حول كيفية بلورة القرار وتنفيذه.

30- وفي 31 مايو/أيار 2018، اعتمدت الجمعية العامة للأمم المتحدة القرار بشأن **إعادة تنظيم منظومة الأمم المتحدة الإنمائية**[6] ورحّبت بتنشيط إطار عمل الأمم المتحدة للتعاون في مجال التنمية المستدامة وإضفاء مزيد من الاستراتيجية والمرونة عليه وجعله موجهًا نحو النتائج والإجراءات باعتبار ذلك الوسيلة الأهم لتخطيط الأنشطة الإنمائية للأمم المتحدة وتنفيذها على المستوى الوطني. وتساهم المنظمة بشكل نشط في تطبيق عملية إعادة تنظيم منظومة الأمم المتحدة الإنمائية بهدف توطيد جهود التعاون والعمل بصورة متآزرة مع سائر الشركاء في الأمم المتحدة، وبخاصة الوكالات التي توجد مقارها في روما.

31- وقدّمت المنظمة إلى جانب برنامج الأغذية العالمي تقارير منتظمة إلى مجلس الأمن في الأمم المتحدة بشأن الأمن الغذائي في البلدان التي تشهد نزاعات من أجل توطيد الحاجة الماسة إلى توجيه الجهود في سبيل إيجاد حلّ للنزاعات بغية وضع حد للجوع. وفي شهر مايو/أيار 2018، اعتُمد بالإجماع **القرار 2417 المفصلي الصادر عن مجلس الأمن في الأمم المتحدة** حيث لفت الانتباه إلى العلاقة القائمة بين النزاعات المسلحة وانعدام الأمن الغذائي الناجم عن النزاعات وتهديد المجاعة.

التطورات العالمية الأخرى

32- أقرّت **لجنة الأمن الغذائي العالمي** (اللجنة) وهي المنتدى الدولي والحكومي الدولي الأشمل الذي يعمل في إطاره أصحاب المصلحة كافة من أجل ضمان الأمن الغذائي والتغذية للجميع، خلال دورتها الخامسة والأربعين في شهر أكتوبر/تشرين الأول 2018، الاختصاصات لإعداد الخطوط التوجيهية الطوعية الصادرة عن اللجنة بشأن النظم الغذائية والتغذية. وتؤدي المنظمة دورًا قياديًا من أجل دعم البلدان في **انتقالها إلى نظم زراعية وغذائية مستدامة** وتنصح الخطوط التوجيهية باتباع نهج شامل ومنهجي بالنسبة إلى النظم الغذائية من أجل معالجة التشتت القائم في السياسات بين قطاعات الأغذية والزراعة والصحة.

[6] A/RES/72/279 إعادة تنظيم منظومة الأمم المتحدة الإنمائية في سياق الاستعراض الشامل الذي يجري كل أربع سنوات لسياسة الأنشطة التنفيذية التي تضطلع بها منظومة الأمم المتحدة من أجل التنمية.

33- ودعت اللجنة في دورتها السادسة والأربعين المنعقدة في شهر أكتوبر/تشرين الأول 2019 إلى اتباع موضوع يركز على "تسريع عجلة التقدم على صعيد الهدف 2 من أهداف التنمية المستدامة من أجل تحقيق سائر أهداف التنمية المستدامة". وقدمت المنظمة مدخلات في عدد من المجالات المجدية لعملها بما فيها أهداف التنمية المستدامة والنظم الغذائية والتغذية والتوسع الحضري والتحول الريفي والانعكاسات على الأمن الغذائي والتغذية والشراكات والزراعة الإيكولوجية واليوم الدولي للمرأة الريفية والعقد الدولي للزراعة الأسرية.

34- وتعتبر خطة التنمية المستدامة لعام 2030 **التنوع البيولوجي** أحد العناصر الرئيسية في العديد من الأنشطة، وبخاصة تلك المتصلة بالقطاعات الزراعية المستدامة. وكانت استراتيجية المنظمة لتعميم التنوع البيولوجي قد اعتُمدت خلال الدورة الثالثة والستين بعد المائة للمجلس في شهر ديسمبر/كانون الأول 2019 في أعقاب عملية تشاورية شاملة مع الأعضاء.

35- في بيان تمّ اعتماده في 19 يناير/كانون الثاني 2019 من جانب 74 وزيرًا للزراعة اجتمعوا خلال مؤتمر برلين الحادي عشر لوزراء الزراعة بمناسبة انعقاد المنتدى العالمي للأغذية والزراعة (المنتدى العالمي للأغذية والزراعة 2019) حول موضوع "الزراعة تصبح رقمية- الحلول الذكية لزراعة المستقبل"، طلب إلى منظمة الأغذية والزراعة "أن تقوم، بالتشاور مع أصحاب المصلحة (...)، بوضع مفهوم للنظر في إمكانية إنشاء مجلس رقمي دولي للأغذية والزراعة يقدم المشورة للحكومات والجهات الفاعلة الأخرى ذات الصلة ويدفع قدمًا بتبادل الأفكار والخبرات، فيساعد بذلك الجميع على الاستفادة من الفرص التي تُتيحها الرقمنة"، لمناقشته خلال الدورة الثانية عشرة للمنتدى العالمي للأغذية والزراعة (المنتدى العالمي للأغذية والزراعة 2020).

36- واستجابةً لهذا الطلب، وضعت منظمة الأغذية والزراعة، من خلال عملية تشاور مفتوحة وشاملة مع العديد من أصحاب المصلحة ومنظمات دولية أخرى، مذكرة مفاهيمية تمّت مناقشتها في حدث جانبي عُقد خلال المنتدى العالمي للأغذية والزراعة 2020. وفي بيان تمّ اعتماده في 18 يناير/كانون الثاني 2020 من جانب 71 وزيرًا للزراعة اجتمعوا خلال انعقاد المنتدى العالمي للأغذية والزراعة 2020 حول موضوع "الأغذية للجميع! التجارة من أجل تغذية آمنة ومتنوعة ومستدامة"، تمّ الترحيب بجهود المنظمة ودُعيت أجهزتها الرئاسية إلى "دعم عملية" لغرض " إنشاء مجلس رقمي دولي للأغذية والزراعة".

التهديدات الناشئة

37- أدّى الخطر الممكن **لدودة الحشد الخريفية** في أفريقيا والشرق الأدنى وآسيا إلى الضغط للتحرك فورًا وعلى وجه السرعة. واضطلعت المنظمة بدور رائد من أجل حشد الشركاء لتحديد ممارسات الإدارة المستدامة للآفة والمصادقة عليها ودعمها واستحدثت نظمًا للرصد والإنذار المبكر لدودة الحشد الخريفية. وفي شهر ديسمبر/كانون الأول 2019، أطلقت المنظمة برنامجًا رائدًا هو خطة العمل العالمية لمكافحة دودة الحشد الخريفية بقيمة 500 مليون دولار أمريكي كاستجابة طارئة للانتشار السريع لدودة الحشد الخريفية. وسوف تتخذ هذه المبادرة التي تمتد على ثلاث سنوات تدابير جذرية ومباشرة ومنسقة لتعزيز القدرات على المستوى العالمي في مجالي الوقاية من هذه الآفة ومكافحتها المستدامة.

38- ولا تزال **مقاومة مضادات الميكروبات** تشكل مصدر قلق عالمي حيث أنها تطال صحة الإنسان والحيوان والنبات وكذلك الأغذية والبيئة. وخلال فترة السنتين 2018-2019، كثّفت المنظمة عملها في مجال مقاومة مضادات الميكروبات ضمن مجالات تركيز أربعة لخطة العمل العالمية للمنظمة بشأن مقاومة مضادات الميكروبات للفترة 2016-2020 (التوعية والمراقبة والحوكمة والممارسات الجيدة) وقدمت مزيدًا من الدعم الإجمالي للبلدان من أجل وضع خطط عملها الوطنية لمكافحة مقاومة مضادات الميكروبات وتنفيذها. وأفضى الدعم المقدم إلى البلدان إلى خفض عدد البلدان التي لا توجد لديها مثل هذه الخطط (أو التي هي قيد الإعداد حاليًا) بأكثر من 40 في المائة مقارنة بالفترة السابقة التي شملها التقرير. وقد أدى دورًا حاسما في هذا المجال تطوير واستخدام النهج التدريجي المتمثل في "مسار المنظمة للإدارة التدريجية لمقاومة مضادات الميكروبات". وجرى تطبيق هذا النهج في 7 بلدان (بلجيكا وتونس وسانت كيتس ونيفيس وطاجيكستان وغانا وقيرغيزستان وكينيا) فيما يطالب عدد إضافي من البلدان بالحصول على الدعم.

39- ويعد **الجراد الصحراوي** (Schistocerca gregaria) أكثر الآفات المهاجرة فتكًا في العالم. وتشكل الأسراب الكبرى تهديدًا كبيرًا بالنسبة إلى الأمن الغذائي وسبل العيش في الريف. وللمنظمة خبرة واسعة في مجال مراقبة عشائر الجراد الصحراوي ومساعدة البلدان على مواجهة هذه الآفة الفتاكة للمحاصيل. وتصدر دائرة معلومات الجراد الصحراوي في المنظمة نشرات شهرية عن الجراد الصحراوي توزّع على البلدان المتضررة وعلى المانحين والوكالات المعنية الأخرى. وقد أطلقت المنظمة الإنذار الخاص بحالات تفشي الجراد الصحراوي في شمال شرق أفريقيا والمملكة العربية السعودية خلال شهر فبراير/شباط 2019 وفي كل من اليمن والقرن الأفريقي في شهر يوليو/تموز 2019. وطلبت المنظمة الحصول على 153 مليون دولار أمريكي تخصص للاستجابة السريعة والعمل الاستباقي في عشرة بلدان.

محور التركيز

توطيد التعاون بين المنظمات التي توجد مقارها في روما

قامت **الوكالات التي توجد مقارها في روما** في عام 2018 بالتوقيع على مذكرة تفاهم مدتها خمس سنوات تعهدت بموجبها بالعمل في سبيل تحقيق نتائج مشتركة انطلاقًا من ميزاتها المقارنة وضمن أطر زمنية تمتد لعدة سنوات. والغرض من مذكرة التفاهم هذه هو توطيد التعاون والتنسيق على المستويات العالمية والإقليمية والقطرية لتقديم مزيد من الدعم للبلدان. وتطبيقًا للأحكام الرئيسية التي نصت عليها مذكرة التفاهم، أعدّت الوكالات التي توجد مقارها في روما خطة عمل تغطي فترة السنتين 2019-2020 سيجري تحديثها بصورة سنوية. وتشارك أيضًا هذه الوكالات بصورة كاملة في تطبيق عملية إعادة تنظيم منظومة الأمم المتحدة الإنمائية بموازاة الاستفادة من الشراكات الواسعة النطاق والهادفة.

وساهمت المنظمات الثلاث معًا في إصدار تقارير أساسية على غرار *حالة الأمن الغذائي والتغذية في العالم لعام 2019* الذي أعدته للعام الثالث على التوالي منظمة الأغذية والزراعة والصندوق الدولي للتنمية الزراعية ومنظمة الأمم المتحدة للطفولة وبرنامج الأغذية العالمي ومنظمة الصحة العالمية والذي تضمّن مؤشرًا جديدًا مستمدًا من الإطار العالمي لرصد أهداف التنمية المستدامة بشأن معدل انتشار انعدام الأمن الغذائي المعتدل أو الحاد استنادًا إلى مقياس المعاناة من انعدام الأمن الغذائي. وفي شهر مايو/أيار 2019، شاركت منظمة الأغذية والزراعة والصندوق الدولي للتنمية الزراعية في تنظيم الإطلاق العالمي لعقد الأمم المتحدة للزراعة الأسرية للفترة 2019-2028 الذي حضره أكثر من 230 مندوبًا من 113 بلدًا. وعلى المستوى القطري، تمحور عمل الوكالات التي توجد مقارها في روما حول توطيد التعاون القائم وتوسيع نطاق المبادرات في مجالات الصياغة المشتركة للنتائج والصياغة المشتركة للبرامج وعمليات التقييم المشتركة للأمن الغذائي والتفاعل ضمن مجموعات متخصصة، وبناء القدرات والمبادرات الخاصة بالقدرة على الصمود والتأهب لحالات الطوارئ وعمليات الاستجابة.

وفي مجال الخدمات على مستوى المنظمة، واصلت الوكالات التي توجد مقارها في روما تعاونها المكثّف بما في ذلك في مجالات الأمن واستمرارية الأعمال والمشتريات في المنظمات والموارد البشرية والخدمات الصحية وتكنولوجيا المعلومات والمزايا والحصانات والسفر وتأشيرات الدخول والمسؤولية البيئية لتلك المنظمات.

الزراعة الإيكولوجية

تسعى **مبادرة النهوض بالزراعة الإيكولوجية** التي أُطلقت في عام 2018 بالتعاون مع شركاء في الأمم المتحدة، إلى إتاحة منبر لتحفيز التعاون والإجراءات المنسقة ضمن الأمم المتحدة وبين مختلف الشركاء. وقد أعدّت خطة عمل تتألف من مجالات عمل ثلاثة هي: (1) المعرفة والابتكارات؛ (2) والعمليات الخاصة بالسياسات؛ (3) وإقامة روابط. وحددت الخطة أيضًا ثلاثة بلدان تحظى بالأولوية خلال المرحلة الأول بالنظر إلى احتياجاتها وقدراتها وهي الهند والمكسيك والسنغال.

ففي الهند (ولاية أندرا براديش)، ساهم برنامج الزراعة الطبيعية من دون ميزانية (ZBNF) وبفضل خطط التعلم الأفقي ومشاريع المدارس الحقلية للمزارعين، في تمكين 580 000 مزارع (3 000 قرية) من اعتماد الزراعة الإيكولوجية. وفي

المكسيك، أطلقت عملية شاملة لتعزيز ممارسات الزراعة الإيكولوجية في إطار رؤية البلاد الخاصة بالاكتفاء الذاتي الغذائي. ومن خلال برنامج "الإنتاج من أجل الرفاهية"، حظي 2.8 مليونًا من أصحاب الحيازات الصغيرة و657 000 من المنتجين من الشعوب الأصلية بالدعم في مجال الزراعة المتكاملة بما في ذلك التربة والمياه والتنوع البيولوجي والبذور والآليات والطاقة المستدامة. وجرى تمكين أصحاب المصلحة على المستوى الوطني لاستعراض أطر السياسات، فيما تم إعداد برنامج وطني انتقالي إلى الزراعة الإيكولوجية. وفي السنغال، أصدرت لجنة وطنية متعددة أصحاب المصلحة توصيات سياساتية شاملة بشأن عمليات التحول إلى الزراعة الإيكولوجية لإعادة بناء النظم الزراعية.

وجرى تطوير **أداة تقييم أداة الزراعة الإيكولوجية** لدعم عمليات التحول إلى الزراعة الإيكولوجية على مستويات مختلفة وفي مقار مختلفة من خلال عمليات مستنيرة لرسم السياسات. وهي تقوم بجمع المعلومات عن تأثير نهج الزراعة الإيكولوجية وتسعى إلى إقامة البراهين على أداء نظم الزراعة الإيكولوجية عبر مختلف أبعاد الاستدامة البيئية والاجتماعية والثقافية والاقتصادية والصحية والتغذوية والمتعلقة بالحوكمة.

باء– التقدم المحرز والإنجازات – الأهداف الاستراتيجية

40- تساهم المنظمة في تحقيق التقدم من خلال إطار الأهداف الاستراتيجية والنواتج والمخرجات المصحوبة بمؤشرات عن التقدم المحرز الذي يقاس كل سنتين. ويتناول هذا القسم منهجية الرصد ويعطي لمحة عامة عن التقدم المحرز باتجاه تحقيق الأهداف الاستراتيجية والنواتج وإنجاز المخرجات في فترة السنتين 2018-2019.

لمحة عامة عن رصد المؤشرات والتقدم

الأهداف الاستراتيجية

41- تعدّ الأهداف الاستراتيجية للمنظمة أهداف التنمية العالمية التي تطمح المنظمة والبلدان الأعضاء إلى تحقيقها بالتعاون مع المجتمع الدولي بأسره. وهي تعطي نظرة لتقييم التقدم العالمي في المجالات التي التزمت فيها المنظمة بتحقيق النتائج والتعاون مع الشركاء.

42- والمنظمة هي واحدة من الشركاء العديدين في التنمية الذين يساعدون الحكومات الوطنية في ما تبذله من جهود من أجل تحقيق هذه الأهداف. ومن غير الممكن أن تُعزى الإنجازات على هذا المستوى إلى شريك واحد لا غير بل هي نتيجة تدخلات قامت بها مجموعة من أصحاب المصلحة. وتساهم المنظمة في تحقيق التقدم تماشيًا مع ولايتها وميزاتها المقارنة لكن من غير الممكن إقامة علاقة سببية مباشرة.

43- وقد حددت الخطة المتوسطة الأجل للفترة 2018-2021 مجموعة من المؤشرات لتعقب الاتجاهات العالمية على مستوى الأهداف الاستراتيجية باستخدام مصادر البيانات الدولية. وفي أعقاب اعتماد الجمعية العامة للأمم المتحدة خطة التنمية المستدامة لعام 2030 في نهاية سنة 2015، عمدت المنظمة إلى مواءمة إطارها الخاص بالنتائج مع أهداف التنمية المستدامة من خلال تحديد مقاصد أهداف التنمية المستدامة ومؤشراتها المتصلة بكل من الأهداف الاستراتيجية للمنظمة واستخدامها بصورة حصرية. وأفضت هذه العملية إلى مجموعة جديدة من مؤشرات الأهداف الاستراتيجية المستندة إلى أهداف التنمية المستدامة وعددها 38 مؤشرًا لقياس التقدم المحرز على مستوى الأهداف الاستراتيجية للمنظمة.[7]

44- والعمل جارٍ حاليًا وبصورة تدريجية على توفير البيانات بالنسبة إلى العديد من مؤشرات الأهداف الاستراتيجية المستندة إلى أهداف التنمية المستدامة. ولتقييم الاتجاهات الأخيرة، تجري مقارنة القيم الخاصة بكل مؤشر للأهداف الاستراتيجية مستند إلى أهداف التنمية المستدامة على مرّ السنوات 2000 و2015 و2019 (أو في أقرب سنة سابقة لها تتوافر عنها البيانات) كما هو مبيّن في *الملحق 2: الأداء التنظيمي*.

[7] الملحق 2 بالوثيقة C 2017/3 PWB 2018-19.

النواتج

45- تقيس المؤشرات على مستوى النواتج مدى إجراء البلدان للإصلاحات المطلوبة وتحليها بالقدرات اللازمة لتحقيق الأهداف الاستراتيجية في المجالات التي بإمكان المنظمة أن تساهم فيها على المستوى القطري، أو مدى التقدم الذي أحرزه المجتمع الدولي لتحسين البيئة المشجّعة على المستوى العالمي، مثلًا من خلال وضع أطر وقواعد ومعايير واتفاقات على مستوى السياسات. وإنّ تغيّر قيم مؤشرات النواتج هو نتيجة السياسات والبرامج المنفذة من قبل أصحاب المصلحة كافة – المنظمة والدول الأعضاء والشركاء في التنمية. وينبغي لدى تفسير مؤشرات النواتج التنبه إلى أنّ المنظمة هي فقط أحد المساهمين في تلك التغييرات ولا يمكن بالتالي أن يُعزى التقدم إلى عملها فحسب. ويساعد رصد التقدم المحرز على صعيد مؤشرات النواتج على تقييم المساهمة المنظورة للمنظمة في إحداث التغييرات على المستوى القطري وتحديد الثغرات ومجالات التحسين من أجل المساعدة على جعل عمل المنظمة مجديًا بقدر أكبر.

46- وخلال الفترة 2018-2019، كان هناك في المجموع 41 مؤشرًا على مستوى النواتج و20 ناتجًا بالنسبة إلى الأهداف الاستراتيجية الخمسة. وعمدت المنظمة إلى قياس التقدم المحرز على صعيد مؤشرات النواتج من خلال إجراء تقييم للنواتج في المنظمة في نهاية سنة 2019 تمّ من خلاله جمع بيانات أولية (دراسة استقصائية) وثانوية (قواعد بيانات عامة واستعراض للسياسات) على المستوى القطري لعناصر قياس كل من مؤشرات النواتج في المنظمة. وجرى تجميع البيانات لكل من السنة الأساس (2015) وفي نهاية الفترة الحالية (2019). وكانت البيانات غير متوفرة أو متدنية جدّا من حيث الجودة بالنسبة إلى 12 من مؤشرات النواتج البالغ عددها 41 التي لم يُفد عنها. ويرد مزيد من التفاصيل عن منهجية الرصد في *الملحق 1*: *منهجية الرصد*.

47- ويجري تقييم النواتج وعرض النتائج بحسب كل من الأهداف الاستراتيجية ويجري وصفها بحسب مؤشرات النواتج كما هو مبيّن في الصفحات الخاصة بالمؤشرات في *القسم الأول–باء* وفي *الملحق 2*، أي تحديدًا:

(أ) **تغير حالة الأداء بين عامي 2015 و2019** أي نسبة البلدان التي سجلت تقدمًا بين عامي 2015 و2019 تم قياسه في إحدى الفئات الثلاث التالية: *تحسّن* أو *لم يحدث تغيير كبير* أو *ساء*.

(ب) **مساهمة المنظمة الظاهرة في التغيير الحاصل في أداء البلد** أي انطباع المجيبين على الدراسة الاستقصائية حول مدى مساهمة المنظمة في إحداث التغيير بين عامي 2015 و2019 (*ملحوظة أو معتدلة أو لا مساهمة ملحوظة*).[8]

(ج) **توزيع البلدان بحسب فئة الأداء في عامي 2015 و2019**[9] أي نسبة البلدان في كلّ من فئات الأداء الخمس (*أداء متدنّ، أو متوسط إلى متدنّ، أو متوسط، أو متوسط إلى مرتفع، أو مرتفع*) في عامي 2015 و2019.

48- ويُعبّر عن نتائج النواتج بالنسبة المئوية المقرّبة إلى أقرب عدد كامل.[10]

[8] النتائج غير متاحة بالنسبة إلى مؤشرات النواتج بالاستناد فقط إلى البيانات الثانوية أو إلى استعراض السياسات والتشريعات.

[9] متاحة في *الملحق 2* فقط.

[10] تعادل النتائج بالنسبة المئوية عند جمعها 100 في المائة عند حساب الكسور.

49- وتشير نتائج تقييم النواتج إلى أنّ اتجاه الأداء إيجابي بشكل عام حيث تحسنت حالة أداء 16 من أصل 22 مؤشرًا بالنسبة إلى غالبية[11] البلدان بين عامي 2015 و2019. وإضافة إلى ذلك، بالنسبة إلى 90 في المائة تقريبًا من المؤشرات، هناك نسبة أعلى من البلدان ضمن فئات الأداء من متوسط إلى مرتفع في عام 2019 مقارنة بعام 2015. وأخيرًا، أقرّ بأنّ مساهمة المنظمة في التغيير كانت ملحوظة أو معتدلة في 95 في المائة أو أكثر من البلدان بالنسبة إلى جميع مؤشرات النواتج التي خضعت للتقييم، باستثناء اثنين منها.[12]

المخرجات

50- المخرجات هي مساهمة المنظمة من حيث العمليات والمنتجات والخدمات، في تحقيق النواتج ضمن سلسلة النتائج. وهي تمثل النتائج المباشرة لتدخلات المنظمة على المستويات الوطنية والإقليمية والعالمية ويجري تمويلها من المساهمات المقررة والطوعية التي تتحكم بها المنظمة وتكون مسؤولة عنها بالكامل. وخضع إنجاز المخرجات وعددها 40 مخرجًا لرصد سنوي من خلال 43 مؤشرًا و43 غايةً كما هو موضح في *الملحق 1*.

51- واستنادًا إلى الدروس المستفادة في الفترة 2016-2017، أُجرِيت تحسينات مستمرة من حيث تحديد الغايات ورصدها ورفع التقارير عنها مقارنة بغايات المخرجات للفترة 2018-2019. وجرى تيسير تحديد الغاية لفترة السنتين من خلال زيادة درجة التركيز في سلاسل نتائج المنظمة وتحسين التخطيط للعمل بمشاركة المقار كافة (على المستويين الإقليمي والإقليمي الفرعي وفي المكاتب الميدانية والمقر الرئيسي). وجرى مزيد من تنقيح عملية ضمان الجودة ومعاييرها لاستعراض النتائج. وأفضت هذه التحسينات إلى مجموعة مركزة أكثر من النتائج وتضمنت معلومات أفضل عن النواتج التي حققتها المنظمة خلال فترة السنتين.

52- واعتبرت غايات مؤشرات المخرجات منجزة عندما بلغت النتائج الفعلية 100 في المائة من الغاية الموضوعة. ومن هذا المنطلق، خلال الفترة 2018-2019، بلغت المنظمة بالكامل 95 في المائة (41) من غايات مؤشرات المخرجات الخاصة بها. وتحقق حوالي 79 في المائة من النتائج الخاصة بالمخرجات على المستوى القطري أو الإقليمي.

53- ويتضمن *الجدول 1* لمحة عامة عن إنجاز غايات مؤشرات المخرجات بحسب الأهداف الاستراتيجية.

[11] غالبية البلدان تعني 50 في المائة أو أكثر من البلدان بالنسبة إلى مؤشر ما.

[12] بلغت نسبة المؤشرين المتبقيين 76 في المائة و84 في المائة.

الجدول 1 : غايات مؤشرات المخرجات حتى نهاية 2019

	عدد الغايات المنجزة بالكامل (100 في المائة أو أكثر)	عدد الغايات غير المنجزة	المجموع
الهدف الاستراتيجي 1	6	1	7
الهدف الاستراتيجي 2	9		9
الهدف الاستراتيجي 3	9		9
الهدف الاستراتيجي 4	8	1	9
الهدف الاستراتيجي 5	9		9
المجموع	41	2	43

عرض نتائج الأهداف الاستراتيجية

54- ترد النتائج بالنسبة إلى كل من الأهداف الاستراتيجية على مستوى الهدف الاستراتيجي والناتج والمخرج بعد قياسها بواسطة المؤشرات مع تسليط الضوء على إنجازها على المستويات العالمية والإقليمية والقطرية. وتتضمن صفحة المؤشر الشاملة بالنسبة إلى كل من الأهداف الاستراتيجية:

(أ) القيم بالنسبة إلى كل من مؤشرات الهدف الاستراتيجي المستندة إلى أهداف التنمية المستدامة في 2000 و2015 و2019 (أو في أقرب سنة سابقة تتوافر عنها البيانات).

(ب) لمحة عامة عن التغيرات التي طرأت على حالة الأداء (ساء أو لا تغيير يذكر أو تحسّن) بين عامي 2015 و2019 بعد قياسها بواسطة مؤشرات النواتج؛

(ج) مساهمة المنظمة الظاهرة في التغيير في أداء البلد المعني بعد قياسها بواسطة مؤشرات النواتج؛

(د) القيم المستهدفة والفعلية لمؤشرات النواتج إضافة إلى تقييم الأداء.

55- وبالنسبة إلى الهدف 6 الذي يضمن جودة وتكامل عمل المنظمة الرئيسي في المجال الفني والمعياري وفي مجال وضع المعايير بما في ذلك إصدار إحصاءات عالية الجودة وتنسيق المواضيع المشتركة بشأن تغير المناخ والمساواة بين الجنسين والحوكمة والتغذية، يُقاس الأداء ويفاد عنه بحسب مؤشرات الأداء الرئيسية والغايات بعد قياسها من قبل المديرين المسؤولين عن كل من نواتج الهدف 6.

56- وترد في الجدول ضمن *الملحق 2* معلومات مفصلة عن جميع مؤشرات الأهداف الاستراتيجية المستندة إلى أهداف التنمية المستدامة ومؤشرات النواتج ومؤشرات المخرجات ومؤشرات الأداء الرئيسية.

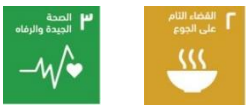

الهدف الاستراتيجي 1: المساهمة في القضاء على الجوع وانعدام الأمن الغذائي وسوء التغذية

الهدف الاستراتيجي 1: المساهمة في القضاء على الجوع وانعدام الأمن الغذائي وسوء التغذية

مؤشر هدف التنمية المستدامة		وصف المؤشر	2000	2015	2019*
الهدف 2: القضاء التام على الجوع					
2-1-1	معدل انتشار النقص التغذوي	*معدل انتشار النقص التغذوي (النسبة المئوية)*	14.8	10.6	10.8
2-1-2	معدل انتشار انعدام الأمن الغذائي المعتدل أو الشديد وسط السكان، استنادا إلى مقياس المعاناة من انعدام الأمن الغذائي	*معدل انتشار انعدام الأمن الغذائي المتوسط أو الشديد وسط السكان، الإجمالي مشفوع بحدود عليا / دنيا (النسبة مئوية) - البيانات المتاحة*	-	23.5	25.4
2-2-1	معدل انتشار التقزّم (الطول بالنسبة للعمر <2- نقطة من الانحراف المعياري عن متوسط معايير نمو الطفل لمنظمة الصحة العالمية) بين الأطفال دون سن الخامسة	*معدل الأطفال الذين يعانون من التقزّم المعتدل أو الشديد (النسبة مئوية)*	32.5	23.3	21.9
2-2-2	معدل انتشار سوء التغذية (الوزن بالنسبة للطول > 2+ أو < 2- نقطة من الانحراف المعياري عن متوسط معايير نمو الطفل لمنظمة الصحة العالمية) بين الأطفال دون سن الخامسة، مصنفين حسب النوع (الهزال والوزن الزائد)	*معدل الأطفال الذين يعانون من الوزن الزائد المعتدل أو الشديد (النسبة المئوية)*	4.9	5.7	5.9
		معدل الأطفال الذين يعانون من الهزال المعتدل أو الشديد (النسبة المئوية)	-	-	7.29
الهدف 3: الصحة الجيدة والرفاه					
3-4-1	معدل الوفيات الناجمة عن أمراض القلب والأوعية الدموية والسرطان وداء السكري والأمراض التنفسية المزمنة	*معدل الوفيات الناجمة عن أمراض القلب والأوعية الدموية أو السرطان أو السكري أو الأمراض التنفسية المزمنة (نسبة احتمال الوفيات بين سن 30 و70)*	22.4	18.5	18.3

*أو التاريخ السابق الأقرب من الفترة 2016–2019

الهدف الاستراتيجي 1: النتائج

المؤشر		تغييرات مسجلة في حالة الأداء بين عامي 2015 و2019 (النسبة المئوية للبلدان)	مساهمة المنظمة في التغيير المسجّل (النسبة المئوية للبلدان)
1-1-ألف	اعتماد سياسات واستراتيجيات وبرامج استثمار شاملة قطاعية و/أو شاملة لعدة قطاعات يدعمها إطار قانوني للقضاء على الجوع وانعدام الأمن الغذائي وجميع أشكال سوء التغذية بحلول عام 2030	%21 %67 %12	غير متاح
2-1- ألف	وجود آليات شاملة للحوكمة والتنسيق والمساءلة	%60 %34 %6	87% 13%
3-1-ألف	استخدام الأدلة المستمدة من التحليلات الشاملة والمشتركة بين القطاعات لكي تسترشد بها في قراراتها المتعلقة بالسياسات والبرامج لمعالجة انعدام الأمن الغذائي وجميع أشكال سوء التغذية	%48 %45 %6	%23 %77
4-1-ألف	التنفيذ الفعال لسياسات واستراتيجيات وبرامج استثمار، ويقاس ذلك بمدى كفاية الإنفاق العام في قطاع الزراعة والموارد البشرية الحكومية	%29 %65 %6	%42 %58

ساءت
لا تغيير كبير
تحسنت

لا مساهمة ظاهرة
معتدلة
ملحوظة

الهدف الاستراتيجي 1: المخرجات

المخرج		المؤشر	الغاية 2019-2018	الفعلي 2019-2018	محقّق
1-1-1	تحسين قدرات الحكومات وأصحاب المصلحة على وضع أطر سياساتية وخطط وبرامج استثمار قطاعية وشاملة لعدة قطاعات للقضاء على الجوع وانعدام الأمن الغذائي وجميع أشكال سوء التغذية بحلول عام 2030	*عدد عمليات السياسات العامة ذات القدرات البشرية والمؤسسية المعززة لإدراج أهداف الأمن الغذائي والتغذية والاعتبارات الخاصة بالمساواة بين الجنسين في السياسات القطاعية وخطط الاستثمار والبرامج كنتيجة لدعم المنظمة*	127	158	●
2-1-1	تحسين قدرات الحكومات وأصحاب المصلحة على وضع أطر قانونية وخاصة بالمساءلة وتنفيذها لإعمال الحق في الغذاء الكافي	*عدد عمليات السياسات العامة ذات القدرات البشرية والمؤسسية المعززة لإدراج أهداف الأمن الغذائي والتغذية والاعتبارات الخاصة بالمساواة بين الجنسين ضمن الأطر القانونية وأطر المساءلة كنتيجة لدعم المنظمة*	29	37	●
1-2-1	تحسين قدرات الحكومات وأصحاب المصلحة على حوكمة الأمن الغذائي والتغذية	*عدد عمليات السياسات العامة ذات القدرات البشرية والمؤسسية المعززة لحوكمة الأمن الغذائي والتغذية كنتيجة لدعم المنظمة*	43	43	●
1-3-1	تحسين قدرات الحكومات وأصحاب المصلحة على تحليل انعدام الأمن الغذائي وجميع أشكال سوء التغذية ومساهمة القطاعات وأصحاب المصلحة في القضاء على الجوع وانعدام الأمن الغذائي وجميع أشكال سوء التغذية بحلول عام 2030	*عدد عمليات السياسات العامة ذات القدرات البشرية والمؤسسية المعززة لتحليل حالة الأمن الغذائي والتغذية، بما في ذلك مساهمات مختلف القطاعات، للاسترشاد بها في صنع القرارات كنتيجة لدعم المنظمة*	21	34	●
2-3-1	تحسين قدرات الحكومات وأصحاب المصلحة على رصد وتقييم السياسات والبرامج والتشريعات ذات الصلة بالقضاء على الجوع وانعدام الأمن الغذائي وجميع أشكال سوء التغذية بحلول عام 2030	*عدد عمليات السياسات العامة ذات القدرات البشرية والمؤسسية المعززة لرصد وتقييم أثر سياسات وبرامج الأمن الغذائي والتغذية على صنع القرارات كنتيجة لدعم المنظمة*	36	33	▲
1-4-1	تحسين قدرات الحكومات وأصحاب المصلحة على تخصيص الموارد المالية واستخدامها للقضاء على الجوع وانعدام الأمن الغذائي وجميع أشكال سوء التغذية بحلول عام 2030	*عدد عمليات السياسات العامة ذات القدرات البشرية والمؤسسية المعززة لتخصيص الموارد المالية واستخدامها للأمن الغذائي والتغذية كنتيجة لدعم المنظمة*	17	27	●
2-4-1	تحسين قدرات الحكومات وأصحاب المصلحة على تنمية الموارد البشرية والتطوير التنظيمي في مجالي الأمن الغذائي والتغذية	*عدد المنظمات ذات القدرات البشرية والتنمية التنظيمية المعززة في مجال الأمن الغذائي والتغذية كنتيجة لدعم المنظمة*	74	77	●

● *محقّق بالكامل (الفعلي ≤ الغاية)*
▲ *غير محقّق (الفعلي > الغاية)*

57- ينصبّ تركيز البرنامج الاستراتيجي 1 على إقامة بيئة تمكينية للقضاء على الجوع وانعدام الأمن الغذائي وسوء التغذية، من خلال معالجة نقص التغذية والأنماط الغذائية غير المتوازنة من الناحية التغذوية وسلامة الأغذية وجودتها فضلًا عن استدامة النظم الغذائية. وقد أصبح تحقيق هذا الهدف أكثر تعقيدًا لأن مشاكل سوء التغذية والوزن الزائد والسمنة والأمراض غير المعدية المرتبطة بالنظام الغذائي باتت تؤثر اليوم على جميع البلدان. وتزيد العوامل مثل تغير المناخ وفقدان التنوع البيولوجي وتدهور البيئة وتزايد أوجه اللامساواة الاجتماعية من التعقيد في تحقيق المقاصد المتعلقة بالجوع وسوء التغذية في إطار الهدف 2 من أهداف التنمية المستدامة.

58- وتعمل منظمة الأغذية والزراعة ضمن شراكة مع الحكومات وغيرها من الجهات الفاعلة في مجال التنمية ولا سيما الوكالات التي توجد مقارها في روما وسائر الشركاء في منظومة الأمم المتحدة. ويتألف هذا الهدف من أربعة نواتج مترابطة هي:

(أ) الالتزام السياسي الصريح الذي يتخذ شكل سياسات وبرامج وخطط عمل وأطر قانونية (المخرجان 1-1-1 و1-1-2)؛

(ب) الحوكمة الشاملة وآليات التنسيق والشراكات لتحسين المشاركة والتنسيق عبر القطاعات وأصحاب المصلحة (المخرج 1-2-1)؛

(ج) العمليات السياساتية القائمة على الأدلة التي تدعمها معلومات أفضل عن حالات الأمن الغذائي والتغذية، وتعزيز القدرات على الرصد والتقييم وتحسين تقييم الأثر (المخرجان 1-3-1 و1-3-2)؛

(د) ضمان تخصيص ما يكفي من الموارد المالية واستخدامها للقضاء على الجوع وانعدام الأمن الغذائي وجميع أشكال سوء التغذية وتعزيز قدرات المؤسسات المشاركة في تنفيذ الإجراءات الخاصة بالأمن الغذائي والتغذية (المخرجان 1-4-1 و1-4-2).

59- وإننا نبتعد في الوقت الراهن عن تحقيق مقاصد الأمن الغذائي والتغذية في إطار الهدف 2 من أهداف التنمية المستدامة (مؤشر هدف التنمية المستدامة 2-1-1). فقد كان ما يقارب واحد من كل عشرة أشخاص (9.2 في المائة) يعاني من انعدام الأمن الغذائي الحاد في عام 2018 (مؤشر هدف التنمية المستدامة 2-1-2 الذي يبلغ نسبة 25.4 في المائة مصحوبًا بانعدام الأمن الغذائي المعتدل)، وهو ما يعادل 704 ملايين شخص تقريبًا. ويتواصل تراجع التقزّم (مؤشر هدف التنمية المستدامة 2-2-1) والهزال وإن كان بوتيرة بطيئة. وبالتالي، لا بدّ من تجديد الجهود من أجل تعزيز الالتزام السياسي الرفيع المستوى ووضع سلّم مناسب بأولويات التمويل وتكثيف الإجراءات في مجال انعدام الأمن الغذائي وسوء التغذية.

60- وغالبًا ما يترافق نقص التغذية والتقزّم والهزال لدى الأطفال مع النقص في المغذيات الدقيقة، ومشاكل تُعزى إلى الوزن الزائد والسمنة (مؤشر هدف التنمية المستدامة 2-2-2). ولا يزال معدل انتشار الوزن الزائد المعتدل أو الحاد، على ارتفاع في مختلف الفئات العمرية. ففي عام 2018، كان 40 مليون طفل دون سن الخامسة يعاني من الوزن الزائد. وفي حال بقيت الأمور على حالها، سيزداد عدد الأشخاص الذين يعانون من الوزن الزائد والسمنة من 1.33 مليارًا في عام 2005 إلى 3.28 مليارًا في عام 2030. وسيكون لهذه الأرقام أثر كارثي على النواتج الصحية العالمية، إذ تمثّل الأمراض غير السارية (مؤشر هدف التنمية المستدامة 3-4-1) أكثر العوامل المساهمة في العبء العالمي للوفيات والأمراض.

تنفيذ البرنامج الاستراتيجي

لمحة عامة عن الأداء

61- اضطلع البرنامج الاستراتيجي 1 بدور محوري في تحفيز الحوار الرفيع المستوى بشأن السياسات بين الحكومات ومنظمة الأغذية والزراعة وسائر الشركاء في التنمية بما يشمل المجتمع المدني والقطاع الخاص والبرلمانيين والأوساط الأكاديمية. وظلت قدرة المنظمة على المشاركة في هذا الحوار وضمان الاتساق قوية على المستويات العالمية والإقليمية والقطرية. ونظرًا إلى القيود المفروضة على موارد القطاع العام والتوعية، زاد البرنامج الاستراتيجي 1 تركيزه على أثر استثمارات القطاع الخاص في تحقيق الهدف 2 من أهداف التنمية المستدامة.

62- ويتمثل أحد العناصر الأساسية للبرنامج الاستراتيجي 1 في تنفيذ البرنامج على الصعيد القطري من خلال شبكة من المسؤولين عن السياسات وغيرهم، العاملين في مرفق المساعدة في مجال السياسات التابع لبرنامج التأثير والقدرة على الصمود والاستدامة والتحول من أجل الأمن الغذائي والتغذوي (FIRST) المشترك بين منظمة الأغذية والزراعة والاتحاد الأوروبي. وتوفّر الشبكة تحليلات مصممة خصيصًا لوضع السياسات والبرامج، وتحديد الأولويات بالنسبة إلى تخصيص موارد القطاع العام، وتنمية القدرات في مجال تنفيذ السياسات والبرامج على الصعيدين الإقليمي والعالمي، عن طريق جملة أمور من بينها التحليلات القطرية والتعاون والتبادل في ما بين بلدان الجنوب والتعاون الثلاثي.

تقييم النواتج على مستوى المنظمة

63- يرد تفصيل للتقدم المحرز بالنسبة إلى نواتج البرنامج الاستراتيجي 1 في *الملحق 2*.

64- تشير النتائج بالإجمال، في الفترة 2015-2019، إلى حدوث تحسّن في معظم البلدان في إنشاء آليات شاملة للحوكمة والتنسيق والمساءلة (1-2-ألف) وفي نصف عدد البلدان تقريبًا في ما يتعلق باستخدام الأدلة للاسترشاد بها في القرارات المتعلقة بالسياسات والبرامج (1-3-ألف). ولم تحدث أي تغييرات رئيسية في غالبية البلدان في ما يتعلق بالمؤشرين 1-1-ألف و1-4-ألف. وبصفة عامة، كانت مساهمة المنظمة في التغييرات كبيرة بالنسبة إلى معظم البلدان ومعتدلة بالنسبة إلى البلدان الأخرى.

65- وفي الفترة الممتدة بين عامي 2015 و2019، شهد أداء البلدان في بيئة السياسات (1-1-ألف) تحسنًا طفيفًا. وعادة ما تستغرق الدورات السياساتية والتشريعية فترة أطول من فترة التقييم، ما قد يؤدي إلى حجب الإصلاحات الجارية في مجال السياسات لتعزيز الأمن الغذائي والتغذية. وبالتالي فقد شهدت بيئة السياسات المتعلقة بالأمن الغذائي والتغذية تحسنًا في نسبة 21 في المائة من البلدان. ورغم التحسن الذي طرأ على تصميم السياسات، لا تزال هناك حاجة إلى دعم الحكومات، إذ لم يحدث أي تغيير يذكر في نسبة 67 في المائة من البلدان وساءت أوضاع 12 في المائة.

66- وجرت تحسينات كبيرة في البلدان في ما يتعلق بالحوكمة وآليات التنسيق والشراكات من أجل الأمن الغذائي والتغذية (1-2-ألف). فقد حسَّنت نسبة 60 في المائة من البلدان آليات التنسيق عمومًا في الفترة الممتدة بين عامي 2015 و2019.

67- وفي نهاية عام 2019، حسَّنت نسبة 48 في المائة من البلدان أداءها بالنسبة إلى المؤشر المتعلق باتخاذ القرارات على أساس الأدلة (1-3-ألف) في حين شهدت نسبة 6 في المائة من البلدان تراجعًا في الأداء، ولم تحدث أي تغييرات رئيسية في نسبة 45 في المائة من البلدان. ولتدعيم التقدم في هذا المجال بالذات وتسريع وتيرته، ثمة حاجة إلى بذل المزيد من الجهود على المستوى الوطني.

68- وفي ما يتعلق بالتنفيذ الفعّال للسياسات والاستراتيجيات والبرامج المتعلقة بالاستثمارات قياسًا بكفاية الموارد البشرية والمالية في قطاع الزراعة (1-4-ألف) ثمة تحسّن طفيف ولكنّ التنفيذ لا يزال عمومًا ضعيفًا. ومنذ عام 2015، حسَّنت نسبة 29 في المائة من البلدان مخصصاتها من الموارد مع حلول نهاية عام 2019. ولم تشهد غالبية البلدان أي تغيير كبير في أوضاعها (65 في المائة) فيما ساءت الأوضاع في نسبة 6 في المائة من البلدان. وبالنسبة إلى حالة الأداء، كانت غالبية البلدان تقريبًا (93 في المائة) ضمن فئة متدنّ أو متوسط إلى متدنّ مما يشير إلى أنّ هذا المجال لا يزال بحاجة إلى دعم مكثف من جانب المنظمة.

69- واعتبر المجيبون بمعظمهم على مدى السنوات الأربع أن مساهمة المنظمة في تغيير حالة الأداء في ما يتعلق بالمؤشرات الثلاثة الخاصة بالهدف الاستراتيجي 1 (1-2-ألف و1-3-ألف و1-4-ألف) كانت ملحوظة. واعتبر 87 في المائة من المجيبين على وجه التحديد أن مشاركة المنظمة في الآليات الشاملة للحوكمة والتنسيق والمساءلة (1-2-ألف) كانت ملحوظة. وبالنسبة إلى 77 في المائة من المجيبين، كان الدعم الذي تقدمه المنظمة في مجال استخدام الأدلة للاسترشاد بها في القرارات المتعلقة بالسياسات والبرامج (1-3-ألف) ملحوظًا وكذلك بالنسبة إلى 58 في المائة من أصحاب المصلحة في ما يتعلق بتنفيذ السياسات والاستراتيجيات والبرامج المتعلقة بالاستثمارات (1-4-ألف). واعتبر المجيبون الآخرون أن مساهمة المنظمة كانت معتدلة في الفترة الممتدة بين عامي 2015 و2019 في مجال العمل المتصل بالهدف الاستراتيجي 1.

تقييم المخرجات لفترة السنتين

لمحة عامة عن النتائج المحقّقة

70- تم تحقيق معظم النواتج المحددة وفاقت عدة نواتج الغايات المحددة على النحو المبيّن في *الملحق 2*، باستثناء حالة واحدة.

71- وقدّمت المنظمة الدعم إلى 158 عملية سياساتية في أكثر من 50 بلدًا لتعزيز اتساق السياسات القطاعية وخطط وبرامج الاستثمار في مجال الأمن الغذائي والتغذية والاعتبارات الخاصة بالمساواة بين الجنسين (المؤشر 1-1-1)، متجاوزةً بذلك غاية الناتج المحددة لفترة السنتين أي 127 بلدًا. وبالمثل، تجاوز الدعم الذي تقدمه المنظمة للبلدان في مجال تعزيز الأطر القانونية (المؤشر 1-1-2)، بما يشمل الإعمال التدريجي للحق في الغذاء في الأطر القانونية في أكثر من 17 بلدًا (37 عملية خاصة بالسياسات)، الغاية المحددة لفترة السنتين.

72- وفي مجال الحوكمة وآليات التنسيق والشراكات من أجل الأمن الغذائي والتغذية (المؤشر 1-2-1)، حققت المنظمة الغاية المحددة لفترة السنتين والمتمثلة في دعم إنشاء 43 آلية وعملية سياساتية وتعزيزها. وفي عامي 2018 و2019، واصلت

المنظمة الاستفادة من عملها لتعزيز آليات المساءلة والشكاوى على المستويين الوطني والمحلي، بموازاة العمل مع أصحاب المصلحة من المجتمع المدني والقطاع الخاص والتحالفات البرلمانية الوطنية والإقليمية.

73- وقد كانت النتائج في مجال اتخاذ القرارات القائمة على الأدلة أعلى بشكل ملحوظ مقارنة بفترات السنتين السابقة، حيث تجاوزت 34 عملية سياساتية الغاية المحددة لفترة السنتين هذه (المؤشر 1-3-1). وجرى تكثيف الجهود المبذولة على الصعيد الوطني لإجراء تحليل شامل للأمن الغذائي والتغذية في محاولة لتوجيه الجهود الوطنية الرامية إلى تحقيق الهدف 2 من أهداف التنمية المستدامة. فأجرت المنظمة بالاشتراك مع مجموعة من أصحاب المصلحة على المستوى الوطني تحليلات لفعالية السياسات في 24 بلدًا بهدف تحديد مجالات العمل ذات الأولوية. وأُحرز تقّدم جيّد في نظم الرصد والتقييم ونظم تقييم الأثر على المستوى القطري (المؤشر 1-3-2)، مع أن هذا المجال ما زال يعاني نقصًا في الموارد، على النحو الذي يبيّنه توفير الدعم إلى 33 عملية سياساتية من أصل 36 عملية سياساتية مستهدفة.

74- ونجحت المنظمة في تقديم الدعم لتعزيز القدرات الوطنية من أجل تفعيل تخصيص الموارد المالية واستخدامها للأمن الغذائي والتغذية (المؤشر 1-4-1) إلى 27 عملية سياساتية، متجاوزة بذلك الغاية المحددة لفترة السنتين أي 17 عملية. ونجحت المنظمة في دعم تنمية القدرات التنظيمية والموارد البشرية في 77 منظمة، متجاوزة بذلك الغاية المحددة أي 74 منظمة (المؤشر 1-4-2). وقد استفاد العمل المرتبط بتخصيص الموارد المالية من ارتفاع الطلب على تحليل النفقات العامة وتتبعها، فضلًا عن الدعم للحصول على الموارد الرئيسية لتنفيذ برامج وطنية واسعة النطاق بشأن تغير المناخ والتحولات في قطاع الزراعة. وثمة حاجة إلى مزيد من الدعم للعمل مع وزارات الشؤون المالية والتخطيط بالاشتراك مع وزارات الزراعة لتحديد الإجراءات ذات الأولوية في ما يخص الاستثمارات.

الإنجازات على المستوى العالمي

75- عملت المنظمة مع شركاء آخرين في التنمية ووكالات الأمم المتحدة لإعداد الخطوط التوجيهية الطوعية بشأن النظم الغذائية والتغذية الصادرة عن لجنة الأمن الغذائي العالمي. وقد ساهمت المنظمة بشكل حاسم في وضع مسار عمل لجنة الأمن الغذائي العالمي بشأن المساواة بين الجنسين وتمكين المرأة. وقدّمت أيضًا المنظمة مدخلات استراتيجية وشاركت بنشاط في سائر العمليات العالمية المتعددة بما يشمل لجنة مصايد الأسماك ولجنة الأمم المتحدة الدائمة المعنية بالتغذية، والحركة المعنية بتعزيز التغذية، وعقد الأمم المتحدة للعمل من أجل التغذية، والخطة الحضرية الجديدة. وبالمثل، نُظمت خلال المؤتمرين الرابع والعشرين والخامسة والعشرين للأطراف أنشطة للتوعية وتبادل المعارف في ما بين أصحاب المصلحة في اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ. وتم الاضطلاع بأنشطة مماثلة ضمن مجموعة العمل المواضيعية المعنية بالزراعة والأمن الغذائي واستخدام الأراضي التابعة للشراكة الخاصة بالمساهمات المحددة وطنيًا، ووحدة الدعم التابعة لهذه الشراكة.

الإنجازات على المستويات الإقليمية والإقليمية الفرعية والقطرية

76- شاركت المنظمة للمرة الأولى في نشر الاستعراضات الإقليمية التي أجرتها في ثلاثة أقاليم وهي: *الاستعراض الإقليمي للأمن الغذائي والتغذية* في أمريكا اللاتينية والبحر الكاريبي، بالتعاون مع منظمة الصحة في البلدان الأمريكية ومنظمة الصحة العالمية ومنظمة الأمم المتحدة للطفولة وبرنامج الأغذية العالمي؛ وفي أفريقيا، بالتعاون مع لجنة الأمم المتحدة الاقتصادية لأفريقيا؛ وفي آسيا والمحيط الهادئ، بالتعاون مع منظمة الصحة العالمية وبرنامج الأغذية العالمي

(المخرج 1-3-2). وعقدت المنظمة بالاشتراك مع منظمة الأمم المتحدة للطفولة ومنظمة الصحة العالمية ندوة بشأن النظم الغذائية المستدامة وحوكمة التغذية لأنماط غذائية صحية في آسيا الوسطى والقوقاز. وساهمت في المبادرة بنشاط ثلاث شبكات إقليمية معنية بالأمن الغذائي والتغذية، هي شبكة تنمية القدرات في مجال التغذية في أوروبا الوسطى والشرقية، والشبكة الأوروبية الآسيوية للأمن الغذائي والتغذية، ومنصة تنمية القدرات والشراكات الإقليمية للتغذية في آسيا والقوقاز (المخرجان 1-4-2 و1-2-1).

77- وفي أفريقيا، ساعدت المنظمة مفوضية الاتحاد الأفريقي ووكالة التنمية التابعة للاتحاد الأفريقي على تنقيح صكوك الاستعراض الذي يجري كل سنتين من أجل تحسين اتساق هذه الصكوك مع آلية رفع التقارير عن أهداف التنمية المستدامة (المخرج 1-3-2). وعملت الدول الأعضاء في الاتحاد الأفريقي ومؤسسات الإحصاء الوطنية المعنية بالزراعة والأمن الغذائي على وضع مؤشرات للأمن الغذائي، وجرت مساعدة بنك التنمية الأفريقي على إنشاء سجل لقياس الأداء التغذوي يتضمن مؤشرا عن انتشار نقص التغذية وعن التنوع الغذائي لدى الأسر المعيشية (المخرج 1-3-1). وساهمت المنظمة أيضًا في حوكمة الأمن الغذائي والتغذية (المخرج 1-1-2) عن طريق دعم إنشاء تحالفات برلمانية بشأن الأمن الغذائي والتغذية في أفريقيا الوسطى والكونغو وغابون، وتعزيز قدرات التحالفات البرلمانية الأفريقية في مجال الاستثمارات المراعية للتغذية والحق في الغذاء الكافي.

78- وفي إقليم آسيا والمحيط الهادئ، قدّمت المنظمة المساعدة لتنفيذ إطار العمل المشترك للأمن الغذائي والتغذية في إقليم المحيط الهادئ من أجل تعزيز المخرجات الخاصة بالأمن الغذائي والتغذية في الدول الجزرية الصغيرة النامية في المحيط الهادئ (المخرجان 1-1-1 و1-4-1). وجرى تقديم الدعم لكل من باكستان والفلبين لنشر تقارير عن حالة انعدام الأمن الغذائي والتغذية على المستوى الوطني (المؤشر 1-3-1). وساهمت المنظمة أيضًا في البرامج المدرسية للتثقيف التغذوي من خلال إجراء استعراض لتحديد النطاق وتقييم القدرات اللازمة (المخرج 1-3-1).

79- وفي إقليم أمريكا اللاتينية والبحر الكاريبي، وفّرت المنظمة الدعم لصياغة خطة أمريكا الوسطى للتنمية المتكاملة في إطار جماعة دول أمريكا اللاتينية والبحر الكاريبي، التي تعتمد نهج التنمية الإقليمية، وتسلّط الضوء على الصلات القائمة بين الفقر والأمن الغذائي وتغير المناخ (المخرج 1-1-1). بالإضافة إلى ذلك، ساهمت المنظمة في إنشاء التحالف البرلماني الأيبيري الأمريكي للحق في الغذاء في أعقاب مؤتمر القمة البرلماني العالمي الذي عقد في مدريد عام 2018 (المخرج 1-1-2). وساعدت المنظمة أيضًا ستة بلدان في وضع خطط لتنفيذ السياسات التي جرى الترويج لها خلال المنتدى الذي عقدته المنظمة بالاشتراك مع المعهد الدولي لبحوث السياسات الغذائية في عام 2018 بشأن تحوّل النظم الغذائية والحد من الوزن الزائد والسمنة في أمريكا اللاتينية والبحر الكاريبي (المخرج 1-1-1).

80- وعززت المنظمة قدراتها على المستوى الوطني بالنسبة إلى جميع مخرجات الهدف الاستراتيجي 1 في أكثر من 85 بلدًا. ففي أكثر من 50 بلدًا في الأقاليم الخمسة، جرى تعميم الأمن الغذائي والتغذية في السياسات القطاعية وبرامج الاستثمار (المخرج 1-1-1) وتم وضع أطر سياساتية محددة ومشتركة بين القطاعات من أجل الأمن الغذائي والتغذية. وفي أوروغواي وباراغواي وزامبيا والفلبين وكمبوديا وكينيا وملاوي، تمت مساعدة الحكومات وأصحاب المصلحة على تفعيل الروابط القائمة بين تغير المناخ والأمن الغذائي والتغذية في السياسات والبرامج حيث قام أكثر من 40 بلدًا برفع تقارير عن مراعاة اعتبارات محددة للمساواة بين الجنسين في الأطر السياساتية.

81- ويقوم أكثر من 17 بلدًا بما يشمل إثيوبيا وأوغندا وباكستان وتشاد والفلبين ونيكاراغوا وهايتي بوضع وتنفيذ أطر قانونية داعمة للحق في الغذاء ولفرص أكثر أمنًا وإنصافًا للحصول على الموارد والأصول (المخرج 1-1-2). هذا بالإضافة إلى الدعم الذي تقدمه المنظمة إلى البرلمانيين في إقليمي أفريقيا والشرق الأدنى من أجل تحديد مسائل الأمن الغذائي والتغذية الاستراتيجية وذات الأولوية من خلال التعاون مع رابطة مجالس الشيوخ والشورى والمجالس المماثلة في أفريقيا والعالم العربي.

82- ومن خلال مرفق المساعدة في مجال السياسات التابع لبرنامج التأثير والقدرة على الصمود والاستدامة والتحول من أجل الأمن الغذائي والتغذوي المشترك بين منظمة الأغذية والزراعة والاتحاد الأوروبي، أصدر 24 بلدًا تحليلات لفعالية السياسات (المخرج 1-3-1) عن طريق عملية تشاركية ومركّزة على تنمية القدرات للاسترشاد بها في الحوار بين أصحاب المصلحة بما يشمل الحكومات والجهات المانحة والمجتمع المدني والقطاع الخاص. فعلى سبيل المثال، تمكّنت باكستان وتشاد وتيمور- ليشتي وفيجي وكوت ديفوار وميانمار وغيرها من البلدان من تحديد المجالات الرئيسية ذات أولوية في السياسات الرامية إلى تحقيق الهدف 2 من أهداف التنمية المستدامة. وقد زاد ذلك من تركيز الجهود الرامية إلى دعم تنفيذ السياسات والاستراتيجيات من خلال إطلاق خطة الاستثمار الوطنية في الضفة الغربية وقطاع غزة، فضلًا عن مواصلة الجهود الرامية إلى تعزيز نظم الرصد والتقييم المراعية للتغذية على المستوى اللامركزي في لاو.

83- وتم تعزيز القدرات الوطنية لتنفيذ السياسات والبرامج والإجراءات في مجال الأمن الغذائي والتغذية (المخرج 1-4-1) في أكثر من 30 بلدًا.

تعميم المسائل المشتركة

84- تم تحقيق نتائج رئيسية على الصعيدين العالمي والوطني خلال فترة السنتين 2018-2019. فمن خلال الجهود المشتركة مع الصندوق الدولي للتنمية الزراعية وبرنامج الأغذية العالمي وحكومة إسبانيا، قادت المنظمة عملية إعداد اقتراح لوضع مسار عمل مواضيعي في إطار لجنة الأمن الغذائي العالمي بشأن المساواة بين الجنسين وتمكين المرأة في سياق الأمن الغذائي والتغذية. ويتمثل الهدف من ذلك في وضع مجموعة من الخطوط التوجيهية الطوعية المقبولة عالميًا لاستكمال وتعزيز الجهود التي تبذلها لجنة الأمن الغذائي العالمي من أجل تعميم قضايا المساواة بين الجنسين بصورة منهجية في جميع منتجاتها وأنشطتها. وبالإضافة إلى ذلك، وفّرت المنظمة الدعم المتواصل إلى بوتسوانا ورواندا وقيرغيزستان في مجال تنفيذ اتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة، حيث تم الاسترشاد بالتقييمات الخاصة بقضايا المساواة بين الجنسين لدمج مفهوم المساواة بين الجنسين في الاستراتيجيات الزراعية.

85- وتمثلت نتائج المؤتمرين الرابع والعشرين والخامس والعشرين للأطراف في عدد من المساهمات المحددة وطنيًا مع التركيز بوجه خاص على الأمن الغذائي والتغذية في السياسات الزراعية الذكية مناخيًا. واضطلعت المنظمة بدور رئيسي في أنشطة التوعية وتبادل المعارف بين أصحاب المصلحة في اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ، ومجموعة العمل المواضيعية المعنية بالزراعة، والأمن الغذائي واستخدام الأراضي التابعة للشراكة الخاصة بالمساهمات المحددة وطنيًا ووحدة الدعم التابعة لهذه الشراكة. وسلّطت المنظمة الضوء على أهمية تطبيق نهج للنظم الغذائية في الحوارات العالمية والإقليمية والوطنية بشأن السياسات وآليات الحوكمة. ووفرّت الدعم أيضًا لشبكات العمل غير الرسمية لتنفيذ عقد الأمم المتحدة للعمل من أجل التغذية.

المعالم البارزة

غواتيمالا | وضع الأسس لجيل لا يعاني الجوع ولا سوء التغذية

في أكثر من 33 000 مدرسة حكومية في غواتيمالا، يجتمع الطلاب بانتظام في الحدائق المدرسية للتعلّم عن الزراعة المستدامة والتغذية والأنماط الغذائية الصحية. وفي المقاصف المدرسية، يتناول أكثر من 2.2 مليون طفل في غواتيمالا وجبات مغذية ومتنوعة. وكانت مشاركة جمعيات الآباء بالغة الأهمية لتحقيق هذا النجاح. وبالإضافة إلى المساعدة في الحد من عدد الأشخاص الذين يعانون نقص التغذية والسمنة، تساعد هذه المبادرة أيضًا على تعزيز الاقتصاد في المناطق الريفية مع زيادة دخل الأسر والأمن الغذائي، ذلك أن حصة كبيرة من الأغذية تأتي من صغار المزارعين المحليين عن طريق برنامج للمشتريات العامة.

وساهمت المنظمة، بعد أكثر من خمس سنوات من العمل، في تحقيق النواتج الأربعة للهدف الاستراتيجي 1 في غواتيمالا. فقد أسهم قانون التغذية المدرسية الذي تدعمه المنظمة و"الجبهة البرلمانية لمكافحة الجوع" في زيادة ميزانية كل طالب بنسبة 75 في المائة وتخصيص 50 في المائة من الموارد لكل طفل لشراء الأغذية من المنتجين المحليين.

وإن التزام غواتيمالا بالقضاء على الجوع وجميع أشكال سوء التغذية، الذي ينفذ بفعالية من خلال آليات شاملة للحوكمة والتنسيق واتخاذ القرارات على أساس الأدلة، هو نتيجة لعدة أنشطة قامت المنظمة بتشجيعها. وهذه العملية، التي تنطوي على مشاريع وجهات مانحة عديدة (بما في ذلك الاتحاد الأوروبي وإسبانيا والبرازيل والمكسيك)، شملت عدة إجراءات للتعاون في ما بين بلدان الجنوب، وتجريب نماذج مختلفة للتغذية المدرسية وتحليل التكاليف والفوائد. واضطلعت ممثلية منظمة الأغذية والزراعة بدور رائد في دعم هذه العملية، من خلال تشجيع الحوار بين الحكومة والبرلمانيين والجهات المانحة، والاستفادة من خبرات مختلف وحدات المنظمة. (*منظمة الأغذية والزراعة في غواتيمالا – تغذية الأجسام والعقول*).

ميانمار | تحليل أفضل لزيادة حجم الاستثمارات وتأثيرها

في الفترة الممتدة بين عامي 2018 و2019، شرعت حكومة ميانمار، بدعم من منظمة الأغذية والزراعة، في إجراء تحليل شامل لفعالية السياسات، مزوّدةً واضعي السياسات ببيانات وتحليلات بشأن أثر سياساتها وإجراءاتها، ومحددة العوائق وأوجه القصور ومسلطة الضوء على المجالات ذات الأولوية لتغيير السياسات والاستثمارات فيها.

وأشار التقييم إلى الحاجة إلى التفكير بشكل أفضل في الظروف الاجتماعية والإيكولوجية ذات الصلة في سياسات الحكومة وتدخلاتها (مثل المسائل المحددة التي تواجهها الأقليات وإمكانية الوصول الجغرافي للمناطق الجبلية والمناطق المعزولة). وأشار كذلك إلى ضرورة التحول من التخطيط القائم على الميزانية إلى وضع الميزانية على أساس البرامج، وتحسين التنسيق في ما بين الوزارات، ووضع إطار للرصد والتقييم على أساس النتائج، وزيادة الميزانية على الصعيد دون الوطني، وتشجيع القطاع الخاص على القيام باستثمارات مؤثّرة.

التنوع البيولوجي

من بين عدة مبادرات للمنظمة جرى الترويج لها خلال فترة السنتين 2018-2019 في مجال التنوع البيولوجي، بما في ذلك للمساهمة في عقد الأمم المتحدة للتنوع البيولوجي وإطار التنوع البيولوجي العالمي لما بعد عام 2020 وعلاقاتها بالهدف 2 من أهداف التنمية المستدامة.

وحظي إصدار التقرير الأساسي عن *حالة التنوع البيولوجي للأغذية والزراعة في العالم* الذي تمّ خلال دورة هيئة الموارد الوراثية للأغذية والزراعة في عام 2019، باهتمام لا مثيل له من قبل وسائل الإعلام. وهذا التقرير الذي يستند إلى بيانات واردة من 91 من البلدان و27 من المنظمات الدولية يسلط الضوء على تراجع التنوع البيولوجي للأغذية والزراعة ويدعو إلى التنبّه لدوافع فقدان التنوع البيولوجي وإلى ضرورة وجود أطر مشجّعة. وبهذا الصدد، تُناقش حاليًا الهيئة مسألة إعداد خطة عمل عالمية لاعتمادها من جانب مؤتمر المنظمة في عام 2021. وأُطلق كذلك التقرير عن *حالة الموارد الوراثية المائية في العالم* خلال شهر أغسطس/آب 2019.

وعقدت منصة تعميم التنوع البيولوجي بالتعاون مع أمانة اتفاقية التنوع البيولوجي أول حوار مع أصحاب المصلحة المتعددين بشأن تعميم التنوع البيولوجي عبر مختلف القطاعات الزراعية وذلك في روما خلال شهر مايو/أيار 2018. وشجّعت المنظمة على المستويين الإقليمي والقطري سلسلة من الحوارات العالمية والإقليمية بين أصحاب المصلحة المتعددين لمعالجة مسألة تعميم التنوع البيولوجي وإتاحة مجال لتبادل الممارسات الجيدة وعرض المبادرات الإقليمية والوطنية. وساندت هذه الحوارات *استراتيجية المنظمة بشأن تعميم التنوع البيولوجي عبر القطاعات الزراعية* التي اعتمدها المجلس في ديسمبر/كانون الأول 2019، وساهمت في وضعها في صيغتها النهائية والعمل جارٍ حاليًا على وضع خطة عمل للمباشرة بتنفيذ هذه الاستراتيجية.

وفي أمريكا اللاتينية والبحر الكاريبي، تنفذ المنظمة حاليًا 42 نشاطًا في إطار مشاريع متصلة بقضايا الصون والتنوع البيولوجي في قطاعات الزراعة والثروة الحيوانية والحراجة ومصايد الأسماك وتربية الأحياء المائية، بما في ذلك الممارسات الجيدة في مجال إدارة المشاهد الطبيعية وإعادة تأهيلها والحفاظ عليها. وفي إقليم آسيا والمحيط الهادئ، تسعى مبادرة الغذاء الذكي في المستقبل بمشاركة كل من بنغلاديش وبوتان وتايلند وجمهورية لاو الديمقراطية الشعبية والفلبين وفييت نام وكمبوديا وميانمار ونيبال والهند، إلى تشجيع تنويع الزراعة مع التكثيف المستدام لتحقيق القضاء التام على الجوع وتسليط الضوء على أهمية صون التنوع البيولوجي بما في ذلك الأنواع المهملة وغير المستغلة بالكامل.

الدروس الرئيسية المستفادة

86- كان لمشاركة البرنامج الاستراتيجي 1 في العمل المتعلق بالسياسات القائمة على الأدلة على الصعيد الوطني أثر كبير، إذ أثّر في سياسات القطاع العام وتعبئة الموارد. ويبيّن ذلك أنه يمكن لمنظمة الأغذية والزراعة أن تضطلع بدور تحفيزي في مجال السياسات العامة من خلال إضفاء القيمة على الاستثمارات والإجراءات التي تقوم بها سائر الجهات. ويؤكد ذلك أيضًا أهمية توسيع نطاق مشاركة المنظمة خارج نطاق العلاقات التقليدية مع وزارات الزراعة، من خلال اتباع نهج متعدد القطاعات. وينبغي مواصلة توفير الدعم الذي يركز على الاحتياجات والفرص المحددة على الصعيد القطري ومواصلة توسيع نطاق هذا الدعم، بما في ذلك من خلال توظيف الخبراء في مجال السياسات في المكاتب القطرية.

87- ولكي يُحدث عمل المنظمة هذا الأثر المنشود، لا بدّ من معالجة القيود المفروضة على الموارد على الصعيدين القطري والإقليمي، ولا سيما في مجالات مثل الحق في الغذاء ومصايد الأسماك الصغيرة النطاق وتربية الأحياء المائية والعمل على وضع السياسات لدعم الاستثمارات المؤثرة، واتخاذ القرارات على أساس الأدلة. وبالإضافة إلى ذلك، يتطلب ضمان توفير الدعم في مجال السياسات في الوقت المناسب وعلى نحو موثوق، تحلّي المنظمة بقدرات إضافية من أجل إجراء تحليل شامل وفي الوقت المناسب للسياسات والاقتصاد السياسي.

الهدف الاستراتيجي 2: جعل الزراعة والغابات ومصايد الأسماك أكثر إنتاجية واستدامة

الهدف الاستراتيجي 2: جعل الزراعة والغابات ومصايد الأسماك أكثر إنتاجية واستدامة

مؤشر هدف التنمية المستدامة*		وصف المؤشر	2000	2015	2019**
الهدف 2: القضاء التام على الجوع					
1-5-2	عدد الموارد الجينية النباتية والحيوانية للأغذية والزراعة المضمونة في مرافق حفظ على المدى المتوسط أو الطويل	*سلالات النباتات التي يتم من أجلها تخزين ما يكفي من الموارد الجينية (الوراثية) (العدد)*	3 386 229	5 047 817***	5 309 861
الهدف 6: المياه النظيفة والنظافة الصحية					
2-4-6	حجم الضغط الذي تتعرض له المياه: سحب المياه العذبة كنسبة من موارد المياه العذبة المتوفرة	*حجم الضغط الذي تتعرض له المياه: سحب المياه العذبة كنسبة من موارد المياه العذبة المتوفرة (النسبة المئوية)*	-	16.5	17
الهدف 14: الحياة تحت الماء					
1-4-14	نسبة الأرصدة السمكية داخل مستويات مستدامة بيولوجياً	*نسبة الأرصدة السمكية داخل مستويات مستدامة بيولوجياً (لا تتعرض للاستغلال المفرط) (النسبة المئوية)*	72.56	66.9	-
1-5-14	تغطية المناطق المحمية في ما يتعلق بالمناطق البحرية	*تغطية المناطق المحمية في ما يتعلق بالمناطق البحرية (المناطق الاقتصادية الخالصة) (النسبة المئوية)*	2.2	12.0	17.2
الهدف 15: الحياة في البر					
1-1-15	مساحة الغابات كنسبة من مجموع مساحة اليابسة	*مساحة الغابات كنسبة من مجموع مساحة اليابسة (النسبة المئوية)*	31.1	30.7	-
2-1-15	نسبة المواقع الهامة من التنوع البيولوجي البري وللمياه العذبة المشمولة في المناطق المحمية، بحسب نوع النظام الإيكولوجي	*متوسط نسبة مناطق التنوع البيولوجي الرئيسية للمياه العذبة التي تغطيها المناطق المحمية (النسبة المئوية)*	30.5	43.1	43.2
		متوسط نسبة مناطق التنوع البيولوجي الرئيسية البرية التي تغطيها المناطق المحمية (النسبة المئوية)	33.1	45.8	46.1
1-3-15	نسبة الأراضي المتدهورة نسبة إلى مجموع مساحة اليابسة	*نسبة الأراضي المتدهورة نسبة إلى مجموع مساحة اليابسة (النسبة المئوية)*	-	20	-

*بيانات 2-3-1 و 2-4-1 و 2-5-2 و 6-4-1 و 15-4-2 غير متوفرة | **أو التاريخ السابق الأقرب من الفترة 2016–2019 | ***بيانات عام 2014

الهدف الاستراتيجي 2: النتائج

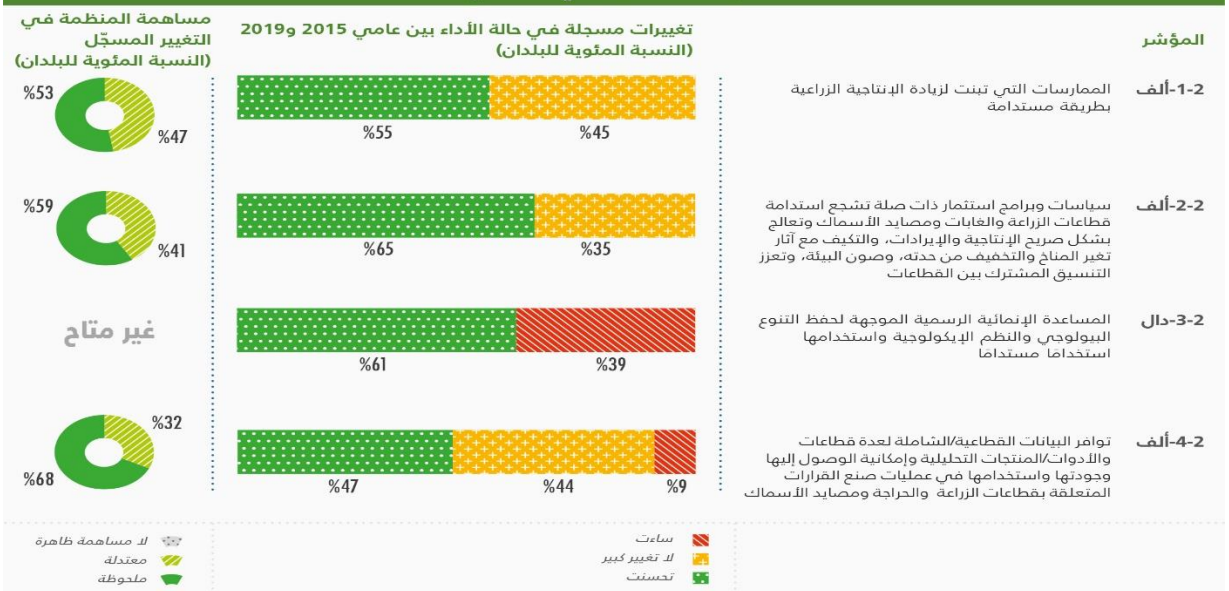

الهدف الاستراتيجي 2: المخرجات

المخرج		المؤشر	الغاية 2019-2018	الفعلي 2019-2018	محقّق
1-1-2	قيام المنتجين بتجريب تكنولوجيات وممارسات مبتكرة أو اختبارها أو الارتقاء بمستواها من أجل زيادة الإنتاجية ومعالجة تغير المناخ والتدهور البيئي على نحو مستدام	*(ألف) عدد المبادرات التي جرت فيها تجربة ممارسات وتكنولوجيات ابتكارية، والمصادقة عليها وتكييفها لزيادة الإنتاجية والإنتاج بشكل مستدام، مع التصدي في الوقت ذاته إلى تغير المناخ و/أو تدهور البيئة*	76	94	●
		(باء) عدد المبادرات التي جرى فيها توسيع نطاق الممارسات الابتكارية أو استخدام التكنولوجيات لزيادة الإنتاجية والإنتاج بشكل مستدام، مع التصدي في الوقت ذاته إلى تغير المناخ و/أو تدهور البيئة	43	46	●
2-1-2	تعزيز قدرات المؤسسات على الترويج لاعتماد ممارسات أكثر تكاملاً وشاملة لعدة قطاعات تؤدي إلى زيادة الإنتاجية والإنتاج ومعالجة تغير المناخ والتدهور البيئي على نحو مستدام	*عدد المؤسسات (خدمات الإرشاد، ومنظمات المنتجين، والمؤسسات الحكومية، ومنظمات المجتمع المدني ذات الصلة، ومؤسسات البحوث والتعليم) التي حصلت على الدعم لتنمية قدراتها التنظيمية أو الفنية للتشجيع على اعتماد ممارسات متكاملة ومشتركة بين القطاعات*	168	217	●
1-2-2	صياغة السياسات والاستراتيجيات وبرامج الاستثمار دعما لاستدامة قطاعات الزراعة والغابات ومصايد الأسماك والتصدي لتغير المناخ والتدهور البيئي	*عدد السياسات والاستراتيجيات وبرامج الاستثمار التي تمت صياغتها بدعم كبير من المنظمة وترمي إلى جعل الزراعة والغابات ومصايد الأسماك أكثر إنتاجية واستدامة، والتصدّي لتغيّر المناخ وتدهور البيئة*	61	86	●
2-2-2	تحسين قدرات الحكومات وأصحاب المصلحة على تيسير حوار السياسات المشترك بين القطاعات لوضع استراتيجيات وبرامج أكثر تكاملاً لاستدامة قطاعات الزراعة والغابات ومصايد الأسماك، ومعالجة تغير المناخ والتدهور البيئي	*عدد وثائق الاستراتيجية عن الزراعة المستدامة والغابات ومصايد الأسماك التي وُضعت من خلال حوار حول السياسات مشترك بين القطاعات ومنصلة بخطط تنفيذ خطة 2030 والمساهمات المحدّدة وطنياً*	40	43	●
1-3-2	تقديم الدعم لضمان الإدراج الفعال لقطاعات الزراعة والغابات ومصايد الأسماك في آليات الحوكمة الدولية، لا سيما في ما يتعلق بخطة عام 2030، وتغير المناخ، وجداول الأعمال والصكوك الخاصة بالتنوع البيولوجي والتصحر فضلا عن جداول الأعمال والأدوات البيئية	*عدد وثائق الدورات الرسمية التي ساهمت فيها المنظمة ورُفعت إلى آليات الحوكمة الدولية وركّزت على الزراعة المستدامة و/أو الاعتبارات الخاصة بالحراجة و/أو مصايد الأسماك*	50	93	●
2-3-2	تعزيز قدرات المؤسسات على تنفيذ السياسات والصكوك الدولية التي تعزز الإنتاج المستدام وتعالج تغير المناخ والتدهور البيئي.	*عدد البلدان التي تعزّزت فيها قدرات المؤسسات الحكومية ومؤسسات أخرى ذات الصلة لتنفيذ السياسات أو الاستراتيجيات أو آليات الحوكمة التي تعزز الإنتاج المستدام و/ أو تعالج تغيّر المناخ وتدهور البيئة*	43	64	●
1-4-2	استحداث منتجات معرفية استراتيجية تعالج القضايا الإقليمية أو العالمية وتدمج المعلومات المتعلقة بالإنتاج المستدام وتغير المناخ والتدهور البيئي	*عدد منتجات المعرفة الاستراتيجية الجديدة أو المحدثة بشكل ملحوظ والمتصلة بالإنتاج المستدام وتغير المناخ وتدهور البيئة التي تمّ وضعها بصورة شاملة ونشرها بحيث تكون متاحة لجميع البلدان*	111	112	●
2-4-2	تعزيز قدرات المؤسسات على جمع البيانات وتحليلها والإبلاغ عنها لاتخاذ القرارات بشأن الإنتاج المستدام وتغير المناخ والتدهور البيئي، بما في ذلك أهداف التنمية المستدامة ذات الصلة	*عدد المؤسسات التي تلقت الدعم من المنظمة في مجال تنمية القدرات من أجل جمع وتحليل البيانات والإبلاغ عنها لاتخاذ القرارات التي تعزّز الإنتاج المستدام، وتعالج مسألة تغيّر المناخ وتدهور البيئة، بما في ذلك أهداف التنمية المستدامة ذات الصلة*	77	99	●

● *محقّق بالكامل (الفعلي ≥ الغاية)*
▲ *غير محقّق (الفعلي < الغاية)*

88- يعتبر الانتقال إلى نظم إنتاج وممارسات أكثر إنتاجية واستدامة في قطاعات الزراعة والغابات ومصايد الأسماك، وإدارة الموارد الطبيعية على نحو مستدام في الوقت نفسه، أساسيًا لتوفير الغذاء لعالم أصبح شديد التأثّر بتغيّر المناخ. وتدعم منظمة الأغذية والزراعة (المنظمة) البلدان التي تمرّ بهذه المرحلة الانتقالية عن طريق إسداء المشورة الفنية، وتحسين أوجه دعم إدارة المعارف في عملية صنع القرار، وصياغة استراتيجيات وسياسات وبرامج استثمار فعّالة أو استعراضها أو تنفيذها، من خلال آليات شاملة للحوكمة.

89- ومن خلال الهدف الاستراتيجي 2، تقدّم المنظمة الدعم للبلدان التي تستخدم المبادئ الخمسة المترابطة[13] للأغذية والزراعة المستدامة من أجل ضمان:

(أ) قدرة المنتجين على تحقيق مستوى أعلى من الإنتاجية والإنتاج على نحو مستدام، مع أخذ أوجه المقايضة والتآزر في الحسبان (المخرجان 2-1-1 و2-1-2)؛

(ب) ووضع البلدان سياسات وخطط استثمار وبرامج وآليات حوكمة مؤاتية بشأن الزراعة المستدامة والغابات ومصايد الأسماك (المخرجان 2-2-1 و2-2-2)؛

(ج) وتعزيز الحكومات لتطبيق السياسات، بما في ذلك من خلال الصكوك الدولية والإقليمية المتصلة بالزراعة والغابات ومصايد الأسماك المستدامة (المخرجان 2-3-1 و2-3-2)؛

(د) وتعزيز البلدان لاستخدام المعارف والمعلومات في عملية صنع القرار، بما في ذلك في رصد أهداف التنمية المستدامة (المخرجان 2-4-1 و2-4-2).

تنفيذ البرنامج الاستراتيجي

استعراض الأداء

90- يساهم الهدف الاستراتيجي 2 مباشرة في العديد من مقاصد أهداف التنمية المستدامة، لا سيّما تلك المرتبطة بالزراعة المستدامة (الهدف 2)، والإدارة المستدامة لموارد المحيطات (الهدف 14) والإدارة المستدامة للأراضي بما في ذلك الغابات (الهدف 15)، وذلك من خلال السعي لجعل الزراعة والغابات ومصايد الأسماك أكثر إنتاجية واستدامة. ويدمج الهدف 2 من أهداف التنمية المستدامة تعزيز الأغذية والزراعة المستدامة في غايته الجامعة المتمثّلة في القضاء على الجوع، وتحقيق الأمن الغذائي، وتحسين التغذية بحلول عام 2030. بالإضافة إلى ذلك، ينبغي بحث الإجراءات المتصلة على نحو وثيق بأهداف التنمية المستدامة، من قبيل الاستخدام الفعّال للموارد المائية (الهدف 6)، والاستهلاك والإنتاج المستدامان (الهدف 12)، والحياة تحت الماء (الهدف 14) معًا من أجل تحقيق مقاصد أهداف التنمية.

[13] مبادئ الأغذية والزراعة المستدامة: (1) تحسين فعالية استخدام الموارد؛ (2) إدارة الموارد الطبيعية والنظم الإيكولوجية على نحو مستدام؛ (3) حماية سبل كسب العيش في الريف والرفاه الاجتماعي وتحسينهما؛ (4) تعزيز قدرة الأشخاص والمجتمعات المحلية والنظم الإيكولوجية على الصمود؛ (5) تعزيز الحوكمة المبتكرة والفعّالة والمسؤولة للنظم الطبيعية والبشرية على حدٍّ سواء.

91- وفي الفترة الممتدة من عام 2015 إلى عام 2019، أشارت البيانات المتوفّرة بشأن أهداف التنمية المستدامة إلى الاتجاهات التالية.

92- وتظهر الجهود الرامية إلى صون الموارد الوراثية الحيوانية للأغذية والزراعة بعض الاستجابات الإيجابية، حيث سُجّلت زيادة في عدد الموارد المخزّنة في بنوك الجينات في سائر أنحاء العالم (2-5-1)، في حين بقيت نسبة السلالات المعرّضة للخطر (2-5-2) مستقرّة في أوروبا (الإقليم الوحيد حيث يمكن تجميع البيانات) خلال السنوات الخمس الماضية.

93- واستمر نطاق المناطق البحرية المحمية بالاتساع (14-5-1)، بينما ما فتئت حماية المواقع ذات الأهمية للتنوّع البيولوجي البري وفي المياه العذبة تتزايد (15-1-2).

تقييم النواتج المؤسسية

94- ترد تفاصيل التقدّم المحرز في نواتج البرنامج الاستراتيجي 2 في *الملحق 2*.

95- ويعتبر التقدّم المحرز طبقًا لمؤشرات نواتج الهدف الاستراتيجي 2 مشجّعًا في العموم، لا سيّما في ما يخص اعتماد ممارسات مستدامة (الناتج 2-1) ووضع سياسات وآليات حوكمة لمعالجة الإنتاج المستدام في قطاعات الزراعة ومصايد الأسماك والغابات (الناتج 2-2). وتحسّن بالإجمال أداء جميع مؤشرات الهدف الاستراتيجي 2 التي تمّ تقييمها بين عامي 2015 و2019.

96- وتُسجَّل، على مستوى النواتج، نتائج مشجّعة وفقًا للمؤشرين 2-1-ألف و2-1-باء. وحسّن أكثر من نصف البلدان (55 في المائة) حالة أدائه لناحية اعتماد ممارسات زراعية مستدامة (2-1-ألف). وشمل عمل المنظمة في مجال المصايد المستدامة تشجيع الممارسات المستدامة ودعم عملية تحسين الأطر السياساتية والقانونية.

97- وفي عام 2019، اندرج 32 في المائة من البلدان في الفئتين مرتفعة ومتوسطة إلى مرتفعة بالنسبة إلى تنفيذ مدوّنة السلوك بشأن الصيد الرشيد لمنظمة الأغذية والزراعة (2-1-باء).

98- وتبيّن النتائج، بموجب المؤشر 2-2-ألف أنّ 65 في المائة من البلدان حيث تعمل منظمة الأغذية والزراعة، وضعت سياسات وآليات حوكمة أو حسّنتها لمعالجة الإنتاج المستدام، وآثار تغيّر المناخ، والتدهور البيئي في قطاعات الزراعة ومصايد الأسماك والغابات، بين عامي 2015 و2019.

99- بالنسبة إلى المؤشر 2-3-ألف، سجّل 11 في المائة فقط من البلدان، في عام 2019، نتيجة مرتفعة أو متوسطة إلى مرتفعة من حيث درجة معالجة تقاريرها الوطنية الطوعية بشأن تنفيذ خطة التنمية المستدامة لعام 2030، أهدافًا من أهداف التنمية المستدامة متصلة بالهدف الاستراتيجي 2. وتضم الفئة المتدنية بالنسبة إلى هذا المؤشر البلدان التي لم تصدر بعد تقاريرها الوطنية الطوعية (27 في المائة). ومن المتوقع أنّ يزداد عدد البلدان التي ستصدر تقاريرها في السنوات المقبلة بعد إحراز تقدم في تنفيذ أهداف التنمية المستدامة.

100- وتظهر النتائج المسجّلة بحسب المؤشر 2-3-دال، ارتفاع المساعدات الإنمائية في مجال حفظ التنوع البيولوجي والنظم الإيكولوجية واستخدامها استخدامًا مستدامًا في 61 في المائة من البلدان، فيما انخفضت لدى النسبة المتبقية البالغة 39 في المائة.

101- ولوحظ تحسّن مشجّع بالنسبة إلى المؤشر 2-4-ألف، حيث تحسّن توافر البيانات والمعلومات وإمكانية الوصول إليها واستخدامها لعمليات صنع القرار بالنسبة إلى 47 في المائة من البلدان بين عامي 2015 و2019.

102- واعتبرت مساهمة منظمة الأغذية والزراعة في التغيّرات في حالة مؤشرات النواتج مهمة في جميع البلدان بالنسبة إلى المؤشرات الخاضعة للتقييم (2-1-ألف، 2-2-ألف، 2-4-ألف) حيث صنّف أكثر من 50 في المائة من المجيبين مساهمة المنظمة على أنها ملحوظة بالنسبة إلى المؤشرات الثلاثة.

تقييم المخرجات في فترة السنتين

لمحة عامة عن النتائج التي تحققت

103- تحقّقت جميع مؤشرات المخرجات الخاصة بالهدف الاستراتيجي 2 نسبة إلى الغايات المحددة للفترة 2018-2019، على النحو المبيّن في *الملحق 2*.

104- قدّمت منظمة الأغذية والزراعة الدعم للمزارعين والرعاة وسكان الغابات وصيادي الأسماك في 70 بلدًا في تجربة (المخرج 2-1-1-ألف) وتوسيع نطاق (المخرج 2-1-1-باء) طائفة واسعة من الممارسات الزراعية الأكثر إنتاجية واستدامة (ما مجموعه 140 مبادرة). وتتضمّن هذه الممارسات تجربة استخدام التكنولوجيا الشمسية، والجمع المستدام للمياه، والابتكارات التي يقودها المزارعون في الممارسات الزراعية الإيكولوجية، والزراعة الحافظة للموارد، وتطبيق التكنولوجيات البيولوجية. وقد تمّ تعزيز الممارسات من أجل إكثار البذور، وإدارة الثروة الحيوانية، وإنتاج المحاصيل، وتربية الأحياء المائية، وجرى استيعابها بصورة سريعة. ويشدّد المخرج 2-1-1 بشكل خاص على توسيع نطاق استخدام تكنولوجيات الإنتاج المتكاملة والممارسات المبتكرة التي تشمل أيضًا استصلاح الأراضي، واعتماد تكنولوجيات الري على نطاق صغير، والنهوض بتربية الأسماك في حقول الأرزّ، والحراجة الزراعية.

105- وتمّ تعزيز قدرات المؤسسات والشبكات في 65 بلدًا (217 مبادرة) بغية توطيد الممارسات الأكثر تكاملًا والشاملة للقطاعات واعتمادها، ولتدعيم الابتكار (المخرج 2-1-2)، لا سيّما في مجالات التكيّف مع تغيّر المناخ والتخفيف من وطأة آثاره، وحفظ الموارد الوراثية الحيوانية والنباتية واستخدامها المستدام، والزراعة الإيكولوجية، والحراجة الزراعية، والإنتاج المستدام للأرزّ، وتربية الأحياء المائية. كما تمّ توفير الدعم للشبكات العالمية والإقليمية في مجال الزراعة الذكية مناخيًا، والأمراض العابرة للحدود، والإدارة المستدامة للمياه، والتنوّع البيولوجي، ومصايد الأسماك، والغابات، والزراعة الإيكولوجية، واستخدام الطاقة المتجددة في الزراعة، وتطبيق التكنولوجيات المبتكرة لتحفيز الإنتاج والإنتاجية الزراعيين على نحو مستدام.

106- وتبيّن أيضًا في الفترة المالية 2018-2019، أنّ المنظمة ساعدت 40 بلدًا (86 مبادرة) على وضع سياسات وبرامج استثمار وآليات حوكمة في مجال الزراعة والغابات ومصايد الأسماك المستدامة (المخرج 2-1-2)، وحظي 36 بلدًا بالدعم (43 مبادرة) من أجل وضع استراتيجيات وبرامج أكثر تكاملًا للزراعة المستدامة على نحو وثيق الارتباط بخطة التنمية

المستدامة لعام 2030 (المخرج 2-2-2). وركّزت النتائج بمعظمها على تيسير الحوار بشأن السياسات المشتركة بين القطاعات والمعني بمساهمة الأغذية والزراعة المستدامة في تحقيق أهداف التنمية المستدامة، وذلك على شكل تقارير تحليلية حول رصد حالة مقاصد أهداف التنمية المستدامة في السياسات والخطط الوطنية المتعلّقة بالزراعة؛ وخطط العمل الخاصة بأهداف التنمية المستدامة؛ أو استراتيجيات مماثلة تشمل جوانب من الزراعة والغابات ومصايد الأسماك المستدامة التي تتّسم بنهج شامل للقطاعات. وتبيّن هذه النتائج استيعاب العبر الرئيسية المستخلصة من تقرير تنفيذ البرامج للفترة 2016-2017، سيّما وأنّ أهداف التنمية المستدامة تمثّل نقطة انطلاق حاسمة لتعزيز الزخم السياسي من أجل جعل الزراعة والغابات ومصايد الأسماك أكثر إنتاجية واستدامة.

107- وقدّمت منظمة الأغذية والزراعة مدخلات هامة بشأن الزراعة والغابات ومصايد الأسماك المستدامة لآليات الحوكمة الدولية (2-3-1)، بما في ذلك المساهمات الرئيسية بموجب اتفاقية التنوّع البيولوجي، وعمل كورونيفيا المشترك بشأن الزراعة التابع لاتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغيّر المناخ. كما دعمت المنظمة 64 بلدًا في تنفيذ السياسات والصكوك الدولية التي توطّد الإنتاج المستدام، وتعالج آثار تغيّر المناخ، والتدهور البيئي (المخرج 2-3-2). وركّزت النتائج بمعظمها على بناء قدرات مؤسسات الإدارة العامة من أجل دعم عملها في مجال الاستثمار، لا سيّما في المشاريع المتعلّقة بتغيّر المناخ. واشتملت تنمية القدرات أيضًا على إعادة الهيكلة المؤسسية، وتحسين التنسيق، ومعالجة مواضيع من قبيل الري، واستصلاح الأراضي، واتفاقات تدابير دولة الميناء، والغابات، والبذور، وإدارة المياه، وأهداف التنمية المستدامة.

108- وأعدّت المنظمة منتجات معرفية عالمية مهمة (المخرج 2-4-1) تدمج معلومات عن المساواة بين الجنسين والتغذية وتربطها في ما بينها، وتعالج مواضيع أساسية على غرار التنوّع البيولوجي، وتلوّث التربة، وإدارة الأسمدة، والزراعة الإيكولوجية، والزراعة الذكية مناخيًا، والتكيّف القائم على النظم الإيكولوجية، والملقّحات، والمحاسبة الخاصة بغازات الاحتباس الحراري، وإدارة المياه، ومصايد الأسماك والغابات المستدامة، وتكنولوجيات المعلومات والاتصالات، والشباب. وتتراوح المنتجات هذه بين المنصات وقواعد البيانات على الإنترنت والمطبوعات وأدوات التعلّم الإلكتروني والندوات المسجّلة على الإنترنت. على سبيل المثال، يتناول تقرير *حالة التنوّع البيولوجي للأغذية والزراعة في العالم لعام 2019* مواضيع الاستخدام المستدام، وتنمية وصون التنوّع البيولوجي في الأغذية والزراعة في العالم والتحديات في إدارته المستقبلية. فضلًا عن ذلك، تبحث المطبوعة *الثروة الحيوانية في العالم: تحويل قطاع الثروة الحيوانية من خلال أهداف التنمية المستدامة لعام 2018* تفاعل القطاع مع كل هدف من أهداف التنمية المستدامة، بالإضافة إلى أوجه التآزر والمقايضة المحتملة والروابط المشتركة المعقّدة التي ينطوي عليها.

109- ودعمت المنظمة 99 مؤسسة في أكثر من 64 بلدًا لتعزيز قدراتها على جمع البيانات المفيدة لاتخاذ القرارات بشأن الإنتاج المستدام وتغيّر المناخ والتدهور البيئي، بما في ذلك أهداف التنمية المستدامة (المخرج 2-4-2)، وتحليلها والإبلاغ عنها. وقد انطوى ذلك على تنمية القدرات في مجال استخدام التكنولوجيات المبتكرة لنظام المعلومات الجغرافية، من أجل قياس أثر تغيّر المناخ، ورصد الآفات والأمراض العابرة للحدود، وكذلك رصد بيانات الأقمار الاصطناعية حول المناطق البرية. وعلاوة على ذلك، تمّ توفير دعم مكثّف بغرض رصد أهداف التنمية المستدامة، التي يمكن أن تغطي أنشطة مشتركة متعلّقة بالزراعة المستدامة (هدف التنمية المستدامة 2-4)، والتنوّع الوراثي للبذور، والنباتات المزروعة، وحيوانات المزارع

والحيوانات المدجّنة وما يتصل بها من الأنواع البرية (هدف التنمية المستدامة 2-5) ومصايد الأسماك (هدف التنمية المستدامة 14-4) والغابات (هدف التنمية المستدامة 15-2).

الإنجازات على المستوى العالمي

110- جاءت جهود منظمة الأغذية والزراعة في قيادة النهج العالمي بشأن التنمية المستدامة للزراعة والغابات ومصايد الأسماك في الطليعة، من خلال المطبوعة *بعنوان تحويل الأغذية والزراعة من أجل تحقيق أهداف التنمية المستدامة: 20 إجراءً مترابطًا لتوجيه صانعي القرار (2019)*. وتشكّل المجموعة المكوّنة من 20 إجراء مترابطًا دليلًا للبلدان التي تعمل من أجل جعل الأغذية والزراعة أكثر استدامة، وذلك استجابةً لطلب اللجان الفنية في المنظمة القاضي بتوطيد الدعم المقدّم للبلدان في تعميم الأغذية والزراعة المستدامة على نحو متكامل. كما قادت المنظمة جهود إعداد المطبوعة بعنوان *الأغذية والزراعة المستدامة: نهج متكامل (2018)*. وقدّم خبراء بارزون من مختلف التخصصات نبذة شاملة عن الفكر المتقدّم والمقترحات الرامية إلى تحسين الاستدامة في قطاع الأغذية والزراعة (المخرجان 2-3-1 و2-4-1).

111- وتولّت المنظمة، بوصفها الوكالة الراعية لمؤشر هدف التنمية المستدامة 2-4-1 (النسبة المئوية للمساحة الزراعية الخاضعة للممارسات الزراعية المنتجة والمستدامة)، قيادة العملية الدولية لوضع معيار دولي لقياس التقدّم المحرز في تحقيق الزراعة المستدامة ورصده. وهذا يشتمل على تصميم المنهجية وجمع أصحاب المصلحة الرئيسيين (الوزارات المعنية، مكاتب الإحصاءات الوطنية، والأوساط الأكاديمية، والمنظمات الدولية، والقطاع الخاص، والمجتمع المدني) وصياغة جميع الوثائق. ونتيجة لذلك، أعيد تصنيف المؤشر كمؤشر من المستوى الثاني، ما يؤكّد بالتالي أنّه قد تمّ وضع منهجية دولية (المخرج 2-4-1).

112- خلال الفترة 2018-2019، عقدت المنظمة العديد من المؤتمرات والندوات الدولية والفعاليات متعددة أصحاب المصلحة بشأن مواضيع مختلفة، فوفّرت حيّزًا لتقاسم المعارف وتبادلها، وإقامة العلاقات والشراكات، والتوسّط في مجالات تتقاطع مع سائر القطاعات الزراعية. وعلى وجه التحديد، كان مستوى المشاركة – من جانب الحكومات والجهات الفاعلة غير الرسمية ومؤسسات البحوث وغيرها من الوكالات التابعة للأمم المتحدة عاليًا في الندوة الدوليّة حول الابتكار الزراعي للمزارعين الأسريين، والندوة الدولية للنهوض بالزراعة الإيكولوجية وتحقيق أهداف التنمية المستدامة، والحوار متعدد أصحاب المصلحة بشأن تعميم التنوّع البيولوجي عبر القطاعات الزراعية، والمؤتمر الدولي للعمل عبر القطاعات لوقف إزالة الغابات وزيادة الغطاء الحرجي، والندوة الدولية بشأن الابتكارات في تربية الأحياء المائية الزراعية المتكاملة والأثر الاجتماعي، على سبيل المثال لا الحصر (المخرجات 2-1-2 و2-3-1 و2-4-1).

113- وكانت المنظمة قد أطلقت مبادرة النهوض بالزراعة الإيكولوجية بالتعاون مع اتفاقية التنوّع البيولوجي، والصندوق الدولي للتنمية الزراعية، وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي، وبرنامج الأمم المتحدة للبيئة، وبرنامج الأغذية العالمي، ومنظمة الصحة العالمية، والأوساط الأكاديمية، ودوائر البحوث، والشركاء من المجتمع المدني. وفي عام 2019، أقرّ المجلس في دورته الثالثة والستين بعد المائة، العناصر العشرة للزراعة الإيكولوجية كأداة توجيهية للزراعة الإيكولوجية تستند إليها المنظمة والبلدان في إطار نهج واحد، على سبيل المثال لا الحصر، لتعزيز الزراعة والنظم الغذائية المستدامة. وبالإضافة إلى ذلك، تمّ إطلاق أداة منظمة الأغذية والزراعة لتقييم أداء الزراعة الإيكولوجية وجرى تطبيقها في جميع الأقاليم، في أعقاب عمليات

تجريبية في كمبوديا والصين ولاو والسنغال وفييت نام. ومن المقرّر إجراء تجارب في بلدان إضافية في عام 2020 (المخرجان 2-1-2 و2-4-1).

الإنجازات على المستويات الإقليمية والإقليمية الفرعية والقطرية

114- دعمت المنظمة، خلال فترة السنتين، 129 بلدًا في الأقاليم الخمسة. وترد أدناه الإنجازات الرئيسية، لا سيّما تلك التي تتّسم بالأهمية بفعل طبيعتها أو آثارها المبتكرة.

115- وتشكل أهداف التنمية المستدامة نقطة انطلاق حاسمة لجعل الزراعة والغابات ومصايد الأسماك أكثر إنتاجية واستدامة، من خلال توفير إطار استراتيجي رفيع المستوى للسياسات، يوجّه التنمية الوطنية في العقد القادم. وقد تمّ خلال فترة السنتين، توسيع نطاق الدعم التشغيلي الذي توفّره المنظمة للتنفيذ القطري لأهداف التنمية المستدامة، عن طريق الأغذية والزراعة المستدامة. وتولّت المنظمة تيسير مشاركة قطاعات الزراعة في خطة التنمية المستدامة في 12 بلدًا، من خلال تقديم دعم كبير لتعزيز قدرات المنظمات الحكومية، وتوطيد تنفيذ السياسات على مستوى القطاعات الاقتصادية، ووضع استراتيجيات وبرامج أكثر تكاملًا، بما في ذلك معالجة آثار تغيّر المناخ والتدهور البيئي (المخرجان 2-2-2 و2-3-2). وعلى سبيل المثال، ساندت المنظمة مولدوفا في إعداد تقرير مرجعي وصياغة خطة عمل لسنتين لإضفاء الطابع الوطني على أهداف التنمية المستدامة، لصالح وزارة الزراعة والتنمية الإقليمية والبيئة، وساهمت في وضع خطة عمل لتحقيق مقاصد أهداف التنمية المستدامة ذات الصلة. وقد أدمجت خطة العمل في النسخة المحدثة للاستراتيجية الوطنية للزراعة والتنمية الريفية للفترة 2014-2020 التي وافقت عليها الحكومة.

116- وانطوت الإجراءات الرئيسية لتعزيز الأغذية والزراعة المستدامة واللازمة في الوقت نفسه لتحقيق أهداف التنمية المستدامة، على مجهود أكبر من المنظمة لتعزيز قدرات المنظمات العامة في مجال تنفيذ السياسات؛ ومواصلة تدعيم انخراط أصحاب المصلحة كشركاء؛ وحشد التمويل والاستثمارات ومواءمتها. ودعمت المنظمة عدّة مشاورات متعددة أصحاب المصلحة عن طريق الجمع بين مختلف الوزارات المعنية، والجهات الفاعلة غير الرسمية، والمؤسسات الأكاديمية والمعنية بالبحوث، من أجل وضع خطط وطنية للتكيّف في كولومبيا وغامبيا وملاوي ونيبال وتايلند وأوغندا وفييت نام وزامبيا. وبموجب البرنامج التعاوني بين منظمة الأغذية والزراعة والبنك الدولي، دعمت المنظمة صياغة مشاريع استثمار هامة أو تنفيذها، مثل مشروع الزراعة المروية صغيرة النطاق والوصول إلى الأسواق في موزامبيق؛ ومشروع Khyber Pakhtunkhwa لتحسين الزراعة المروية في باكستان؛ ومشروع تنمية قطاع الثروة الحيوانية ومصايد الأسماك في أثيوبيا (المخرج 2-3-2).

117- وارتفع عدد اقتراحات التمويل تحت إشراف المنظمة التي وافق عليها الصندوق الأخضر للمناخ من مشروعين في عام 2018 (في السلفادور وباراغواي) إلى ستة مشاريع في عام 2019 (مع مشاريع إضافية في شيلي وقيرغيزستان ونيبال وباكستان)، ما زاد من قيمة الحافظة لتبلغ 426.6 ملايين دولار أمريكي – يموّل منها الصندوق الأخضر للمناخ 228.8 ملايين دولار أمريكي عن طريق المنح. وسوف تسهم ستة مشاريع تقودها المنظمة في دعم: تحسين قدرة المزارعين الأسريين الضعفاء على الصمود في وجه تغيّر المناخ من خلال نهج متكامل للمناطق الطبيعية في السلفادور؛ ومكافحة إزالة الغابات وتعزيز قدرة المزارعين على الصمود أمام الآثار السلبية لتغيّر المناخ في باراغواي؛ والحدّ من انبعاثات غازات الاحتباس الحراري في شيلي؛ وتقوية احتجاز الكربون من خلال الاستثمارات المراعية لتغيّر المناخ في الغابات والمراعي في قيرغيزستان؛

وتعميم القدرة على الصمود في وجه تغيّر المناخ على مستوى النظم الإيكولوجية الهشة في نيبال؛ وتعزيز قدرة المزارعين على الصمود أمام تغيّر المناخ في حوض Indus في باكستان. وحقّق عمل المنظمة كشريك في التنفيذ مع الصندوق الأخضر للمناخ في إطار برنامج الاستعداد ودعم الأنشطة التحضيرية، نتائج غير مسبوقة، حيث تمّت الموافقة على 15 بروتوكولًا للاستعداد بقيادة المنظمة في عام 2019 مقارنةً مع 8 في عام 2018 وثلاثة في عام 2017، فوصل المجموع إلى 29 مشروعًا بقيمة إجمالية تناهز 16 مليون دولار أمريكي (المخرجان 2-2-1 و2-3-2).

118- ودعمت المنظمة 56 بلدًا في جهود الحدّ من انبعاثات غازات الاحتباس الحراري الناجمة عن إزالة الغابات وتدهورها، عن طريق برنامج الأمم المتحدة للتعاون في مجال خفض الانبعاثات الناجمة عن إزالة الغابات وتدهورها في البلدان النامية (البرنامج). وساهمت الأنشطة في تعزيز قدرات البلدان على التقدّم نسبةً إلى ركائز إطار وارسو: وضع مستويات مرجعية لانبعاثات الغابات (13 بلدًا)، وتوطيد حوكمة الغابات (7 بلدان)، وإنشاء نظم وطنية لرصد الغابات (45 بلدًا منذ استحداث البرنامج، ودعم البلدان على مستوى التأهب القانوني (10 بلدان)، وحيازة الأراضي (9 بلدان) والضمانات (12 بلدًا) لخفض الانبعاثات الناجمة عن إزالة الغابات وتدهورها. وكان الدعم الفني المقدّم من المنظمة أساسيًا لتطبيق نظام المدفوعات على أساس النتائج في شيلي (63 مليون دولار أمريكي)، بموجب الخطة التجريبية للصندوق الأخضر للمناخ، واعتبر محفّزًا أيضًا للنقاش العالمي والوطني حول تمويل الأنشطة المتعلّقة بالمناخ (المخرجات 2-2-1 و2-3-2 و2-4-2).

119- وساهمت مبادرة النمو الأزرق، على نحو متزايد، في تعزيز الابتكار لدى المجتمعات المحلية الساحلية والبلدان الجزرية في العالم، من خلال المزج بين صيد الأسماك وإنتاج الطحالب البحرية، وعن طريق استخدام بقايا جلد السمك المخصص للأغذية لصناعة الملابس. وشدّد المؤتمر حول الاقتصاد الأزرق المستدام في كينيا ومنتدى الدول المطلّة على المحيطات بشأن النمو الأزرق على بعض من هذه الأمثلة، وأسهما في تعزيز الشراكة مع القطاع الخاص لمواصلة النهوض بهذه المبادرة. ويمكن للاستخدام المتزايد للموارد البحرية في قطاع صناعة الملابس أن يدعّم استدامة الصناعات البحرية وصناعة الملابس على السواء، من خلال توفير مصادر دخل إضافية لصيادي الأسماك، وبدائل عن إنتاج القطن المستهلك للمياه وإطلاق جزيئات بلاستيكية من الأنسجة الاصطناعية في المحيطات جرّاء صناعة الملابس (المخرجان 2-1-1 و2-3-1).

120- واعتبرت قضايا المياه والابتكار موضوعًا مشتركًا في الأقاليم الخمسة. وقد دعمت المنظمة أكثر من 47 بلدًا في مجموعة واسعة من المجالات الفنية، من قبيل التخطيط الاستراتيجي لتخصيص/استخدام المياه في لبنان؛ والتكنولوجيات معقولة التكاليف لزيادة إنتاجية المياه في جمهورية مصر العربية والأردن وتونس والمغرب على نحو مستدام؛ والمحاسبة المائية والمراجعة وتحسين الري وخدمات التصريف في أفغانستان؛ وإدارة استخدام المياه في أذربيجان وشيلي والصين وكوستاريكا وجمهورية إيران الإسلامية وأوغندا؛ واستخدام النظم الشمسية لمضخات المياه والري الدقيق في الهند (المخرج 2-1-1). بالإضافة إلى ذلك، قدّم الإطار العالمي بشأن ندرة المياه في الزراعة الدعم في تنمية القدرات الفنية للشركاء وأصحاب المصلحة، بما في ذلك مؤسسات البحوث ومنظمات المجتمع المدني والحكومات (المخرج 2-1-2).

121- وتواصلت الأنشطة الرامية إلى إنفاذ اتفاقات تدابير دولة الميناء منذ دخولها حيّز التنفيذ في يونيو/حزيران 2016. وخلال فترة السنتين، تمّ توطيد قدرات المؤسسات الحكومية في جزر كوك، وفيجي، وكيريباتي، وجزر مارشال، وميكرونيزيا،

وناورو، ونيوي، وبالاو، وساموا، وجزر سليمان، وتونغا، وتوفالو، وفانواتو، من أجل وضع تدابير محكمة لحفظ وإدارة موارد مصايد الأسماك التي تديرها هيئة مصايد الأسماك في غرب ووسط المحيط الهادي. علاوة على ذلك، تمّ وضع أحكام تشريعية لدعم تنفيذ اتفاق تدابير دولة الميناء في جزر البهاما، وشيلي، وكوستا ريكا، والجمهورية الدومينيكية، وإكوادور، وغابون، وغويانا، وجامايكا، وقيرغيزستان، وبابوا غينيا الجديدة، وسانت فنسنت وغرينادين، وترينيداد وتوباغو (المخرج 2-3-2).

122- وتمّ توفير المساعدة الفنية من أجل وضع منهجية وصكوك وطنية للتعدادات تماشيًا مع التعداد العالمي للزراعة لعام 2020، وتعزيز قدرات الموظّفين الوطنيين على تحليل المعلومات التي يتمّ جمعها. وشمل ذلك أيضًا تدريبًا على التكنولوجيا الجديدة لجمع البيانات، بما في ذلك صور الأقمار الاصطناعية لقياس المساحة البرية، وإجراء المقابلات الشخصية بواسطة الحاسوب المحمول. وتنطوي الإنجازات الرئيسية على تنفيذ التعداد الزراعي الأوّل في تيمور لشتي، وتنسيق التعداد السكاني والزراعي المشترك في بيلاروس.

تعميم القضايا المشتركة

123- وعملت المنظمة على تعزيز الممارسات المراعية للاعتبارات الجنسانية في إدارة الزراعة الإيكولوجية والتنوّع البيولوجي، وفي الزراعة الذكية مناخيًا، ودعت إلى اعتماد حوكمة منصفة للمياه والأراضي، وتنمية المناطق والمناظر الطبيعية، من أجل ضمان وصول المرأة بصورة متساوية إلى الموارد الطبيعية والمنتجة، والخدمات، والمؤسسات المحلية، والعمل اللائق في مرحلة التحوّل إلى الزراعة المستدامة. كما دعمت المكننة الزراعية واعتماد تكنولوجيات مقتصدة في العمل، ووضعت آليات وبرامج مراعية للمساواة بين الجنسين لتمويل الأنشطة المتعلّقة بالمناخ من خلال مرفق البيئة العالمي والصندوق الأخضر للمناخ. فضلًا عن ذلك، ساندت المنظمة الشركاء الاستراتيجيين والمجموعات المفاوضة، عن طريق الدعوة وتنمية القدرات، بهدف زيادة بروز المساواة بين الجنسين، وتعزيز الالتزامات الخاصة بالقضايا الجنسانية، وتنفيذ الإجراءات في مختلف الاتفاقات البيئية متعددة الأطراف، من قبيل اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغيّر المناخ، واتفاقية التنوّع البيولوجي، واتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة التصحّر، واتفاقية الأراضي الرطبة ذات الأهمية الدولية ولاسيما بوصفها موئلًا لطيور الماء (رامسار).

124- وساهمت المنظمة أيضًا في وضع دليل توجيهي بشأن تنفيذ اتفاقية مكافحة التصحّر بصورة مراعية للاعتبارات الجنسانية: تعميم المنظور الجنساني في تحييد أثر تدهور الأراضي. كما نشرت المنظمة بمشاركة برنامج الأمم المتحدة الإنمائي تدريبًا لمعالجة القضايا الجنسانية في تخطيط التكيّف للقطاعات الزراعية، في إطار برنامج إدماج الزراعة في خطط التكيّف الوطنية.

125- ويمكن أن يساهم جعل الزراعة ومصايد الأسماك والغابات أكثر إنتاجية واستدامة في استدامة الأنماط الغذائية الصحية وتحسين التغذية بشكل ملحوظ. ونتيجة لذلك، عكفت المنظمة على تعزيز الإنتاج الغذائي المراعي للتغذية في مجالات مختلفة من العمل، بما في ذلك التشديد على مساهمة الأغذية والزراعة في تغذية البشر في مطبوعات المنظمة البارزة، *حالة مصايد الأسماك وتربية الأحياء المائية في العالم لعام 2018* و*حالة التنوّع البيولوجي للأغذية والزراعة في العالم لعام 2019* و*حالة الموارد الوراثية المائية في العالم لعام 2019*؛ وقد أدمجت مؤشرات متعلّقة بالتغذية في عملية رصد الزراعة الإيكولوجية والزراعة الذكية مناخيًا؛ وتمّ تسليط الضوء على التغذية في منتديات إقليمية وعالمية، من قبيل المشاورة الإقليمية لغرب ووسط

أفريقيا بشأن مصايد الأسماك صغيرة النطاق في السنغال، والندوة الدولية بشأن الابتكارات في تربية الأحياء المائية الزراعية المتكاملة والأثر الاجتماعي التي عقدت في الصين والندوة الدولية عن استدامة مصايد الأسماك "تعزيز الرابط بين العلوم والسياسات" التي عُقدت في المقر الرئيسي خلال شهر نوفمبر/تشرين الثاني 2019.

126- وعلاوة على ذلك، تمّ إعداد توجيهات ومنتجات معرفية جديدة بما فيها الدورة التعليمية الإلكترونية بعنوان تحسين التغذية من خلال الزراعة والنظم الغذائية، بالتعاون مع مجموعة البنك الدولي؛ والوحدات التعليمية المتعلّقة بالتغذية ضمن الدورة التعليمية الإلكترونية حول نهج الزراعة الذكية مناخيًا، والدورة التدريبية بشأن نهج النظم الأيكولوجية في مصايد الأسماك الداخلية؛ والقسم المخصص للتغذية في الخطوط التوجيهية بشأن مدارس المزارعين الميدانية لصغار منتجي الثروة الحيوانية.

المعالم البارزة

الابتكار من أجل اتخاذ قرارات قائمة على القرائن

قدّمت المنظمة الدعم للبلدان بغية تعزيز استخدام التكنولوجيا والابتكار من أجل الحصول على قرائن لاتخاذ قرارات مستنيرة تضمن الإدارة المستدامة لنظم الإنتاج الزراعي والموارد الطبيعية.

وتمّت تنمية القدرات في مجال جمع الإحصاءات، والمعلومات الجغرافية المكانية، والمعلومات النوعية، لتعزيز حجم الأراضي والمياه والغابات والمحيطات والمياه الداخلية، وجودتها، واستخدامها، وقدرتها الإنتاجية. وتشمل الأنشطة الرئيسية التدريب على مواءمة أدوات التعداد للبلدان الجزرية في المحيط الهادئ، وتنسيق التعداد السكاني والزراعي المشترك في بيلاروس. ووضعت كذلك أساليب جديدة لتقييم استدامة المزارع ووحدات الإنتاج الأخرى، مع تسليط الضوء على العوامل التي يمكن أن تحسّن الاستدامة، من قبيل أداة تقييم أداء الزراعة الإيكولوجية، كما نظّمت دورات تدريبية في آسيا وأمريكا اللاتينية والبحر الكاريبي.

وأسهمت المنظمة في تنمية قدرات 20 بلدًا في أفريقيا، وآسيا، والمحيط الهادئ، وأوروبا، وأمريكا اللاتينية والبحر الكاريبي، في مجال استخدام الأدوات والتكنولوجيات الجديدة لجمع البيانات ورصدها، على غرار إجراء المقابلات الشخصية بواسطة الحاسوب المحمول، والتكنولوجيات جغرافية المرجع، والتخطيط البياني لبيانات الأقمار الاصطناعية بشأن المساحة البرية والحرجية. وتمّ تدريب المؤسسات على نظام Open Foris وهو مجموعة من أدوات البرمجيات المجانية مفتوحة المصدر التي تسهّل الجمع المرن والفعّال للبيانات بشأن تقييم الأراضي ورصدها، وتحليلها والإبلاغ عنها. وباستخدام هذه الأدوات، تمكّنت غينيا بابوا الجديدة، على سبيل المثال، من إجراء أوّل جرد وطني للغابات على الإطلاق بدعم من المنظمة. وجمعت بيانات حول النباتات والحيوانات، والتربة، والمؤشرات الاجتماعية والاقتصادية، وأسهمت في صياغة السياسات الوطنية، ويسّرت عملية الإبلاغ الدولية عن تغيّر المناخ والغابات من خلال معالم بارزة رئيسية، من قبيل تقديم المساهمات المحدّدة وطنيًا.

نظم التراث الزراعي ذات الأهمية العالمية

أقرّ برنامج نظم التراث الزراعي ذات الأهمية العالمية بوجود 58 موقعًا موزّعًا في 22 بلدًا من بينها 12 موقعًا جديدًا من مواقع نظم التراث الزراعي ذات الأهمية العالمية جرى تحديدها خلال الفترة 2017-2018 من ضمنها بلدان جديدان (إيطاليا والبرتغال). وجرى بلوغ هذه المرحلة المفصلية نتيجة حملات وفعاليات للتوعية والنشر من بينها المنتدى الدولي الخامس عن نظم التراث الزراعي ذات الأهمية العالمية الذي عُقد في روما (أبريل/نيسان 2018)؛ وحوار إقليمي رفيع المستوى عن تعميم التنوع البيولوجي في قطاعات الزراعة والحراجة ومصايد الأسماك في أمريكا اللاتينية والبحر الكاريبي في مكسيكو سيتي (أكتوبر/تشرين الأول 2018)؛ وعرض خلال اجتماع وزراء الزراعة لبلدان مجموعة العشرين عُقد في نيغاتا، اليابان (مايو/أيار 2019)؛ والدورة الرفيعة المستوى السادسة للتدريب وتبادل التجارب في مجال نظم التراث الزراعي ذات الأهمية العالمية في بيجينغ، الصين (سبتمبر/أيلول 2019).

وتستفيد المواقع الجديدة والقائمة من إقامة شبكات إقليمية وإقليمية فرعية لنظم التراث الزراعي ذات الأهمية العالمية في كل من أوروبا وأمريكا اللاتينية والبحر الكاريبي وشمال أفريقيا. وتساهم هذه الشبكات في اتساع مفهوم تلك النظم وإقامة علاقات تعاون ثنائية وإقليمية جديدة بين البلدان التي لديها مواقع ضمن تلك النظم والبلدان التي ليست لها مواقع فيها، فضلاً عن الشركاء الخارجيين على غرار SlowFood Terra Madre ومبادرة Satoyama والمجلس الدولي للآثار والمواقع التابع لمنظمة الأمم المتحدة للتربية والعلم والثقافة (اليونسكو) وجامعة فلورنسا (درجة ماجستير في نظم التراث الزراعي ذات الأهمية العالمية) وسواها.

وعمدت المجموعة الاستشارية العلمية المعنية بنظم التراث الزراعي ذات الأهمية العالمية إلى تنقيح معايير الاختيار والعملية ذات الصلة وأعدّت خطوطًا توجيهية جديدة لصياغة الاقتراحات بهذا الشأن. ودعمًا لإبراز تلك النظم على المستوى العالمي، تمّ في عام 2018 إطلاق الهوية البصرية والشعار الجديدين بالنسبة إلى جميع المواقع المعيّنة حديثًا.

وعززت المنظمة قدراتها الفنية بما في ذلك في مجال توثيق وتطوير نظم الزراعة الإيكولوجية القائمة في مواقع نظم التراث الزراعي ذات الأهمية العالمية وتعميم التنوع البيولوجي في الزراعة طبقًا للممارسات الجيدة والنهج المتبعة في عدد من تلك المواقع.

التكنولوجيات البيولوجية

صادف عام 2018 مرور 90 عامًا على إحداث الطفرات في النباتات. وعقدت منظمة الأغذية والزراعة والوكالة الدولية للطاقة الذرية الندوة الدولية عن التربية الطفرية للنباتات والتكنولوجيا البيولوجية في فيينا خلال شهر أغسطس/آب 2018. واستعرضت الندوة النجاحات المحققة في مجال التربية الطفرية للنباتات وعرضت الابتكارات في إحداث الطفرات بما في ذلك التحرير الوراثي، إضافة إلى آخر التطورات في مجال الجمع بين تكنولوجيات الانتقاء القائم على المجال وتربية النباتات القائمة على علم الوراثة.

وخلال فترة السنتين، استمر تقديم الدعم الفني للبلدان بشأن الكائنات الحية المحورة وراثيًا إضافة إلى أنشطة تنمية القدرات في أوغندا وبوتان وزامبيا وكينيا لتقييم سلامة الأغذية المحورة وراثيًا والتواصل بشأنها. وجرى تعزيز القدرات المؤسسية في سري لانكا لتنفيذ الإطار الوطني للسلامة البيولوجية طبقًا لبروتوكول قرطاجنة المتعلق بالسلامة الأحيائية.

الدروس الرئيسية المستفادة

127- توفّر جهود منظمة الأغذية والزراعة من أجل وضع سياسات بيئية وزراعية على المستوى الإقليمي، بما ينطوي عليه ذلك من إجراءات مشتركة تتّخذها سائر القطاعات الزراعية، فرصًا ملموسة لاعتماد نهج أكثر تكاملًا بالنسبة إلى الاستخدام المستدام للموارد الطبيعية. ويوفّر ذلك أيضًا فرصة لمعالجة آثار تغيّر المناخ، ووضع سياسات للتنوّع البيولوجي وإدارة الأراضي والمياه. وأظهر العمل الذي نُفّذ خلال فترة السنتين ضرورة إعداد السياسات والاستراتيجيات المعنية بشكل منهجي وأكثر اتساقًا، انطلاقًا من فهم الصلات المشتركة، وأوجه التآزر والمقايضة بين القطاعات، والمجالات المواضيعية، ومعالجتها، وربطها على نحو أفضل بالاحتياجات التغذوية.

128- ويساعد الدعم التشغيلي المقدّم من المنظمة على إرساء بيئة تمكينية للمؤسسات، لا سيّما من أجل رصد أهداف التنمية المستدامة. واضطلعت المنظمة، من خلال بنائها للقدرات الفنية، بدور رئيسي في الجمع بين جهات فاعلة مختلفة، لبحث قطاعات من قبيل الزراعة ومصايد الأسماك، والتحديات مثل آثار تغيّر المناخ، بالإضافة إلى العمليات الجارية ضمن البلدان كرصد الإحصاءات والإبلاغ عنها، وتنفيذ الممارسات المبتكرة والنهوض بها. وينبغي ألا يُستهان بالصعوبات على مستوى الحوار الشامل للقطاعات، على الرغم من التقدّم المحرز في اعتماد مزيد من النهج المشتركة بين القطاعات والمتعددة أصحاب المصلحة. وفي العديد من الحالات، يتبيّن وجود عدد يسير من المبادرات فضلًا عن آليات محدودة للوزارات المعنية للعمل على نحو أكثر تناسقًا، ووضع أطر متسقة للسياسات.

129- وتندرج الزراعة المستدامة في صميم خطة التنمية المستدامة لعام 2030 وخطة مالابو. وعملت المنظمة في القارة الأفريقية مع شركاء رئيسيين، بما في ذلك إدارة الاقتصاد والزراعة في المناطق الريفية لمفوّضية الاتحاد الأفريقي، ووكالة الاتحاد الأفريقي للتنمية[14]،واللجنة الاقتصادية لأفريقيا — من أجل دعم هذه العمليات. وبغية دعم البلدان بصورة ناجعة، من الأهمية بمكان تعزيز التنسيق ومواءمة الجهود مع الشركاء لتحويل الزراعة والنظم الغذائية على نحو متكامل، بناءً على مواطن القوة والتجارب المكمّلة.

130- وتبيّن النتائج على مستوى المخرجات الاستيعاب المتزايد للممارسات والتكنولوجيات المبتكرة في قطاعات المحاصيل، والثروة الحيوانية، والغابات، وتربية الأحياء المائية، ومصايد الأسماك، تماشيًا مع مبادئ الأغذية والزراعة المستدامة. وتطالب البلدان تدريجيًا بتسريع اعتماد النهج المبتكرة لمساعدة المنتجين الزراعيين على زيادة الإنتاج، والتعامل في الوقت نفسه مع آثار تغيّر المناخ وتدهور الموارد الطبيعية. وتتمثّل العبرة الرئيسية المستخلصة في ضرورة منح الأولوية لدعم ترجمة السياسات إلى إجراءات ملموسة في الميدان.

[14] *المعروفة سابقاً بالشراكة الجديدة من أجل التنمية في أفريقيا*

الهدف الاستراتيجي 3: الحد من الفقر في الريف

الهدف الاستراتيجي 3: الحدّ من الفقر في الريف

مؤشر هدف التنمية المستدامة*		وصف المؤشر	2000	2015	2019**
الهدف 1: القضاء على الفقر					
1-1-1	نسبة السكان الذين يعيشون دون خط الفقر الدولي، بحسب الجنس، والعمر، والوضع الوظيفي، والموقع الجغرافي (حضري/ريفي)	*نسبة السكان الذين يعيشون دون خط الفقر الدولي المتمثل في 1.90 دولار أمريكي في اليوم*	-	9.9	-
1-4-1	نسبة السكان الذين يعيشون في أسر معيشية يمكنها الحصول على الخدمات الأساسية	*نسبة السكان الذين يستخدمون خدمات مياه الشرب الأساسية، بحسب الموقع*	69.4	79.9	81.2
		نسبة السكان الذين يستخدمون خدمات الصرف الصحي الأساسية، بحسب الموقع	35.9	56.1	58.9
الهدف 8: العمل اللائق ونمو الاقتصاد					
1-6-8	نسبة الشباب (الذين تتراوح أعمارهم بين 15 سنة و24 سنة) خارج دائرة التعليم والعمالة والتدريب	*نسبة الشباب خارج دائرة التعليم أو العمالة أو التدريب، بحسب الجنس والعمر (النسبة المئوية)*	-	21.4	21.3

*بيانات 1-2-1 و 1-4-2 و 1-5-2 و 2-3-2 و 8-7-1 و 10-1-1 غير متوفرة | **أو التاريخ السابق الأقرب من الفترة 2016–2019

الهدف الاستراتيجي 3: النتائج

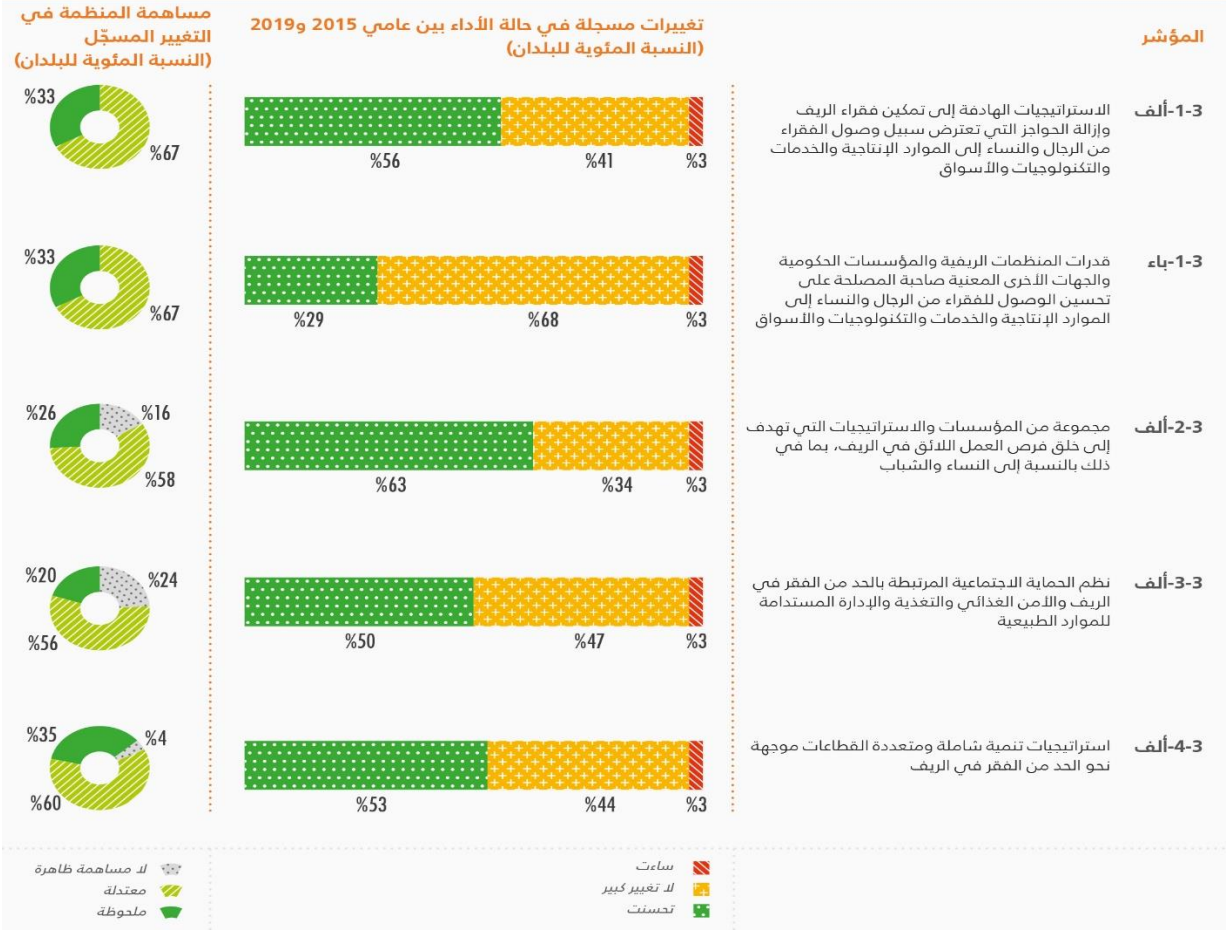

الهدف الاستراتيجي 3: المخرجات

المخرج		المؤشر	الغاية 2019-2018	الفعلي 2019-2018	محقّق
1-1-3	تعزيز المنظمات والمؤسسات الريفية وتيسير العمل الجماعي للفقراء في الريف	*عدد البلدان (أو المؤسسات الإقليمية والعالمية) التي جرى فيها تقديم الدعم لتعزيز المنظمات والمؤسسات الريفية وتسهيل العمل الجماعي للفقراء في المناطق الريفية*	25	28	●
2-1-3	وضع استراتيجيات وسياسات وخطوط توجيهية وبرامج لتحسين وصول فقراء الريف إلى مجموعة من الخدمات والتمويل والمعارف والتكنولوجيات والأسواق والموارد الطبيعية، بما في ذلك في سياق تغير المناخ، ولتحسين السيطرة عليها	*عدد البلدان (أو المؤسسات الإقليمية والعالمية) التي جرى فيها تقديم الدعم لزيادة فرص حصول الفقراء في الريف على مجموعة من الخدمات والتمويل والمعارف والتكنولوجيات والبنى التحتية الريفية والأسواق والموارد الطبيعية، والسيطرة عليها، بما في ذلك في سياق تغير المناخ*	38	45	●
3-1-3	دعم السياسات وتنمية القدرات وتوليد المعرفة لتسريع وتيرة المساواة بين الجنسين والتمكين الاقتصادي للمرأة في الريف	*عدد البلدان (أو المؤسسات الإقليمية والعالمية) التي جرى فيها تقديم الدعم لتسريع عجلة المساواة بين الجنسين والتمكين الاقتصادي للمرأة في الريف كمخرج من الفقر*	16	27	●
1-2-3	دعم السياسات وتنمية القدرات في ما يتعلق بصياغة الاستراتيجيات والسياسات والخطوط التوجيهية والبرامج وتنفيذها من أجل تعزيز فرص العمل اللائق في الريف، وتطوير المشاريع وتنمية المهارات، خاصة بالنسبة إلى الشباب والنساء	*عدد البلدان (أو المؤسسات الإقليمية والعالمية) التي جرى فيها تقديم الدعم لخلق فرص للعمل اللائق في الريف والمبادرة الحرّة وتطوير المهارات، خاصة للشباب والنساء*	19	19	●
2-2-3	دعم السياسات وتنمية القدرات لتعزيز تطبيق معايير العمل الدولية في المناطق الريفية من أجل النهوض بجودة فرص العمل وسلامتها، لا سيما في ما يتعلق بعمل الأطفال والعمل الجبري	*عدد البلدان (أو المؤسسات الإقليمية والعالمية) التي جرى فيها تقديم الدعم لتعزيز تطبيق معايير العمل الدولية في المناطق الريفية بما يعزز جودة الوظائف وسلامتها، خاصة في ما يتعلق بعمالة الأطفال والعمل الجبري*	7	7	●
1-3-3	توفير دعم السياسات وتوليد المعرفة وتنمية القدرات وأنشطة الدعوة للتوسيع نطاق تغطية الحماية الاجتماعية لتشمل الفقراء في الريف، بما في ذلك في السياقات الهشة والإنسانية	*عدد البلدان (أو المؤسسات الإقليمية والعالمية) التي جرى فيها تقديم الدعم لتوسيع نطاق تغطية الحماية الاجتماعية بحيث تشمل فقراء الريف، بما في ذلك في السياقات الهشّة والإنسانية*	14	16	●
2-3-3	توفير دعم السياسات وتوليد المعرفة وتنمية القدرات وأنشطة الدعوة للنهوض بأوجه التآزر في ما بين قطاعات الحماية الاجتماعية والتغذية والزراعة وإدارة الموارد الطبيعية، بما في ذلك تغير المناخ	*عدد البلدان (أو المؤسسات الإقليمية والعالمية) التي جرى فيها تقديم الدعم لتعزيز أوجه التآزر بين الحماية الاجتماعية والتغذية والزراعة وإدارة الموارد الطبيعية، بما في ذلك تغير المناخ*	17	20	●
1-4-3	تعزيز القدرات الوطنية على تصميم وتنفيذ سياسات واستراتيجيات وبرامج شاملة ومراعية للمساواة بين الجنسين ومتعددة القطاعات للحد من الفقر في الريف، بما في ذلك في سياق الهجرة وتغير المناخ	*عدد البلدان (أو المؤسسات الإقليمية والعالمية) التي جرى فيها تقديم الدعم لتصميم وتنفيذ سياسات واستراتيجيات وبرامج شاملة وتساوي بين الجنسين ومتعددة القطاعات للحد من الفقر في الريف، بما في ذلك في سياق الهجرة وتغير المناخ*	18	21	●
2-4-3	توفير البيانات والمعارف والأدوات لتعزيز وتقييم سياسات واستراتيجيات شاملة ومراعية للمساواة بين الجنسين ومتعددة القطاعات للحد من الفقر في الريف، بما في ذلك في سياق الهجرة وتغير المناخ، ورصد التقدم المحرز في الحد من الفقر في الريف	*عدد البلدان (أو المؤسسات الإقليمية والعالمية) التي جرى فيها تقديم الدعم لتقييم سياسات واستراتيجيات وبرامج شاملة ومتعددة القطاعات وتساوي بين الجنسين للحد من الفقر في الريف، بما في ذلك في سياق الهجرة وتغير المناخ، ورصد التقدم المحرز في سبيل الحد من الفقر في الريف*	9	9	●

● *محقّق بالكامل (الفعلي ≥ الغاية)*

▲ *غير محقّق (الفعلي < الغاية)*

131- رغم إحراز تقدم في مجال الحد من الفقر، ما تزال نسبة 10 في المائة تقريبًا من سكان العالم تعيش في فقر مدقع وما يزال انعدام المساواة منتشرًا. ويعيش معظم الفقراء في المناطق الريفية وهم يعتمدون على الزراعة والموارد الطبيعية لكسب سبل عيشهم. وفي حين أن النمو المراعي للفقراء يبدأ من الزراعة، فإن الحد من الفقر في الريف يتطلب نهجًا واسعًا ومتعدد الأبعاد لزيادة الإنتاجية الزراعية بشكل مستدام واستحداث الوظائف وتنويع الاقتصاد والاستثمار في العنصر البشري. ويستخدم برنامج المنظمة الاستراتيجي بشأن الحد من الفقر في الريف (البرنامج الاستراتيجي 3) استراتيجيات محددة السياق لدعم البلدان من أجل تحقيق ما يلي:

(أ) تعزيز المنظمات والمؤسسات الريفية وتيسير العمل الجماعي للفقراء في الريف؛ ووضع استراتيجيات وسياسات وخطوط توجيهية وبرامج لتحسين وصول الفقراء في الريف إلى الخدمات والتمويل والمعارف والتكنولوجيات والأسواق والموارد الطبيعية في ظل تغير المناخ، وتحكمهم فيها؛ وتقديم الدعم في مجال السياسات وتنمية القدرات وتوليد المعرفة لتسريع وتيرة تحقيق المساواة بين الجنسين وتمكين المرأة الريفية من الناحية الاقتصادية (المخرجات 3-1-1 و3-1-2 و3-1-3).

(ب) تحسين فرص العمل اللائق في الريف، وتنمية الأعمال الريادية والمهارات، خاصة للشباب والنساء؛ وتعزيز تطبيق معايير العمل الدولية في المناطق الريفية من أجل تحسين جودة الوظائف وسلامتها، خاصة في ما يتعلق بعمالة الأطفال والعمل القسري من خلال توفير الدعم في مجال السياسات وتنمية القدرات (المخرجان 3-2-1 و3-2-2)؛

(ج) تقديم الدعم في مجال السياسات وتوليد المعرفة وتنمية القدرات، والدعوة إلى توسيع نطاق تغطية الحماية الاجتماعية لتشمل الفقراء في الريف، بما في ذلك في السياقات الهشة والإنسانية؛ وإلى تعزيز أوجه التآزر بين الحماية الاجتماعية والتغذية والزراعة وإدارة الموارد الطبيعية، بما في ذلك تغير المناخ (المخرجان 3-3-1 و3-3-2)؛

(د) تعزيز القدرات الوطنية على تصميم وتنفيذ سياسات واستراتيجيات وبرامج شاملة ومراعية للمساواة بين الجنسين ومتعددة القطاعات للحد من الفقر في الريف، بما في ذلك في سياق كل من الهجرة وتغير المناخ؛ وتوفير البيانات والمعارف والأدوات اللازمة للترويج لها وتقييمها ورصد تقدمها (المخرجان 3-4-1 و3-4-2).

132- ويجري تقييم عمل المنظمة في مجال الحد من الفقر في الريف على مستوى الهدف الاستراتيجي من خلال مؤشر أهداف التنمية المستدامة 1-1-1، الذي يقيس نسبة الأشخاص الذين يعيشون دون خط الفقر الدولي. وفي حين تراجعت النسبة مع الوقت من 36 في المائة في عام 1990 إلى 10 في المائة في عام 2015، تباطأت وتيرة الحد من الفقر. وتشير الاتجاهات الحالية إلى أن نسبة 6 في المائة من أكثر سكان العالم ضعفًا، بما في ذلك النساء والشباب والسكان الأصليين، إلى جانب من يعيشون في حالة من الفقر المدقع، سيتم إهمالهم وسيواصلون العيش في فقر مدقع في عام 2030. وبالإضافة إلى ذلك، تعيش نسبة 79 في المائة تقريبًا من الفقراء في العالم في المناطق الريفية، مما يجعل معدّل الفقر في المناطق الريفية

أعلى بثلاثة أضعاف مقارنة بالمناطق الحضرية، ويُبرز الدور المهم الذي يتعيّن على المنظمة الاضطلاع به لدعم البلدان على تحقيق الهدف 1 من أهداف التنمية المستدامة.

تنفيذ البرنامج الاستراتيجي

لمحة عامة عن الأداء

133- يتناول البرنامج الاستراتيجي 3 مسائل النفاذ إلى الموارد والخدمات الريفية والتكنولوجيات والأسواق، ويشجع على تمكين الأفراد في سياق الإنتاج الزراعي المستدام (المحاصيل والثروة الحيوانية ومصايد الأسماك والغابات) (الناتج 1). وتتسم هذه المسائل بأهمية حاسمة للحد من الفقر ولكنها ليست كافية بحد ذاتها. وتكمّل المنظمة عملها في مجال الزراعة المستدامة عبر مساهمات أساسية في مجالي العمالة الريفية اللائقة (الناتج 2) والحماية الاجتماعية (الناتج 3)، وتشدد على ضرورة اتباع نُهج شمولية ومتعددة القطاعات، لا سيما في سياق الفقر المدقع والهجرة وتغيّر المناخ، من أجل تحقيق الهدف 1 من أهداف التنمية المستدامة (الناتج 4).

134- وحقق الهدف الاستراتيجي 3 نتائج جيّدة خلال فترة السنتين وسجّلت النواتج الأربعة جميعها تحسّنًا إيجابيًا بين عامي 2015 و2019. ويُظهر تقييم النواتج على مستوى المنظمة لعام 2019 أن أكثر من 50 في المائة من البلدان شهدت تحسنًّا في استراتيجياتها وسياساتها للنهوض بتمكين الفقراء في الريف وفرص الوصول المتساوية إلى الموارد والخدمات، فضلًا عن العمالة الريفية اللائقة والحماية الاجتماعية والاستراتيجيات الشاملة والمتعددة القطاعات الرامية إلى الحد من الفقر في الريف. وينعكس ذلك بشكل إضافي في أداء البرنامج الاستراتيجي الذي حقق غايات المخرجات جميعها، بل تخطّى الغاية في بعض الحالات بمقدار كبير.

135- وتصدّر الحد من الفقر في الريف ومسألتا الهجرة وتغيّر المناخ المرتبطتان به بحكم طبيعتهما، خلال فترة السنتين، عمل المنظمة مع إطلاق أطر مؤسسية عديدة. وأطلق الهدف الاستراتيجي 3، في عام 2019، إطار القضاء على الفقر المدقع الذي يمثّل إنجازًا كبيرًا للنهوض بالجهود الخاصة بالفقر في الريف ويسلّط الضوء على دور المنظمة في دعم البلدان من أجل تحقيق الهدف 1 من أهداف التنمية المستدامة وعدم إهمال أحد (الناتج 3-4). واعترف قرار الجمعية العامة للأمم المتحدة لعام 2019 بعنوان *القضاء على الفقر في الريف من أجل تنفيذ خطة التنمية المستدامة لعام 2030*، إلى جانب الصندوق الدولي للتنمية الزراعية ومنظمة العمل الدولية وبرنامج الأمم المتحدة للتنمية، بدور المنظمة القيادي في مواجهة الفقر.

136- ويتيح المطبوع بعنوان *معالجة الرابط بين تغيّر المناخ والفقر (2019)* نهجًا متكاملًا بشأن المناخ والفقر لدعم وضع السياسات والإجراءات، إلى جانب توصيات متعلّقة بالسياسات وأدوات لتحسين التصميم والتسليم والروابط القائمة بين التكيّف مع تغيّر المناخ والتخفيف من آثاره والحد من الفقر والأمن الغذائي. وأخيرًا، يسعى *إطار الهجرة للمنظمة (2019)* إلى ضمان قدر أكبر من التنسيق بين الوحدات الفنية والمكاتب الميدانية للمنظمة، مع توضيح الأساس المنطقي لانخراط المنظمة في مجال الهجرة وتحديد المجالات المواضيعية الرئيسية للعمل على دورة الهجرة (الناتجان 3-2 و3-4).

تقييم النواتج على مستوى المنظمة

137- يرد التقدّم المحرز من أجل تحقيق نواتج الهدف الاستراتيجي 3 على نحو مفصّل في *الملحق 2* بهذه الوثيقة.

138- وقد تحسّن وضع الأداء بالنسبة إلى أربعة من أصل خمسة مؤشرات لنواتج الهدف الاستراتيجي 3 في معظم البلدان بين عامي 2015 و2019. وبصورة خاصة، شهدت نسبة 56 في المائة من البلدان تحسّنًا من حيث تمكين الفقراء في الريف ونفاذهم إلى الموارد الإنتاجية والخدمات والتكنولوجيات والأسواق (3-1-ألف). وشهدت المؤسسات والاستراتيجيات الرامية إلى استحداث عمالة ريفية لائقة (3-2-ألف) تحسّنًا في نسبة 63 في المائة من البلدان. وأفاد نصف البلدان بتحقيق تحسينات في نظم الحماية الاجتماعية (3-3-ألف)، كما قامت نسبة 53 في المائة من البلدان بتحسين قدراتها الخاصة باستراتيجيات التنمية المتعددة القطاعات الموجّهة نحو الحد من الفقر في الريف (3-4-ألف).

139- وتحسّنت القدرات في مجال زيادة فرص الحصول المتساوية على الموارد الإنتاجية والخدمات المناسبة والمنظمات والأسواق (3-1-باء) تحسّنًا في 29 في المائة فقط من البلدان في حين أفادت نسبة 68 في المائة من البلدان عن عدم حدوث أي تغيير، مما يشري إلى ضرورة إيلاء مزيد من العناية لهذا المجال.

140- وفي عام 2019، سجّلت نسبة 67 في المائة من البلدان أداءً متوسّطًا-عاليًا/عاليًا من حيث الإقرار بالحقوق الخاصة بمصايد الأسماك الصغيرة الحجم وحماية الوصول إليها عبر أطر قانونية (3-1-جيم) مما يدل على تحقيق نتائج مشجّعة في هذا المجال. وفي مجال المؤسسات والاستراتيجيات الراية إلى توليد فرص لائقة للعمل في الريف (3-2-ألف)، سجل تقدم ملحوظ على نحو ما أشير إليه أعلاه (63 في المائة من البلدان). وفي عام 2015، سجّلت 89 في المائة من البلدان أداء متدنيًا أو متوسطًا إلى متدنيًا في حين تراجعت في عام 2019 نسبة البلدان التي سجّلت أداء ضمن فئة متدنّ/متوسط إلى متدنّ لتصل إلى 38 في المائة. وسيتواصل العمل في هذا المجال للمحافظة على هذا الزخم الإيجابي.

141- ورُفعت تقارير عن مساهمة المنظمة في تحقيق خمسة من نواتج الهدف الاستراتيجي 3، واعتبر معظم البلدان أن مساهمتها كانت متوسطة إلى ملحوظة. وبشكل خاص، نُظر بشكل إيجابي للغاية بالنسبة إلى مساهمة المنظمة متوسطة من حيث دعمها لتحسين وصول الفقراء في الريف إلى الموارد الإنتاجية والخدمات والتكنولوجيات والأسواق (3-1-ألف) وتحسين قدرات المنظمات الريفية والمؤسسات الحكومية (3-1-باء) حيث صنّفت جميع البلدان مساهمة المنظمة في التغيير إما ضمن فئة ملحوظة (33 في المائة) أو معتدلة (67 في المائة). كذلك بالنسبة إلى القدرات على وضع سياسات واستراتيجيات وبرامج متعددة القطاعات للحد من الفقر في الريف (3-4-ألف)، اعتبرت 95 في المائة من البلدان مساهمة المنظمة في التغيير معتدلة أو ملحوظة.

تقييم مخرجات فترة السنتين

لمحة عامة عن النتائج التي تحققت

142- نجح عمل المنظمة الرامي إلى الحد من الفقر في الريف في الفترة 2018-2019 في تحقيق غايات مؤشرات المخرجات التسعة جميعها المحددة للفترة 2018-2019. ولقد شكّل ذلك إنجازًا ملحوظًا لا سيما نظرًا إلى زيادة الطموح

لفترة السنتين والتغييرات التي أُدخلت على إطار نتائج الهدف الاستراتيجي 3، مع إضافة ناتج جديد (الناتج 3-4) وإعادة تنظيم المخرجات بما يتناسب مع ذلك.

143- ودعمت المنظمة بشكل نشط 22 بلدًا وستّ مؤسسات عالمية وإقليمية لتعزيز المنظمات والمؤسسات الريفية والترويج للعمل الجماعي للفقراء في الريف (المخرج 3-1-1). وعملت المنظمة، في 31 بلدًا و14 مؤسسة عالمية وإقليمية، على تحسين نفاذ الفقراء في الريف إلى عوامل تمكّن سبل كسب العيش على غرار الخدمات والتمويل والمعارف والتكنولوجيات والأسواق والموارد الطبيعية، والتحكّم بها (المخرج 3-1-2). وإقرارًا منها بأن المساواة بين الجنسين تشكّل شرطًا مسبقًا للقضاء على الفقر، دعمت المنظمة 13 بلدًا و14 مؤسسة عالمية وإقليمية لزيادة نفاذ المرأة إلى الموارد الإنتاجية والفرص، مع القيام بتدخلات تعزز صوت المرأة وصفتها كفاعل وقدرتها على اتخاذ القرارات على مستويات الأسرة والمجتمع المحلي والسياسات (المخرج 3-1-3). وأجرت البلدان تقييمًا لتدخلات المنظمة في هذه المجالات على اعتبارها إيجابية بحيث أشارت كل الإجابات في تقييم النواتج على مستوى المنظمة إلى أن هذه الأخيرة قد ساهمت بشكل متوسّط أو كبير في تمكين الفقراء في الريف ومنظماتهم من الوصول إلى الموارد الإنتاجية والخدمات والأسواق.

144- ودعمت المنظمة، في الفترة 2018-2019، ستة بلدان و13 مؤسسة عالمية وإقليمية لتحسين فرص العمالة الريفية اللائقة، والأعمال الريادية وتنمية المهارات (3-2-1). وعلاوة على ذلك، وفّرت المنظمة الدعم الفني والخاص بالسياسات إلى ثلاثة بلدان وأربع مؤسسات عالمية وإقليمية لتعزيز تطبيق معايير العمل الدولية ومعالجة عمالة الأطفال في المناطق الريفية من أجل تحسين جودة الوظائف وسلامتها (3-2-2). ويبرز هذا المسار في تقييم النواتج على مستوى المنظمة بحيث سجّل أكثر من 50 في المائة من البلدان تحسينات في العمالة الريفية اللائقة، و50 في المائة من البلدان تحسينات في الحماية الاجتماعية.

145- ويتمثّل عنصر حاسم لعمل المنظمة في مجال الحد من الفقر في توطيد نظم الحماية الاجتماعية الوطنية من خلال إسداء المشورة المتعلّقة بالسياسات وتنمية القدرات والأدوات المعرفية القائمة على الأدلّة. ودعمت المنظمة، خلال فترة السنتين، عشرة بلدان وست مؤسسات عالمية وإقليمية لتوسيع نطاق تغطية الحماية الاجتماعية لتشمل الفقراء في الريف، بما في ذلك ضمن سياقات هشّة وإنسانية (3-3-1). وقامت المنظمة، في 12 بلدًا وثماني مؤسسات عالمية وإقليمية، بتحسين أوجه التآزر والروابط بين الحماية الاجتماعية والتغذية والزراعة وإدارة الموارد الطبيعية، بما في ذلك في سياق تغيّر المناخ (3-3-2).

146- أخيرًا، استمرّ الناتج 3-4 الجديد في تخطي التوقعات الأوّلية في عام 2019. وعززت المنظمة، في 13 بلدًا وثماني مؤسسات عالمية وإقليمية، القدرات الوطنية على تصميم سياسات شاملة ومتعددة القطاعات ومراعية للمساواة بين الجنسين للحد من الفقر في الريف وتنفيذها (3-4-1). وقامت المنظمة، في خمسة بلدان وأربع مؤسسات عالمية وإقليمية، بتحسين البيانات والمعارف والأدوات الرامية إلى تعزيز هذه الاستراتيجيات وتقييمها ورصد الفقر في الريف (3-4-2). وأظهر تقييم النواتج على مستوى المنظمة نتائج مماثلة، حيث أفادت نسبة 95 في المائة من البلدان بأن المنظمة ساهمت، إما بشكل متوسّط أو كبير، في إحداث تغيير في هذا المجال.

الإنجازات على المستوى العالمي

147- بعد استضافة الندوة الدولية حول الابتكار الزراعي للمزارعين الأسريين في عام 2018، أطلقت المنظمة، في عام 2019، إلى جانب الصندوق الدولي للتنمية الزراعية وغيره من الشركاء في التنمية، عقد الأمم المتحدة للزراعة الأسرية للفترة 2019-2028 وخطة عمل عالمية لتنفيذه. ويرمي العقد إلى تسليط الضوء على دور المزارعين الأسريين واحتياجاتهم وتوجيه الإجراءات الجماعية والمتسقة حول العالم لإرساء نظام غذائي صحي ومستدام وقادر على الصمود، تماشيًا مع خطة التنمية المستدامة لعام 2030 (3-1-1 و3-1-2).

148- وتشكّل المنظمة الوكالة الراعية لمؤشري أهداف التنمية المستدامة 5-أ-1 و5-أ-2 اللذين يقيسان قدرة المرأة على الحصول على ملكية الأراضي الزراعية. وعملت المنظمة، في الفترة 2018-2019 بعد وضع المنهجية والخطوط التوجيهية، على تعزيز القدرات الوطنية لقياس المؤشرين في 51 بلدًا، ومساعدة 26 بلدًا على رفع التقارير حول التقدّم المحرز (3-1-3).

149- وما زالت المنظمة تقود مبادرات وعمليات متعلّقة بالشباب في الأرياف على المستوى العالمي. وفي إطار المبادرة العالميّة لتوفير فرص العمل اللائق للشباب التي تترأسها منظمة العمل الدولية، تشاركت المنظمة ومنظمة العمل الدولية في قيادة المجال المواضيعي بعنوان "الشباب في الاقتصاد الريفي"، إلى جانب الشبكة المشتركة بين الوكالات المعنية بتنمية الشباب، والمبادرات والمنتديات المتعلقة بالشباب التي يرأسها المجلس الاقتصادي والاجتماعي للأمم المتحدة. وعلاوة على ذلك، وضعت المنظمة منهجيات لتقييم مشاركة الشباب في سلاسل القيمة، وحصولهم على التمويل، وممارساتهم وتفضيلاتهم بالنسبة إلى الاتصالات، مع التركيز على استخدام تكنولوجيا المعلومات والاتصالات، وأجرت تقييمات مخصصة في كينيا وغواتيمالا وأوغندا (3-2).

150- وتواصل المنظمة تحسين الإرشادات العالمية المتعلقة بالحماية الاجتماعية، ومعالجة العوائق والفرص ليتمكّن الفقراء في الريف من الوصول بشكل فعّال إلى الحماية الاجتماعية، فضلًا عن دور الحماية الاجتماعية في إدارة المخاطر المتصلة بالمناخ. وتقع تنمية القدرات والتبادلات بين بلدان الجنوب في صلب عمل المنظمة المتعلّق بالحماية الاجتماعية، بحيث اتّسم كلاهما بالفعالية في زيادة بروز عملها في مجال الحماية الاجتماعية والمساهمة في خطة عام 2030 للحماية الاجتماعية الشاملة (3-3).

151- وواصلت المنظمة النهوض بسياسات وبرامج الحد من الفقر بالنسبة إلى السكان الأصليين مع التركيز على تغيّر المناخ وإصدار سندات ملكية للأراضي الجماعية وفض النزاعات الخاصة بالأراضي، وإقامة نظم غذائية شاملة ومغذية. وفي بنما والسلفادور، أتت المنظمة ببيانات ومعارف وأدوات خاصة بالحد من الفقر في الريف وتحقيق الأمن الغذائي في المجتمعات المحلية للسكان الأصليين؛ وسيتم تعميم هذه الجهود المبذولة من المستوى القطري إلى المستوى العالمي (4-3).

الإنجازات على المستويات الإقليمية والإقليمية الفرعية والقطرية

152- دعمت منظمة الأغذية والزراعة منظمات منتجي الغابات والمزارع لزيادة قدراتها في مجال الأعمال الريادية والوصول إلى الأسواق والتمويل من خلال إقامة سلاسل قيمة مراعية للمساواة بين الجنسين. وتم تعزيز قدرة منظمات منتجي الغابات والمزارع في مجال الأعمال التجارية في غانا مثلًا عبر دعم 13 منظمة لمنتجي الفحم في مناطق الغابات والسفانا. وقام حوالي 200 000 شخص بتحسين معارفهم عن تأسيس منظمات ريفية شاملة.

153- وكانت تدخلات المنظمة التي ركّزت على زيادة النفاذ إلى الأصول المعيشية ملحوظةً. ويسّرت المنظمة، في أفريقيا، الحوارات التشاركية في مجال السياسات بشأن خطط الاستثمار الوطنية المناصرة للفقراء في إدارة المياه الزراعية لدعم سبل كسب عيش أصحاب الحيازات الصغيرة في رواندا ومالي ومدغشقر والنيجر. وأدّت التقييمات القطاعية في إثيوبيا وتنزانيا وتشاد إلى تزويد السياسات والتدخلات الخاصة بالتنمية الريفية بالمعلومات مع التركيز على سلاسل القيمة وتنظيم الأسواق للأسر الريفية الفقيرة. وركّزت الجهود المبذولة في آسيا والمحيط الهادئ على تحسين فرص الحصول على المعلومات، وتكنولوجيا الاتصالات والخدمات الموجّهة نحو الأسواق. وتم التركيز في أوروبا وآسيا الوسطى وأمريكا اللاتينية والبحر الكاريبي، على الحصول على المعارف وحيازة الأراضي. وقامت المنظمة مثلًا، في كولومبيا وغواتيمالا، بتحسين الحوكمة وحقوق حيازة الأراضي، وأسدت المشورة بشأن إنشاء مصرف للأراضي من أجل الزراعة في سانت فنسنت وجزر غرينادين وسانت لوسيا وغرينادا (3-1-2).

154- وأقامت المنظمة، خلال فترة السنتين، شراكة مع منظمة الأمم المتحدة للتنمية الصناعية والبرنامج الإقليمي للتدريب على التنمية الريفية والصندوق الدولي للتنمية الزراعية وغيرهم من الجهات، لاستضافة مجموعة واسعة ومتنوّعة من التدريبات وحلقات العمل والمنتديات لتحسين فرص الشباب الريفيين في أفريقيا. واقترح برنامج الفرص من أجل الشباب الذي أُطلق في أغسطس/آب 2019، على سبيل المثال، نهجًا متكاملًا لاستحداث وظائف لائقة للشباب الأفارقة في مجالي الزراعة والأعمال التجارية الزراعية. وأُنشئت 20 مدرسة في مالي لتدريب المزارعين الشباب على الزراعة والحياة في مجتمعات محلية مختلفة (3-2).

155- وقطعت المنظمة أشواطًا كبيرة للنهوض بالحماية الاجتماعية عبر الأقاليم كلّها. وفي الشرق الأدنى وشمال أفريقيا مثلًا، دعمت المنظمة الحوار في مجال السياسات من أجل النهوض بالتنمية الاجتماعية لمصايد الأسماك الصغيرة الحجم في البحر الأبيض المتوسط والبحر الأسود. وساندت المنظمة، في أمريكا اللاتينية، عمليات وضع خرائط طريق للحماية الاجتماعية والإدماج الاقتصادي في باراغواي وبيرو وكولومبيا من بين جملة بلدان أخرى ووطّدت شراكتها مع البنك الدولي ومنصة الإدماج الاقتصادي. ودعمت المنظمة وضع خطة إقليمية مشتركة بين القطاعات بشأن الحماية الاجتماعية والإدماج الإنتاجي التي ستشكّل مرجعًا لتنفيذ السياسات والبرامج على المستويين الوطني والإقليمي في أمريكا الوسطى والبحر الكاريبي. وتم تحقيق نتائج مهمّة في عدد من البلدان مثل باراغواي حيث دعمت المنظمة تصميم نظام الحماية الاجتماعية (بعنوان !Vamos) وتنفيذه في المناطق الريفية.

156- وفي آسيا والمحيط الهادئ، تم وضع الخطوط التوجيهية لرابطة أمم جنوب شرق آسيا بشأن الحماية الاجتماعيّة المستجيبة للصدمات. وعلاوة على ذلك، كرّست خرائط طريق قطرية لدعم الفلبين وفييت نام وميانمار، الحماية الاجتماعيّة المستجيبة للصدمات من أجل بناء القدرة على الصمود (3-3).

157- وقامت المنظمة بتصميم برنامج شامل لتنمية القدرات على المستوى التنفيذي للمسؤولين من القطاع العام في زامبيا وغانا وتنفيذه من أجل تحسين فهمهم لتحاليل الفقر واستخدامها في عمليات تصميم السياسات والبرامج والاستراتيجيات المتعددة القطاعات وتنفيذها ورصدها وتقييمها لتحقيق الهدفين 1 و2 من أهداف التنمية المستدامة. وتضمّن البرنامج دورة شاملة للتعلّم الإلكتروني وحلقة عمل بحضور الأعضاء وإرشاد مباشر لدعم تنفيذ خطط العمل (4-3).

تعميم القضايا المشتركة

158- نظرًا إلى الأهمية المحورية للمساواة بين الجنسين بالنسبة إلى حيازة الأراضي، قامت المنظمة بتوطيد قدرات المؤسسات على تعزيز المساواة بين الجنسين في مجال حيازة الأراضي بناءً على الخطوط التوجيهية الطوعية بشأن الحوكمة المسؤولة لحيازة الأراضي ومصايد الأسماك والغابات في سياق الأمن الغذائي الوطني (3-1-2).

159- وتم تعميم القضايا المشتركة المتمثّلة في المساواة بين الجنسين والحوكمة وتغيّر المناخ بشكل منهجي في برنامج المنظمة بشأن عمالة الشباب. وتضمّنت التدريبات والأنشطة الخاصة بالشباب جميعها وحدة واحدة على الأقل بشأن تغيّر المناخ أو الزراعة الذكية مناخيًا، واتّبعت كل الدراسات عن عمالة الشباب منظورًا مراعيًا للمساواة بين الجنسين كما أجرت تقييمًا للتحديات الخاصة التي تواجهها النساء الشابات. وقامت المنظمة، في أوغندا من بين جملة بلدان أخرى، بتعميم قضايا الحوكمة عن طريق تحسين مشاركة الشباب في عمليات الحوكمة (3-2).

160- ووضعت المنظمة، بالشراكة مع المركز المعني بالمناخ التابع لحركة الصليب الأحمر/الهلال الأحمر، توجيهات بشأن *إدارة مخاطر المناخ من خلال الحماية الاجتماعية – الحد من الفقر في الريف وتوفير سبل كسب عيش زراعية قادرة على الصمود (2019)* تُبرز دور الحماية الاجتماعية في تعزيز الانتقال إلى الزراعة المستدامة، ودعم تصميم تقييمات للأثر في سياق الصندوق الأخضر للمناخ وتحديد برنامج عمل بحثي عن الحماية الاجتماعية من أجل الإدماج الاقتصادي المستدام (3-3).

المعالم البارزة

العمل معًا حرصًا على عدم إهمال أحد خلف الركب

تضافرت جهود المنظمة وبرنامج الأغذية العالمي والصندوق الدولي للتنمية الزراعية وهيئة الأمم المتحدة للمرأة، منذ عام 2012، في إطار برنامج الأمم المتحدة المشترك للتمكين الاقتصادي للمرأة الريفية (البرنامج) من أجل تعزيز السياسات الزراعية المراعية للمساواة بين الجنسين وتعزيز قدرات المرأة في الريف على مستوى الأسر والمجتمع المحلي والمؤسسات والسياسات. وساعد البرنامج، الذي بلغت ميزانيته 21.3 مليون دولار أمريكي للفترة 2014-2018، على تحسين سبل كسب عيش 000 49 امرأة و000 315 من أفراد الأسر في سبعة بلدان (إثيوبيا ورواندا وغواتيمالا وقيرغيزستان وليبيريا

ونيبال والنيجر). كما قام ببناء شـــركات مربحة للنســـاء الريفيات وعزز قدرة المزارعات على الحصـــول على الخدمات والمدخلات الزراعية والتكنولوجيات بموازاة معالجة المعايير الاجتماعية والثقافية والديناميكيات الخاصة بالمساواة بين الجنسين على المســـتويات كافة. وطال البرنامج في النيجر مثلًا 400 2 امرأة من خلال العمل الجماعي وحشـــد المجتمع المحلي والمؤسـسـات القروية للائتمان والقروض، مما أدّى إلى تحسـينات كبيرة في الإنتاج والأمن الغذائي والتغذية. وتمكّنت نسـبة 80 في المائة من النسـاء المشـاركات في البرنامج في إثيوبيا من إطعام أسـرهنّ ثلاث مرّات في اليوم عبر نظام غذائي متنوّع (3-1-3).

وشـــاركت المنظمة بنجاح في الدعوة الأولى لصـــندوق أهداف التنمية المســـتدامة بعنوان "عدم إهمال أحد – الحماية الاجتماعية"، وهو آلية مشتركة بين الوكالات معنية بالتمويل الاستراتيجي والدعم المتكامل في مجال السياسات. وفي ضوء الحصول على مبلغ 3.4 ملايين دولار أمريكي تقريبًا، ستساهم المنظمة في تصميم برامج الأمم المتحدة المشتركة والمبتكرة في ثمانية بلدان هي تنزانيا ورواندا وشيلي والفلبين وكوستا ريكا وكينيا والمكسيك ومنغوليا. وكيّفت المنظمة نهجها بما يتناسب مع كل بلد من البلدان، مع توفير الحماية الاجتماعية في المناطق الريفية حيث التغطية محدودة، وزيادة أثر الحماية الاجتماعية في المناطق التي توجد فيها تغطية بالفعل، ودعم تصـميم نظم حماية اجتماعية مسـتجيبة للصـدمات والمخاطر وتنفيذها لتحسين قدرة المجتمعات المحلية على الاستجابة للأزمات (3-3).

الدروس الرئيسية المستفادة

161- أدركت المنظمة بصورة أفضل، من خلال إقامة شراكات مع مؤسسات وحكومات دولية شتّى، ضرورة الجمع بين النهج الإقليمية والخاصـة بالمناظر الطبيعية لأغراض التنمية الريفية والحد من الفقر. ويجب ألا يركّز هذا المنظور الإقليمي على القطاعات الاقتصادية والبيئية فحسب، بل أيضًا على تمكين رفاه الإنسان وتنميته. وسيطوّر ذلك الطريقة التي تتبعها المنظمة لتنفيذ برامجها ومشـاريعها من خلال توثيق الروابط مع السـياسـات العامة وتنمية القدرات وتحسـين حوكمة العملية الإنمائية على المستوى المحلي. وسيواصـل عدد من الجهود، بما فيها برنامج كامل لتنمية القدرات حول الرابط بين الفقر وتغيّر المناخ، فضـلًا عن مبادرة الأقاليم المائة في أمريكا اللاتينية، تحسـين هذا النهج مما سـيسـرّع التنفيذ الفعّال لخطة عام 2030 ويضـمن استدامته.

162- ومن الضـــروري بذل المزيد من الجهود لتوحيد موقع المنظمة من الحد من الفقر وتعزيز تعميم العمل المتعلّق بالحد من الفقر وتفعيله في جميع المكاتب، لضمان تبنّي مساهمة الزراعة والنظم الغذائية المستدامة في تحقيق الهدف العالمي للمنظمة المتمثل في الحد من الفقر من قبل جميع الوحدات على نحو كامل. وإن الموظفين العاملين في الزراعة والنظم الغذائية المستدامة مسـتعدّون لأخذ مسـائل الحد من الفقر في الاعتبار، غير أنه من الضـروري مواصـلة تنمية القدرات التي سـتيسّـرها المواد والأدوات المنهجية الجديدة المتاحة.

163- وإنّ موقع المنظمة بالنسـبة إلى ترتيبات إطار عمل الأمم المتحدة للتعاون في مجال التنمية المسـتدامة الجديد الذي يُشرك جميع وكالات الأمم المتحدة، يطرح تحديات أيضًا. ولا بدّ أن يُنظر إلى المنظمة على اعتبارها شريكًا أساسيًا في خطة الحد من الفقر في الريف ومحاورًا لا غنى عنه مع النظراء الحكوميين المعنيين في الوزارات غير المعنية بالزراعة (مثل وزارات

العمل والتنمية الاجتماعية) لضمان إنشاء روابط حاسمة الأهمية بين النظم الزراعية والغذائية المستدامة والحد من الفقر وتحقيق الأمن الغذائي بصورة واضحة والقبول بها.

164- ويتمثل تحدٍّ أخير في قدرة المنظمة على حشد الموارد لمجالات عملها غير التقليدية، لا سيما فرص العمل اللائق والحماية الاجتماعية والهجرة. ولا بد أن تبرهن المنظمة عن ميزتها النسبية ومساهماتها في هذه المجالات للشركاء في الموارد والنظراء الوطنيين الذين يعملون منذ سنوات عدة ضمن نموذج مختلف.

الهدف الاستراتيجي 4: تمكين نظم زراعية وغذائية أكثر شمولًا وكفاءة

الهدف الاستراتيجي 4: تمكين نظم زراعية وغذائية أكثر شمولاً وكفاءة

مؤشر هدف التنمية المستدامة*	وصف المؤشر	2000	2015	2019**
الهدف 12: الاستهلاك والإنتاج المسؤولان				
1-3-12 (أ) مؤشر الفاقد من الأغذية، و(ب) مؤشر المهدر من الأغذية	*مؤشر الفاقد من الأغذية*	-	-	13.8
الهدف 17: عقد الشراكات لتحقيق الأهداف				
1-11-17 حصة البلدان النامية وأقل البلدان نمواً من الصادرات العالمية	*حصة البلدان النامية وأقل البلدان نمواً من الصادرات العالمية من البضائع (النسبة المئوية)*	0.6	0.9	1.0

*بيانات 1-3-2 و 2-ج-1 غير متوفرة | **أو التاريخ السابق الأقرب من الفترة 2016–2019

الهدف الاستراتيجي 4: النتائج

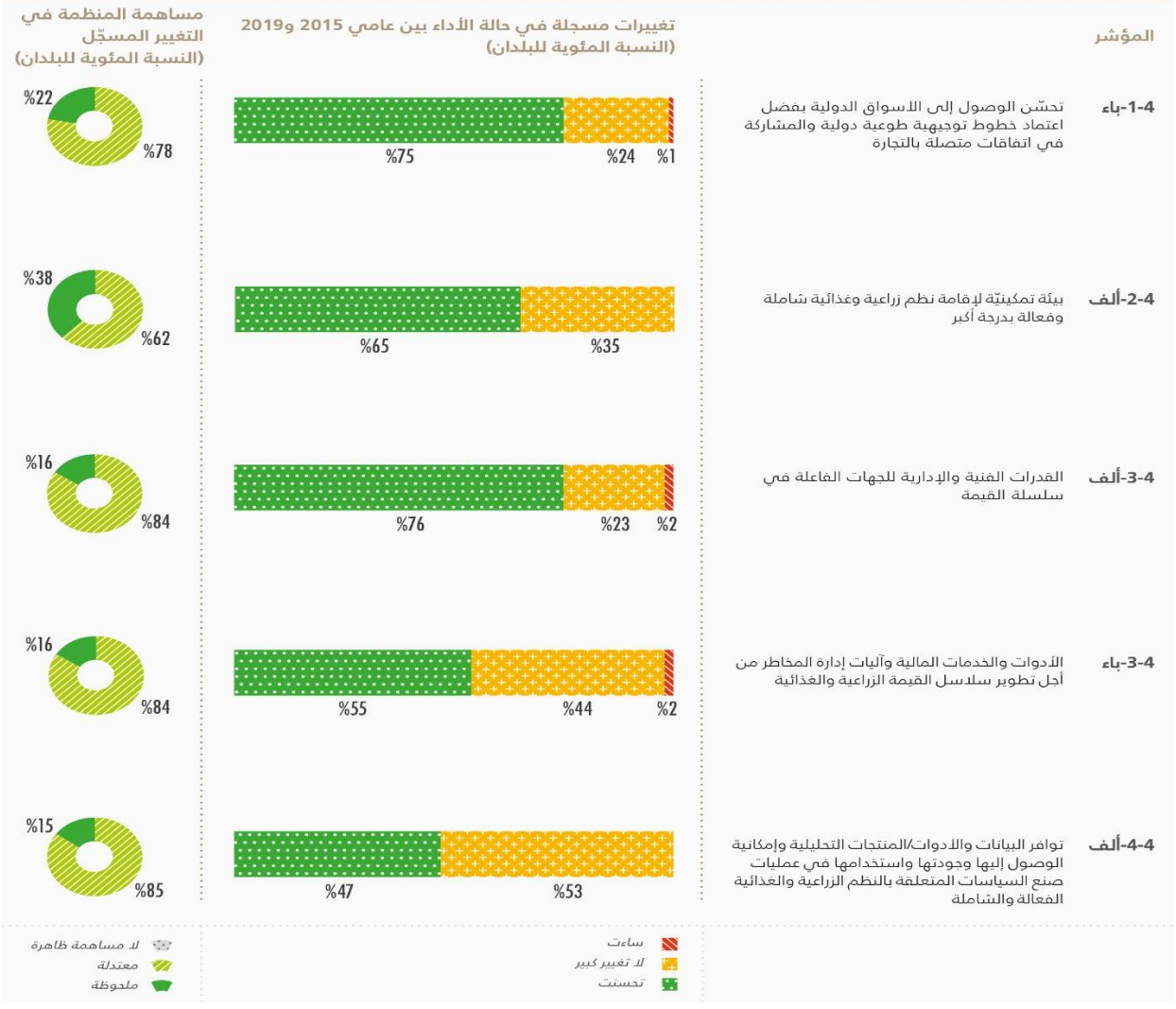

الهدف الاستراتيجي 4: المخرجات

المخرج	المؤشر	الغاية 2019-2018	الفعلي 2019-2018	محقّق
1-1-4 صياغة البلدان لمواصفات دولية جديدة ومنقحة خاصة بسلامة الأغذية وجودتها وبالصحة النباتية، والاتفاق عليها لتكون بمثابة مراجع لتحقيق الاتساق الدولي	*عدد المواصفات الدولية الجديدة أو المنقحة في مجال سلامة الأغذية وجودتها والصحة النباتية بالاستناد إلى القضايا الجديدة التي تم النظر فيها ومشاريع المواصفات التي وضعت أو المواصفات الجديدة التي اعتمدت*	179	191	●
2-1-4 تعزيز قدرات البلدان والجماعات الاقتصادية الإقليمية التابعة لها على المشاركة بفعالية في صياغة خطوط توجيهية طوعية واتفاقات دولية تشجع شفافية إجراءات الأسواق وتَحسُّن فرص الأسواق وإقامة نظم زراعية وغذائية أكثر كفاءة	*عدد البلدان (أو الأجهزة الإقليمية) التي وفرّت لها المنظمة القرائن أو تنمية القدرات أو منتديات للحوار بشأن اتفاقات التجارة الدولية والخطوط التوجيهية*	28	39	●
1-2-4 تعزيز قدرات منظمات القطاع العام على تصميم وتنفيذ سياسات واستراتيجيات وأطر تنظيمية وخطط استثمارات وطنية تدعم إقامة نظم زراعية غذائية شاملة وفعالة	*(ألف) عدد البلدان التي استفادت فيها منظمات القطاع العام من دعم المنظمة لتعزيز قدراتها في مجالي تصميم وتنفيذ السياسات والاستراتيجيات والأطر التنظيمية وخطط الاستثمار الوطنية الداعمة لتطوير النظم الزراعية والغذائية الشاملة والكفؤة*	65	72	●
	(باء) عدد الأجهزة الإقليمية التي استفادت من دعم المنظمة لتعزيز قدراتها في مجالي تصميم وتنفيذ السياسات والاستراتيجيات والأطر التنظيمية وخطط الاستثمار الوطنية الداعمة لتطوير النظم الزراعية والغذائية الشاملة والكفؤة	17	38	●
2-2-4 تعزيز قدرات منظمات القطاعين العام والخاص على تصميم وتنفيذ ترتيبات مؤسسية تدعم إقامة نظم زراعية غذائية شاملة وفعالة.	*عدد البلدان التي استفادت فيها منظمات القطاعين العام والخاص من دعم المنظمة لتعزيز قدراتها في مجال تصميم وتنفيذ ترتيبات مؤسسية داعمة لشمولية وكفاءة النظم الزراعية والغذائية*	19	17	▲
1-3-4 تزويد الجهات الفاعلة في سلاسل القيمة بالقدرات الفنية والإدارية لإقامة سلاسل قيمة زراعية وغذائية مستدامة وفعالة وشاملة	*عدد البلدان التي حظيت بدعم المنظمة لتعزيز القدرات الفنية والإدارية لدى الجهات الفاعلة في سلاسل القيمة*	57	57	●
2-3-4 تعزيز قدرات منظمات القطاعين العام والخاص على زيادة الاستثمارات في الأدوات والخدمات المالية وآليات إدارة المخاطرة، وتصميمها وتنفيذها لغرض إقامة نظم زراعية وغذائية شاملة وفعالة	*عدد البلدان التي تتلقى دعما من المنظمة لزيادة الاستثمارات المسؤولة في الصكوك والخدمات المالية وآليات إدارة المخاطر، أو لتصميمها وتنفيذها، لإقامة نظم زراعية وغذائية كفؤة وشاملة*	32	34	●
1-4-4 توفير أحدث المعلومات والتحليلات عن الأسواق العالمية لتسهيل شفافية الأسواق وتحرير فرص الأسواق والتجارة العالمية والإقليمية والمحلية	*عدد المنتجات الإعلامية والتحليلية والمعرفية بشأن الأسواق التي تنشرها المنظمة*	62	90	●
2-4-4 تزويد منظمات القطاع العام بما يلزم لإنشاء نظم لرصد وتحليل آثار السياسات التجارية والغذائية والزراعية على النظم الزراعية والغذائية الوطنية	*عدد البلدان التي تتلقى دعما من المنظمة لإقامة نظم لرصد تأثيرات السياسات التجارية والغذائية والزراعية على النظم الزراعية والغذائية الوطنية، وتحليلها*	17	21	●

● محقق بالكامل (الفعلي ≥ الغاية)
▲ لم يحقق (الفعلي < الغاية)

165- تُعتبر المشاركة الفعّالة للبلدان في تحديد معالم النظم الغذائية والزراعية الآخذة في التطور على نحو سريع أمرًا بالغ الأهمية لتحسين الأمن الغذائي والتغذية وتعزيز سبل العيش والحد من الضغط على بيئة الموارد الطبيعية. ويتطلب تحقيق هدف إقامة نظم زراعية وغذائية أكثر شمولًا وكفاءة اعتماد حلول مؤسساتية وسياساتية متكاملة ومتسقة تستند إلى تحليلات شاملة تحدّد المعوّقات الأساسية وترتبها بحسب الأولوية وتعالجها، وتطبّق عن طريق تنسيق جهود أصحاب المصلحة المتعددين، لا سيما من القطاعين العام والخاص ومنظمات المجتمع المدني والمنظمات والمنتديات المجتمعية الاقتصادية الإقليمية والمنظمات الدولية. وتساهم المنظمة في بناء نظم زراعية أكثر شمولًا وكفاءة من خلال معالجة أربعة مجالات عمل حاسمة الأهمية هي:

(أ) دعم البلدان في وضع واعتماد مواصفات دولية لسلامة الأغذية والصحة النباتية والصحة الحيوانية؛ واتفاقات تجارية إقليمية ومتعددة الأطراف؛ وخطوط توجيهية طوعية تساهم كلّها معًا في الحوكمة العالمية للنظم الزراعية والغذائية وتوفّر الإطار الذي تقوم ضمنه البلدان بوضع وتنفيذ سياسات وأنظمة تؤثّر في تطوير النظم (المخرجان 4-1-1 و4-1-2)؛

(ب) النهوض بمواءمة أفضل مشتركة بين القطاعات للسياسات والاستراتيجيات الوطنية عن طريق تعزيز قدرات منظمات القطاع العام على وضع وتنفيذ سياسات وأنظمة وخطط استثمار، إلى جانب تعزيز الترتيبات التشغيلية التي تيسّر دمج صغار الجهات الفاعلة على نحو أكبر (المخرجان 4-2-1 و4-2-2)؛

(ج) تعزيز القدرات الإدارية والفنية للجهات المشاركة في أنشطة سلاسل القيمة، ولمقدمي خدمات الدعم مثل الاستثمارات والتمويل (المخرجان 4-3-1 و4-3-2)؛

(د) تعزيز جمع البيانات واستخدامها لدعم عمليات اتخاذ القرارات القائمة على الأدلة على جميع المستويات، بما يشمل تحليل الأسواق العالمية والعمل على الصعيد الوطني في مجال رصد السياسات (المخرجان 4-4-1 و4-4-2).

تنفيذ البرنامج الاستراتيجي

لمحة عامة عن الأداء

166- على نحو ما يتضح من نتائج تقييم النواتج على مستوى المنظمة للفترة 2018-2019، أحرزت المنظمة تقدمًا كبيرًا في المساهمة في إرساء نظم زراعية وغذائية أكثر شمولًا وكفاءة وضمان وضوح أكبر في ما يتعلق بتحقيق معظم أهداف التنمية المستدامة في إطار خطة عام 2030.

167- وأدّى الدعم الذي توفّره المنظمة لتطوير سلاسل قيمة مستدامة إلى تعزيز قدرات القطاعين العام والخاص، وإلى زيادة مستويات الاستثمار لتشجيع النظم الغذائية الزراعية الشاملة التي تتسم بالكفاءة من خلال الربط بين عدة برامج قائمة وتوسيع نطاقها في إطار مبادرة الاستثمار الزراعي الجديدة (Agrinvest) (أهداف التنمية المستدامة 2 و8 و9 و14 و17). ويجري تطبيق نهج "الصحة الواحدة" بصورة متزايدة من أجل توفير الدعم للبلدان في معالجة مسائل الأمن الغذائي والصحة النباتية والحيوانية بما يشمل الجوانب المتصلة بمقاومة مضادات الميكروبات، من خلال أطر تنظيمية وقدرات بشرية ومؤسسية

على المستويات العالمية والإقليمية والقطرية. وبالاقتران مع مجال العمل هذا، أدى الدعم الذي توفّره المنظمة لاعتماد الخطوط التوجيهية الطوعية الدولية ومشاركة البلدان في الاتفاقات المتصلة بالتجارة إلى تعزيز الفرص المتاحة في التجارة والأسواق.

168- وقد عزّزت المبادرة العالمية بشأن الفاقد والمهدر من الأغذية (هدف التنمية المستدامة 12) الاتساق في الدعم الذي توفّره المنظمة لقياس مستويات الفاقد والمهدر من الأغذية والتوعية وتوفير المساعدة الفنية لخفض هذه المستويات. وقد أدى ذلك إلى تحسين السياسات والتشريعات والأطر المؤسساتية على المستويين القطري والإقليمي، والشروع في عملية لوضع مدونة سلوك طوعية للحد من الفاقد والمهدر من الأغذية على المستوى العالمي. وقد أدّى إطار خطة عمل المنظمة حول الغذاء في المناطق الحضرية إلى مراعاة المؤسسات الوطنية ودون الوطنية على نحو متزايد للأغذية لدى بلورة السياسات الحضرية والإقليمية (هدف التنمية المستدامة 11)، ما من شأنه المساهمة في إيجاد نظم إمداد للأغذية أكثر قدرة على الصمود وأكثر استدامة في كل من المناطق الحضرية والريفية. وفي ما يتعلق بتعزيز الحوار والشراكات على الصعيد العالمي حول نظم الأغذية المستدامة، يتيح الدور الرائد الذي تؤديه المنظمة في العملية التحضيرية لعقد قمة الأمم المتحدة للنظم الغذائية عام 2021 إمكانية مواءمة المبادرات على نحو أكبر من أجل دعم التحوّل في النظم الغذائية واتباع نهج أكثر اتساقًا لدعم البلدان في الوفاء بالتزاماتها.

169- وتم توطيد الشراكات الاستراتيجية الرئيسية مع المنظمات الدولية، بما فيها المنظمة العالمية لصحة الحيوان، ومنظمة التجارة العالمية، ومركز التجارة الدولية، وبرنامج الأمم المتحدة للبيئة، ومنظمة الأمم المتحدة للتنمية الصناعية، ومؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية، ومنظمة الصحة العالمية، والهيئات الإقليمية ذات الصلة، وكذلك مع البنك الدولي والبنك الأوروبي للإنشاء والتعمير، والصندوق الدولي للتنمية الزراعية وغير ذلك من مؤسسات التمويل الدولية، من أجل دعم البلدان في المجالات التالية: عمليات وضع المواصفات، ووضع الاتفاقات التجارية وتنفيذها، وحشد الاستثمارات من القطاعين العام والخاص لتطوير النظم الزراعية والغذائية. وعلاوةً على ذلك، تجلّى العمل مع القطاع الخاص من خلال مشاركة المنظمة المتزايدة في برنامج شبكة الكوكب الواحد للنظم الغذائية المستدامة ومع المنتدى الاقتصادي العالمي في العملية التحضيرية لمؤتمر قمة الأمم المتحدة عن النظم الغذائية.

تقييم النواتج على مستوى المنظمة

170- يرد التقدم المحرز بالنسبة إلى نواتج البرنامج الاستراتيجي 4 بالتفصيل في *الملحق 2*.

171- وحسّنت غالبية البلدان أداءها في مجالات العمل الخاصة بالبرنامج الاستراتيجي 4 في الفترة الممتدة بين عامي 2015 و2019، باستثناء ما يتعلق باستخدام البيانات والأدوات التحليلية في عمليات رسم السياسات (4-4-ألف) إذ قامت نسبة 47 في المائة من البلدان بتحسين أدائها، فيما لم تحدث أي تغييرات رئيسية في نسبة 53 في المائة من البلدان.

172- وفي الفترة الممتدة بين عامي 2015 و2019، حسَّنت نسبة 75 في المائة من البلدان أداءها في مجال النفاذ إلى الأسواق باعتماد الخطوط التوجيهية الطوعية والمشاركة في الاتفاقات المتصلة بالتجارة (4-1-باء). وقد تحسّنت عناصر البيئة التمكينيّة الداعمة لإقامة نظم زراعية وغذائية أكثر شمولًا وكفاءة (4-2-ألف) في غالبية البلدان (65 في المائة). وفي ما يتعلق بالناتج 4-2-باء، في عام 2019، كانت نسبة 29 في المائة من بلدان الإقليم تتمتع بمستوى أداء عالٍ ومتوسط إلى عالٍ في

تنفيذ الصكوك الدولية لمكافحة الصيد غير القانوني دون إبلاغ ودون تنظيم (هدف التنمية المستدامة 14-6-1) وسجّلت نسبة 45 في المائة من البلدان مستوى أداء متوسطًا.

173- وفي الفترة 2015-2019، تحسّنت القدرات الفنية والإدارية للجهات الفاعلة في سلاسل القيمة (4-3-ألف) في غالبية البلدان (76 في المائة)، مما يشير إلى إحراز تقدم في هذا المجال، وحسَّنت نسبة 55 في المائة من البلدان صكوكها المالية وخدماتها المالية وآليات إدارة المخاطر من أجل تطوير سلاسل القيمة الزراعية والغذائية على الصعيد العالمي (4-3-باء).

174- وقد تحسّن مستوى توافر الإحصاءات وإمكانية الانتفاع بها في عمليات رسم السياسات في مجال عمل الهدف الاستراتيجي 4، في نسبة 47 في المائة من البلدان، في حين لم تحدث أي تغييرات رئيسية في نسبة 53 في المائة من البلدان خلال الفترة 2015-2019 (4-4-ألف).

175- واعتبرت مساهمة المنظمة في مجالات العمل الخاصة بالهدف الاستراتيجي 4 للفترة 2015-2019 مرضية في الإقليم ككلّ حيث جرى تصنيفها على الدوام وعلى أقلّ تقدير على أنها معتدلة. وكانت النتائج بشأن مساهمة المنظمة في تعزيز البيئة التمكينية لإيجاد نظم زراعية وغذائية أكثر شمولًا وكفاءة (4-2-ألف) مشجعة بشكل خاص حيث صنّف 38 في المائة من البلدان مساهمة المنظمة ضم فئة ملحوظة و62 في المائة ضمن فئة معتدلة.

تقييم المخرجات لفترة السنتين

لمحة عامة عن النتائج المحقّقة

176- على النحو المبيّن في *الملحق 2*، حقق الهدف الاستراتيجي 4 بشكل كامل الغايات المحددة لفترة السنتين بالنسبة إلى ثمانية مؤشرات من أصل المؤشرات التسعة، وقد أنجزت غاية المؤشر المتبقي بمعدّل 90 في المائة.

177- وقد أدّى الدعم الذي وفّرته المنظمة لوضع المواصفات الدولية الخاصة بسلامة الأغذية وجودتها والصحة النباتية واعتمادها (المخرج 4-1-1) إلى النظر في 191 مواصفة جديدة أو منقحة، وإحراز تقدّم في صياغتها أو اعتمادها عن طريق عملية وضع المواصفات، بحيث تم تجاوز العدد المستهدف لفترة السنتين وكان 179 مواصفة. أما عمل المنظمة الهادف إلى تعزيز قدرات البلدان والجماعات الاقتصادية الإقليمية التابعة لها على المشاركة بفعالية في صياغة اتفاقات دولية وخطوط توجيهية طوعية خاصة بالتجارة (المخرج 4-1-2)، بما يشمل تلك المتعلقة بإنفاذ قوانين الغابات، والحوكمة والتجارة، فقد أدّى إلى دعم 39 بلدًا وجهازًا إقليميًا، ما يمثل رقمًا أعلى بكثير من العدد المستهدف أي 28.

178- وقدّمت أيضًا المنظمة المساعدة إلى عدد أكبر ممّا كان مقررًا من البلدان والأجهزة الإقليمية في مجالي تصميم وتنفيذ السياسات والاستراتيجيات والأطر التنظيمية وخطط الاستثمار الداعمة لإقامة نظم زراعية وغذائية شاملة تتسم بالكفاءة (المخرج 4-2-1). ووفّرت المنظمة الدعم للبلدان الأعضاء من أجل وضع السياسات القطاعية والقطاعية الفرعية والاستراتيجيات الوطنية للأعمال التجارية الزراعية وتنفيذها. وقد عززت المنظمة الأطر السياساتية والتنظيمية وقدرات القطاع العام والبنى الأساسية المتصلة بجملة من الأمور من بينها جودة الأغذية وسلامتها، ومقاومة مضادات الميكروبات، والفاقد والمهدر من الأغذية، والطاقة الأحيائية؛ فضلًا عن تكامل النهج مثل نهج الصحة الواحدة، ضمن سياساتها

واستراتيجياتها وأطرها التنظيمية القطاعية والشاملة لعدة قطاعات. وأسفرت الجهود الرامية إلى تعزيز قدرات القطاعين العام والخاص على تصميم وتنفيذ ترتيبات مؤسسية موجّهة نحو السوق وداعمة لشمولية النظم الزراعية والغذائية وكفاءتها (المخرج 4-2-2) عن دعم 17 بلدًا من بين 19 بلدًا مستهدفًا.

179- وأسفر الدعم الذي قدمته المنظمة لتعزيز القدرات الفنية والإدارية للجهات الفاعلة في سلسلة القيمة لتطوير سلاسل قيمة زراعية وغذائية تتسم بالشمول والكفاءة والاستدامة (المخرج 4-3-1) عن دعم 57 بلدًا (من أصل 57 بلدًا مستهدفًا) في فترة السنتين. وتلقت ثمانية بلدان من بينها الدعم من أجل تعزيز قدراتها في مجال تطوير سلاسل قيمة تراعي المساواة بين الجنسين؛ ولا بد من إيلاء المزيد من العناية لضمان تجلي جوانب المساواة بين الجنسين في العمل المتعلق بتطوير سلسلة القيمة بشكل صريح والإفادة عنها في عدد أكبر من البلدان. وتلقّى 34 بلدًا الدعم من المنظمة (من أصل 32 بلدًا مستهدفًا) لترشيد الاستثمارات بقدر أكبر أو تصميم وتنفيذ الصكوك والخدمات المالية وآليات إدارة المخاطر (المخرج 4-3-2)، بما في ذلك من خلال الشراكات الاستراتيجية مع عدة مؤسسات مالية دولية تقليدية وغير تقليدية لدعم زيادة استثمارات القطاع الخاص في سلاسل القيمة المستدامة.

180- وأدّى العمل الذي تضطلع به المنظمة بشأن إعداد ونشر الأدلة حول تطوير النظم الزراعية والغذائية إلى نشر مزيد من المعلومات عن الأسواق والمنتجات المعارفية والتحليلية مقارنة بما كان متوقعًا (المخرج 4-4-1) وهو ما يبيّن استمرار ارتفاع مستوى الطلب على هذا النوع من المنتجات، بما يشمل المنهجيات والمؤشرات ورصد البيانات والموارد التوجيهية. وقدّمت المنظمة أيضًا الدعم إلى البلدان لإنشاء نظمها الخاصة لرصد وتحليل آثار السياسات التجارية والغذائية والزراعية على النظم الزراعية والغذائية الوطنية (المخرج 4-4-2) حيث تلقى 21 بلدًا هذا الدعم فيما كان عدد البلدان المستهدفة 17 بلدًا.

الإنجازات على المستوى العالمي

181- قدّمت المنظمة المشورة العلمية لدعم عملية وضع المواصفات الخاصة بالأغذية، وعززت قدرات البلدان النامية لتفعيل مشاركتها في عمليات وضع المواصفات من قبل الاتفاقية الدولية لوقاية النباتات والدستور الغذائي. واعتمدت 65 من المواصفات المتفق عليها دوليًا بشأن صحة الحيوان والصحة النباتية وسلامة الأغذية وجودتها. وهي تشمل المواصفة بشأن الكينوا والأحكام الخاصة بالمواد المضافة إلى الأغذية في المواصفة العامة للمواد المضافة إلى الأغذية، والحدود القصوى لمخلفات مجموعات مختلفة من مبيدات الآفات والسلع؛ وشروط استخدام التبخير كتدبير للصحة النباتية؛ ومواصفات متعلقة بتوسيم الأغذية المعبأة مسبقًا من خلال تحديد التاريخ.

182- ووفّرت المنظمة الدعم لتنفيذ ميثاق ميلانو بشأن السياسات الغذائية في المدن لإرساء نظم غذائية أكثر قدرة على الصمود وأكثر استدامة. وتمثّلت إحدى الخطوات الحاسمة في إطلاق إطار خطة عمل المنظمة حول الغذاء في المناطق الحضرية، الذي يستخدم لتوفير الدعم الشامل للمؤسسات الوطنية ودون الوطنية في إدماج الأغذية في عملية وضع السياسات الحضرية والإقليمية، وتقصير سلاسل الإمداد، وتحسين فرص الحصول على الأغذية الصحية والأماكن العامة الخضراء، والحد من الفاقد والمهدر من الأغذية. وقدّمت المنظمة أيضًا الدعم لخطة عمل المنظمة حول الغذاء في المناطق الحضرية، وأطلقت عددًا من التبادلات بين المدن حول حوكمة الأغذية على المستويين الإقليمي والعالمي.

183- وواصلت المنظمة توفير أحدث البيانات والمعلومات عن الأسواق العالمية لتشجيع الشفافية في الأسواق وقامت أيضًا بتعزيز الفرص العالمية والإقليمية والمحلية على مستوى التجارة والأسواق. ونشرت المنظمة منتجات إعلامية بما يشمل الإصدار السنوي *للتوقعات الزراعية المشتركة بين منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي ومنظمة الأغذية والزراعة للفترة 2019-2028 (2019)*؛ وإحصاءات عن التجارة والاستثمارات والأسعار على طول سلسلة القيمة؛ ونشرات محدّثة عن مختلف السلع الأساسية مثل أسواق الحبوب العالمية، والصادرات الشهرية من الأرزّ، واستعراضات السوق بشأن الموز والفاكهة الاستوائية فضلًا عن الإصدارات الفصلية المتعلقة *بتوقعات المحاصيل وحالة الأغذية* التي تركزت فيها البيانات على بلدان العجز الغذائي ذات الدخل المنخفض.

الإنجازات على المستويات الإقليمية والإقليمية الفرعية والقطرية

184- على المستوى الإقليمي، قدّمت المنظمة الدعم للعديد من الأجهزة الإقليمية، بما يشمل السوق المشتركة الجنوبية في أمريكا اللاتينية من خلال توفير الدعم لتعزيز القدرات من أجل استعراض الاتفاقات التجارية المتصلة بالأغذية والزراعة وتحديثها، والهيئة الحكومية الدولية المعنية بالتنمية في الإطار الخاص بمنطقة التجارة الحرة في القارية الأفريقية؛ ومفوضية الاتحاد الأفريقي والأجهزة الإقليمية الفرعية مثل الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا، ومجموعة دول شرق أفريقيا، والسوق المشتركة لشرق أفريقيا والجنوب الأفريقي للمشاركة على نحو أفضل في أنشطة الدستور الغذائي وتحسين الامتثال لتدابير الصحة والصحة النباتية ومتطلبات تيسير التّبادلات التجارية. وبالمثل، تم تعزيز شبكة الصحة الحيوانية لآسيا الوسطى (الصحة الواحدة) من خلال الشبكات والخدمات الإقليمية الخاصة بعلم الأوبئة والمختبرات من أجل تعزيز الوقاية من الأمراض الحيوانية العابرة للحدود ومكافحتها، وفي الوقت نفسه، قُدّمت المساعدة للمنظمة العربية للتنمية الزراعية لوضع إطار استراتيجي لسلسلة قيمة نخيل التمور في المنطقة العربية.

185- ووفّرت كذلك المنظمة الدعم لإنشاء مجموعة من الممارسات الإقليمية للحد من الفاقد والمهدر من الأغذية، بهدف تيسير تبادل المعارف والحلول والممارسات الجيدة للحد من الفاقد والمهدر من الأغذية في أوروبا وآسيا الوسطى حيث عُقد عدد من فعاليات التوعية والمشاورات خلال فترة السنتين. وفي آسيا والمحيط الهادئ، عززت المنظمة قدرات أصحاب المصلحة الإقليميين في مجال التشريعات وسائر المجالات التنظيمية بشأن استخدام / مقاومة مضادات الميكروبات في قطاع الأغذية والزراعة، كجزء من التعاون الثلاثي بين منظمة الأغذية والزراعة والمنظمة العالمية لصحة الحيوان ومنظمة الصحة العالمية. وفي أمريكا اللاتينية والبحر الكاريبي، قدمت المنظمة الدعم للمنتدى الإقليمي الأول للمدن في أمريكا اللاتينية التي وقّعت على ميثاق ميلانو (بشأن السياسات الغذائية في المدن) الذي عرض التقدم المحرز في الاستراتيجيات البلدية نحو نظم غذائية أكثر استدامة.

186- وعلى الصعيد القطري، وفّرت المنظمة الدعم لمنظمات القطاع العام في 72 بلدًا لوضع سياسات واستراتيجيات وأطر تنظيمية وخطط استثمارية وطنية وتنفيذها. ويشمل هذا الدعم سياسات وبرامج قطاعية لتطوير سلاسل قيمة مختلفة بما يشمل الأرزّ في كوت ديفوار؛ والأسماك في البرازيل وبيرو وكولومبيا؛ والألبان في أفغانستان. وتم تعزيز التنسيق الشامل بين عدة قطاعات في إندونيسيا وتنزانيا وكوستاريكا. وبالإضافة إلى ذلك، أعدّت تقييمات وطنية للطاقة الأحيائية لتحديد الخيارات المستدامة في رواندا وسيشيل، واستراتيجيات الطاقة الأحيائية في الأرجنتين. وفي إثيوبيا والجزائر والجمهورية

الدومينيكية وجزر سليمان وبيرو، ساعدت المنظمة في وضع استراتيجيات لمعالجة الفاقد والمهدر من الأغذية. وفي بيرو، وفّرت المنظمة الدعم لسن قانون بشأن الحد من الفاقد والمهدر من الأغذية ومنعهما. وشملت المساعدة المقدمة إلى الأنظمة الخاصة بسلامة الأغذية ونظم مراقبة الجودة عدة بلدان منها إثيوبيا وأوكرانيا وبنغلاديش وسورينام وموزامبيق ونيكاراغوا، مع دعم محدد لتعزيز القدرات على معالجة مقاومة مضادات الميكروبات في جملة من البلدان من بينها بيلاروس وطاجيكستان وكينيا والفلبين.

187- وقدمت المنظمة دعمًا كبيرًا لتطوير سلاسل القيمة المستدامة في البلدان في جميع الأقاليم، بما يشمل تقديم الدعم إلى الفئات المنتجة من النساء في مجال إضافة القيمة والقدرات الإدارية في السنغال والفلبين والسلفادور، ومبادرة سلسلة قيمة الجذور والدَرنات في أوغندا وملاوي وفي بلدان البحر الكاريبي. وجرى كذلك تقديم الدعم إلى نظم البيانات الجغرافية لتطوير سلاسل القيمة المستدامة في جملة من البلدان من بينها بنن وتركيا وجورجيا. وفي كمبوديا، قدمت المنظمة المساعدة في تقييم خيارات الاستثمار في النظم الغذائية الزراعية، وأدّى الدعم الذي قدمته المنظمة في الوقت نفسه إلى زيادة فرص حصول منظمات وتعاونيات المزارعين على الخدمات المالية في سلسلة قيمة الكاسافا في الكاميرون وملاوي.

188- وقدّمت المنظمة الدعم لإنشاء نظام لرصد أسواق المنتجات الغذائية والزراعية بما يتيح لمنظومة التكامل لأمريكا الوسطى إدارة المعلومات المتعلقة بإنتاج السلع الأساسية والتجارة والأسواق، ودعم تصميم السياسات لتنمية الأسواق. وجرى تعزيز قدرات منظمات القطاع العام في أوغندا وبوركينا فاسو وكينيا وبلدان أفريقية أخرى من أجل تحديث البيانات المتعلقة بالإنفاق العام في قطاع الزراعة وإعطاء حوافز للأسعار بالنسبة إلى سلع مختارة وتحليلها، وذلك من أجل الاسترشاد بها في وضع السياسات وخطط الاستثمار الوطنية.

تعميم المسائل المشتركة

189- واصلت المنظمة بذل الجهود لتعميم المساواة بين الجنسين في عملية تطوير النظم الغذائية والزراعية على المستويين القطري والإقليمي، بما في ذلك من خلال استهداف نتائج محددة و/أو تعزيز إدماج المرأة وعن طريق إعداد الدورات التدريبية على الإنترنت لتدريب العاملين في القطاعين العام والخاص وصانعي القرارات على تخطيط التدخلات المراعية للمساواة بين الجنسين في سلسة القيمة وتنفيذها. وشملت النتائج على الصعيد القطري الدعم المباشر المقدم إلى المجموعات النسائية مثل النساء اللاتي يعملن في تجهيز الأسماك وصيد الرخويات في إندونيسيا وكابو فيردي وغامبيا، والنساء اللاتي يعملن في مجال تجهيز المنتجات الزراعية في أنتيغوا وبربودا وباكستان والسنغال والمغرب، فضلا عن إنتاج الأدلة لتفعيل مشاركة المرأة في سلاسل قيمة محددة في جملة من البلدان من بينها بوركينا فاسو وبوليفيا وتونس. وبالإضافة إلى التركيز على سلاسل القيمة المراعية للمساواة بين الجنسين، تقوم المنظمة بتوسيع نطاق تعميم مراعاة الاعتبارات الجنسانية في سائر مجالات عملها المتعلقة بالنظم الزراعية والغذائية، بما في ذلك من خلال إعداد مطبوع بالاشتراك مع مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية عن الروابط بين التجارة والمسائل الجنسانية.

190- وتم إدراج الاعتبارات المتصلة بتغير المناخ على نحو متزايد في الدعم الذي توفّره المنظمة لتطوير النظم الزراعية والغذائية، بما في ذلك تطوير سلاسل القيمة المستدامة وخطة عمل المنظمة حول الغذاء في المناطق الحضرية، وكذلك في الدعم الفني المباشر في المجالات المتصلة بالطاقة الأحيائية والاقتصاد الدائري والاستهلاك المستدام. فعلى سبيل المثال،

قدّمت المنظمة الدعم لعدة بلدان من أجل تعزيز قاعدة الأدلة في سياق الجهود التي تُبذل في مجال السياسات المتعلقة بالطاقة الأحيائية، بما في ذلك من خلال إجراء تقييمات للطاقة الأحيائية وبناء القدرات من أجل تحديد خيارات الطاقة الأحيائية المستدامة. وساهمت المنظمة أيضًا في التجديد السابع لموارد الصندوق الاستئماني لمرفق البيئة العالمية ولا سيما من خلال تشجيع إدماج نهج النظم الغذائية المستدامة في برنامج النظم الغذائية واستخدام الأراضي وتأثير استعادتها وفي البرنامج الذي تقوده المنظمة الخاص بالأراضي الجافة.

191- وسعيًا من المنظمة إلى دعم البلدان في معالجة قضايا التغذية بصورة أكثر منهجية، أعدّت دورة تعليمية إلكترونية لصانعي السياسات والممارسين في مجال سلاسل القيمة المراعية للتغذية، بالتعاون مع مجموعة العمل المشتركة بين المنظمات التي توجد مقارها في روما المعنية بسلاسل القيمة الغذائية. ووضعت من خلال مبادرة مشتركة بين البرنامج الاستراتيجي 1 والبرنامج الاستراتيجي 4، إطارًا منهجيًا وأجرت عمليات تجريبية على المستوى القطري لدعم البلدان على نحو أفضل من أجل فهم العلاقة بين سوء التغذية والأمراض غير المعدية من جهة، والنظم الغذائية والأنماط الغذائية من جهة أخرى.

المعالم البارزة

إدماج النظم الغذائية في خطط التنمية الحضرية: برنامج الاستدامة في مدينة ليما

وقّعت مدينة ليما على ميثاق ميلانو بشأن السياسات الغذائية في المدن في مايو/أيار 2018، ونالت الجائزة الثانية في فئة "البيئة الحافلة بالتحديات" ضمن جائزة ميثاق ميلانو بشأن السياسات الغذائية في المدن لعام 2018. واستخدمت الجائزة النقدية لإجراء تشخيص للنظام الغذائي في المنطقة المنتجة للأغذية في جنوب ليما ولنقل الممارسات الجيدة من ليما إلى المدن الأخرى الموقّعة على ميثاق ميلانو بشأن السياسات الغذائية في المدن. وبالمثل، استهلّت بلدية ليما في عام 2019 بدعم من المنظمة، برنامجًا للتوعية مع مدن وبلدات صغيرة في جميع أنحاء بيرو من أجل تعزيز تخطيط النظم الغذائية في المناطق الحضرية على المستوى الوطني، مع تعزيز الروابط بين المناطق الريفية والحضرية. ونتيجة لذلك، شكلت مدن ليما وهوانكايو وأريكيبا وبيورا "شبكة البلديات المعنية بقضايا الأغذية" لتبادل المعلومات واستكمال التجارب في مختلف القضايا الخاصة بالاستدامة، بما في ذلك الزراعة الإيكولوجية وإدارة الأسواق والتثقيف الغذائي والتغذوي. وقدّمت المنظمة أيضًا الدعم لبلدية ليما عن طريق الجامعات المحلية من خلال إعداد دراسة عن الأغذية والبيئة الخضراء التي وضعت أربعة بروتوكولات لتحديد مستوى التعرّض للأغذية العالية التجهيز في المتاجر الكبرى والمحال الصغيرة والحدائق والمدارس. وأصبحت المشاركة النشطة لبلدية ليما أكثر وضوحًا اليوم من خلال إضفاء الطابع المؤسسي على مجلس النظم الغذائية في ليما الذي يوفّر منبرًا لأصحاب المصلحة المتعددين لوضع سياسات تسهم في نظم غذائية أكثر استدامة.

بناء نظم غذائية مستدامة من خلال التعاون في ما بين بلدان الجنوب والتعاون الثلاثي

دعمًا لعملية الخطة الوطنية للاستثمارات الزراعية في إطار البرنامج الشامل للتنمية الزراعية في أفريقيا، قامت المنظمة بالتعاون مع مفوضية الاتحاد الأفريقي وحكومة آيرلندا بدعم مجموعة من عشرة بلدان أفريقية من أجل بلورة استراتيجية قطاع الأغذية الزراعية لتعزيز الانتقال نحو نظم غذائية مستدامة. وشمل الدعم جولات دراسية وبرنامجًا تدريبيًا تنفيذيًا للقادة في أفريقيا من القطاع العام وقطاع الصناعات الغذائية بشأن إشراك القطاع الخاص في تطوير النظم الغذائية المستدامة. ومن بين الدروس المستفادة، الحاجة إلى الاستفادة من العلاقة بين الإنتاج والصناعة والأسواق والمستهلكين في وضع استراتيجيات للأغذية والزراعة في إطار الخطط الوطنية للاستثمارات الزراعية. وقد أثبت هذا العمل أنه من شأن إشراك القطاع الخاص في تصميم الاستراتيجيات والاستثمار في الحوار بين القطاعين العام والخاص والمجتمع المدني الذي يؤدي إلى رؤية استراتيجية طويلة الأجل وموحّدة، أن يعزز قدرات البلدان على التصدي للعوامل المسببة للاضطرابات التي تواجهها صناعات الأغذية والحكومات مثل تغير المناخ.

الدروس الرئيسية المستفادة

192- مع أنّ البلدان تعي أكثر من أي وقت مضى التحديات التي تواجهها النظم الغذائية وتعقيداتها والمقايضات الصعبة اللازمة لضمان تحقيق النظم الغذائية للطموحات الغذائية والمعيشية والبيئية المبينة في خطة عام 2030، من الواضح أنّ تحديد

الأهداف على نحو أفضل وتحسين تنسيق الدعم ضروري لتحديد القيود الحاسمة التي تعيق التنمية المستدامة للنظم الغذائية ومعالجة تلك القيود.

193- وهذه القيود التي يمكن أن تتراوح إلى حد كبير من حيث أهميتها النسبية بين البلدان وضمنها، تشمل مستويات ونوعية غير ملائمة للاستثمارات وازدياد تواتر الأمراض المتصلة بسلامة الأغذية والأمراض العابرة للحدود وارتفاع مستويات الفاقد والمهدر من الأغذية وتداعيات التوسع الحضري وتعقيدات سوء التغذية، خاصة في الدول الجزرية الصغيرة النامية.

194- وقد حددت المنظمة ستة مجالات ذات أولوية من أجل تركيز دعمها للبلدان بقدر أكبر لاعتماد نهج النظم الغذائية المستدامة. وكان هذا فرصة لاتباع نهج منظّم أكثر إزاء تخطيط وتنفيذ الدعم الذي تقدمه المنظمة لتطوير نظم غذائية أكثر استدامة. وأتاحت المجالات ذات الأولوية مزيدًا من الوضوح في فهم ما تقدمه المنظمة على مستوى البرامج والنهوض بالدعم الذي توفره بشكل ملحوظ، إضافة إلى درجة أعلى من الاتساق في جهود تعبئة الموارد.

195- وحددت المنظمة كذلك أوجه القصور وباشرت العمل على معالجتها انطلاقًا من قدرتها على دعم التحول إلى نظم غذائية أكثر استدامة. وفي إطار العمل ضمن البرنامج الاستراتيجي 4، نفّذت المنظمة برامج لتنمية القدرات حسّنت قدرات الموظفين في مجال تطبيق نهج لتطوير النظم الغذائية في سياقات متفاوتة من التعقيد والأهداف والجهوزية. وعزز التعاون بين بلدان الجنوب والتعاون الثلاثي عملية نقل المعارف والممارسات الجيدة، بما في ذلك تلك المتصلة بتطوير الأعمال الزراعية والخطة الخاصة بالأغذية في المناطق الحضرية.

196- وبالاستناد إلى الشراكات القائمة، تتيح العملية التحضيرية لمؤتمر قمة الأمم المتحدة بشأن النظم الغذائية في عام 2021، فرصة ممتازة للمنظمة لتعزيز إشراك المجموعة الكاملة من أصحاب المصلحة في النظام الغذائي من أجل التوصل إلى مسار عملي لنظم غذائية أكثر استدامة.

الهدف الاستراتيجي 5: زيادة قدرة سبل كسب العيش على الصمود أمام التهديدات والأزمات

الهدف الاستراتيجي 5: زيادة قدرة سبل كسب العيش على الصمود أمام التهديدات والأزمات

مؤشر هدف التنمية المستدامة*		وصف المؤشر	2000	2015	2019**
الهدف 2: القضاء التام على الجوع					
2-1-2	معدل انتشار انعدام الأمن الغذائي المعتدل أو الشديد وسط السكان استناداً إلى مقياس المعاناة من انعدام الأمن الغذائي	*معدل انتشار انعدام الأمن الغذائي المعتدل أو الشديد وسط السكان، الإجمالي مشفوع بحدود عليا / دنيا (النسبة المئوية)*	-	23.5	25.4
2-2-2	معدل انتشار سوء التغذية (الوزن بالنسبة للطول >2+ أو <2- نقطة من الانحراف المعياري عن متوسط معايير نمو الطفل لمنظمة الصحة العالمية) بين الأطفال دون سن الخامسة، مصنفين حسب النوع (الهزال والوزن الزائد)	*معدل الأطفال الذين يعانون من الوزن الزائد المعتدل أو الشديد (النسبة المئوية)*	4.9	5.7	5.9
		معدل الأطفال الذين يعانون من الهزال المعتدل أو الشديد (النسبة المئوية)	-	-	7.29
الهدف 15: الحياة في البرّ					
15-3-1	نسبة الأراضي المتدهورة إلى مجموع مساحة اليابسة	*نسبة الأراضي المتدهورة إلى مجموع مساحة اليابسة (النسبة المئوية)*	-	20	-

*بيانات 1-5-1 و 2-4-1 و 2-ج-1 و 11-5-1 و 11-5-2 و 13-1-1 و 15-3-1 و 16-1-2 غير متاحة. | **أو التاريخ السابق الأقرب من الفترة 2016–2019

الهدف الاستراتيجي 5: النتائج

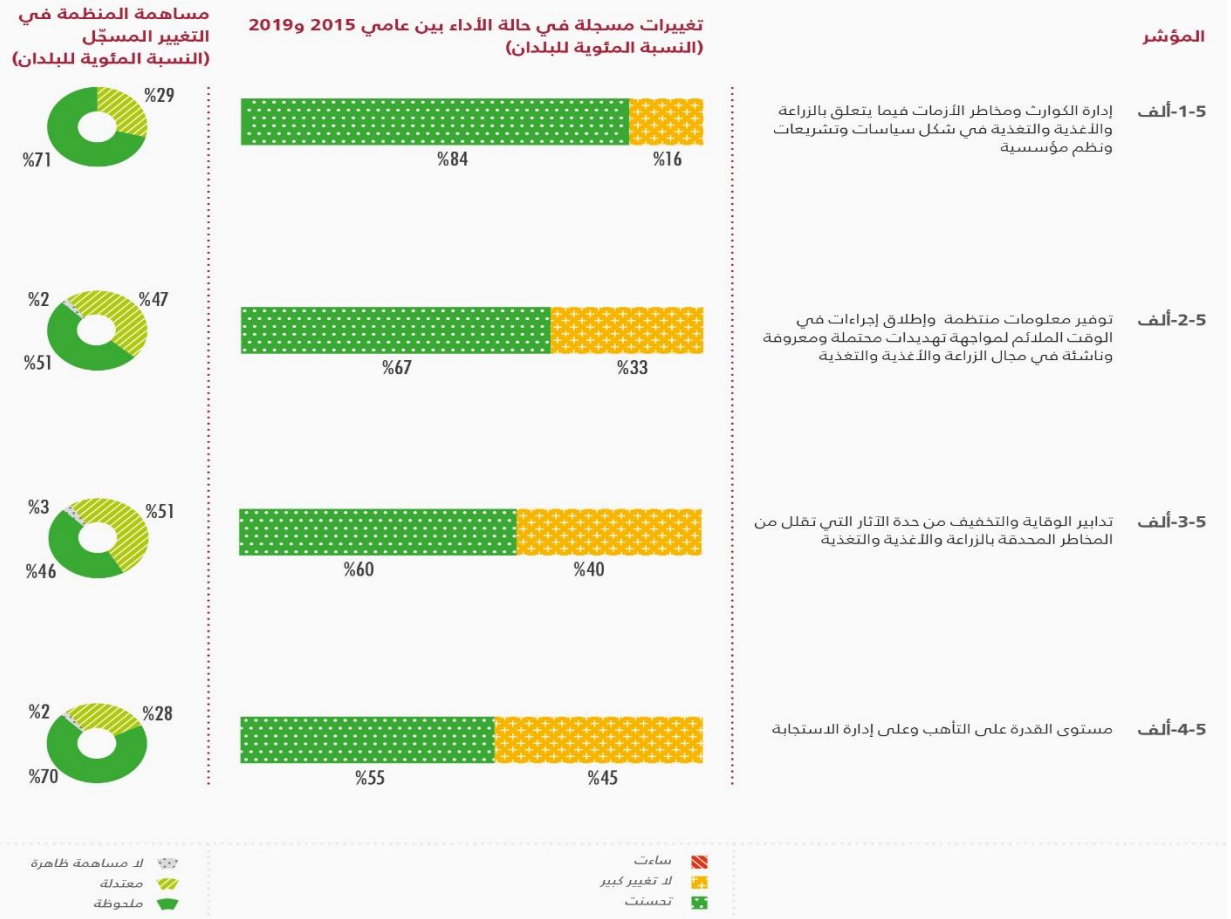

الهدف الاستراتيجي 5: المخرجات

المخرج		المؤشر	الغاية 2019-2018	الفعلي 2019-2018	محقّق
1-1-5	تعزيز القدرات الوطنية للحكومة والمنظمات العامة على صياغة وتعزيز برامج استثمار وسياسات واستراتيجيات وخطط خاصة بالحد من المخاطر وبإدارة الأزمات	*(ألف) عدد البلدان أو الأقاليم التي قامت بصياغة واعتماد استراتيجية / خطة للحدّ من المخاطر وإدارة الأزمات في مؤسساتها نتيجة لدعم المنظمة*	46	46	●
		(باء) عدد المنتجات العالمية والإقليمية المعيارية التي تدعم البلدان في صياغة سياسات واستراتيجيات وخطط وبرامج استثمار للحد من المخاطر وإدارة الأزمات، وتشجع على تنفيذها	80	84	●
2-1-5	تحسين آليات التنسيق وتعبئة الموارد للحد من المخاطر وإدارة الأزمات	*عدد البلدان أو الاقاليم التي حسّنت آليات تعبئة الموارد والتنسيق للحد من المخاطر وإدارة الأزمات نتيجة لدعم المنظمة*	35	43	●
1-2-5	وضع آليات أو تحسينها لتحديد التهديدات ورصدها، وتقييم المخاطر وتنفيذ الإنذار المبكر المتكامل وفي الوقت المناسب	*عدد البلدان أو الأقاليم التي حسّنت آلياتها/نظمها لرصد التهديدات من أجل تعزيز إطلاق الإنذارات المبكرة كنتيجة لدعم المنظمة*	56	57	●
2-2-5	تحسين القدرات الوطنية على تقييم قابلية التأثر وقياس القدرة على الصمود	*عدد البلدان أو الأقاليم التي حسّنت رسم خطط القدرة على الصمود/التعرض للخطر وتحليلها كنتيجة لدعم المنظمة*	35	36	●
1-3-5	تعزيز قدرات الحكومة والمجتمعات المحلية وأصحاب المصلحة الرئيسيين الآخرين على تنفيذ ممارسات الوقاية والتخفيف الجيّدة للحدّ من آثار التهديدات والأزمات	*عدد البلدان التي حسّنت تطبيق معايير وتكنولوجيات وممارسات متكاملة ومحددة القطاعات للوقاية والتخفيف من المخاطر كنتيجة لدعم المنظمة*	37	37	●
2-3-5	تزويد المجتمعات المحلية بممارسات وتدابير للحد من قابلية التأثر	*عدد البلدان التي حسّنت تطبيق المعايير التي من شأنها أن تحدّ من ضعف المجتمعات المحلية المعرضة للتهديدات والأزمات وتعزز قدرتها على مقاومتها كنتيجة لدعم المنظمة*	31	33	●
1-4-5	تعزيز قدرات السلطات وأصحاب المصلحة على المستوى الوطني في مجال التأهب للطوارئ للحد من تأثير الأزمات	*عدد البلدان التي تستفيد من دعم المنظمة لفهم المعايير، والخطوط التوجيهية، والممارسات في مجال الأخطار والتأهب لحالة الطوارئ الخاصة بالقطاع*	27	41	●
2-4-5	تقديم المساعدة الإنسانية في الوقت المناسب إلى المجتمعات المتضررة من الأزمات للحفاظ على سبل كسب العيش	*عدد البلدان أو الأقاليم المتأثرة بأزمة تلقي بثقلها على الزراعة والتي استفادت من استجابة المنظمة للأزمات بصورة مراعية للتغذية وللمساواة بين الجنسين في التوقيت المناسب*	35	38	●

● *محقّق بالكامل (الفعلي ≥ الغاية)*
▲ *غير محقّق (الفعلي < الغاية)*

197- تتعرض سبل العيش الزراعية والنظم الزراعية الغذائية المرتبطة بها لضغوط متزايدة جرّاء مخاطر تزداد شدّة وتداخلًا وتفاقمًا. وتطبّق المنظمة، بالاستناد إلى عقود من التجربة في سياقات الأزمات، خبرتها من أجل بناء قدرة سبل العيش الزراعية على الصمود والحد من المخاطر والأزمات التي تكتنفها أخطار متعددة.

198- وتقدّم المنظمة الدعم للبلدان، في إطار البرنامج الاستراتيجي 5، في المجالات التالية:

(أ) التحكم في المخاطر والأزمات من خلال فهم طبيعة المخاطر وديناميكياتها وبرمجة نظم قانونية ومؤسسية ومتعلّقة بالسياسات وتنفيذها ودعمها، بما في ذلك آليات التنسيق وتعبئة الموارد من أجل الحد من المخاطر وإدارة الأزمات (المخرجان 5-1-1 و5-1-2)؛

(ب) والمراقبة لأغراض الوقاية من خلال إصدار الإنذارات المبكرة والتواصل بشأن التهديدات المحتملة والمعروفة والمستجدة، وكذلك تعزيز معايير تحليل الأسباب الهيكلية لأزمات الأغذية والتغذية (المخرجان 5-2-1 و5-2-2)؛

(ج) والحد من المخاطر وأوجه الضعف على مستويي الأسرة المعيشية والمجتمع المحلي (المخرجان 5-3-1 و5-3-2)؛

(د) والتأهّب للكوارث والأزمات والاستجابة لها (المخرجان 5-4-1 و5-4-2).

199- ويساهم عمل المنظمة مباشرة في تحقيق مقاصد الأهداف 1 و2 و11 و13 و15 و16 من أهداف التنمية المستدامة من خلال مجموعة من مؤشرات أهداف التنمية المستدامة المدرجة في إطار نتائج البرنامج الاستراتيجي 5.

تنفيذ البرنامج الاستراتيجي

لمحة عامة عن الأداء

200- يؤدي المناخ والنزاعات والأزمات على صعيد سلاسل الأغذية وعدم الاستقرار الاقتصادي إلى ارتفاع مطرد في مستويات انعدام الأمن الغذائي الحاد – مما يتطلّب مساعدة إنسانية وبناء القدرة على الصمود. وأشار *التقرير العالمي عن الأزمات الغذائية لعام 2019* إلى أن 113 مليون شخص في 53 بلدًا عانوا من انعدام الأمن الغذائي الحاد الشديد في عام 2018 ومن المتوقّع أن يفيد تقرير عام 2020 إلى عدد أكبر من ذلك في عام 2019. ويوجد صغار المزارعين والسكان الريفيون في الصفوف الأمامية لأزمات متكاثرة، مما يقوّض الجهود الرامية إلى القضاء على الفقر (الهدف 1 من أهداف التنمية المستدامة)، والقضاء على الجوع (الهدف 2 من أهداف التنمية المستدامة)، ومكافحة تغيّر المناخ (الهدف 13 من أهداف التنمية المستدامة) وضمان التنمية المستدامة على مستوى الأهداف جميعها.

201- وواصل برنامج المنظمة الخاص بالقدرة على الصمود، خلال فترة السنتين، معالجة المخاطر المتعددة التي تواجهها سبل العيش الزراعية والنظم الزراعية الغذائية، بما شمل أكثر من 25 مليون شخص في عام 2018 وعددًا مشابهًا في عام 2019.

202- وتعمل المنظمة بشكل نشط مع مجموعة واسعة من الشركاء على المستويات القطرية والإقليمية والعالمية، بما في ذلك مع الوكالتين الأخرتين الموجودتين في روما وغيرهما من وكالات الأمم المتحدة (المنظمة الدولية للهجرة، ومكتب تنسيق الشؤون الإنسانية، ومفوضية الأمم المتحدة السامية لشؤون اللاجئين، ومكتب الأمم المتحدة للحد من مخاطر الكوارث، واتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغيُّر المناخ، وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي، ومنظمة الأمم المتحدة للطفولة (اليونيسف)، إلى جانب إدارة الأمم المتحدة للشؤون السياسية وبناء السلام، ومكتب دعم بناء السلام). وعلى نحو خاص، تم التوقيع على مذكرة تفاهم بين المنظمة ومفوضية الأمم المتحدة السامية لشؤون اللاجئين في عام 2019 لتوطيد التعاون دعمًا للمجتمعات المحلية النازحة والمضيفة بما يمكّن من تحقيق الاعتماد الذاتي المستدام والقدرة على الصمود. وإقرارًا منها بالدور الحاسم الذي تضطلع به المنظمات الإقليمية، واصلت المنظمة توطيد شراكاتها مع منظومة التكامل بين دول أمريكا الوسطى واللجنة الدائمة المشتركة بين الدول المعنية بمكافحة الجفاف في منطقة الساحل، والهيئة الحكومية الدولية المعنية بالتنمية والجماعة الإنمائية للجنوب الأفريقي، من بين جملة منظمات أخرى، لا سيما بشأن المعلومات عن الأمن الغذائي والتحليل وقياس القدرة على الصمود.

تقييم النواتج على مستوى المنظمة

203- يرد التقدّم المحرز لتحقيق نواتج البرنامج الاستراتيجي 5 على نحو مفصّل في *الملحق 2* بهذه الوثيقة.

ولقد تحسّن وضع الأداء في أغلبية البلدان بالنسبة إلى جميع مؤشرات النواتج بين عامي 2015 و2019. وتحسّن الأداء في نسبة 84 في المائة من البلدان في مجال إدارة الكوارث ومخاطر الأزمات (5-1-ألف) في حين أنّ نسبة 67 في المائة من البلدان زادت قدراتها على الإنذار المبكر واتخاذ الإجراءات في الوقت المناسب (5-2-ألف). وحسّنت نسبة 60 في المائة من البلدان قدراتها في مجال تطبيق إجراءات الوقاية والتخفيف من الآثار بين عامي 2015 و2019 (5-3-ألف). وقامت نسبة 55 في المائة من البلدان بتحسين قدرتها على التأهب وإدارة الاستجابة (5-4-ألف).

204- ونتيجة لهذا التحسن في الأداء، سجل عدد أقلّ بكثير من البلدان أداء متدنيًا أو متوسطًا إلى متدنيًا. وفي عام 2015، في مجمل النواتج، كان أداء نسبة تتراوح بين 22 في المائة و39 في المائة من البلدان متدنيًا أو متوسطًا إلى متدنيًا. وفي عام 2019، صنّفت 8 في المائة و14 في المائة من البلدان ضمن فئة الأداء المتوسط إلى المتدني بالنسبة إلى مختلف النواتج؛ وكان أداء سائر البلدان الأخرى أعلى.

205- كما بيّن تقييم النواتج عل مستوى المنظمة أن نسبة عالية جدًا من البلدان أعربت عن تقديرها لمساهمة المنظمة في تحقيق النواتج الأربعة للهدف الاستراتيجي 5 التي توافرت بيانات بشأنها، على اعتبارها مساهمة متوسطة أو كبيرة.

206- وصُنّفت مساهمة المنظمة على أنها مساهمة كبيرة في أكثر من 70 في المائة من البلدان بالنسبة إلى إدارة الكوارث ومخاطر الأزمات (5-1-ألف) والقدرة على التأهب وإدارة الاستجابة (5-4-ألف)؛ وفي 51 في المائة من البلدان بالنسبة إلى المعلومات المنتظمة واتخاذ الإجراءات في الوقت المناسب لمواجهة التهديدات في مجال الزراعة (5-2-ألف)؛ وفي 46 في المائة من البلدان بالنسبة إلى إجراءات الوقاية والتخفيف من الأثر (5-3-ألف).

تقييم المخرجات في فترة السنتين

لمحة عامة عن النتائج التي تحققت

207- حقق عمل المنظمة الرامي إلى زيادة قدرة سبل العيش على الصمود في وجه التهديدات والأزمات مقاصد مؤشرات المخرجات التسعة جميعها أو تجاوزها. ووضع حوالي 43 بلدًا و3 مؤسسات إقليمية استراتيجيات وخططًا للحد من المخاطر وإدارة الأزمات (المخرج 5-1-1-ألف) بدعم من إنجاز 84 منتجًا معياريًا عالميًا وإقليميًا (المخرج 5-1-1-باء). وعلاوة على ذلك، تم وضع آليات للتنسيق واستراتيجيات لحشد الموارد من أجل الحد من المخاطر، وإدارة الأزمات وبناء القدرة على الصمود (المخرج 5-1-2) وتنفيذها في 40 بلدًا و3 أقاليم، مما يشكّل تجاوزًا للمقصد المحدد لها.

208- وقام ما مجموعه 52 بلدًا و5 أقاليم بتحسين نظم رصد المخاطر لتحسين الإنذار المبكر، وقام 34 بلدًا وإقليمان اثنان بتحسين القدرات على الصمود وتحليل أوجه الضعف (المخرج 5-2-2). وتم اتخاذ إجراءات فنية للوقاية من المخاطر والحد منها في 37 بلدًا (المخرج 5-3-1)، في حين طبّق 33 بلدًا إجراءات اجتماعية واقتصادية للحد من ضعف المجتمعات المحلية المعرّضة لمخاطر التهديدات والأزمات (المخرج 5-3-2). واستفاد حوالي 41 بلدًا من دعم المنظمة لاعتماد معايير وخطوط توجيهية وممارسات للتأهب لحالات الطوارئ (المخرج 5-4-1) فيما وفّرت المنظمة مساعدة في حالات الطوارئ في الوقت المناسب وبشكل مراعٍ للمساواة بين الجنسين في 38 من البلدان والمناطق التي تشهد أزمات تؤثر بدورها على الزراعة والأمن الغذائي (المخرج 5-4-2).

الإنجازات على المستوى العالمي

209- نشرت المنظمة *الإطار المؤسسي لدعم السلام المستدام في سياق خطة التنمية لعام 2030 (2018)*. وواصلت المنظمة، ضمن شراكة مع منظمة Interpeace لبناء السلام وبدعم من تمويل صناديق متعددة الجهات المانحة، إعداد أدوات وتوجيهات ودورات تدريبية لإجراء تحليلات متينة للسياقات ووضع برامج مراعية للنزاعات. وفي الفترة 2018-2019، تم إنجاز تحليلات سياقية قائمة على المناطق المعنية في ثمانية بلدان باستخدام دليل المنظمة للتحليلات السياقية.

210- وتم توفير الدعم لإعداد برامج مراعية للنزاعات إلى 13 مكتبًا[15] من مكاتب المنظمة في أفريقيا وآسيا والشرق الأدنى، إلى جانب المكتب الإقليمي للشرق الأدنى والفريق المعني بالقدرة على الصمود في شرق أفريقيا.

211- وواصلت المنظمة قيادة الجهود الرامية إلى تشغيل الشبكة العالمية لمكافحة الأزمات الغذائية من أجل تعزيز الجهود الجماعية والمتسّقة على مستوى محور المساعدة الإنسانية والتنمية والسلام. وفي أبريل/نيسان 2019، عُقد الحدث الرفيع المستوى الأوّل للشبكة العالمية، تلته أربعة أحداث حدد فيها الشركاء طرق العمل في الشبكة. وبالمثل، تم وضع منهجية تقييم الأضرار والخسائر ودمجها في إطار سنداي وإطار رصد أهداف التنمية المستدامة، كما دعمت المنظمة اعتمادها في أكثر من 30 بلدًا من خلال حلقات عمل تدريبية ومشاريع تجريبية قطرية بتمويلٍ من صناديق متعددة الجهات المانحة

[15] العراق والأردن وكينيا ولبنان وموريتانيا وميانمار ونيجيريا وفلسطين والفلبين والصومال والسودان والجمهورية العربية السورية وتركيا.

(المؤشر ج-2 لإطار سِنداي للحد من مخاطر الكوارث للفترة 2015- 2030، والمقصدان 1-5-2 و11-5-2 لأهداف التنمية المستدامة).

212- ووقّعت المنظمة ومفوضية الأمم المتحدة السامية لشؤون اللاجئين مذكرة تفاهم عالمية في أواخر عام 2019 لإرساء الأسس لأسلوب جديد في العمل في سياقات النزوح بما يمكّن من ردم الفجوات بين الجهود الإنسانية والإنمائية والمتعلّقة بالسلام، بموازاة السعي إلى تشجيع الحلول الطويلة الأمد للاجئين والمجتمعات المحلية المضيفة على حد سواء.

الإنجازات على المستويات الإقليمية والإقليمية الفرعية والقطرية

213- اضطلعت المنظمة بدور هام في بناء القدرات في مجال الحماية الاجتماعية لإدارة المخاطر. وبالتعاون مع مركز المناخ المشترك بين الصليب الأحمر والهلال الأحمر، أعدّت المنظمة ومعهد التنمية الخارجية وثيقة وبرنامجًا تدريبيًا حول دور الحماية الاجتماعية في إدارة المخاطر المناخية. وتم اختبار التدريب في بانكوك بمشاركة مسؤولين حكوميين من ثمانية بلدان آسيوية[16] وموظفي المنظمة. وعُقدت حلقتا عمل في داكار ونيروبي حول "تحسين الروابط بين الحماية الاجتماعية والزراعة وإدارة المخاطر" جمعت 23 من البلدان والشركاء في مجال التنمية (البنك الدولي ومنظمة العمل الدولية والهيئة الحكومية الدولية المعنية بالتنمية وبرنامج الأغذية العالمي ومنظمة الأمم المتحدة للطفولة) من أفريقيا الشرقية والجنوبية. ودعمت المنظمة نظم الحماية الاجتماعية للاستجابة بشكل أفضل للأزمات ووضع نظم مراعية للمخاطر في سياقات تتسم بالضعف، بما في ذلك في مالي وإثيوبيا ولبنان والأردن وتركيا. وأخيرًا، ستركّز المرحلة الثانية من مبادرة ستنفذ على مستوى رابطة أمم جنوب شرق آسيا على ربط الحماية الاجتماعية بالعمل المبكر والإنذار المبكر. وتتكرر هذه التجربة أيضًا في بنغلاديش وتيمور ليشتي.

214- وتدعو المنظمة إلى اتباع نهج شمولي لتحسين قدرة سبل العيش الرعوية على الصمود. وتم إعداد نظام قائم على سبل العيش للمعلومات والرصد، يليه مشروع بحثي للعمل على سوء التغذية الحاد في كينيا. وسلّطت الدراسة بعنوان *الذروتان: الطابع الموسمي لسوء التغذية الحاد والنزاعات والعوامل البيئية (2019)* الضوء على النمط الموسمي لسوء تغذية الأطفال وارتباطه بتقلّب المناخ والنزاعات ونظم سبل العيش في تشاد والسودان وجنوب السودان. وأدّى ذلك إلى إعداد إطار مفاهيمي لمعالجة سوء التغذية الحاد في الأراضي الجافة. وبالإضافة إلى ذلك، دعمت المنظمة إنشاء ميزانية وطنية لأعلاف الحيوانات في إثيوبيا في حين يتم تنفيذ نظام كامل للمعلومات عن سبل العيش الرعوية في كينيا والصومال وجنوب السودان.

215- ودعمت المنظمة، في عام 2019، إنشاء نظام الإنذار المبكر والعمل المبكر من أجل المؤسسات الإقليمية والحكومات والمكاتب الميدانية في البلدان التي ترتفع فيها المخاطر. ونتيجة لذلك، اتخذ 11 بلدًا إجراءات مبكرة للتخفيف من أثر المخاطر على سبل عيش أكثر الأسر ضعفًا وأمنها الغذائي. وأظهرت تحاليل الأثر في كولومبيا والفلبين أهمية اتخاذ الإجراءات في وقت مبكر للحد من الأضرار. وواصلت المنظمة توجيه جهود التنسيق المشتركة بين الوكالات بالنسبة إلى

[16] أفغانستان وبنغلاديش وكمبوديا وميانمار وباكستان والفلبين وتايلند وفييت نام.

نظام الإنذار المبكر والعمل المبكر[17]. كما وفّرت المنظمة دعمًا مستمرًا لمكتب تنسيق الشؤون الإنسانية من أجل تصميم نهج الإجراءات الاستباقية للصندوق المركزي للاستجابة للطوارئ، وخطة العمل الاستباقية للصومال.

216- واصلت المنظمة، من خلال البرنامج الاستراتيجي 5، دعم نهج الصحة الواحدة لمعالجة التهديدات المحدقة بسلسلة الأغذية (بما في ذلك مقاومة مضادات الميكروبات) على المستويين العالمي والقطري، من خلال البرنامج العالمي للأمن الصحي وبرنامج مواجهة تهديدات الجوائح الناشئة المطبّقان في أكثر من 30 بلدًا في أفريقيا وآسيا. ودعم البرنامج الاستراتيجي 5، بالتعاون الوثيق مع البرنامج الاستراتيجي 4، تنفيذ "نهج الصحة الواحدة لبناء القدرة على الصمود في وجه التهديدات على سلسلة الأغذية في آسيا" بتمويل من صناديق متعددة الجهات المانحة. وبالإضافة إلى ذلك، قام مركز الطوارئ لعمليات الأمراض الحيوانية العابرة للحدود بتدريب أكثر من 500 7 من المهنيين من 23 بلدًا وتحسين الأداء المخبري في أكثر من 20 بلدًا. كما ساعد مركز الطوارئ لعمليات الأمراض الحيوانية العابرة للحدود على التحقيق في 244 حالة لتفشي الأمراض في 20 بلدًا في عام 2018، و398 حالة لتفشي الأمراض في 18 بلدًا في عام 2019.

217- كما أنّ البرنامج الاستراتيجي 5 دعم توثيق وإتاحة الممارسة الجيدة بعنوان *تنسيق حركة المواشي عبر الحدود وتقاسم الموارد الطبيعية بين المجتمعات المحلية الرعوية في تجمّع كاراموجا الكبرى (2019)* التي تعزز الحوار والتعاون عبر الحدود على المستويات المحلية والوطنية والإقليمية مع الهيئة الحكومية الدولية المعنية بالتنمية. وتم اختيار هذه الممارسة الجيدة من بين 25 ممارسة عالمية من المزمع عرضها في معرض دبي 2020.

تعميم القضايا المشتركة

218- وفّر البرنامج الاستراتيجي 5 الإرشاد الاستراتيجي والفني بشأن تعميم الحد من مخاطر الكوارث والقدرة على الصمود في وجه تغيّر المناخ في قطاعي الزراعة والأغذية. كما دعم، على المستوى القطري، تنفيذ خطط لإدارة المخاطر من أجل الزراعة في جملة بلدان منها دومينيكا وجمهورية مصر العربية وإثيوبيا وجامايكا وميانمار وناميبيا وباكستان وسورينام وتيمور ليشتي. وصدرت مطبوعات رئيسية منها *الحد من مخاطر الكوارث على مستوى المزرعة: منافع متعددة من دون ندم (2019)*؛ وصياغة *توجيهات الأمم المتحدة المشتركة حول قدرة الجهات الفاعلة في مجال المساعدة الإنسانية والتنمية والسلام على الصمود (2019)*؛ و*تحديات الحوكمة المتعلّقة بالتقارب بين الحد من مخاطر الكوارث والتكيّف مع تغيّر المناخ في مجال الزراعة (2019)*.

219- وبالإضافة إلى ذلك، تشكّل المنظمة جزءًا من مبادرة تعزيز القدرات للحد من مخاطر الكوارث وائتلاف الأمم المتحدة بشأن العواصف الرملية والترابية، كما أنها توفر خدمات الأمانة لمبادرة الأمم المتحدة للمرونة إزاء المناخ. ويقود كذلك البرنامج الاستراتيجي 5 مساهمة المنظمة في مبادرة الأمم المتحدة للمرونة إزاء المناخ: التوقع والتحمل وإعادة التشكيل (A2R). وأقامت المنظمة، ضمن شراكة مع المبادرة، مجموعة واسعة من الأحداث خلال عامي 2018 و2019، بما في ذلك مؤتمر الأطراف الرابع والعشرين ومؤتمر الأطراف الخامس والعشرين لاتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغيّر المناخ، وقمة العمل المناخي للأمم

[17] تشارك المنظمة في قيادة الإجراءات التشغيلية النموذجية للعمل المبكر تجاه ظاهرتي النينيو والنينيا المشتركة بين الوكالات، وهي عضو في فريق المهام المعني بالتركيز على الإجراءات المبكرة، وشريك جامع في الشراكة من أجل اتخاذ إجراءات سريعة المراعية للمخاطر.

المتحدة، وأسبوع المناخ في أفريقيا وأسبوع المناخ في آسيا والمحيط الهادئ، وأحداث جانبية كبرى عن القدرة على الصمود في وجه تغيّر المناخ[18]. واستضافت المنظمة مسابقتين اثنتين لتشجيع الحلول المناخية المبتكرة لاستيعاب المخاطر المناخية وإعادة تحديد ملامح مسارات التنمية في البلدان الأقلّ نموّا والدول الجزرية الصغيرة النامية.

220- وتم تحسين قدرات الشركاء والموظفين الوطنيين في مجالي المساواة بين الجنسين والمسؤولية إزاء السكان المتضررين في عام 2019، مع معالجة أيضًا العنف القائم على أساس الجنس في الزراعة، والحماية من الاستغلال والإساءة الجنسيين، إلى جانب تصميم خطط ومشاريع مستجيبة للمساواة بين الجنسين من أجل الحد من مخاطر الكوارث، وتنفيذ تلك الخطط والمشاريع. وقامت المنظمة برصد الآثار المترتبة على المساواة بين الجنسين في إطار النزاعات وإدارة مخاطر الكوارث والإنذار المبكر في بلدان مختارة وتقييمها. وجرى إدراج الأبعاد الخاصة بالمساواة بين الجنسين في عمليات تقييم الاحتياجات، وجمع بيانات مصنّفة بحسب الجنس والسنّ لتحليل القدرة على الصمود وأوجه الضعف. وبالإضافة إلى ذلك، شاركت المنظمة في "حملة الستة عشر يومًا من النشاط لمناهضة العنف القائم على أساس الجنس" ضمن حملة المساواة بين الأجيال.

221- وتمت معالجة مسألة التغذية من خلال مجموعة من المبادرات. وجرى دمجها في المنتجات والعمليات العالمية ذات الصلة، بما في ذلك دعم تنفيذ تصنيف سوء التغذية الحاد الخاص بالتصنيف المتكامل لمراحل الأمن الغذائي. ومن الأمثلة الأخرى تعميم التغذية في دورة البرامج الإنسانية من جانب مجموعة العمل العالمية المشتركة بين المجموعات والمعنية بالتغذية، بالتعاون مع منظمة الأمم المتحدة للطفولة وبرنامج الأغذية العالمي والشركاء في جنوب السودان وشمال شرق نيجيريا وإثيوبيا وتشاد وجمهورية الكونغو الديمقراطية وجمهورية أفريقيا الوسطى.

[18] المائدة المستديرة الرفيعة المستوى حول القدرة على الصمود في وجه تغيّر المناخ التابعة لشراكة مراكش للعمل المناخي العالمي، والأيّام الخاصة بالتنمية والمناخ، والحدث الخاص ببناء مستقبل قادر على الصمود.

المعالم البارزة

الوصول إلى أكثر المناطق حاجة إلى المساعدة

عندما تؤدي النزاعات أو الأحوال الجوية القصوى أو الكوارث الطبيعية أو الآفات النباتية أو الأمراض الحيوانية وغيرها من التهديدات إلى القضاء على سبل العيش الزراعية، ودفع الأشخاص إلى دوامة انعدام الأمن الغذائي الحاد، توفّر المنظمة في الميدان مدخلات إنتاجية حاسمة الأهمية على غرار البذور أو معدات الصيد الحاملة لشهادات الجودة لإعادة تفعيل إنتاج الأغذية بسرعة؛ أو أنها تقوم بتلقيح حيوانات الرعويين على نطاق واسع جدًا للحفاظ على سبل عيشهم. ففي عام 2018 على سبيل المثال، مكّن دعم المنظمة لإنتاج المحاصيل الموسمية الرئيسية في جنوب السودان حوالي 000 430 أسرة (حوالي 2.6 ملايين شخص) من زراعة 000 273 طن من الحبوب وحصادها، مما يمثّل ثلث مجمل إنتاج الحبوب في البلاد في ذلك العام تقريبًا. وعندما عاث إعصار إيداي فسادًا بمساحات شاسعة من الأراضي في موزامبيق في مارس/آذار 2019، تجاوبت المنظمة بسرعة من خلال توفير بذور للمحاصيل والبقول القصيرة الدورة إلى أكثر من 000 22 أسرة لتمكينها من إنتاج الأغذية في أعقاب الإعصار مباشرة. وحصلت 500 76 أسرة إضافية على الدعم لإنتاج الخضار خلال موسم الشتاء القصير. ودعمت المنظمة الأسر المتأثرة بحالات الطوارئ الكبرى من خلال حشد الدعم المؤسسي بموجب الإجراءات المعجّلة "للتدخّل المؤسسي" في 11 بلدًا في الفترة 2019/2018 وكذلك في أزمات أصغر نطاقًا على المستويين الوطني والإقليمي.

وفي عام 2019، اتخذت المنظمة إجراءات مبكرة للتخفيف من آثار الهجرة القسرية والجفاف في لا غواخيرا، إحدى المناطق الأكثر عرضة للمخاطر في كولومبيا، من خلال أنشطة متنوّعة مثل استحداث حقول للمجتمع المحلي لإنتاج المحاصيل بسرعة، وتوفير البذور والأدوات إلى الأسر، ودعم صحة الحيوانات وإعادة تأهيل البنى التحتية للمياه مما عزز إنتاج الأغذية بسرعة في منطقة تعاني من أجل استيعاب أعداد كبيرة من النازحين والتأقلم مع آثار ارتفاع درجات الحرارة والرياح العاتية. وقد ساعد ذلك على ضمان استقرار الأمن الغذائي وإتاحة فرص لكسب العيش، فضلًا عن إدماج المجتمع المحلي المضيف والأسر المعيشية النازحة وتعزيز التماسك الاجتماعي.

وفي اليمن، حيث كان أكثر من 15 مليون شخص يعانون من انعدام الأمن الغذائي الحاد في عام 2019، شمل برنامج المنظمة بشأن حالات الطوارئ والقدرة على الصمود أكثر من 3.1 مليون شخص. وشملت التدخلات ذات الأولوية زيادة الإنتاج الغذائي والحيواني وتنويع الدخل للأسر المعيشية الضعيفة من خلال أنشطة مدرّة للنقد وإعادة تأهيل البنية التحتية الزراعية ونظم الريّ من خلال تأهيل المرافق والمواقع وتوطيد التنسيق لتقديم استجابة إنسانية فعالة من خلال عمليات تقييم إدارة خطر المجاعة.

وطوال فترة السنتين، واصلت المنظمة تحسين استخدام المساعدة النقدية وفي شكل قسائم في إطار برنامج حالات الطوارئ والقدرة على الصمود، وقدّمت ما مجموعه 75.8 ملايين دولار أمريكي من المساعدات النقدية وفي شكل قسائم إلى 3.52 مليون مستفيدًا في 31 بلدًا، عن طريق 103 مشاريع في الفترة 2018-2019. وبفضل مساعدات المنظمة النقدية في الصومال مثلًا، تمكّن حوالي 000 636 مستفيد من تلبية احتياجاتهم الأكثر إلحاحًا بموازاة الحفاظ على قدراتهم على إنتاج المحاصيل والثروة الحيوانية ومصايد الأسماك. وفي أعقاب الزلزال الذي ضرب وسط سولاويزي في إندونيسيا خلال شهر سبتمبر/أيلول 2018، واءمت المنظمة تدخلها الخاص بالتحويلات النقدية مع برنامج التحويل النقدي المشروط للحكومة، فدعمت حوالي 000 4 أسرة لضمان حصولها على الأغذية المغذية الكافية والسليمة.

مقاومة مضادات الميكروبات واستخدامها

أحدث تنفيذ خطة عمل المنظمة الخاصة بمقاومة مضادات الميكروبات، خلال فترة السنتين، ومجالات تركيزها الأربعة (التوعية والمراقبة والحوكمة والممارسات الجيدة) تغييرات إيجابية على المستوى القطري. وتناولت إجراءات محددة للتوعية إعداد وإجراء دراسة استقصائية لتقييم المعارف والسلوكيات والممارسات في ثمانية بلدان في أفريقيا وآسيا والمحيط الهادئ. وفي هذا الإقليم الأخير، قامت المنظمة بتيسير إصدار الوضع العام عن مقاومة مضادات الميكروبات في ست كليات للطب البيطري. وفي أمريكا اللاتينية والبحر الكاريبي، جرى تدريب الموظفين الفنيين والمعنيين بالاتصالات في الإدارات الرسمية للصحة على استخدام منهجيات التواصل الحديثة بشأن المخاطر في مجال مقاومة مضادات الميكروبات.

وقد طوّرت المنظمة واستخدمت أداة تقييم للمختبرات ونظمًا لمراقبة مقاومة مضادات الميكروبات (FAO-ATLASS) بغرض مساعدة البلدان على تقييم نظمها الوطنية للمراقبة وقدراتها في مجال التشخيص المخبري للكشف عن حالات مقاومة مضادات الميكروبات. وخلال الفترة 2018-2019، جرى تطبيق الأداة في 22 بلدًا في مختلف أنحاء أفريقيا وآسيا وآسيا الوسطى والعمل جارٍ على تنفيذه في بلدان أخرى. كذلك تلقت البلدان الدعم لاختبار أنشطة مراقبة مقاومة مضادات الميكروبات على سبيل التجربة في القطاع الزراعي لتوليد بيانات بهذا الشأن تمحور قسم كبير منها حول الجراثيم المنقولة عن طريق الأغذية من الحيوانات التي تتمتع بصحة جيدة والمخصصة لاستهلاكها كأغذية. والعمل جارٍ على تطوير منصة للبيانات عن مقاومة مضادات الميكروبات المتصلة بالأغذية والزراعة وسوف تساهم في نظام المراقبة المتكاملة الثلاثي على المنصة الخاصة بمقاومة مضادات الميكروبات واستخدامها وهو نظام مشترك بين منظمة الصحة العالمية ومنظمة الأغذية والزراعة والمنظمة العالمية لصحة الحيوان.

وقدّمت المنظمة الدعم للبلدان من أجل وضع خطط عمل وطنية في مجال "صحة واحدة" في مجالات متعددة وتنفيذ هذه الخطط لمكافحة مقاومة مضادات الميكروبات من خلال أداة خاصة بنهج تدريجي تُدعى "مسار الإدارة التدريجية لمقاومة مضادات الميكروبات". وجرى اختبار هذه الأداة في أربعة بلدان (هي غانا وبلجيكا وطاجيكستان وكينيا) ومن المقرر إجراء تجارب إضافية في بلدان أخرى في أمريكا اللاتينية وآسيا الوسطى وشمال أفريقيا.

وتم إنشاء حساب أمانة خاص متعدد الشركاء بشأن مقاومة مضادات الميكروبات وجرى إطلاقه في عام 2019 لدعم تنفيذ مذكرة التفاهم بين منظمة الأغذية والزراعة والمنظمة العالمية لصحة الحيوان ومنظمة الصحة العالمية بالتعاون مع برنامج الأمم المتحدة للبيئة. وحساب الأمانة الخاص بمقاومة مضادات الميكروبات هو مبادرة استراتيجية مشتركة بين الوكالات ومتعددة الشركاء تدعو البلدان والمؤسسات المالية والقطاع الخاص إلى تأمين التمويل اللازم لتنفيذ الأنشطة المتصلة بمقاومة مضادات الميكروبات ضمن إطار "صحة واحدة".

الدروس الرئيسية المستفادة

222- ركّز البرنامج الاستراتيجي 5، على مر السنوات، على مجالات توليد المعارف وعكس التدخلات الخاصة بالقدرة على الصمود وتشاطرها بين الممارسين المعنيين بالأمن الغذائي والتنمية والشركاء في الموارد إقرارًا منه بأهميتها. وتدعم منصة تشاطر المعارف بشأن القدرة على الصمود (المنصة) المنشأة حديثًا الإدارة الداخلية والخارجية للمعارف عن حالات الطوارئ والقدرة على الصمود في النظم الزراعية الغذائية. ويتم الاضطلاع بالوظائف الخارجية للمنصة من خلال موقع مخصص على شبكة الإنترنت وتحديثات إلكترونية فصلية ترسل إلى مجتمع الممارسين الآخذ في التوسّع. ونظّمت المنصة، من خلال العمل الوثيق مع الشركاء والفرق التابعة للمنظمة والمكاتب القطرية، 33 ندوة إلكترونية داخلية وخارجية. وبالإضافة إلى ذلك، تستفيد هذه المنصة من دورها كوسيط عبر المساهمة في العديد من حلقات العمل والأحداث الرامية إلى تقاسم المعارف، ووضع خطوط توجيهية وتوثيق الممارسات الجيدة من خلال عكس التدخلات المحددة بحسب السياقات التي تعالج الأزمات الغذائية.

223- وأسندت المنظمة، خلال فترة السنتين، الأولوية لبناء القدرات على التأهب لحالات الطوارئ، إدراكًا منها أن تحسين التأهب الداخلي يؤدي إلى تقوية السلطات الوطنية وأصحاب المصلحة للاستجابة للأزمات من أجل الحد من أثر مخاطر محددة على القطاعات الزراعية والغذائية. وأجرت المنظمة، في الفترة 2018-2019، تحليلًا لحالة التأهب للاستجابة لحالات الطوارئ في 140 مكتبًا قطريًا للمنظمة، وأجرت تحليلًا أكثر تفصيلًا شمل 28 من المكاتب القطرية، بما في ذلك أكثر البلدان تعرّضًا للمخاطر. وصمم البرنامج الاستراتيجي 5، بناءً على ذلك، ست دورات تدريبية قائمة على المحاكاة بشأن التأهب والاستجابة لحالات الطوارئ وقام بتوفيرها في أقاليم آسيا وأفريقيا الشرقية وأفريقيا الجنوبية والشرق الأدنى وشمال أفريقيا. واستفاد حوالي 150 موظفًا من 41 مكتبًا للمنظمة من تدريب مبتكر ومناسب قائم على المحاكاة.

الهدف 6: الجودة الفنية والإحصاءات والمواضيع المشتركة (تغيّر المناخ والمساواة بين الجنسين والحوكمة والتغذية)

جودة عمل المنظمة الفني والمعياري واكتماله (الناتج 6-1)

224- إن ضمان جودة عمل المنظمة الفني والمعياري واكتماله أمر لا غنى عنه لتنفيذ الإطار الاستراتيجي تنفيذًا فعّالًا، ويتم تقييمه من خلال مؤشر أداء رئيسي واحد يتولى قياس جودة القيادة الفنية للمنظمة من خلال مسحين اثنين لا يفصحان عن هوية المشاركين فيهما. وفي حين أن المسح الأول موجَّه إلى المندوبين الذين يشاركون في اللجان الفنية للمنظمة ويسمح بالوصول إلى مجموعة كبيرة من أصحاب المصلحة، بما في ذلك الممثلين الدائمين وموظفي الخدمة المدنية الآخرون وصانعي السياسات من الوزارات التنفيذية والجهات الفاعلة غير الحكومية، فإن المسح الثاني موجَّه إلى موظفي المنظمة المعنيين.

الإنجازات

225- بالنسبة إلى فترة السنتين 2018-2019، أعربت نسبة 70.3 في المائة من الذين ردّوا على المسح عن رضاها تجاه جودة القيادة الفنية للمنظمة (مؤشر الأداء الرئيسي 6-1-ألف).

226- وحظيت الإنجازات المحقّقة في العمل الفني والمعياري بدعم الصندوق المتعدد التخصصات الذي أتاح القدرة على الاستجابة للقضايا المستجدة، ويسّر نُهجًا وابتكارات جديدة لتكييف الحلول مع البيئات المتغيرة عن طريق بذل جهود تعاونية في ما بين البرامج الاستراتيجية والمكاتب الميدانية (القسم ثانيًا- دال).

المعالم البارزة

227- تعززت الشبكات الفنية الست عشرة التي تشمل مجموعة واسعة من التخصصات والمواضيع واستمرت في توفير منصة لتبادل المعلومات والمعايير الفنية بين جميع مستويات المنظمة، وهو ما أدى إلى ضمان تحديد الممارسات الجيدة والاتساق في السياسات والنهج المعتمدة. كما أتاحت الشبكات قناة للتعاون مع الأوساط الأكاديمية والقطاع الخاص ومنظومة الأمم المتحدة والمؤسسات المالية الدولية. وبادر خبراء المنظمة جنبًا إلى جنب مع خبراء من هذه المنظمات الشريكة، خاصةً الوكالات التي توجد مقارها في روما، إلى تبادل بحوثهم وتجاربهم المتعلقة بالبرامج أو المشاريع في سياقات وبلدان متعددة.

228- وعقدت اللجان الفنية (لجنة مصايد الأسماك ولجنة الغابات ولجنة الزراعة ولجنة مشكلات السلع) دوراتها لفترة السنتين، ونظرت في القضايا الشاملة ذات الصلة بخطة عام 2030 وأهداف التنمية المستدامة وتغير المناخ في النظم

الغذائية والتنوع البيولوجي. وبالإضافة إلى ذلك، قامت اللجان بمناقشة وإقرار توجيهات ومنتجات معيارية ذات صلة، مثل العناصر العشرة للزراعة الإيكولوجية، ومدونة السلوك الدوليّة بشأن استخدام الأسمدة وإدارتها على نحو مستدام، والخطوط التوجيهية الطوعية بشأن وسم معدّات الصيد.

229- وتم إصدار سبعة مطبوعات رئيسية في فترة السنتين، وهي: تقارير *حالة الأغذية والزراعة لعامي 2018 و2019*، *وحالة الأمن الغذائي والتغذية في العالم لعامي 2018 و2019*، *وحالة الموارد السمكية وتربية الأحياء المائية في العالم 2018*، *وحالة الغابات في العالم لعام 2018*، *وحالة أسواق السلع الزراعية لعام 2018* – التي يستند كل تقرير منها إلى تحليل أساسي يقوم على هدف من أهداف التنمية المستدامة، وذلك من خلال رصد مجموعة واسعة من مؤشرات أهداف التنمية المستدامة ودراسة الروابط القائمة بين مقاصد أهداف التنمية المستدامة. وتسنّى للمنظمة، بفضل الأدلة التي جرى جمعها في هذه المنتجات المعرفية، المشاركة في منتديات السياسات العالمية وتوفير تقييم شامل للتقدم المحرز على الصعيد العالمي في تحقيق خطة عام 2030. وتم تتبع أثر المنتجات المعرفية للمنظمة وتعميمها بالتعاون مع شركة Altmetric.

230- واضطلعت المنظمة بدور نشط في منتديات السياسات العالمية الرئيسية ذات الصلة بالولاية الملقاة على عاتقها. وقامت، على وجه الخصوص، بدور مهم في مؤتمرات الأطراف، خاصةً من خلال عمل كورونيفيا المشترك بشأن الزراعة، والمنتدى السياسي الرفيع المستوى المعني بالتنمية المستدامة والعمليات المرتبطة به، والاتفاق العالمي من أجل الهجرة الصادر عن الأمم المتحدة. كما قدمت إسهامات ومشورة سياساتية قائمة على الأدلة خلال مؤتمر قمة الأمين العام للأمم المتحدة المعني بتغير المناخ ومجموعة العشرين ومجموعة الدول السبع (2-1-6).

الدروس الرئيسية المستفادة

231- إن ضعف روابط مجمل نظرية التغيير التي يقوم عليها الناتج 6-1 والمخرجات ذات الصلة يجعل من الصعوبة بمكان الاضطلاع بالقياس والرصد من خلال مؤشر أداء رئيسي واحد. ولتقييم جودة عمل المنظمة الفني والمعياري واكتماله، سيُجرى استعراض لمنهجية القياس في سياق وضع الإطار الاستراتيجي الجديد.

تحسين جودة إحصاءات المنظمة واستخدامها لدعم اتخاذ القرارات بالاستناد إلى الأدلة (الناتج 6-2)

232- إن الإحصاءات العالية الجودة أساسية لتصميم ووضع سياسات هادفة إلى الحد من الجوع وسوء التغذية والفقر في الريف وتشجيع الاستخدام المستدام للموارد الطبيعية. وينص هذا الناتج على أن تتركز الجهود على تعزيز قدرات البلدان في مجال جمع البيانات وتحليلها ونشرها واستخدامها لدعم عمليات صنع القرار. ويقوم هذا على حكومة الإحصاءات الداخلية في مكتب كبير الإحصائيين، بدعم من مجموعة العمل المشتركة بين الإدارات المعنية بالإحصاءات، بما في ذلك إقرار المعايير الإحصائية للمنظمة واستعراض تنفيذها لضمان اتساق العمل الفني والمعياري الذي تقوم به المنظمة وجودته واكتماله.

الإنجازات المحققة

233- يتم تعقّب الإنجازات المحققة في إطار الناتج 6-2 بواسطة مؤشرين اثنين من مؤشر الأداء الرئيسي. ويقيس مؤشر الأداء الرئيسي 6-2-ألف قدرة البلدان على رصد نواتج التنمية من خلال تقدير نسبة مؤشرات أهداف التنمية المستدامة الخاضعة لرعاية المنظمة والتي يُفاد عنها على المستوى الوطني، طبقًا لمبادئ الإحصاءات الرسمية الأساسية. وازدادت النسبة المتوسطة من مؤشرات أهداف التنمية المستدامة الخاضعة لرعاية المنظمة التي أفادت عنها البلدان من 32 في المائة في عام 2018 إلى 43 في المائة في عام 2019. وقد أدى عدد من الإجراءات المترابطة إلى هذه النتيجة. أولًا، حرصت المنظمة تدريجيًا من خلال مشاركتها النشطة في فريق الخبراء المشترك بين الوكالات المعني بمؤشرات أهداف التنمية المستدامة (فريق الخبراء)، على العمل بشكل منهجي على وضع مؤشرات جميع أهداف التنمية المستدامة الخاضعة لرعاية المنظمة وعددها 21 مؤشرًا وإقرارها بنجاح، وهي باتت الآن في إحدى فئتي الثلث الأول أو الثلث الثاني. وأتاحت موافقة فريق الخبراء الرسمية على المنهجيات الخاصة بمؤشرات أهداف التنمية المستدامة الفرصة للبلدان لمباشرة رفع التقارير عنها وأظهرت أيضًا الحاجة إلى دعم القدرات بهذا الصدد.

234- ويجري مؤشر الأداء الرئيسي 6-2-باء تقييمًا للتحسينات على صعيد جودة العمليات الإحصائية للمنظمة ومخرجاتها من خلال قياس نسبة العمليات الإحصائية للمنظمة المصنفة على أنها جيّدة، بحسب امتثالها لإطار ضمان جودة الإحصاءات في المنظمة. وتُستخدم البيانات التي يتم جمعها بواسطة الدراسة الاستقصائية لضمان الجودة والتخطيط لتقييم مدى امتثال الأنشطة الإحصائية للمنظمة لمبادئ إطار ضمان جودة الإحصاءات وبالتالي لتحديد مؤشر الأداء الرئيسي 6-2-باء.

235- وبما أنّ الدراسة الاستقصائية الكاملة المقبلة من هذا النوع ستجري في نهاية عام 2021، أفيد عن مؤشر الأداء الرئيسي 6-2-باء استنادًا إلى دراسة استقصائية "مقتضبة" ركزت على مجموعة أصغر من أنشطة جمع البيانات التي تقوم بها المنظمة. ومن أصل 61 نشاطًا تمت الإشارة إليه، سجل 54 منها معدلًا متوسطًا أعلى من 0.6 نقاط مما يعني أنّ الغاية الموضوعة لفترة السنتين قد تم تخطيها. وتدلّ هذه النتائج على حدوث تحسّن في نوعية العمليات الإحصائية للمنظمة وفي النتائج المنبثقة عنها على حد سواء.

المعالم البارزة

236- أفضـــت الجهود الملحوظة المبذولة في الفترة 2018-2019 من أجل الانتهاء من الناحية المنهجية من إعداد جميع المؤشـرات الحادية والعشـرين لأهداف التنمية المسـتدامة الخاضـعة لرعاية المنظمة إلى إقرارها بنجاح من جانب فريق الخبراء المشـترك بين الوكالات المعني بمؤشـرات أهداف التنمية المسـتدامة. وإضـافةً إلى ذلك، صـدرت 67 من الخطوط التوجيهية الإحصـائية / المعايير الفنية الجديدة بما في ذلك 27 معيارًا فنيًا لتحديث منهجية تجميع مؤشـرات أهداف التنمية المسـتدامة برعاية المنظمة؛ و13 معيارًا إحصائيًا جديدًا على مستوى المنظمة لتوحيد العمليات الإحصائية الداخلية و21 خطًا توجيهيًا وتقريرًا فنيًا أعدّت في إطار الاستراتيجية العالمية وذلك بغرض بناء القدرات الإحصائية للبلدان.

237- وخلال فترة السـنتين، تواصـل العمل على مراجعة النظام المنسـق لتوصـيف السـلع الأسـاسـية وترميزها،[19] وأجريت تعديلات إضافية في اقتراح المنظمة الخاص بتصنيف الاستهلاك الفردي حسب الغرض وأعدّ الإرشاد بشأن التصنيف المركزي للمنتجات من مبيدات الآفات. وجرى إقرار هياكل البيانات الخاصـة بثلاثة مجالات متصـلة بمصـايد الأسماك وتمت الموافقة على التصـنيف الإحصـائي الدولي الموحد لسـفن الصـيد والتصـنيف الإحصـائي الدولي الموحد للحيوانات والنباتات البحرية وجرى تحديث عوامل تحويل المنتجات الحرجية. وقادت المنظمة مبادرات لتحسين جودة البيانات الوطنية ومن تلك المبادرات إصدار "النتائج الرئيسية والبيانات الوصفية بحسب البلدان" والمجلد الثاني من "الخطوط التوجيهية التشغيلية" للبرنامج العالمي للتعداد الزراعي لعام 2020،[20] إضـــافة إلى مواصـــلة العمل المنهجي في مجال توثيق عمليات التعداد الزراعي حول العالم (المخرجان 6-2-1 و6-2-3).

238- وجرى تكثيف الدعم المقدم لمؤسسـات الإحصـاء الوطنية فيما واصـل مكتب كبير الإحصـائيين تطبيق اسـتراتيجية متكاملة لتنمية القدرات دعمًا لعملية رصد أهداف التنمية المستدامة. وخلال الفترة 2018-2019، تلقى 27 بلدًا مساعدة فنية مباشـرة في مجال مؤشـرات أهداف التنمية المسـتدامة الخاضـعة لرعاية المنظمة في حين شـارك 188 بلدًا [21] في 12 حلقة عمل تدريبية إقليمية من أجل تعزيز القدرات في مجال رفع التقارير عن أهداف التنمية المستدامة. وعلاوة على ذلك، أتيحت 15 حصّـة تدريبية إلكترونية تشـمل 18 مؤشـرًا على منصـة التعلّم الإلكتروني الخاصـة بالمنظمة وهي متوافرة بتسـع لغات. وخلال فترة السـنتين، حضـر الخبراء الإحصـائيون الإقليميون في المنظمة عددًا من الدورات التدريبية عن مؤشـرات أهداف التنمية المستدامة كل في الإقليم التابع له لتعزيز بناء القدرات في هذا المجال.

239- وحرصًـــا من المنظمة على تحفيز قدرة البلدان على رفع التقارير عن الثغرات في البيانات في منهجيات مؤشـــرات أهداف التنمية المستدامة، سعت إلى اتباع استراتيجية متكاملة تتضمن العديد من المبادرات لتنمية القدرات. وتم أيضًا تقديم الدعم لتنمية القدرات في 35 بلدًا في مجال التعداد الزراعي وعمليات المســـح الزراعي باســـتخدام المعايير الجديدة للبرنامج العالمي للتعداد الزراعي لعام 2020. وقد أنجزت بنجاح المرحلة الأولى من الاستراتيجية العالمية لتحسين الإحصاءات الزراعية والريفية ووافقت اللجنة التوجيهية العالمية على المرحلة الثانية من الاســـتراتيجية. واســـتمر تنفيذ برنامج المســـوحات الزراعية

---

19 النظام الموحد

20 بما في ذلك النسخ باللغات العربية والصينية والروسية.

21 قد يجري احتساب بعض البلدان أكثر من مرة واحدة في حال مشاركتها في عدد من أنشطة بناء القدرات.

المتكاملة (AGRISurvey) حيث تلقّت 8 بلدان مساعدة فنية في مجال منهجية النظام الدولي للإعلام عن العلوم والتكنولوجيا الزراعية (AGRIS) في عام 2018 بفضل الدعم المقدم من الوكالة الأمريكية للتنمية الدولية ومؤسسة بيل وميلندا غيتس. وفي عام 2019، حظي 11 بلدًا بالدعم من أجل تصميم وتنفيذ برنامج للمسح معد خصيصًا لها بغرض تسريع عجلة الإنتاج وإصدار بيانات مفصلة عالية الجودة حول الأبعاد الفنية والاقتصادية والبيئية والاجتماعية للحيازات الزراعية (المخرج 6-2-2).

240- وخلال فترة السنتين، أحصت قاعدة البيانات الإحصائية الموضوعية في المنظمة (فاوستات) أكثر من 1.7 ملايين زائر في عام 2019 أي بزيادة قدرها 3.3 في المائة مقارنة مع سنة 2018. وجرى وضع منهجية لتقييم مدى رضا مستخدمي فاوستات استنادًا إلى المبادئ ذي الصلة في إطار ضمان جودة الإحصاءات. وقد أشار 81 في المائة من الإجابات إلى الرضا عن الجودة الإجمالية لفاوستات فيما أشار 61 في المائة من المجيبين إلى رضاهم الكامل عنها. وأعيد تصميم الصفحة الإلكترونية للمنظمة الخاصة بالإحصاءات وكذلك البوابة الخاصة بأهداف التنمية المستدامة وتم نشر المعلومات عن الحوكمة والبيانات والمعايير والخدمات والمنتجات في مجال الإحصاءات في المنظمة من خلال بوابة تنسيق الإحصاءات. هذا وتمّ أيضًا نشر عدد من الكتيّبات الإحصائية والوقائع والأرقام العالمية الخاصة بالمنتجات الحرجية (2018).

241- وأقرّت جماعة العمل المشتركة بين الإدارات 16 معيارًا إحصائيًا جديدًا خلال الفترة 2018-2019 من شأنها أن تحسّن جودة إنتاج البيانات في المنظمة واتساقها. وجرى دمج الإحصاءات في دورة مشاريع المنظمة وتم بذل الجهود لتحسين وتبسيط عملية تخطيط الإحصاءات ورصدها على مستوى المنظمة على نطاق الإطار الاستراتيجي ككلّ. وإضافة إلى ذلك، أفيد عن 208 نشاطات إحصائية في الدراسة الاستقصائية لضمان الجودة والتخطيط لعام 2018 أي بزيادة قدرها 10 في المائة مقارنةً بعام 2016، خاصةً في عدد الأنشطة التي أفادت عنها المكاتب الإقليمية. وأجريت دراسة استقصائية "مقتضبة" في أواخر سنة 2019 أظهرت تحسّنًا في جودة العمليات الإحصائية للمنظمة والنتائج المنبثقة عنها (المخرج 6-2-4).

الدروس الرئيسية المستفادة

242- إنّ الإنجازات الملحوظة المسجلة في إطار الناتج 6-2 هي ثمرة عمل مكثّف عبر المنظمة ككلّ بدعم من جماعة العمل المشتركة بين الإدارات المعنية بالإحصاءات وفريق المهام الفني والفريق الفرعي المعني بالإحصاءات المعني بمؤشرات أهداف التنمية المستدامة.

243- ويتمثل أحد أبرز الإنجازات خلال فترة السنتين في الجهود الاستثنائية المبذولة لوضع منهجيات جديدة لمؤشرات أهداف التنمية المستدامة الخاضعة لرعاية المنظمة والاستثمار في البرنامج المكثف لبناء القدرات للمباشرة بتقديم الدعم للبلدان من أجل تطبيق هذه المنهجيات الجديدة. وسوف يعتمد توفير مجموعة مماثلة من أنشطة المساعدة الفنية خلال فترة السنتين الجديدة على مدى توافر الموارد لدى المنظمة للتعويض عن تحدي تأمين الموارد من المانحين لأنشطة بناء القدرات في مجال الإحصاءات.

جودة الخدمات ونُهُج متماسكة للعمل على المساواة بين الجنسين وتمكين المرأة التي تؤدي إلى تعزيز القدرات القطرية في مجال صياغة وتنفيذ ورصد سياسات وبرامج توفّر فرصًا متساوية للرجال وللنساء (الناتج 6-3)

244- تضطلع النساء في قطاع الزراعة والنظم الغذائية حول العالم بدور حاسم، ويعتبر تحقيق المساواة بين الجنسين وتمكين المرأة الريفية أمرًا أساسيًا لبلوغ الغاية المتوخاة من ولاية منظمة الأغذية والزراعة المتمثّلة في بناء عالم خالٍ من الجوع وسوء التغذية والفقر، والإسهام في تحقيق أهداف التنمية المستدامة. وتماشيًا مع التعهّد "بعدم ترك أحد خلف الركب" الذي يوجّه جهود تنفيذ خطة التنمية المستدامة لعام 2030، تسدي المنظمة المشورة الفنية للبلدان الأعضاء من أجل تعزيز قدراتها على صياغة وتنفيذ سياسات واستراتيجيات وبرامج مراعية للاعتبارات الجنسانية، تمكّن النساء والرجال من الاستفادة بالتساوي من الزراعة والتنمية الريفية.

245- ويعالج الإطار الاستراتيجي مسألة المساواة بين الجنسين على اعتبارها موضوعًا مشتركًا لضمان الإدماج المنهجي للخدمات ذات الجودة والاستراتيجيات والنهج المتماسكة للعمل في مجال المساواة بين الجنسين وتمكين المرأة، في جميع البرامج الاستراتيجية. وتعوّل المنظمة على فريق من الخبراء المختصين بالمساواة بين الجنسين في المقرّ الرئيسي وفي المكاتب الإقليمية الخمسة، بالإضافة إلى أكثر من 200 جهة اتصال معنية بالمساواة بين الجنسين، لضمان الرؤية والاتساق في العمل المتصل بالاعتبارات الجنسانية.

الإنجازات المحققة

246- يقاس التقدّم المحرز في تحقيق هذا الناتج من خلال مؤشرين من مؤشرات الأداء الرئيسية:

247- ويتعقّب المؤشر 6-3-ألف تنفيذ المعايير الدنيا الخمسة عشر الخاصة بتعميم المساواة بين الجنسين والتدخلات التي تستهدف المرأة خصيصًا، على النحو المحدّد في سياسة المنظمة بشأن المساواة بين الجنسين. وتمكّنت المنظمة، في عام 2019، من تنفيذ 13 من أصل 15 من المعايير بصورة منهجية. وواصلت المنظمة أداءها الجيّد في العديد من المجالات، من قبيل تعلّم الموظّفين وتنمية القدرات (المعيار 9)؛ وجمع البيانات المصنّفة على أساس الجنس ونشرها (المعياران 1 و2)؛ وصياغة المشاريع وتنفيذها (المعياران 7 و15). وسوف يقضي التنفيذ المنهجي للمعيار 6 بأن تقيّم المكاتب الميدانية والشُّعَب الفنية بشكل دوري مدى إدماج الاعتبارات الجنسانية في عملها. ولا يزال المعيار 14 بشأن تعقّب الموارد المالية في مرتبة متخلّفة. وترد تفاصيل إضافية عن تنفيذ المعيار الأدنى لهذه السياسة في *الملحق 3*.

248- ويقيس المؤشر 6-3-ب تنفيذ مؤشرات الأداء السبعة عشر، على النحو المحدّد في النسخة الثانية من خطة العمل على نطاق منظومة الأمم المتحدة بشأن المساواة بين الجنسين وتمكين المرأة، التي أطلقت في عام 2018. وأدخلت النسخة الثانية من الخطة (UN-SWAP 2.0) مؤشرات جديدة، وحيّنت المؤشرات القائمة، ووضعت معايير يتعيّن على سائر وكالات الأمم المتحدة الالتزام بها. وبحلول نهاية عام 2019، حقّقت منظمة الأغذية والزراعة 15 مؤشرًا من مؤشرات الخطة

أو تجاوزتها، فتخطت بالتالي الهدف المحدّد أصلًا لفترة السنتين والمتمثّل في تحقيق 10 مؤشرات. ويرد كذلك في *الملحق 3* سرد مفصّل للتقدّم الذي أحرزته المنظمة في تنفيذ مؤشرات الخطة.

249- ويؤكّد الأداء قياسًا بمؤشري الأداء الرئيسيين كليهما نجاح جهود المنظمة في الحفاظ على آليات مؤسسية فعّالة لتعميم المنظور الجنساني وتعزيز قدرات الموظّفين من أجل دعم مبادرات البلدان. وقدّم تقييم عمل المنظمة في مجال المساواة بين الجنسين،[22] بالتلازم مع السياسة ذات الصلة وخطة العمل على نطاق منظومة الأمم المتحدة بشأن المساواة بين الجنسين وتمكين المرأة، إطارًا هامًا لتعزيز مسارات العمل المتصل بالقضايا الجنسانية على مستوى المنظمة. ويجري حاليًا تحديث السياسة الخاصة بالمساواة بين الجنسين، ووضع خطة عمل ستصدر في عام 2020، تماشيًا مع التوصية الصادرة عن التقييم ولجنة البرنامج.

250- واستعرضت المنظمة أيضًا استراتيجيتها الخاصة بتنمية القدرات. وقد نظّم الفريق المعني بالمساواة بين الجنسين ونفّذ، منذ عام 2018، ما يربو على 80 مبادرة حول تعلّم الموظّفين، بنسبة 70 في المائة على المستويين الإقليمي والقطري، حيث استهدفت على وجه الخصوص جهات اتصال معنية بالمساواة بين الجنسين.

251- وأسهم رفع مستوى قدرات الموظّفين والآليات المؤسسية لتعميم المنظور الجنساني في تمهيد الطريق أمام توطيد الدعم الفني المقدّم للبلدان الأعضاء.

المعالم البارزة

252- *توسيع نطاق قاعدة البيّنات حول المساواة بين الجنسين في قطاع الزراعة، والأمن الغذائي، والتغذية*: على امتداد فترة السنتين، دعمت المنظمة عملية إنتاج بيانات مصنّفة على أساس الجنس ونشر تحاليل جنسانية. وبحلول نهاية عام 2019، أعدّت المنظمة 32 تقييمًا قطريًا جديدًا للمساواة بين الجنسين. ويستخدم الشركاء الدوليون ووكالات الأمم المتحدة، على نحو متزايد، التقييمات القطرية للمساواة بين الجنسين لأغراض البرمجة القطرية. فعلى سبيل المثال، استرشدت عملية إعداد التقييم القطري الموحّد وإطار عمل الأمم المتحدة للتعاون في مجال التنمية المستدامة، في إندونيسيا، بالتقييم القطري للمساواة بين الجنسين. وبناءً على البيانات المتوفّرة والمصنّفة على أساس الجنس، تولّت المنظمة أيضًا إعداد توقّعات إقليمية ونشرها، من قبيل *النبذة الإقليمية حول الأمن الغذائي والتغذية في أمريكا اللاتينية والبحر الكاريبي لعام 2018* ومطبوع *عدم ترك أحد خلف الركب: تمكين المرأة الريفية في أفريقيا من أجل القضاء على الجوع والازدهار المشترك (2018)*. ووفّرت المنظمة أدوات ومنهجيات محدّثة وحرصت على تصميم نحو 50 تعدادًا ومسحًا زراعيًا تراعي الاعتبارات الجنسانية. كما تلقّى ما يزيد عن 50 بلدًا مشورة فنية لتوطيد القدرات الوطنية من أجل الإبلاغ عن التقدّم المحرز في تحقيق المؤشرين 5-ألف-1 و5-ألف-2 من مؤشرات أهداف التنمية المستدامة المتعلّقين بحصول المرأة على الأراضي الزراعية وحيازتها لها، ما يندرج تحت رعاية المنظمة.

253- *توليد المعرفة*: في إطار الشراكة مع وكالات أخرى تابعة للأمم المتحدة، وشركاء دوليين ووطنيين في مجال التنمية، ومؤسسات البحوث، أعدّت منظمة الأغذية والزراعة عدّة منتجات معرفية وقامت بنشرها. ومن بين هذه المنتجات على

[22] الوثائق PC 126/3؛ PC 126/3 Sup.1؛ CL 161/3؛ CL 161/REP.

سبيل المثال لا الحصر، *الممارسات الجيدة لإدماج المساواة بين الجنسين وتمكين المرأة في برامج الزراعة الذكية مناخيًا (2019)*، التي أعدّتها المنظمة بمشاركة مؤسسة "كير" الدولية. ومن باب التشابه، تناول *الدليل العملي لتحسين المساواة بين الجنسين في القضايا الإقليمية (2018)* النهج المتصلة بإدارة الموارد المائية، والتكيّف مع تغيّر المناخ، وبناء القدرة على الصمود. وأبرزت عدّة دراسات حالة، تمّ توثيقها وتحليلها بصورة مشتركة بين منظمة الأغذية والزراعة ومؤسسة Twin& Twin Trading (المملكة المتحدة)، والمعهد الاستوائي الملكي KIT (هولندا)، الممارسات الجيدة الخاصة بشروط مشاركة النساء في منظمات المنتجين في سلسلة قيمة البنّ والكاكاو. وأسهمت المنظمة، ضمن الشراكة من أجل المساواة بين الجنسين لمرفق البيئة العالمية، في إعداد دورة إلكترونية مفتوحة عن المساواة بين الجنسين والبيئة، وساعدت على إعداد *دليل لاتفاقية مكافحة التصحّر حول منع تدهور الأراضي مع مراعاة الاعتبارات الجنسانية*. وفي إقليم آسيا والمحيط الهادئ، أعدّت المنظمة، في إطار الشراكة مع اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لآسيا والمحيط الهادئ وهيئة الأمم المتحدة للمرأة ومنظمة الأمم المتحدة للطفولة، مطبوعين شاملين حول المساواة بين الجنسين في الإقليم، وهما *مسارات من أجل التأثير: تعزيز دور القيادة التحوّلية للمرأة بغية تحقيق أهداف التنمية المستدامة في آسيا والمحيط الهادئ (2019)* و*أهمية الفتيات: حقوق الفتيات والبيانات الجنسانية في آسيا والمحيط الهادئ (2019)*، وقد أسهم المطبوعان في عملية بيجينغ +25 في الإقليم.

254- *تبادل المعارف وتنمية القدرات*: تمّ توطيد القدرات الوطنية في نيبال لمعالجة الصلة القائمة بين الاعتبارات الجنسانية والتكنولوجيا في قطاع الزراعة، في حين جرى تدريب نظراء وطنيين في باكستان على استخدام أدوات ونهج لبحث مسائل المساواة بين الجنسين وتغيّر المناخ وبناء القدرة على الصمود. وعكفت منظمة الأغذية والزراعة مع رابطة أمم جنوب شرق آسيا على تنمية قدرات الوزارات المعنية من أجل تعميم المنظور الجنساني في استراتيجيات الزراعة والتنمية الريفية. ونُفّذت تدخلات هادفة في أذربيجان، وأوزبكستان، وأوكرانيا، والبوسنة والهرسك، وتركيا، وصربيا، ومولدوفا، وكذلك في سري لانكا ومنغوليا. وأبرمت المنظمة شراكة استراتيجية مع منظمة المرأة العربية لمؤازرة صانعي السياسات والإحصائيين في تعزيز استفادة نساء الأرياف في شمال أفريقيا والشرق الأدنى من تكنولوجيات المعلومات والاتصالات وغيرها من التكنولوجيات المبتكرة. كما وحّدت المنظمة عملية تنفيذ أندية ديميترا[23] من خلال برنامج محكم لتنمية القدرات. ونجح البرنامج، في إقليم أفريقيا، من خلال أكثر من 75 دورة تدريبية في بوركينا فاسو، وجمهورية الكونغو الديمقراطية، والسنغال، ومالي، والنيجر، في استهداف شركاء المنظمة القيّمين على التنفيذ على المستوى القطري، حيث أتاح تدريب ما يربو على 800 1 شخص (60 في المائة منهم من النساء).

255- *الدعوة والحوار حول السياسات*: تُعرف منظمة الأغذية والزراعة بكونها وكالة تابعة للأمم المتحدة رائدة في مجال المساواة بين الجنسين في قطاع الزراعة. وقد نجحت المنظمة، بالتعاون مع الصندوق الدولي للتنمية الزراعية وبرنامج الأغذية العالمي وحكومة إسبانيا، في إدماج مسار عمل خاص بالمساواة بين الجنسين وتمكين المرأة من أجل تحقيق الأمن الغذائي والتغذية، في برنامج العمل المتعدد السنوات للجنة الأمن الغذائي العالمي.[24] ودعمت المنظمة الشركاء ومجموعات التفاوض من أجل تعزيز الالتزامات المراعية للاعتبارات الجنسانية في الاتفاقات البيئية المتعددة الأطراف، بما فيها اتفاقية الأمم المتحدة

[23] إطار الأمم المتحدة للتعاون في مجال أهداف التنمية المستدامة.

[24] لجنة الأمن الغذائي العالمي، أنظر CSF 2019/46/7.

الإطارية بشأن تغيّر المناخ واتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة التصحّر. وواصلت المنظمة، على الصعيد الإقليمي، دعم شبكة البرلمانيين المعنية بالمساواة بين الجنسين والاستثمارات في الزراعة والأمن الغذائي التابعة للجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا، بما في ذلك عن طريق تبادل الدروس المستفادة بشأن السياسات والقوانين المراعية للاعتبارات الجنسانية للاستثمار في الزراعة في رواندا. وفي آسيا، انخرطت المنظمة بصورة فاعلة في عملية الاستعراض الإقليمي لإعلان بيجينغ ومنصة العمل، وأسهمت في وضع *إعلان آسيا والمحيط الهادئ بشأن النهوض بالمساواة بين الجنسين وتمكين المرأة: بيجينغ +25*. وفي سياق مشابه، أسهمت المنظمة في عمليات الاستعراض الإقليمي الخاص ببيجينغ +25 في أوروبا وآسيا الوسطى، حيث أعدّت وثيقة معلومات أساسية حول *تمكين المرأة الريفية وتحفيز الزراعة (2018)* وقيادة الحوار حول قضايا المساواة بين الجنسين وتغيّر المناخ.

الدروس الرئيسية المستفادة

256- أكّد التقدّم المحرز خلال فترة السنتين أنّ تعميم المنظور الجنساني في منظمة الأغذية والزراعة يتطلّب قيادة، وزيادة المساءلة، فضلًا عن تنسيق الإجراءات على صعيد المنظمة. وسوف يقتضي البناء على العمل الذي أنجز حتى الآن مواصلة إبراز عمل المنظمة والالتزام على مستوى المنظمة بالعمل في مجال المساواة بين الجنسين في إطارها.

257- وشدّد التقييم الذي جرى في عام 2018 وتنقيح السياسة الخاصة بالمساواة بين الجنسين على أنّ تعزيز المساءلة للعمل المتصل بالاعتبارات الجنسانية، من المقرّ الرئيسي وصولًا إلى المكاتب الميدانية، لا سيّما بالنسبة إلى الإدارة العليا، أساسي لإرساء ثقافة تنظيمية متجاوبة وضمان نتائج متسقة. ويعتبر إنشاء لجنة شؤون المرأة في عام 2019 من التطوّرات الإيجابية التي تنمّ عن مشاركة الإدارة، حيث يتوقّع أن تساعد اللجنة المنظمة على تحديد الأولويات للنهوض بالمساواة بين الجنسين وتمكين المرأة، بما في ذلك في ما يتعلق بسياسات الموارد البشرية المتعلّقة بالمساواة بين الجنسين والمراعية للاعتبارات الجنسانية.

258- وستُعطى الأولوية، في فترة السنتين المقبلة، لتدعيم التدخّلات الناجحة والممارسات الواعدة وتوسيع نطاقها بهدف الاستفادة من النتائج وتعزيز الأثر، لا سيّما على المستوى القطري. وستركّز المجالات الرئيسية للعمل المراعي للاعتبارات الجنسانية على النظم الغذائية، وسلاسل القيمة وتغيّر المناخ وبناء القدرة على الصمود وتوفير الخدمات المالية وغير المالية المراعية للمساواة بين الجنسين لأغراض الابتكار والاستفادة من التكنولوجيا.

259- وسوف يتيح تنفيذ البرنامج المشترك بين الاتحاد الأوروبي والوكالات التي توجد مقارها في روما بشأن *النُهُج التحوّلية للمساواة بين الجنسين*، من أجل تحقيق أثر على مستوى الأمن الغذائي والتغذية والزراعة، والذي تمّت الموافقة عليه مؤخّرًا، توسيع نطاق الممارسات الجيدة والدروس المستفادة لمنظمة الأغذية والزراعة في مجال النهج الجنسانية التحوّلية. وضمن الآلية المرنة للشركاء المتعددين، سيسهم مشروعان جديدان يستهدفان الدول الجزرية الصغيرة النامية، مع تركيز خاص على المساواة بين الجنسين، وتغيّر المناخ، وتنمية النظم الغذائية، في دعم الجهود الجارية، بالإضافة إلى اختبار النهج المبتكرة لتعزيز تمكين المرأة، والزراعة المتكيّفة مع تغيّر المناخ، وذلك تماشيًا مع مبادرة العمل يدًا بيد.

260- وستتواءم المعايير الدنيا للمنظمة في مجال المساواة بين الجنسين بصورة كاملة مع النسخة الثانية من خطة العمل على نطاق منظومة الأمم المتحدة بشأن المساواة بين الجنسين وتمكين المرأة، وتوفّر نشرة المدير العام الصادرة حديثًا 07/2020 بعنوان *المساءلة والالتزام إزاء المساواة بين الجنسين في منظمة الأغذية والزراعة* إطارًا للمساءلة من أجل رصد جميع الأنشطة الجنسانية في المنظمة.

خدمات ذات نوعية جيدة لحوكمة أكثر شمولية وفعالية (الناتج 6-4)

261- يساهم العمل البرامجي المتصل بالحوكمة في تعزيز فعالية عمل المنظمة من أجل تقديم الدعم في مجال السياسات والدعم الفني على المستويات العالمية والإقليمية والوطنية. وهو يشمل بلورة المفاهيم والأساليب والأطر وإسداء المشورة الاستراتيجية والدعم المباشر لعمل المنظمة على المستوى القطري والدعم اللازم لتعزيز منظورات المنظمة المتصلة بالسياسات والحوكمة في آليات الحوكمة العالمية الرئيسية.

262- ويُقاس الأداء من خلال مؤشرات الأداء الرئيسية في ما يتعلق بخدمات المنظمة والقيادة التي توفرها لآليات الحوكمة العالمية الرئيسية (6-4-ألف) وفي ما يتعلق بمعالجة مسائل الحوكمة في البرامج الوطنية والإقليمية (6-4-باء).

الإنجازات المحققة

263- لقد أحرزت النتائج المقرّرة لفترة السنتين بأكملها وتحقّقت الغايات المتعلقة بمؤشري الأداء الرئيسيين على النحو المبيّن أدناه.

264- وواصلت المنظمة تأدية دورها القيادي في عمليات الحوكمة العالمية التي تركز على دعم الأعضاء في سعيهم إلى تحقيق أهداف التنمية المستدامة (المخرج 6-4-1 ومؤشر الأداء الرئيسي 6-4-ألف). وشمل هذا، في عام 2018، مساهمة المنظمة وقيادتها للتأثير على التزام الأمم المتحدة إزاء الدعم في مجال السياسات من خلال متابعة واستعراض خطة عام 2030 وعملية إصلاح الأمم المتحدة والوثيقة الاستراتيجية على نطاق منظومة الأمم المتحدة من أجل إعادة تنظيم منظومة الأمم المتحدة الإنمائية. وفي عام 2019، ساهمت المنظمة في إعداد الوثائق المصاحبة المتعددة على نطاق منظومة الأمم المتحدة بما في ذلك التحليل القطري المشترك والتحول الاقتصادي. والعمل جارٍ حاليًا على تطوير منصة البيانات والتحليل الخاصة بالمنظمة للاسترشاد بها على نحو أفضل من أجل توجيه الدعم الذي تقدمه السياسات والابتكار والاستثمارات والتغيير المؤسسي في مجالي الأغذية والزراعة. وسوف يُستفاد من هذه المنصة في مبادرة العمل يدًا بيد ومؤتمر قمة الأمم المتحدة بشأن النظم الغذائية؛ كما أنها ستقدم الدعم للمكاتب الإقليمية والقطرية في إعداد التحليلات القطرية المشتركة وضمان إبراز مساهمة المنظمة في الأولويات القطرية بالنسبة إلى الهدفين 1 و2 من أهداف التنمية المستدامة على أكمل وجه في أطر الأمم المتحدة للتعاون من أجل التنمية المستدامة التي جرى التفاوض بشأنها.

265- وقد ساهمت التوجيهات الاستراتيجية بشأن مسائل السياسات والحوكمة في التزامات قطرية ومبادرات إقليمية محددة في ضمان كفاءة الدعم الفني والسياساتي الذي تقدمه المنظمة (الناتج 6-4-2 ومؤشر الأداء الرئيسي 6-4-باء). وخلال عامي 2018 و2019، اتسع نطاق الحوكمة عبر البرامج الاستراتيجية الخمسة بما في ذلك: الإدارة المستدامة للمياه في المغرب (البرنامج الاستراتيجي 2) والتنسيق المشترك بين القطاعات من أجل الأمن الغذائي والتغذية في تشاد

(البرنامج الاستراتيجي 1) والتحول الزراعي في ماليزيا (البرنامج الاستراتيجي 4) واستخدام خطة عام 2030 لمعالجة مسائل الأغذية والزراعة في كولومبيا ومالي والسودان (البرنامجان الاستراتيجيان 2 و3). وجرت في عام 2019 مضاعفة الجهود لبلورة مفاهيم وأساليب تسمح بتحديد المسائل الرئيسية في مجالات الحوكمة والسياسات والاقتصاد وتحليلها في ما يتعلق بالأغذية والزراعة من أجل تعزيز الدعم السياساتي والفني المتكامل المقدم من المنظمة. وقامت المنظمة، بالتعاون مع البرنامج الاستراتيجي 5، بنشر وثيقة للمناقشة عن *تحديات الحوكمة للتوفيق بين الحد من خطر الكوارث والتكيف مع تغير المناخ في الزراعة (2019)*.

المعالم البارزة

266- قدّمت المنظمة الدعم لتحديد إطار للنقاش بشأن أهداف التنمية المستدامة وترتيبها بحسب الأولوية في اللجان الفنية كافة[25] وساعدت على توحيد الأطر الإنمائية الإقليمية (على غرار خطة البلدان الأفريقية لعام 2063) مع خطة عام 2030. وقد ساهمت المنظمة بشكل نشط في المفاهيم والمعلومات والتحليلات اللازمة لعمل لجنة الأمن الغذائي العالمي، خاصة في ما يتعلق بإعداد الخطوط التوجيهية الطوعية بشأن النظم الغذائية والتغذية. وتولت المنظمة، في إطار البرنامج الاستراتيجي 4، دورًا قياديًا في مجموعة منوعة من الشراكات مع أجهزة تابعة للأمم المتحدة وغير تابعة لها، بما في ذلك التحالفات من أجل العمل (A4A) مع مركز التجارة الدولي التابع للأمم المتحدة وشبكة التمويل والاستثمار في أصحاب الحيازات الصغيرة والمشاريع الزراعية الغذائية الصغيرة والمتوسطة الحجم (SAFIN) التي دعا إليها الصندوق الدولي للتنمية الزراعية بمشاركة أكثر من 40 من الشركاء في التمويل والاستثمار. وتتيح هذه الشراكات تبادل المعارف ومواءمتها لتشجيع الاستثمارات المنسقة على نطاق واسع في سلاسل القيمة والتنمية الإقليمية حيث تحتلّ الزراعة الأسرية وتربية الأحياء المائية ومصايد الأسماك والرعي والحراجة مكانة بارزة. وتولت المنظمة أيضًا قيادة عملية إعداد تقرير الأمين العام عن التنمية الزراعية والأمن الغذائي والتغذية.[26]

267- وبالنظر إلى التجارب على المستوى القطري، دعمت المنظمة حكومة تشاد من أجل تعزيز نظام المعلومات عن الأمن الغذائي والإنذار المبكر ولضمان الموارد المالية لتفعيل القدرة على توفير معلومات موثوقة في التوقيت المناسب لصانعي القرار، في إطار برنامج تأثير الأمن الغذائي والتغذوي والمرونة والاستدامة والتحول (FIRST)، بما في ذلك تدريب أصحاب المصلحة الوطنيين في مجال الحوار الخاص بالسياسات وتيسير النقاش بين الجهات الفاعلة الرئيسية. .

268- وفي ماليزيا، أعدّت المنظمة بالتعاون مع البنك الدولي، دراسات قائمة على القرائن تبيّن جدوى الزراعة التي يقوم بها صغار المنتجين في عمليات التحول الزراعي والبنيوي في ماليزيا. وفي سياق برنامج FIRST المشترك بين المنظمة والاتحاد الأوروبي، شكّل استعراض 20 عملية تقييم لفعالية السياسات الأساس لوثيقة تحليلية عن *مسائل الحوكمة والاقتصاد السياسي لتنفيذ سياسات الأغذية والتغذية والزراعة في البلدان التي يشملها برنامج FIRST*، إضافة إلى إعداد دليل منهجي لتقييم حوكمة المياه. وجرى توثيق التجربة والدروس المستفادة من العمل في مجال اتساق السياسات ومحور المياه والأغذية

[25] لجنة الزراعة؛ لجنة مشكلات السلع؛ لجنة مصايد الأسماك؛ لجنة الغابات.

[26] A/74/237.

والطاقة في المغرب والأردن في وثيقة عن *إدارة تعقيدات الاستدامة. تجربة حكومة محور المياه والأغذية والطاقة* التي عرضت خلال المنتدى العالمي الثالث للريّ (بالي، سبتمبر/أيلول 2019).

269- وواصلت الشبكة الفنية المعنية بدعم الحوكمة تقديم الدعم الفني للأقران إلى موظفي المنظمة. وخلال فترة السنتين، وبناءً على طلب البرامج الاستراتيجية والشعب الفنية، نظمت الشبكة عدة ندوات عن الحوار بشأن الحوكمة شملت: العمل عبر قطاعات مختلفة لتحقيق أهداف التنمية المستدامة؛ والاستثمارات الزراعية للصين في أفريقيا؛ واتساق السياسات في مجال حوكمة المياه؛ والعمل الفعلي المتعلق بأهداف التنمية المستدامة: التركيز على الروابط والمقايضات.

الدروس الرئيسية المستفادة

270- سلّط العمل خلال فترة السنتين 2018-2019 الضوء على ضرورة تعزيز قاعدة الأدلّة المتاحة عن عمل المنظمة في مجالي السياسات والحوكمة من خلال تحسين تكامل البيانات وتحليلها. ومن شأن تحسين نظم معالجة البيانات والتحليل المتطورة أن توفر الوقت والجهد اللازمين للحصول على معلومات وتحليلات في الوقت المناسب موجّه نحو الظروف المحلية القائمة. وسوف تساند هذه النظم والتحليلات المبادرات الجديدة على مستوى المنظمة على غرار العمل يدًا بيد والعملية التحضيرية لمؤتمر قمة الأمم المتحدة بشأن النظم الغذائية في عام 2021. كما أنها ستعزز مشاركة المنظمة في عملية إصلاح الأمم المتحدة وتنفيذها على المستوى القطري وسوف تستفيد منها. وتساند النهج القائمة على نظم البيانات تكامل مختلف منظورات المنظمة وتسلط الضوء على أوجه التكافل والمقايضات بين الإجراءات وتساعد الأعضاء على توجيه الاستثمارات والابتكار والسياسات والتغير المؤسسي على نحو أفضل.

271- وفي حين أنّ التحليلات قادرة على المساعدة على تحسين تركيز الحوار بشأن السياسات ونوعيته، ثمة حاجة أيضًا إلى ابتكار مؤسسي في التعاطي مع تحديات التكامل التي أبرزتها خطة عام 2030. ويتعين أن يتخطى برنامج المنظمة الخاص بالحوكمة التنسيق والمنتجات المعرفية وصولًا إلى الابتكار العملي على المستوى الميداني. وينبغي أيضًا أن يمهّد الابتكار التنظيمي الطريق أمام عملية برمجة وتخطيط للحوكمة مشتركة بين القطاعات تتسم بقدر أكبر من الاتساق والفعالية من أجل تحقيق تنمية اقتصادية وبيئية واجتماعية مستدامة للنظم الغذائية والزراعية.

ضمان الجودة والتماسك في عمل منظمة الأغذية والزراعة على التغذية من خلال تعميم التغذية في الإطار الاستراتيجي، وتعزيز مساهمة منظمة الأغذية والزراعة في الهندسة الدولية للتغذية (الناتج 6-5).

272- حافظت المنظمة على التغذية، بوصفها عنصرًا أساسيًا لتحقيق خطة عام 2030، في صميم برامجها الاستراتيجية باعتبارها موضوعًا مشتركًا وعززت موقعها الاستراتيجي كقائد للمبادرات العالمية وآليات الحوكمة لتشجيع الأنماط الغذائية الصحية وتحسين التغذية.

273- ويتم قياس أداء الناتج 6-5 بواسطة مؤشرين رئيسيين اثنين للأداء. ويسعى المؤشر 6-5-ألف إلى قياس وجود المنظمة في البنية الدولية للتغذية ومساهمتها في خطة العمل العالمية الخاصة بالتغذية؛ فيما يسعى المؤشر 6-5-باء إلى تعقّب التحسّن في البرمجة القطرية للمنظمة المراعية للتغذية وتشجيع تنمية القدرات الداخلية في مجال التغذية. وقد بلغت المنظمة

المقصد بالنسبة إلى المؤشرين كليهما لفترة السنتين 2018-2019 مما يؤكد التقدم المحرز باتجاه ضمان الجودة والتماسك في عمل المنظمة في مجال التغذية.

274- وقد ساهمت المنظمة على نطاق واسع في البنية الدولية للتغذية وفي إحراز تقدم على صعيد خطة العمل العالمية للتغذية خاصة من خلال استضافة اللجنة الدائمة لمنظومة الأمم المتحدة المعنية بالتغذية والمشاركة في توفير الأمانة لعقد التغذية والمساهمة في عمليات لجنة الأمن الغذائي العالمي. وكثّفت المنظمة أيضًا جهودها في مجال التواصل بشأن متابعة المؤتمر الدولي الثاني المعنى بالتغذية وإحراز تقدم في خطة العمل العالمية للتغذية من خلال الموقع الإلكتروني للمنظمة ومساهماتها الأساسية في الاجتماعات الدولية.

275- وحسنت المنظمة إنجازاتها في سبيل إنشاء نظم غذائية مراعية بقدر أكبر للتغذية على المستويات القطرية والإقليمية والعالمية وذلك من خلال خطة تنفيذ لتعميم التغذية. وواصلت شبكة جهات الاتصال عبر مختلف البرامج الاستراتيجية والمكاتب الميدانية دعم عملية تعميم التغذية داخل المنظمة وساهمت في عملية تحديث استراتيجية المنظمة ورؤيتها الخاصة بالتغذية.

المعالم البارزة

276- واصلت المنظمة، بالتعاون مع منظمة الصحة العالمية وبوصفها أمانة عقد التغذية، الدعوة إلى الإبقاء على التغذية مدرجة على جدول أعمال صانعي السياسات على المستويين الدولي والوطني. ولمناسبة يوم الأغذية العالمي 2019،[27] تعاونت المنظمة مع منظمة الصحة العالمية من أجل وضع مبادئ توجيهية بشأن *الأنماط الغذائية الصحية المستدامة* شجّعت فيها البلدان على استخدام هذه المبادئ للاسترشاد بها في السياسات كل في سياقه المحلي. وتعاونت المنظمة مع شركاء آخرين في التنمية ومع وكالات الأمم المتحدة من أجل إعداد الخطوط التوجيهية الطوعية بشأن النظم الغذائية والتغذية الصادرة عن لجنة الأمن الغذائي العالمي. وفي شهر يوليو/تموز 2019، تعهّدت المنظمة إلى جانب كل من منظمة الصحة العالمية ومفوضية الأمم المتحدة السامية لشؤون اللاجئين ومنظمة الأمم المتحدة للطفولة وبرنامج الأغذية العالمي ومكتب الأمم المتحدة لتنسيق الشؤون الإنسانية، بتسريع العمل من أجل وضع حدٍّ لسوء التغذية لدى الأطفال وأعدّت إطارًا مشتركًا وخارطة طريق لإطلاق خطة عمل الأمم المتحدة العالمية بشأن الهدر. وتضمّن تقريرا *حالة انعدام الأمن الغذائي العالمي* لعامي 2018 و2019، إضافة إلى *التقرير العالمي عن التغذية لعام 2018* بيانات عالمية عن الجوع وسوء التغذية للاسترشاد بها عند رصد المقاصد المتصلة بالتغذية لأهداف التنمية المستدامة (المخرج 6-5-1).

277- وخلال فترة السنتين 2018-2019، شملت أنشطة بناء القدرات جمع بيانات متصلة بالتغذية وتحليلها واستخدامها من أجل رسم السياسات وتحسين تصميم السياسات والبرامج الرئيسية التي تدعم النتائج على صعيد التغذية الجيدة وتعزيز الحوكمة بمشاركة أصحاب مصلحة متعددين بالنسبة إلى النظم الغذائية في المناطق الحضرية من أجل أنماط غذائية صحية وتحسين التغذية.

[27] *أفعالنا هي مستقبلنا. أنماط غذائية صحية من أجل #عالم خال من الجوع* (#zerohunger world).

278- وسعيًا من المنظمة إلى دعم البلدان من أجل متابعة المؤتمر الدولي الثاني المعني بالتغذية، أعدّت المنظمة موارد مرجعية عن النهج المراعية للتغذية وحصص تعليمية إلكترونية. وصدر المطبوع المشترك بين منظمة الأغذية والزراعة ومنظمة الصحة العالمية بشأن *تعزيز العمل في مجال التغذية – دليل مرجعي للبلدان استنادًا إلى التوصيات السياساتية الصادرة عن المؤتمر الدولي الثاني المعنى بالتغذية (2018)* من أجل مساعدة البلدان على مراجعة مدى ملاءمة التوصيات الطوعية الصادرة عن المؤتمر وعددها 60 توصية وترجمتها على شكل إجراءات متصلة بالتغذية خاصة بكل بلد (المخرج 6-5-2).

279- وساهمت جهات الاتصال المعنية بالتغذية وفرق الإدارة والمكاتب الميدانية للمنظمة في تحديد الفرص المشتركة والخاصة بالأقاليم من أجل إدماج التغذية وتوطيد التعاون. وقد يسّر هذا النهج إعداد برامج المنظمة مع مراعاة التغذية بما في ذلك إضفاء الطابع المؤسسي على واسِم التغذية وإعداد قائمة تحقق خاصة بالتغذية بالنسبة إلى برامج المنظمة ومشاريعها والحصول على مدخلات لعملية مراجعة الخطوط التوجيهية لأطر البرمجة القطرية ووضع أطر عمل جديدة للأمم المتحدة للتعاون في مجال التنمية المستدامة. وتناول 59 من أطر البرمجة القطرية في الفترة 2018-2019 التغذية كمجال من مجالات الأولوية أو كمؤشرات للنواتج. وأضيفت توجيهات عملية وموارد إضافية بشأن التغذية والنظام الغذائي إلى المكتبة الإلكترونية للمنظمة وجرى عقد حلقات عمل بهذا الشأن في المكاتب الإقليمية والإقليمية الفرعية (المخرج 6-5-3).

الدروس الرئيسية المستفادة

280- سلّط *تقييم استراتيجية منظمة الأغذية والزراعة ورؤيتها في العمل في مجال التغذية لعام 2019*[28] الضوء على الحاجة إلى استعراض الاستراتيجية الخاصة بالتغذية وتطويرها بحيث تشمل منظورات الزراعة المستدامة والنظم الغذائية والأنماط الغذائية الصحية ومعالجة جميع أشكال سوء التغذية، فضلًا عن التركيز على تعزيز القدرات، لا سيما في المكاتب الميدانية.

ضمان جودة واتساق عمل المنظمة بشأن تغير المناخ تماشيًا مع الاستراتيجية الخاصة بتغير المناخ من خلال تعميم تغير المناخ في كامل الأهداف الاستراتيجية وتعزيز مساهمة المنظمة في الهياكل الوطنية والإقليمية والدولية (الناتج 6-6)

281- يتم قياس عمل منظمة الأغذية والزراعة في مجال تغير المناخ على مستوى المنظمة من خلال مؤشرات الأداء الرئيسية للناتج 6-6 وتوفر استراتيجية منظمة الأغذية والزراعة الخاصة بتغير المناخ إطارًا مفصلًا للنتائج من ضمنه معلومات إضافية عن المخرجات الواجب تحقيقها في إطار نواتجه الثلاثة. وتربط هذه الاستراتيجية الإجراءات عبر المنظمة التي تساهم في التكيف مع تغير المناخ والتخفيف من وطأته. وكان أيضًا موضوع فترة السنتين 2018-2019 في المنظمة عن *تغير المناخ وتأثيره على عمل المنظمة وأنشطتها* حافزًا لمناقشات جديدة عن تغير المناخ في الدورات التي عقدت خلال سنة 2018 للمؤتمرات الإقليمية واللجان الفنية. واتسع دور الزراعة في التكيف مع تغير المناخ والحد من تأثيراته خلال السنوات الأخيرة

[28] الوثائق PC 126/3 وPC 126/3 Sup.1 وCL 161/3 وCL 161/REP.

خاصـــة في أعقاب القرار بشـــأن عمل كورونيفيا المشـــترك بشـــأن الزراعة خلال المؤتمر الثالث والعشـــرين للأطراف في نوفمبر/تشرين الثاني 2017.

282- وخلال الفترة 2018-2019، واصـلت المنظمة توفير القيادة الفنية من أجل تعزيز القدرات الوطنية لمعالجة مسـائل تغير المناخ والزراعة على حدٍّ سواء. وقد ازداد الدعم لتنفيذ المكونات الزراعية في المساهمات المحددة وطنيًا وبلورتها بقدر أكبر من 55 بلدًا في عام 2018 إلى 98 بلدًا في نهاية عام 2019. ومن بين هذه البلدان، قامت المنظمة بدعم 28 بلدًا لتنفيذ مشـاريع لآليات دولية معنية بتغير المناخ من قبيل الصـندوق الأخضـر للمناخ ومبادرة مرفق البيئة العالمية لبناء القدرات في مجال الشفافية.

283- ورسّخت المنظمة أيضًا إدماج الأمن الغذائي والزراعة والحراجة ومصايد الأسماك ضمن الحوكمة الدولية والإقليمية بما في ذلك من خلال المشاركة في 30 من الحوارات الفنية والسياساتية والخاصة بالتمويل في مجال الإجراءات المتصلة بالمناخ، بما تخطى الغاية المحددة لفترة السـنتين وقدرها 24 حوارًا. وعززت المنظمة، من خلال دورها القيادي في هذه الحوارات، الاعتبار الذي تحظى به الزراعة والأمن الغذائي في جدول الأعمال الدولي الخاص بالمناخ وأيّدت إدماج القطاعات الزراعية في الصـكوك الدولية لمواجهة تغير المناخ وقامت بتيسـير عملية تحديد الخيارات المتاحة لتنفيذ الإجراءات المناخية المتصـلة بالزراعة واعتمادها.

284- ويرد في *الملحق 4* مزيد من التفاصيل عن التقدم المحرز في إطار النتائج للاستراتيجية الخاصة بتغير المناخ.

المعالم البارزة

285- قدّمت المنظمة الدعم لأحد عشـر بلدًا من أجل وضـع خطط عمل وطنية وربطها بالمسـاهمات المحددة وطنيًا من خلال برنامج دمج الزراعة في خطط التكيف الوطنية؛ واسـتفاد 68 بلدًا من الدعم من أجل تنفيذ المسـاهمات المحددة وطنيًا في إطار الشراكة الخاصة بالمساهمات المحددة وطنيًا وحزمة تعزيز الإجراءات الخاصة بالمناخ ومجموعة العمل المواضيعية المختصة بالزراعة والأمن الغذائي واسـتخدام الأراضـي ومشـاريع مبادرة بناء القدرات في مجال الشـفافية بما في ذلك ضـمان الجودة والمشروع الجديد لتعزيز التكيف في القطاع الزراعي بفضل برنامج التخفيف من وطأة تغير المناخ في الزراعة.

286- وجرى تقديم الدعم للتكيف مع تغير المناخ والحد من خطر الكوارث إلى 25 بلدًا بما في ذلك في مجال تنمية القدرات لتقييم المخاطر ومدى التعرض لها، وإجراء تقييم وطني شـــامل للمخاطر، وبرامج تدريب لتوفير الخدمات الزراعية المناخية، ودعم تطبيق الممارسـات الجيدة للتكيف والحد من خطر الكوارث، وإعداد اقتراحات مشـاريع، واسـتراتيجية وطنية للتكيف مع تغير المناخ.

287- وفي الفترة 2018-2019، قدمت المنظمة الدعم لإعداد مجموعة من مشـاريع التأهب للصـندوق الأخضـر للمناخ بدأ تنفيذ 19 منها في 18 بلدًا؛ وبدأ في عام 2019 تنفيذ مشـروع شـامل في السـلفادور دعمًا لتنفيذ المسـاهمات المحددة وطنيًا؛ واســتفادت 7 بلدان من الدعم للحصـــول على تمويل من مرفق البيئة العالمية في إطار مبادرة بناء القدرات في مجال الشـفافية (أكثر من 6.5 ملايين دولار أمريكي كمجموع)؛ وتمت الموافقة على مشـروع عالمي واحد لمسـاعدة البلدان على بناء قدراتها لزيادة الشفافية في القطاع الحرجي (1.6 ملايين دولار أمريكي).

288- وقدّم بالإجمال النظام الوطني لرصد الأراضي والمعلومات من أجل مشروع لرفع التقارير الشفافة عن المساهمات المحددة وطنيًا الدعم إلى 24 بلدًا من أجل جمع البيانات ذات الصلة عن أنشطة قوائم الجرد الخاصة بغازات الاحتباس الحراري في ضوء التوجيهات والخطوط التوجيهية الصادرة عن الفريق الحكومي الدولي المعني بتغير المناخ لرفع التقارير من ثمّ إلى اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ. وقدمت المنظمة مساهمات ملحوظة إلى التقارير الخاصة للفريق الحكومي الدولي المذكور عن *المحيط والغلاف الجليدي في ظلّ تغير المناخ وعن تغير المناخ والأراضي*.

289- واكتسبت المنظمة اعترافًا أكبر بدورها كرائدة على الساحة الدولية للمناخ خلال السنتين الأخيرتين خاصة من خلال مشاركتها الرفيعة المستوى ومساهماتها الملحوظة في مرحلة ما قبل المؤتمرين الرابع والعشرين والخامس والعشرين لمؤتمر الأطراف في اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ ودورات الأجهزة الرئاسية وعمل كورونيفيا المشترك بشأن الزراعة ومؤتمر القمة الخاص بتغير المناخ الذي دعا إليه أمين عام الأمم المتحدة. وخلال مؤتمر الأطراف الرابع والعشرين والخامس والعشرين، عقدت المنظمة وساهمت في أكثر من 200 حدث جانبي وقدّمت الدعم لمشاركة المفاوضين من القطاع الزراعي. ويُشهد للمنظمة أيضًا على أنها صاحبة مصلحة رئيسية ومصدر للمعارف لمساندة تنفيذ خارطة طريق عمل كورونيفيا. وعقدت المنظمة أيضًا، بالتعاون مع الوكالات التي توجد مقارها في روما، أحداثًا جانبية عن تغير المناخ والأمن الغذائي خلال الدورتين الخامسة والأربعين والسادسة والأربعين للجنة الأمن الغذائي العالمي. وأمكن المنظمة كذلك، من خلال المشاركة في اجتماعات مجلس الصندوق الأخضر للمناخ والحوارات المنظّمة، الترويج لميزتها المقارنة والعمل مع الشركاء من أجل تأمين التمويل للمناخ.

الدروس الرئيسية المستفادة

290- تسارع عمل المنظمة في مجال تغير المناخ بشكل كبير خلال السنتين الماضيتين بفضل اكتساب وعي أكبر من جانب الأعضاء بشأن تأثيرات تغير المناخ على الأمن الغذائي والجوع والدور الذي يؤديه قطاع الزراعة كمصدر لغازات الاحتباس الحراري. وقد زادت المنظمة إلى حد كبير دعمها للبلدان من خلال مشاريع جديدة تمولها الآليات الدولية لتمويل الإجراءات الخاصة بالمناخ حيث تبلغ حاليًا حافظة التمويل المخصصة للمناخ والبيئة 1.3 مليارات دولار أمريكي، إضافة إلى عمليات أخرى على غرار الشراكة بشأن المساهمات المحددة وطنيًا. وتمثلت العبرة الرئيسية المستفادة من هذه العملية في ضرورة توفير معلومات واضحة ومبكرة للبلدان عن السياسات المعقدة والشروط والمعايير الخاصة بالموارد المخصصة للمناخ. وتعدّ معايير الاستثمار الواقعية والمسوّغ المناخي شرطًا مسبقًا أساسيًا لحشد مصادر التمويل للمناخ ويتعين على المنظمة العمل عن كثب مع البلدان للحرص على ألا تعتمد البرامج على مصادر محاذية لا صلة لها بهذه العملية. وستبقى المحافظة على هذه الجهود وتكثيفها على المستوى الوطني وتعزيز دورها القيادي على المستويين الدولي والإقليمي أولوية خلال فترة السنتين 2020-2021. وستواصل المنظمة تنفيذ أنشطتها الخاصة بتغير المناخ في إطار الاستراتيجية الخاصة بتغير المناخ بما يتماشى مع الإطار الاستراتيجي للمنظمة.

إعادة تنظيم منظومة الأمم المتحدة الإنمائية من أجل تنفيذ خطة التنمية المستدامة لعام 2030 وشبكة المكاتب الميدانية للمنظمة

291- تشكّل خطة التنمية المستدامة لعام 2030 عاملًا حاسمًا للتغيير، بما تتضمنه من تعهد بعدم إهمال أحد وطموحها بضمان السلام والازدهار للجميع على كوكب ينعم بالصحة. ويمثّل قرار الجمعية العامة للأمم المتحدة 279/72 بشأن إعادة تنظيم منظومة الأمم المتحدة الإنمائية خطوةً مهمةً لجعل الأمم المتحدة شريكًا أكثر فعالية وتجاوبًا لدعم الأعضاء في الأمم المتحدة من أجل تحديد الأهداف والمقاصد الوطنية لتنفيذ خطة عام 2030.

292- ومنذ إطلاق عملية إعادة تنظيم منظومة الأمم المتحدة الإنمائية في الأول من يناير/كانون الثاني 2019، شاركت منظمة الأغذية والزراعة بنشاط في عملية الإصلاح هذه من خلال توفير مساهمات رئيسية في مجالات التغيير الكبير الخمسة على النحو المفصّل في القرار 279/72.

الإنجازات المحققة

جيل جديد من أفرقة الأمم المتحدة القطرية

293- في عام 2019، اتخذت منظمة الأغذية والزراعة إجراءات ملائمة وأعدّت توجيهات جديدة وقدّمتها إلى المكاتب الميدانية لتمتين الدور القيادي الذي تضطلع به المنظمة، وتعاونها ومشاركتها في الجيل الجديد من أفرقة الأمم المتحدة القطرية، وذلك من أجل تعزيز مساهمتها في الجهود الجماعية والمتسقة التي تبذلها الأمم المتحدة دعمًا للأولويات الإنمائية الوطنية، لا سيما خطة التنمية المستدامة لعام 2030 وأهداف التنمية المستدامة. وجرى تعديل ملامح متطلبات وظائف ممثلي المنظمة مع التركيز بقوة على التنمية المستدامة، لا سيما التحوّل في الزراعة والنظم الغذائية.

294- دأبت المنظمة طوال عام 2019 على الإسهام بنشاط في بلورة النسخة الثانية من استراتيجيات الأمم المتحدة على الصعيد القطري لتيسير الأعمال. وتتشاطر المنظمة الهدف الذي تسعى هذه العملية الجديدة إلى تحقيقه بشكل عام، أي تحسين الكفاءة والمساءلة والاتساق من خلال تعزيز التعاون وزيادة أوجه التآزر بين الخدمات الإدارية للوكالات والمكاتب التابعة لها. ومن المتوقع أن تكمّل هذه الجهود الإدماج العمودي الجاري لعدد من الخدمات الإدارية الذي بدأ بالفعل بواسطة مركز الخدمات المشتركة لدى المنظمة.

295- وفي ما يتعلق بإطلاق مكاتب الدعم الإداري المشتركة الجديدة التي من المقرر أن تبدأ عملها في النصف الثاني من عام 2020، تواصلت المنظمة خلال عام 2019 مع عدد من المكاتب القطرية في كل إقليم من أجل تحديد الترتيبات القائمة واستكشاف الفرص المتاحة، مشيرةً إلى أهمية اتباع نهج عملي وتحقيق أفضل قيمة مقابل المال.

296- وفي عام 2019، وقّعت المنظمة أيضًا على بيان الاعتراف المتبادل الذي أعدّه فريق الأمين العام للأمم المتحدة المعني بالابتكارات في مجال الأعمال، من أجل تيسير التعاون الإداري على نحو أكبر بين الوكالات والصناديق والبرامج ما أدّى إلى جملة من الأمور من بينها اتفاق الوكالات التي توجد مقارها في روما في مطلع عام 2020 على وضع سلسلة من إجراءات التعاون المحددة في مجالات الشؤون المالية والمشتريات وإدارة أسطول المركبات وتكنولوجيا المعلومات والاتصالات

والسفر والصحة والشؤون اللوجستية، بهدف تحقيق قدر أكبر من الكفاءة وخفض التكاليف على المستويين العالمي واللامركزي.

تنشيط دور نظام المنسقين المقيمين

297- أتاح نظام المنسقين المقيمين الجديد، بوصفه نظامًا مستقلًا ومحايدًا ووظيفة تنسيق معززة تتمحور حول التنمية، الفرصة لمنظمة الأغذية والزراعة لحشد الدعم السياساتي للزراعة المستدامة والتغذية والأمن الغذائي، وتشجيع اتباع نُهج ومبادرات تعاونية جديدة على الصعيد القطري، بما يشمل مبادرة "العمل يدًا بيد" الرائدة.

298- وأجرت المنظمة تغييرات بهذا المعنى على المستوى الداخلي، لضمان الامتثال التام لإطار الإدارة والمساءلة الجديد، وفي ديسمبر/كانون الأول 2019، جرى تعديل أداة تقييم الأداء الخاصة بممثلي المنظمة وفقًا لذلك، ما جعلهم مسؤولين أيضًا أمام المنسقين المقيمين في ما يتعلق بنتائج التنمية المشتركة، بما يتماشى مع مبدأ الإبلاغ المزدوج.

299- وبُذلت جهود في الفترة 2018-2019 لجعل التعاون بين الوكالات التي توجد مقارها في روما أكثر منهجيةً واستراتيجيةً وتركيزًا على نهج برامجي، والدعوة بصورة مشتركة إلى تعزيز مكانة الأمن الغذائي والتغذية والزراعة المستدامة في صدارة جداول الأعمال القطرية للأمم المتحدة، وقام أيضًا عدد متزايد من الشركاء في الموارد بوضع برامج مشتركة مع الوكالات التي توجد مقارها في روما. وفي عام 2019، واصلت هذه الوكالات أيضًا تعزيز التعاون في ما بينها على مستوى استراتيجي أكبر، من خلال الشروع في عملية تجريب خطط قطرية مشتركة في ثلاثة بلدان (إندونيسيا وكولومبيا والنيجر).

300- وتهدف الوكالات التي توجد مقارها في روما من خلال عمليات التخطيط ووضع البرامج بصورة مشتركة، إلى جملة أمور منها تقديم مساهمة استراتيجية منسقة لإطار التعاون للأمم المتحدة، والتحاليل القطرية المشتركة التي يستند إليها من أجل تجسيد وتأكيد أهمية الأمن الغذائي والتغذية واستدامة الأغذية والزراعة والتنمية الريفية، خاصة بالنسبة إلى تحقيق الهدف 2 من أهداف التنمية المستدامة وسائر المقاصد ذات الصلة.

تجديد النهج الإقليمي

301- شاركت منظمة الأغذية والزراعة خلال عام 2019 بصورة كاملة في أعمال فريق الاستعراض الداخلي المشترك بين الوكالات المعني باستعراض الأمم المتحدة الإقليمي، الذي أسفر عن إنشاء منتدى تعاوني إقليمي واحد لكل إقليم، يوفر فيه مكتب تنسيق التنمية التابع للأمم المتحدة خدمات الأمانة، وفقًا للمبادئ المتفق عليها بشأن الملكية الجماعية لهيئات الأمم المتحدة، وثبات التكاليف، وتحديد واضح لمهام المنتدى التعاوني الإقليمي استنادًا إلى فرادى ولايات الهيئات.

302- وعلاوة على ذلك، شاركت المنظمة في مجموعة العمل المشتركة بين الوكالات التي وضعت الصيغة النهائية لعملية استعراض المكاتب المتعددة البلدان في الأقاليم الفرعية لكل من البحر الكاريبي والمحيط الهادئ والمحيط الهندي، في إطار تنفيذ مسار ساموا لوضع برنامج العمل العالمي بشأن الأمن الغذائي والتغذية في الدول الجزرية الصغيرة النامية، والإشراف على عملية تنفيذه.

التوجه الاستراتيجي والإشراف والمساءلة بشأن النتائج على نطاق المنظومة

303- منذ إطلاق التوجيهات الخاصة بإطار التعاون للأمم المتحدة في يونيو/حزيران 2019، شاركت منظمة الأغذية والزراعة بشكل كامل وفعّال في دعم "البلدان التي بدأت بتنفيذ هذا الإطار"، في تطوير كل من التحليل القطري المشترك للأمم المتحدة الذي تقوم عليه التوجيهات، والتطوير الكامل لإطار التعاون، من خلال مساهمة المنظمة الاستراتيجية وفي الوقت المناسب في "العرض الجماعي" للأمم المتحدة نحو تحقيق التغييرات التحويلية والهيكلية في البلدان.

304- وفي عام 2019، كانت المنظمة نشطة جدًا في جميع مسارات عملية بلورة التوجيهات الجديدة الخاصة بإطار التعاون للأمم المتحدة، وما يتصل بها من مكوّنات، من أجل إظهار الدور الهام الذي تضطلع به الوكالات المتخصصة في البرمجة القطرية. وعلاوةً على ذلك، أجرت المنظمة تنقيحًا كبيرًا للخطوط التوجيهية لإطار البرمجة القطرية الخاص بها، من أجل أن تستمد أداة التخطيط والبرمجة على المستوى القطري بشكل كامل من إطار الأمم المتحدة للتعاون وأن تتلاءم على النحو الواجب مع دورته.

تمويل منظومة الأمم المتحدة الإنمائية

305- اعتبارًا من عام 2019، أصبحت منظمة الأغذية والزراعة خامس أكبر مساهم من بين هيئات الأمم المتحدة في نظام المنسقين المقيمين المجدّد، إذ ضاعفت مساهمتها في الترتيبات الجديدة للتشارك في التكاليف، على نحو ما أذن به مجلس المنظمة في ديسمبر/كانون الأول 2018[29].

306- ويلتزم الأعضاء، من خلال تنفيذ اتفاق التمويل بغية إطلاق كامل إمكانات منظومة الأمم المتحدة الإنمائية، بجعل مستوى الموارد الأساسية لا يقل عن نسبة 30 في المائة في السنوات الخمس المقبلة، وزيادة حصة المساهمات المتعددة السنوات، ومضاعفة مستويات الموارد المتاحة عن طريق الصناديق المجمّعة المشتركة بين الوكالات والمتصلة بالتنمية، وفرادى الصناديق المواضيعية التابعة للوكالات. وفي هذا السياق، جددت منظمة الأغذية والزراعة في عام 2019 أداتيها الرئيسيتين للتمويل المجمّع من أجل توجيه تمويل أقل تخصيصًا، وهما آلية الشركاء المتعددين المرنة وحساب الأمانة للتضامن مع أفريقيا. وتقدم هاتان الآليتان اليوم نهجًا برامجيًا بدرجة أكبر، وحوكمة رشيدة مبسّطة تتسم بالكفاءة، وعملية ترتيب للأولويات محسّنة وتخصيص الموارد للمجالات حيث تشتد الحاجة إليها، مع التركيز على الأثر التحفيزي وتحقيق أفضل قيمة مقابل المال. وبالإضافة إلى ذلك، تتخذ المنظمة الخطوات اللازمة لضمان التنفيذ والإبلاغ الكاملين في ما يتعلق باتفاق التمويل، وقد تم إعداد تقرير أوّليّ وإحالته إلى الأمين العام للأمم المتحدة في إطار تقريره السنوي إلى الدول الأعضاء.

[29] الفقرة 10 (ج) من الوثيقة CL 160/REP.

الدروس الرئيسية المستفادة

307- على النحو الذي تبيّنه الدروس الأولية المستفادة من تنفيذ عملية إعادة تنظيم منظومة الأمم المتحدة في "البلدان التي بدأت بتنفيذ إطار التعاون"[30]، ومن أجل جني إمكانات هذه الشراكة المتجددة للأمم المتحدة، يتعيّن على المكاتب القطرية للمنظمة إبداء قدرة قيادية قوية ضمن أفرقة الأمم المتحدة القطرية. وقد أتاح نظام المنسقين المقيمين المجدّد بخاصة الفرصة لممثلي البلدان في منظمة الأغذية والزراعة للاستفادة من الدعم السياسي المقدم من نظام المنسقين المقيمين المستقل والمحايد لتحقيق استدامة النظم الغذائية والزراعة والتغذية والأمن الغذائي. ويعتبر 68 في المائة من ممثلي المنظمة أن القيادة الجديدة لنظام المنسقين المقيمين مستقلة ومحايدة في ما يتعلق بتفاعلها مع وكالات الأمم المتحدة وصناديقها وبرامجها[31].

308- وفي بيئة تتسم بطابع تنافسي أكبر في الميدان، تحتاج المكاتب الميدانية التي تفتقر إلى الموارد، إلى التحلي بقدر أكبر من القدرات والدعم في مجال التخطيط المشترك والبرمجة وتعبئة الموارد، فضلًا عن إقامة الشراكات في إطار تنشيط دور نظام المنسقين المقيمين. وتحقيقًا لهذا الغرض، قُدّمت الموارد المالية والبشرية "بناء على الطلب" إلى البلدان التي كانت قد بدأت بتنفيذ إطار التعاون واستهلّت دورته الجديدة، وكذلك تم توفير التدريب لممثلي المنظمة (التدريب الوجاهي، والندوات الإلكترونية، والإحاطات، وحلقات التفكير) بشأن إطار التعاون الجديد وإطار البرمجة القطرية الجديد. وفي الوقت نفسه، واصلت المنظمة المشاركة في بعثات "التعميم والتسريع ودعم السياسات"، والمناقشات الرامية إلى تحقيق المزيد من الاتساق والترابط مع التحاليل القطرية المشتركة والدورة الجديدة لأطر التعاون.

[30] نتائج الدراسة الاستقصائية الداخلية التي أجرتها منظمة الأغذية والزراعة بشأن إصلاح الأمم المتحدة في أكتوبر/ تشرين الأول- نوفمبر/ تشرين الثاني 2019 بمشاركة جميع المكاتب القطرية.

[31] المصدر نفسه.

ثانيًا– إدارة الموارد بطريقة حكيمة والتحسينات في مجال التنفيذ

ألف– تحسين وسائل التنفيذ في المنظمة – المعالم البارزة

309- تسعى المنظمة إلى تحسين بيئتها التمكينية باستمرار لدعم تحقيق النتائج المنشودة. وفي ما يلي المعالم البارزة لبعض التحسينات الرئيسية التي شهدتها وسائل التنفيذ في المنظمة خلال الفترة 2018-2019:

(أ) استمر التوجه نحو تحقيق النتائج بما أدى إلى تحقيق 95 في المائة من غايات مؤشرات المخرجات تحقيقًا كاملًا فيما تحسّن أداء 16 من أصل 22 من مؤشرات النواتج بالنسبة إلى غالبة[32] البلدان بين عامي 2015 و2019؛

(ب) وتحسّن الأداء المالي، حيث بلغ إجمالي الإنفاق 2.8 مليارات دولار أمريكي، أي بارتفاع بنسبة 7.2 في المائة قياسًا إلى الفترة 2016-2017 مع إنفاق 99.6 في المائة (1 002.1 مليون دولار أمريكي) من الاعتمادات الصافية، فيما بلغ الإنفاق من خارج الميزانية 1.8 مليارات دولار أمريكي. وبلغ التنفيذ في إطار برنامج التعاون التقني ما قيمته 123.4 ملايين دولار أمريكي، بتراجع طفيف مقارنة بالفترة 2016-2017 (9 في المائة) بفعل ارتفاع التنفيذ المبكر مقارنة باعتمادات الفترة المالية 2016-2017، مما يبقي على قدر أقلّ من الموارد من هذه الفترة المالية لاستخدامها لأغراض التنفيذ في الفترة 2018-2019 على نحو ما هو مبيّن في *القسم الثاني*–جيم من هذا التقرير.

(ج) وازدادت تعبئة الموارد من خارج الميزانية للعمل الجاري والمقبل بنسبة 17 في المائة لتصل إلى 2.4 مليارات دولار أمريكي، اجتذبت منها المشاريع القطرية والإقليمية والإقليمية الفرعية 79 في المائة.

(د) وتمت إقامة أكثر من 58 شراكة استراتيجية ودعم مبادرات للدعوة بشأن أولويات المنظمة بموازاة العمل مع البرلمانيين والمجتمع المدني والقطاع الخاص والأوساط الأكاديمية والمزارعين الأسريين ومنظمات الشعوب الأصلية وجهات فاعلة أخرى غير حكومية.

(هـ) والمشاركة النشطة في عملية الإصلاح منذ إطلاق إعادة تنظيم منظومة الأمم المتحدة الإنمائية في 1 يونيو/حزيران 2018 من خلال تقديم مساهمات أساسية في مجالات التغيير الرئيسية الخمسة على نحو ما نص عليه القرار 279/72.

(و) وأدى العمل الجاري حاليًا لإعادة تنظيم منظومة الأمم المتحدة الإنمائية دورًا حافزًا لتوطيد التعاون بين الوكالات التي توجد مقارها في روما على المستويين القطري والإقليمي على نحو ما حددته مذكرة التفاهم الثلاثية التي جرى التوقيع عليها في عام 2018 من جانب الوكالات الثلاث والتي التزمت بموجبها بالعمل من أجل تحقيق نتائج مشتركة استنادًا إلى الميزات المقارنة وإلى أطر زمنية تمتد لعدة سنوات وجرى تحفيز العمل بقدر أكبر من خلال عملية إعادة التنظيم الجارية لمنظومة الأمم المتحدة الإنمائية.

[32] تعني الغالبية 50 في المائة أو أكثر بالنسبة إلى مؤشر ما.

(ز) وجرى العمل تدريجيًا اعتبارًا من شهر يناير/كانون الثاني 2018 على اعتماد سياسة المنظمة الجديدة لاسترداد التكاليف استنادًا إلى الإطار المالي الشامل لاسترداد التكاليف الذي وافق عليه مجلس المنظمة في عام 2015؛ وجرى تصميم السياسة المنقحة بما يضمن قياس تكاليف المنظمة وتوزيعها على النحو الصحيح بين مختلف مصادر التمويل بما يتماشى مع سياسات منظومة الأمم المتحدة والممارسات التي تنادي بها الجمعية العامة للأمم المتحدة.

(ح) وتعزيز إدارة المخاطر والرقابة الداخلية، بما في ذلك اتخاذ خطوات إضافية باتجاه التنفيذ الكامل لإدارة المخاطر في المنظمة، إضافة إلى تحليل المخاطر وإعداد سجلات بالمخاطر وهو أمر بات إلزاميًا في جميع مكاتب المنظمة. وجرى إيلاء عناية خاصة لمخاطر الغشّ مع إطلاق استراتيجية وخطة عمل لمكافحة الغشّ في عام 2018.

(ط) وتم تحقيق وفورات نتيجة زيادة الكفاءة قدرها 11.7 ملايين دولار أمريكي بشكل أساسي من خلال إجراء تعديلات إلى الأسفل في تكاليف الموظفين وخفض تكاليف الاستشاريين والسفر والمشتريات.

باء– لمحة عامة عن الأداء

الأهداف الوظيفية والأبواب الخاصة

310- يتم قياس التحسن في تنفيذ الأهداف الوظيفية (التواصل وتكنولوجيا المعلومات وحوكمة المنظمة والإشراف والإدارة والإدارة الفعالة والكفؤة) والأبواب الخاصة (برنامج التعاون التقني والإنفاق الرأسمالي والإنفاق الأمني) ويُفاد عنها من خلال مؤشرات الأداء الرئيسية والغايات. ويقوم رؤساء وحدات الأعمال، بواسطة المنهجيات المتبعة، بجمع البيانات عن مؤشرات الأداء الرئيسية وبتقييم الأداء الذي يجري من ثمّ استعراضه والمصادقة عليه من جانب رؤسائهم المباشرين. ويرد في ما يلي تصنيف مؤشرات الأداء الرئيسية والإنجازات والدروس المستفادة بالنسبة إلى كل من الأهداف الوظيفية والأبواب الخاصة. ويرد أداء برنامج التعاون التقني ضمن *القسم الثاني–جيم*.

الهدف الوظيفي 8: التواصل

الغرض والنطاق

311- يشكل الهدف الوظيفي 8 الأساس لقياس وظيفة التواصل التي تضطلع بها المنظمة. وتدعم هذه الوظائف تحقيق أهداف المنظمة من خلال تنويع وتوسيع نطاق الشراكات والتواصل وزيادة توعية العموم وتوفير الدعم على مستوى السياسات والموارد وتعزيز تنمية القدرات وإدارة المعارف. وخلال الفترة 2018-2019، كانت الوحدات المسؤولة عن الأعمال هي على التوالي شعبة الشراكات؛ ومكتب الاتصالات في المنظمة؛ وشعبة تطوير الأعمال وتعبئة الموارد؛ ومكتب التعاون بين بلدان الجنوب والتعاون الثلاثي.

312- وخلال الفترة المالية، تطوّرت وظائف الشراكات والتعاون بين بلدان الجنوب وتعبئة الموارد والدعم لدورة المشاريع مما أدى إلى تعديلات على مستوى البنية والتسلسل التراتبي، إضافة إلى تجميع الوظائف.[33]

الإنجازات المحقّقة

الشراكة والدعوة وتنمية القدرات بما في ذلك التعاون بين بلدان الجنوب والتعاون الثلاثي

313- وخلال الفترة المالية، أعدّت المنظمة 58 شراكة استراتيجية مقابل الغاية المحددة لفترة السنتين 20 (1-8-ألف) من خلال العمل مع البرلمانيين والمجتمع المدني والقطاع الخاص والأوساط الأكاديمية والمزارعين الأسريين ومنظمات الشعوب الأصلية وسائر الجهات الفاعلة غير الحكومية. واستندت الشراكات مع القطاع الخاص إلى البيانات والأدوات والتكنولوجيات دعمًا للأهداف الاستراتيجية على المستويين الإقليمي والقطري[34]. وحافظت المنظمة على شراكتها مع

[33] الوثيقتان CL 160/16 وCL 160/16 Add.1 والفقرة 10 (أ) من الوثيقة CL 160/REP

[34] من بينها شراكات مع ENI في نيجيريا وGoogle بالتعاون مع اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ ومع كل من Danone وKorea Telecom للاتصالات وFertitecnica وTelefónica في أمريكا اللاتينية.

البرلمانيين على المستويين الإقليمي والوطني فيما عُقدت القمة البرلمانية العالمية الأولى لمكافحة الجوع وسوء التغذية في مجلس الشيوخ الإسباني في شهر أكتوبر/تشرين الأول 2018 وشارك فيها 200 من البرلمانيين من 80 بلدًا لإحراز تقدم على صعيد وضع إطار قانوني لتحقيق الهدف 2 من أهداف التنمية المستدامة. وأقيمت تحالفات برلمانية جديدة بما في ذلك الشبكة البرلمانية للأمن الغذائي في أفريقيا والعالم العربي فيما أقيمت، على المستويين الإقليمي والوطني، تحالفات برلمانية في كل من غابون وجنوب أفريقيا وإيطاليا والجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا.

314- وتم تنفيذ 21 مبادرة للتواصل مقابل الغاية المحددة لفترة السنتين 8 (1-8-باء) بما فيها التواصل من أجل خدمات التواصل للتنمية وفي المناطق الريفية على المستوى القطري (بنغلاديش، بوليفيا، إكوادور، غانا، غواتيمالا، غينيا، هندوراس، كوت ديفوار، لبنان، نيبال، نيكاراغوا، أوغندا، أوروغواي، وفييت نام). واستفادت من مبادرة "من المزارع إلى المزارع" 1 150 من أسر المزارعين من 67 بلدًا في مجالات متنوعة من بينها الزراعة الأسرية والزراعة الإيكولوجية وحيازة الأراضي والرعي. وإضافةً إلى ذلك، في إطار أنشطة عقد الأمم المتحدة للزراعة الأسرية، تلقى أكثر من 40 بلدًا الدعم على مستويات متنوعة بما في ذلك لإقامة حوارات متعددة أصحاب المصلحة لتيسير اعتماد خطط عملها الوطنية للزراعة الأسرية. ولا يزال منبر المعارف الخاصة بالزراعة الأُسرية يستقطب مستخدمين جدد حيث يصل عدد المستخدمين شهريًا إلى 000 45 مستخدم، بموازاة إطلاق الحملة العالمية لتمكين نساء الشعوب الأصلية من أجل القضاء التام على الجوع في عام 2018 وقد شملت 96 منظمة من ضمنها الأوساط الأكاديمية ومراكز البحوث والوكالات التي توجد مقارها في روما.

315- وتمّ ترسيخ 28 من منهجيات تنمية القدرات مقابل غاية فترة السنتين 10 (8-1-جيم) ضمن برنامج المنظمة الشامل لدعم الاستثمارات المسؤولة في النظم الزراعية والغذائية بالتنسيق مع البرنامجين الاستراتيجيين 4 و1. وجرى إعداد 132 دورة تعليمية إلكترونية جديدة[35] تناولت مواضيع من قبيل أهداف التنمية المستدامة، وإدارة المخاطر الزراعية، والمساواة بين الجنسين، والزراعة الذكية مناخيًا، والاستثمارات الزراعية المسؤولة، والتغذية والنظم الغذائية المستدامة وذلك بالتعاون مع الشعب الفنية في المنظمة ومع أكثر من 200 مؤسسة شريكة وقد استفاد منها 000 600 متعلّم في مختلف أنحاء العالم. وتواصل العمل على تطوير منصات البيانات الإلكترونية للوصول إلى البحوث الزراعية العالمية على الإنترنت (AGORA) والنظام الدولي للإعلام عن العلوم والتكنولوجيا الزراعية (AGRIS) والمكنز الزراعي المتعدد اللغات (AGROVOC) مع مؤسسات بحثية وأوساط أكاديمية متنوعة من خلال التكنولوجيات الجديدة للبيانات ومحركات البحث المفتوحة.

316- وجرى التوقيع على 27 مذكرة تفاهم واتفاقًا وبرنامجًا للتعاون بين بلدان الجنوب والتعاون الثلاثي مع الوكالات الحكومية مقابل الغاية المحددة لفترة السنتين البالغة 25 مذكرة واتفاق وبرنامج (8-1-دال). ويشمل حاليًا التعاون بين بلدان الجنوب والتعاون الثلاثي مذكرات تفاهم مع كل من البرازيل وكوبا وجمهورية إيران الإسلامية وإسرائيل وبنما وبيرو وسنغافورة وأوروغواي وقد استفاد من مساهمات إضافية من البرازيل والصين واليابان وكوريا والمغرب والمكسيك وفنزويلا. وتواصل العمل

[35] توفر المنظمة، من خلال نظم منح الشهادات بواسطة شارة رقمية، للمشاركين في الدورة التدريبية في مختلف أنحاء العالم شهادة رقمية لما اكتسبوه من مهارات.

في سبيل إنشاء حساب أمانة من طرف واحد بمبلغ قدره 9.6 ملايين دولار أمريكي لدعم المرحلة الثالثة من مشروع حساب الأمانة المشترك بين المنظمة والصين في أوغندا. وعلاوة على ذلك، جددت المنظمة تعيين خمسة مراكز مرجعية في الصين.[36]

المعالم البارزة

الشراكة مع شركة Telefónica

تتسم الشراكات مع القطاع الخاص بأهمية حيوية لإيجاد حلول مبتكرة وتشجيع التزام قطاع الأعمال إزاء الاتجاهات العالمية وتحديدًا تمكين الابتكار الرقمي في الزراعة لدعم منظمات المزارعين في البلدان التي تحظى بالأولوية. وتعدّ شراكة المنظمة مع شركة Telefónica، وهي إحدى أكبر الشركات في مجال الاتصالات السلكية واللاسلكية، مثالًا على كيفية مساعدة الشراكات مع القطاع الخاص على إتاحة أحدث أنواع التكنولوجيا الرقمية للمزارعين في بعض من أكثر مناطق العالم النائية. ومنذ سنة 2018، أطلقت الشراكة ثلاثة مشاريع لكفاءة المياه في كل من بيرو والسلفادور وكولومبيا حيث أنها وفّرت للمنتجين الزراعيين على النطاقين الصغير والمتوسط القدرة على الحصول على توصيات في الوقت الحقيقي بشأن الريّ بواسطة هواتفهم الجوالة. وقد لاحظ المنتجون الذين حصلوا على التكنولوجيا الخاصة بالري تأثيرات إيجابية ملحوظة على الغلال (تراوحت بين 72 و100 في المائة) والجودة، في مقابل انخفاض تكاليف الإنتاج بحدود 44 في المائة. وإضافة إلى ذلك، أصبحوا قادرين على نحو أفضل على التعامل مع الظواهر المناخية المتطرفة وأكثر قدرة على الصمود في وجه تأثيرات تغير المناخ. ولهذه الشراكة أيضًا مشروعان يتعلقان بالبيانات الضخمة للأعمال الاجتماعية يُعنيان بدراسة الهجرة الناجمة عن تغير المناخ وقياس انبعاثات ثاني أكسيد الكربون الناشئة عن الماشية.

التواصل

317- ظلّت الشراكات من أجل التواصل وترتيبات التعاون التي سبق إنشاؤها مع وكالة تومسون رويترز ووكالة الأنباء الروسية وناشيونال جيوغرافيك وشينهوا وسواها تأتي ثمارها من حيث نشر تغطية المنظمة وتعميمها في مختلف أنحاء العالم. وقد ساهم إنتاج مضامين سمعية وبصرية مؤثرة من جانب الخبراء الفنيين في المنظمة بغرض نشرها واستخدامها على منصات التواصل الاجتماعي في إبراز مكانة المنظمة بقدر أكبر في الأوساط الإعلامية المتعددة على المستوى العالمي بتغطية بلغت في المتوسط 503 24 نقرة شهرية مقابل الغاية الموضوعة والبالغة 000 23 زيارة (8-2-باء). وجرى التشديد على تشجيع استخدام "شعار منظمة الأغذية والزراعة – أهداف التنمية المستدامة" في جميع منتجات التواصل بهدف تعزيز دور المنظمة كوكالة من وكالات الأمم المتحدة مع التشديد على أهمية الأغذية والزراعة في خطة عام 2030.

318- وبالإجمال، بلغت في فترة السنتين الحركة على الموقع FAO.org معبّرًا عنها على شكل جلسات ما مجموعه 6.65 مليون جلسة في مقابل الغاية لفترة السنتين وقدرها 8.5 ملايين جلسة (8-2-ألف). وارتفع عدد الجلسات بنسبة 31 في المائة في مقابل ارتفاع عدد المستخدمين بنسبة 40 في المائة مقارنةً مع فترة السنتين الماضية. وسجّل كذلك نمو سليم في عدد الصفحات التي تمت مشاهدتها بجميع اللغات. ونشرت المنظمة 11 تقريرًا رقميًا تفاعليًا بلغات متعددة و146 قصة

[36] مركز التعاون الاقتصادي الخارجي؛ ومركز البحوث بشأن مصايد أسماك المياه العذبة؛ والأكاديمية الصينية للعلوم الزراعية الاستوائية؛ ومركز هونان لبحوث الأرزّ الهجين؛ ومعهد الغاز الأحيائي التابع لوزارة الزراعة والشؤون الريفية.

هامة بالنسبة إلى الإنسان للترويج لمواضيع معينة بالتعاون مع الوحدات الفنية في المنظمة. وازداد عدد المتابعين عبر وسائط التواصل الاجتماعي وبلغ في المجموع 1.87 مليون متابع في نهاية فترة السنتين مقابل الغاية المحددة لفترة السنتين البالغة 2.2 مليون متابع (8-2-جيم).

319- وفي الفترة 2018-2019، صدر 595 1 كتابًا و450 2 كتيّبًا عن طريق نظام تدفق العمل الخاص بالمطبوعات وأودعت جميعًا في مستودع وثائق المنظمة. وأتيحت كذلك مطبوعات المنظمة بنسق القراءة الإلكترونية (e-reader) على منصات خارجية من بينها Smashwords وiBooks وAmazon. وازداد الاستخدام إلى حد كبير خلال فترة السنتين حيث ارتفعت عمليات تنزيل الكتب الإلكترونية للمنظمة من هذه المنصات من 602 7 في عام 2018 إلى 311 39 في عام 2019. وإضافة إلى ذلك، جرى تحميل 388 1 من مؤلفات المنظمة على منصة القراءة الإلكترونية للكتب على غوغل حيث سُجّلت قرابة 5.5 ملايين زيارة فريدة للاطلاع على الكتب ومشاهدة 38 مليون صفحة.

تعبئة الموارد

320- خلال هذه الفترة المالية، قامت المنظمة بحشد مساهمات طوعية بلغت قيمتها 2.4 مليارات دولار أمريكي بما فاق الغاية المخطط لها والبالغة 1.7 مليارات (8-3-ألف). وشملت التحسينات الرئيسية التي أفضت إلى هذا النجاح: (أ) نهج موجه نحو تطوير الأعمال؛ (ب) وتحديد أدوات اثنتين من آليات التمويل المجمّع لدى المنظمة (الآلية المرنة المتعددة الشركاء وحساب الأمانة للتضامن مع أفريقيا) بما يتماشى مع عملية إعادة تنظيم منظومة الأمم المتحدة الإنمائية؛ (ج) وتحفيز تعبئة الموارد على المستوى القطري؛ (د) وإبراز النتائج والاعتراف من قبل الشركاء بقدر أكبر.

321- وكانت نسبة 82 في المائة تقريبًا من الموارد في الفترة 2018-2019 مصدرها الشركاء العشرون الأكبر للمنظمة في الموارد. وكان مصدر 51 في المائة منها من الشركاء الخمسة الأكبر في الموارد (الاتحاد الأوروبي والولايات المتحدة الأمريكية ومرفق البيئة العالمية ومكتب الأمم المتحدة لتنسيق الشؤون الإنسانية والسويد). وجرى خلال فترة السنتين توسيع القاعدة الإجمالية للشركاء في الموارد حيث انضمّ شركاء جدد على غرار الصندوق الأخضر للمناخ، بموازاة توطيد التعاون مع الحكومات ومؤسسات التمويل الدولية، خاصة من خلال حسابات أمانة من طرف واحد.

322- وجرت مضاعفة الجهود لزيادة كفاءة التواصل بشأن الأولويات الرئيسية للمنظمة وتحسين جدوى الشركاء في الموارد وما يقدمونه من موارد من بين جملة أمور من خلال إقامة 15 حوارًا استراتيجيًا واجتماعًا تشاوريًا مع الشركاء في الموارد. وجرى تشكيل فريق مهام معني بتطوير الأعمال لإعداد حافظة لتطوير أعمال المنظمة بما أتاح فرصًا للاستثمار في التنمية المستدامة مع التركيز على المجالات ذات الأولوية التي ينبغي تعميمها ودعم الابتكار والاستجابة للشواغل العالمية المستجدة. وقد تمّ إصدار *التقارير السنوية عن أثر الشراكات على الموارد (2018 و2019)* التي تضمّنت بيانات أساسية مفصلة بشأن المساهمات الطوعية.

الدروس الرئيسية المستفادة

323- أدى العمل بشكل وثيق أكثر مع قطاع التواصل إلى زيادة التغطية والأثر الإعلامي بشكل كبير لكن لا بد من مواصلة الجهود بهذا الصدد.

324- وعلى المستوى الداخلي، أدى توطيد التنسيق مع الإدارات الفنية إلى توافر عدد أكبر من الناطقين باسم المنظمة بما ضمن إيصال الرسائل بصورة متسقة وإبراز الهوية البصرية، إضافة إلى تحسين التنسيق والأثر على الحملات الوطنية والإقليمية.

325- ونظرًا إلى النجاح في تعميم المعلومات ونشرها في مختلف أنحاء العالم، فمن الضروري تحسين إمكانية الاطلاع على معارف المنظمة المتاحة على الإنترنت من خلال نظام مناسب وحديث لإيداع الوثائق (FDR).

326- وحرصًا على تفعيل الدعم للتواصل والدعوة وتعبئة الموارد بشأن التعاون بين بلدان الجنوب والتعاون الثلاثي، يتعين على المنظمة جمع معلومات مستندة إلى الأدلة عن أثر هذا النوع من التعاون على البلدان.

327- ويتسم تكثيف الجهود في مجالي الدعوة والاتصال لتحديد موقع العمل الإنمائي للمنظمة بأهمية حاسمة في مشهد تطغى عليه المنافسة العالية على الموارد. ويساعد عرض المبادرات ذات المردودية التكاليفية والقائمة على الأدلة والتي أثبتت قدرتها العالية على تكرارها، في استقطاب شركاء وموارد جديدة.

328- ومن شأن تعزيز القدرات في مجال تطوير الأعمال على المستوى القطري ليس فقط الاستجابة لعملية إعادة تنظيم منظومة الأمم المتحدة الجارية حاليًا، بل إنه يتبع أيضًا نزع الطابع المركزي بشكل متنامٍ عن التعاون في مجال التنمية بما يدعم خطط العمل الوطنية على نحو أفضل في سياق أهداف التنمية المستدامة. وسوف تساعد المكاتب القطرية على استقطاب الموارد اللازمة من خلال قدرتها على بناء شراكات مع الجهات الفاعلة الحكومية وغير الحكومية وعلى إجراء مفاوضات بشأن التمويل وعلى تحديد الفرص في مجال الأعمال.

الهدف الوظيفي 9: تكنولوجيا المعلومات

الغرض والنطاق

329- يشـــمل الهدف الوظيفي 9 أنشـــطة تكنولوجيا المعلومات في المنظمة ككلّ في مختلف أنحاء العالم ويوفر حلولًا وخدمات في مجال تكنولوجيا المعلومات حســـنة التوقيت ورفيعة الجودة وفعالة وذات كفاءة من حيث الكلفة وموجهة نحو العملاء، وتتناول احتياجات الأعمال في المنظمة في المقار كافة. وتتولى مسـؤولية تحقيق النتائج الخاصـة بهذا الهدف شـعبة تكنولوجيا المعلومات التي تشرف على إدارة المنتجات والخدمات الرقمية وعلى تطورها في المنظمة.

330- وخلال الفترة 2018–2019، باشـــرت المنظمة تطبيق اســـتراتيجيتها الرقمية من خلال اســـتحداث خدمات وتكنولوجيات وعمليات ضرورية لإنشاء حافظة من الخدمات الرقمية الحديثة تتماشى مع احتياجات المنظمة.

الإنجازات المحقّقة

331- سعت الأنشـطة المنفذة إلى تحسـين جودة الأصـول الرقمية للمنظمة وإرسـاء مختلف القدرات الرقمية بموازاة الحرص على مواصـــلة تكنولوجيا المعلومات تلبية احتياجات المنظمة على صـــعيد التكنولوجيا في مختلف أنحاء العالم. وجرى تحقيق تقدم ملحوظ في مجال تطوير منتجات وخدمات رقمية خلال فترة السـنتين بما في ذلك اتسـاع اسـتخدام النظام السـحابي وأنواع أخرى من التكنولوجيات المبتكرة.

332- وحققت جودة الأصـول الرقمية المتاحة لاسـتخدامها من قبل المنظمة 72 في المائة مقابل الغاية الموضـوعة وقدرها 75 في المائة (9–1–باء) في حين أنّ إنجاز منتجات وخدمات تكنولوجيا المعلومات قد ســـهّل العمليات في جميع مكاتب المنظمة في مختلف أنحاء العالم. وبقيت مســـتويات رضـــا الزبائن في مجال تكنولوجيا المعلومات مرتفعة وبلغت الغاية الموضوعة (9–1–ألف).

333- وجرى تبسـيط اسـتخدام الأدوات والحلول التجارية خلال فترة السـنتين 2018-2019. ونتيجة لذلك، اكتسـبت المنظمة مجموعة من القدرات في مجال تكنولوجيا المعلومات تتيح تجربة وقدرات موحدة على صـــعيد تكنولوجيا المعلومات لجميع موظفي المنظمة أيا كان موقعهم الجغرافي. وتحقيقًا لهذه الغاية، أدى اســـتخدام Office 365 على نطاق واســـع إلى توافر الأدوات اللازمة للإنتاجية والتعاون بشـكل دائم. وهناك اتفاقات جارية مع كل من الخدمات الإلكترونية لأمازون ومع غوغل لتسـهيل اسـتخدام الخدمات السـحابية. وجرى خلال سـنة 2019 السـعي إلى اسـتخدام حلول "جاهزة" في السـوق عوضًـــا عن التطبيقات المعتادة المســـتخدمة داخل المنظمة. ويتيح هذا النهج الجديد بيئة رقمية تتضـــمن مزيدًا من القدرات بموازاة الحد بالإجمال من كلفة الملكية. وتمثل أحد الحلول المثلى لهذا النهج الرقمي الجديد في اسـتخدام حلّ أتاح للمشـاركين في الدورة الثالثة والسـتين بعد المائة لمجلس المنظمة إمكانية الاطلاع بالكامل على الفعاليات والوثائق وسـائر المعلومات ذات الصـــلة بواســـطة تطبيق على الهواتف المحمولة. وخلال النصـــف الأخير من ســـنة 2019، بدأ العمل على تحديث موقع fao.org بما يعكس رؤية المدير العام لوجود المنظمة على نطاق الشـبكة. واسـتكملت عملية التحديث الكامل للصـفحة الرئيسية في شهر ديسمبر/كانون الأول 2019 وسيتواصل العمل خلال الفترة 2020-2021.

334- وجرى تعزيز القدرة على الصمود في مواجهة التهديدات الأمنية الخارجية خلال فترة السنتين بواسطة آليات مختلفة بما في ذلك مركز العمليات الأمنية الذي تم إنشاؤه. وقد أتاح هذا رصد أي حوادث أمنية خطيرة وصدّها تلقائيًا. وساعد أيضًا النجاح في تطبيق الحملة الجارية على توعية موظفي المنظمة بالأمن الإلكتروني.

335- وتواصل التعاون الموسّع مع الوكالات التي توجد مقارها في روما وتم توسيع نطاقه بقدر أكبر خلال فترة السنتين في مجالات الأمن الإلكتروني وتبادل العقود والاتفاقات الطويلة الأجل، إضافة إلى تبادل المعلومات والتنسيق.

الدروس الرئيسية المستفادة

336- جرى العمل على نطاق واسع خلال سنة 2019 لإرساء الأسس اللازمة لترشيد الحافظة الرقمية للمنظمة. وقد تم هذا فعليًا على نطاق العالم ككلّ إقرارًا ببصمة المنظمة العالمية وباحتياجات المكاتب الميدانية.

337- وفي إطار هذا العمل، أشير على النحو الواجب إلى أنّ القدرة على توفير حلول رقمية تعتمد على وجود أسس متينة على صعيد تكنولوجيا المعلومات – أي الخدمات والبنى التحتية الأساسية لتكنولوجيا المعلومات إضافة إلى العمليات والقدرات والموارد اللازمة لتقديم أفضل الممارسات في مجال تكنولوجيا المعلومات. ومن الضروري أن يستمر التركيز بما يضمن تطوير أسس تكنولوجيا المعلومات بقدر أكبر ولدعم الحلول الرقمية والتحول الرقمي.

338- ورغم التقدم الكبير المحرز خلال الفترة 2018-2019 لتحديث بيئة تكنولوجيا المعلومات في المنظمة، فإنّ نطاق المبادرات على غرار نقل حافظة تطبيقات المنظمة بأكملها من مركز بيانات المنظمة في المقر الرئيسي إلى مقار سحابية خارجية للبنية التحتية لم يُنجز بالكامل وهو سيتطلب مزيدًا من التركيز في الفترة 2020-2021 لبلوغ الغاية المتمثلة في إنشاء منظمة رقمية.

الهدف الوظيفي 10: حوكمة المنظمة والإشراف والتوجيه

الغرض والنطاق

339- يشكل الهدف الوظيفي 10 الأساس لقياس الوظائف التي تشملها الحوكمة والإشراف والتوجيه في المنظمة. وخلال الفترة 2018-2019، كانت وحدات الأعمال المسؤولة هي شعبة المؤتمر والمجلس وشؤون المراسم، ومكتب التقييم، ومكتب المفتش العام، ومكتب المدير العام، ومكتب الشؤون القانونية والأخلاقية، ومكتب الاستراتيجية والتخطيط وإدارة الموارد، ومكتب دعم المكاتب الميدانية.

340- وتهدف هذه الوظائف إلى توجيه المنظمة توجيهًا فعالًا من خلال الإدارة والرقابة الاستراتيجيتين، وتعزيز الالتزام السياسي والتعاون مع الأعضاء. وهذا ينطوي على وضع ما يلزم من ترتيبات وعمليات مؤسسية لتقييم النتائج البرامجية واتخاذ الإجراءات اللازمة بشأنها وبشأن سلامة المنظمة الكامنة وراءها؛ ودعم الحوكمة الفعالة من خلال ضمان الامتثال للنصوص الأساسية والسياسات المعتمدة من قبل الأجهزة الرئاسية. وتمثلت إحدى الأولويات الرئيسية لفترة السنتين في تسريع وتيرة تنفيذ الأهداف الاستراتيجية، مع الأخذ بعين الاعتبار المستجدات العالمية الكبرى في مجال السياسات وعملية إعادة تنظيم منظومة الأمم المتحدة الإنمائية.

الإنجازات المحققة

341- لقد تسنّى تحقيق خمسة من أصل المؤشرات الثمانية والغايات التي على ضوئها يتم قياس أداء هذا الهدف الوظيفي.

342- وتم الحفاظ على ما تحقّق في فترة السنتين السابقة من تحسّن في معدل تسليم وثائق الأجهزة الرئاسية في موعدها بجميع اللغات (10-1-ألف)، وهو 82 في المائة مقابل الغاية الموضوعة وقدرها 100 في المائة، وذلك بفضل الحرص كل الحرص على متابعة عملية إعداد الوثائق وتجهيزها عن كثب، على الرغم من تزايد الضغط التنازلي من مجموعة أكبر من اجتماعات الأجهزة الرئاسية خلال فترة السنتين.

343- وتمكنت الإدارة من تنفيذ القرارات الصادرة عن المجلس بواسطة نظام تتبع فعال ومن خلال رفع تقارير منتظمة عن التقدم المحرز إلى المجلس، ممّا أسفر عن تنفيذ كامل (100 في المائة) لقراراته البالغ عددها 56 قرارًا خلال فترة السنتين (10-1-باء).

344- وفي الوقت الذي بلغ فيه إجمالي تغطية عملية المراجعة 75 في المائة قياسًا إلى الغاية المحددة، وهي 90 في المائة (10-2-باء)، ويعزى ذلك بالأساس إلى القيود المفروضة على الموارد والوظائف الشاغرة في مكتب المفتش العام، تحقّقت بشكل كامل الغاية المحددة بالنسبة إلى البلدان التي تشملها تقييمات البرنامج (10-2-باء). وبفضل تزايد رقابة الإدارة وأدوات أفضل لرفع التقارير، بلغت النسبة المئوية لتوصيات المراجعة عالية المخاطر التي تنفذت بحلول موعدها 87 في المائة، متجاوزة الغاية المحددة، وهي 80 في المائة (10-3-جيم). كما تحقّقت نتائج إيجابية مماثلة في تنفيذ التوصيات المنبثقة عن التقييمات الاستراتيجية (10-3-باء). بينما لم تتحقّق بالكامل الغاية المتمثلة في خفض عدد توصيات المراجعة التي لم تنفذ

بعد منذ وقت طويل (10-3-دال)، وذلك بسبب التغييرات التي أجريت على الجداول الزمنية للتنفيذ المتفق عليها مع مكتب المفتش العام.

345- وعلى العموم، استطاعت المنظمة تحقيق 95 في المائة من مقاصد مخرجات الأهداف الاستراتيجية، قياسًا إلى الغاية المحددة لفترة السنتين، وهي 85 في المائة (10-3-ألف).

المعالم البارزة

346- لقد سجّلت زيادة ملحوظة في إنجاز التقارير والمحاضر الحرفية لدورات المؤتمر والمجلس ونشرها في موعدها بفضل التحسّن الذي طرأ على الإدارة الداخلية وعملية تجهيز الوثائق، من خلال تحسين عملية برمجة وتنسيق الاحتياجات الخاصة بالترجمة.

347- وإن تعزيز الاتصالات مع الأعضاء، بما في ذلك بواسطة زيادة الإحاطات الإعلامية والمشاورات وتوفير المواد الإعلامية، وإدخال تحسينات على أساليب العمل، وزيادة استخدام التكنولوجيات الحديثة خلال دورات الأجهزة الرئاسية، كلّها مسائل ساهمت في تيسير التوصل إلى توافق في الآراء.

348- وسعيًا إلى حماية مصالح المنظمة على المديين القصير والبعيد وتشجيع احترام قواعد المنظمة وسياساتها وإجراءاتها ومعاييرها الخاصة بالسلوك الأخلاقي، أسديت إلى الأجهزة الرئاسية والإدارة المشورة القانونية والدستورية وتلك المتعلقة بالشؤون الأخلاقية. كما قدم مكتب الشؤون القانونية مشورة قانونية مستفيضة بشأن وضع سياسات وقواعد وإجراءات تشغيلية جديدة ومنقحة، وكذلك الدعم لصياغة اتفاقات مشاريع واتفاقات مع الجهات المانحة، بما في ذلك بالنسبة إلى ترتيبات معقدة مثل تلك الخاصة بالصندوق الأخضر للمناخ. كما تولى المكتب الدفاع عن المنظمة في المنازعات القضائية وقدم الدعم في العديد من إجراءات الاستئناف.

349- كما زوّدت دائرة قانون التنمية الأعضاء بالمساعدة القانونية بشأن عدد من المواضيع الفنية والأولويات المستجدة، بما في ذلك حيازة الأراضي وسلامة الأغذية والصيد غير القانوني دون إبلاغ ودون تنظيم وتغير المناخ والغش في الأغذية، ممّا أدى إلى توطيد أواصر التعاون مع المؤسسات الدولية والإقليمية.

350- وسجّلت قاعدة بيانات التشريعات الوطنية والاتفاقات الدولية بشأن الأغذية والزراعة والموارد الطبيعية المتجددة (FAOLEX) أكثر من 000 3 مستخدم يوميًا، مع ما يزيد عن 000 173 سجل في مجموعتها، ممّا أسفر عن توسيع نطاق التعاون مع الإدارات الفنية بشأن إنشاء قواعد بيانات فرعية مواضيعية بخصوص العديد من المواضيع.

351- واضطلع مكتب التقييم بعدة عمليات تقييم مواضيعية استجابة للطلبات الواردة من الأجهزة الرئاسية، مثل عمليات تقييم عمل المنظمة في مجال المساواة بين الجنسين والتغذية، وتقييم إطار النتائج الاستراتيجية للمنظمة، وتقييم استراتيجية المنظمة الخاصة بالشراكات. وبالإضافة إلى ذلك، قام 13 تقييمًا قطريًا باستعراض مساهمات المنظمة، وتقييم جدواها وفعاليتها وكفاءتها واستدامتها، وتحديد الدروس الاستراتيجية بالنسبة إلى وضع البرامج في المستقبل.

352- وأدت المشورة التي أسداها مكتب المفتش العام إلى دعم أطر المنظمة المتعلقة بالمساءلة والرقابة الداخلية وإدارة المخاطر من خلال أكثر من 45 عملية مراجعة، شملت مجموعة واسعة من المكاتب والأنشطة، بما في ذلك قرابة 500 إجراء مقترح للتحسين. وتضمنت المجالات المؤسسية الرئيسية لاستعراضات المراجعة دورة مشاريع المنظمة، واستمرارية الأعمال، والمسائل المتعلقة بخصوصية البيانات، وتعيين الموظفين الفنيين، وإدارة السجلات والمحفوظات، وتخطيط البرامج والميزانية والعمل، وأمن تكنولوجيا المعلومات. ووفقًا لما ورد في التقارير السنوية التي قدمها المفتش العام إلى لجنة المالية، حقّق المكتب أيضًا في ادعاءات خاصة بالغش وغير ذلك من أشكال سوء سلوك.

353- وتولت المنظمة، في إطار التزامها بضمان الشفافية، وبالإضافة إلى قيامها كل ثلاثة أشهر بنشر بيانات مستفيضة عن جميع مشاريعها المموّلة من المساهمات الطوعية والمقرّرة من خلال المبادرة الدولية للشفافية في المعونة، رفع تقارير سنوية إلى منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي بشأن إنفاقها على المساعدة الإنمائية الرسمية.

354- وتعزّزت بشكل كبير خلال فترة السنتين الجهود الهادفة إلى الارتقاء بإدارة المخاطر والرقابة الداخلية في المنظمة وبناء على مشورة وتوصيات لجنة المراجعة، أوليت عناية لتنقيح وتعزيز سجل المخاطر في المنظمة والخطوات المقبلة لنموذج الاستحقاق. ومنذ عام 2017، تصدر الكشوف المالية للمنظمة مشفوعة بيان للرقابة الداخلية يستند إلى عملية عالمية شاملة لرفع التقارير. واتُّخذت خطوات إضافية من أجل تنفيذ إدارة المخاطر في المنظمة تنفيذًا كاملًا، إذ بات إعداد سجلات المخاطر أمرًا إلزاميًا الآن بالنسبة إلى جميع مكاتب المنظمة، بما يشمل تحديد المخاطر والتخفيف من حدتها ورصدها والإبلاغ عنها. ويولى اهتمام خاص لمخاطر الغش، مع إصدار استراتيجية وخطة عمل لمكافحة الغش في عام 2018 واعتماد خطط لمكافحة مخاطر الغش، مدعومة بأداة إلكترونية مخصّصة.

355- وظلت المنظمة تساهم بهمة ونشاط في عملية إعادة تنظيم نظام الأمم المتحدة الإنمائي باتخاذ إجراءات على المستويات العالمية والإقليمية والقطرية للاستجابة للتغييرات التي أجريت تماشيًا مع خطة عام 2030. وأدى وضع توجيهات جديدة للمنظمة في مجال السياسات إلى تمكينها من أن تؤدي في فرق الأمم المتحدة القطرية المزيد من الأدوار القيادية في المجالات الفنية والمتعلقة بالسياسات التي تندرج ضمن إطار ولايتها ومن أن تشارك في الجهود المشتركة المبذولة على الصعيد القطري في مجالات التخطيط والبرمجة وتعبئة الموارد، إضافة إلى استراتيجيات تسيير الأعمال.

356- وبالاستناد إلى الاستعراض الشامل لتغطية شبكة المكاتب الميدانية التابعة للمنظمة، بذلت جهود لإعادة تحقيق التوازن بالنسبة إلى الموارد بهدف زيادة المرونة والاستجابة بشكل مناسب لاحتياجات البلدان وأولوياتها. وتم دعم ذلك بزيادات تدريجية في تفويض السلطات للمكاتب الميدانية، خاصة في ما يتعلق بالمشتريات والموارد البشرية. وترد في *القسم ثانيًا- دال* من هذه الوثيقة معلومات إضافية بهذا الشأن.

357- وأصدرت المنظمة، في الفترة 2018-2019، سياستها الجديدة الخاصة بتكاليف الدعم بالصيغة التي أقرتها الأجهزة الرئاسية للمنظمة. وتمثل الغرض الأساسي لهذه السياسة الجديدة في ضمان الامتثال لقرار الجمعية العامة للأمم المتحدة A/RES/67/226 ومبدئه التوجيهي المتمثل في استرداد كامل التكاليف، بشكل متناسب، من الموارد الأساسية وغير الأساسية. وبدأت عملية اعتماد السياسة الجديدة، مدعومة ببرنامج تنفيذ شامل يتضمن التدريب والتواصل مع الشركاء في

الموارد، بمشاريع تم التفاوض بشأنها في عام 2018 وما بعده. وفي عام 2019، بلغ معدل التنفيذ 33.7 في المائة من إجمالي حافظة المشاريع.

358- من أجل الاستجابة إلى المتطلبات الجديدة ونموذج الأعمال المنبثقة عن إعادة تنظيم منظومة الأمم المتحدة، أخضعت المنظمة الخطوط التوجيهية لأطر البرمجة القطرية لديها لمراجعة معمّقة بحيث تكون أداة المنظمة هذه المستخدمة في التخطيط والبرمجة منبثقة عن إطار التعاون في الأمم المتحدة. وجرى أيضًا وضع استراتيجية وخطة عمل داخلية تسعيان إلى تحقيق هدفين رئيسيين اثنين هما: (1) التوعية وبناء قاعدة المعارف لمختلف الجماهير المستهدفة في نموذج البرمجة القطري الجديد ومشاركة المنظمة ذات الصلة؛ (2) وتحديد وتنسيق (من الناحية المالية أيضًا) القدرات الماهرة المطلوبة من مختلف مستويات المنظمة لتقديم الدعم في الوقت المناسب للمكاتب القطرية من أجل التخطيط والصياغة على المستوى القطري، والتنفيذ لاحقًا.

359- وتظل الإدارة الفعالة للمخاطر والضوابط الداخلية القوية، التي تدعم بلوغ الأهداف الاستراتيجية للمنظمة، تشكل أولوية بالنسبة إلى الإدارة العليا. فمنذ عام 2017، يصدر المدير العام بيانًا بشأن الرقابة الداخلية جنبًا إلى جنب مع الكشوف المالية السنوية، بالاستناد إلى استعراض شامل للضوابط الرئيسية وعملية رفع تقارير على نطاق المنظمة. وخلال فترة السنتين، تم تسريع وتيرة العمل الرامي إلى النهوض بممارسات إدارة المخاطر في المنظمة، مع تنفيذ الشرط اللازم لإعداد سجلات المخاطر في جميع المواقع. وتنطوي هذه العملية، التي تُدعم بأنشطة لبناء القدرات ومواد وأدوات توجيهية استحدثت حديثًا، على تحليل المخاطر ووضع خطط لإدارة المخاطر، بهدف دعم عملية اتخاذ قرارات مستنيرة والتوعية بالمخاطر.

الدروس الرئيسية المستفادة

360- ستستمر المنظمة في السعي إلى الابتكار وتعزيزه من حيث البنية التحتية والتكنولوجيا والإجراءات لتحقيق المزيد من الكفاءة والشفافية وبناء الثقة في عمليات الحوكمة في المنظمة.

361- وتتيح عملية إعادة تنظيم منظومة الأمم المتحدة الإنمائية بعدًا جديدًا لمساءلة وكالات الأمم المتحدة على الصعيد القطري. وسيتعين على كل وكالة تحمّل المسؤولية عن مساهمتها في الجهد الجماعي الداعم للبلدان لتحقيق أهداف التنمية المستدامة. وفي هذا الصدد، يُعرض على لجنة البرنامج اقتراح لإعادة تشكيل نظام المنظمة الخاص بالتقييم لتعزيز مساءلة المنظمة على الصعيد القطري في ظلّ هذا السياق الجديد.

الهدف الوظيفي 11: الإدارة الكفؤة والفعالة

الغرض والنطاق

362- يشكّل الهدف الوظيفي 11 الأساس لقياس الإدارة والإشراف على نحو فعال وكفؤ للموارد البشرية والمالية وغيرها من الأصول المادية من خلال مؤشرات أداء رئيسية ستة مع أهداف محددة لفترة سنتين. وإنّ وحدات الأعمال المسؤولة هي إدارة الخدمات المؤسسية ومكتب الموارد البشرية.

363- وتمحورت أولويات العمل المضطلع به تحت إطار هذا الهدف الوظيفي خلال فترة السنتين حول مواصلة إصلاح عمليات الأعمال الإدارية من خلال الاستعانة بمصادر خارجية وتبسيط العمليات وتقديم الدعم لعملية تطبيق اللامركزية؛ وتعزيز آليات رصد الامتثال، بما في ذلك من خلال زيادة استخدام أدوات تكنولوجيا المعلومات المتاحة.

الإنجازات المحقّقة

364- حققت المنظمة الغاية الموضوعة لفترة السنتين بالنسبة إلى خمسة من أصل ستة من مؤشرات الأداء الرئيسية لهذا الهدف.

365- وواصلت المنظمة خلال الفترة 2018-2019 بذل الجهود لتعزيز عمليات التعيين وتسريعها مع مراعاة احتياجات المنظمة لاستقطاب يد عاملة متعددة المهارات ومنوعة والحفاظ عليها وتيسير تحقيق المساواة بين الجنسين والتوازن الجغرافي بموازاة مواصلة إبراز الأهمية الخاصة للأداء والكفاءة الفنية في قرارات الاختيار. وجرى بذل جهود خاصة لاستقطاب مرشحين من ذوي التخصصات العالية بما يمكّن المنظمة من تعزيز تنفيذ البرامج وزيادة قدراتها الفنية. وقد ساهم تطوير منصة Taleo لتعيين الموظفين في تحقيق وفورات نتيجة زيادة الكفاءة في عمليتي التعيين والالتحاق بالعمل.

366- وبلغ متوسط الوقت اللازم لتعيين الموظفين خلال فترة السنتين 145 يومًا وهو معدل أعلى بقليل من الغاية الموضوعة لفترة السنتين والبالغة 120 يومًا، وذلك بشكل أساسي بسبب بعض التأخير في عمليات التعيين في أعقاب القرارات الإدارية بشأن التوظيف (11-1-ألف). وجرى تعزيز التمثيل الجغرافي العادل بشكل ملحوظ، حيث تجاوزت بشكل كبير نسبة البلدان الأعضاء الممثلة تمثيلا عادلًا (91 في المائة) الغاية الموضوعة لفترة السنتين جراء أنشطة التواصل الهادفة إلى استقطاب البلدان التي تتوجه إليها (11-1-باء). وخلال فترة السنتين، أُنجزت 90 عملية من عمليات نقل الموظفين في إطار برنامج حركة الموظفين (11-1-جيم).

367- وفي الفترة 2018-2019، تلقت المنظمة رأيًا غير مشفوع بتحفظات من جانب المراجع الخارجي بشأن كشوفاتها المالية لعامي 2017 و2018 والتي باتت تشمل أيضًا، اعتبارًا من سنة 2017، بيانًا للرقابة الداخلية فيه ضمانة إضافية لكفاءة نظام الرقابة الداخلية (11-2-ألف).

368- وأجري تعديل ملحوظ في سياسات المشتريات من خلال اعتماد نموذج لامركزي للمشتريات يتحلى بدرجة عالية من السلطة المفوضة. وتعتمد الاستراتيجية الجديدة للمشتريات على نهج قائم على المخاطر وقدرة عالية على بناء القدرات في المكاتب الميدانية.

369- وفي عام 2018، لجأت المنظمة إلى حلّ تمثّل في العطاءات الإلكترونية المدرجة ضـــمن بوابة الأمم المتحدة العالمية للمشتريات وهو ما زاد من شفافية المشتريات في المنظمة بموازاة تعزيز إدارة الموردين.

370- وعزز مركز الخدمات المشتركة عملياته على المستوى العالمي وأنشأ وحدة للتحسين المستمر تتولى تنسيق التغييرات في النظام والعملية وتوفير الدعم لأنشطة التغيير المناسبة على مستوى الإدارة. وخلال شهر نوفمبر/تشرين الثاني 2019، حصل مركز الخدمات المشتركة على شهادة ISO 9001 بالنسبة إلى ثلاث من عملياته في مجالات الأصول والمدفوعات والسفر. وواصلت المنظمة إصلاح عملياتها الخاصة بالأعمال من خلال النقل إلى الخارج والتبسيط وخلال فترة السنتين، نُقلت إلى بودابست وظائف إدارة الأصول والحسابات المدينة والتسويات المصرفية في المقر الرئيسي والتغطية الطبية ما بعد انتهاء الخدمة.

371- وجرى تعزيز الدعم المباشر وبناء القدرات في مجالات المشتريات والشؤون المالية والسفر بشكل ملحوظ خلال الفترة 2018-2019 من أجل زيادة امتثال المكاتب القطرية وتعزيز قدراتها. وتم توفير تدريب وجاهي بالنســـبة إلى القواعد الجديدة الخاصة بالمشتريات وأيضًا في مجال التخفيف من المخاطر المالية. وبالنسبة إلى بعض العمليات، على غرار إدارة المشتريات والأموال النقدية، بات استكمال دورات تدريبية إلكترونية محددة شرطًا لمنح القدرة على النفاذ إلى الوظيفة ذات الصلة في النظام.

372- وإنّ مستوى رضا الزبائن إزاء نوعية الخدمات الإدارية يفوق بأشواط الغاية الموضوعة لفترة السنتين ونسبتها 70 في المائة في بعض المجالات الوظيفية (خدمات المرتبات والسفر وإدارة الأصول والدعم على صعيد تكنولوجيا المعلومات) (11-3-ألف). وجرى أيضًا بلوغ الغاية الموضوعة لفترة السنتين بالنسبة إلى الإفادة عن انبعاثات غازات الدفيئة حيث قدّم 87 في المائة من المكاتب القطرية للمنظمة البيانات اللازمة بهذا الشأن (11-3-باء).

الدروس الرئيسية المستفادة

373- سيتطلب التنفيذ الكامل لاستراتيجية الموارد البشرية الجديدة وضع خطة شاملة لإدارة التغيير تقوم على التواصل مع أصحاب المصلحة والإدارة العليا، إضافة إلى تعزيز القدرات ضمن الوظيفة الخاصة بالموارد البشرية. وستشمل الخطة الاســـتخدام الفعال للبرمجيات والوظائف المتاحة عبر الإنترنت والتي من شـــأنها أن تقلص الوقت والموارد اللازمة في هذه العمليات تماشيًا مع عملية التحول الرقمي.

374- ومن حيث حركة الموظفين، سوف تنقح المنظمة سياستها الخاصة بالحركة/التناوب من أجل تحديد مواطن التحسين والتدابير الإضافية التي سيقوم عليها البرنامج خلال السنوات المقبلة.

375- وركّزت التجربة الناشئة عن عملية الإصلاح الجارية للمشتريات على ضرورة وجود إدارة حازمة للتغيير بما في ذلك تخطيط متين وإشراك أصحاب المصلحة والتشاور بشكل وثيق مع أصحاب السياسات ومركز الخدمات المشتركة بما يضمن أن تُبرز العمليات الخاصة بالأعمال التغيرات الحاصلة على مستوى السياسات بالإضافة إلى توفير ما يلزم من توجيهات ودعم للمستخدمين.

376- ويسلّط التفويض المتزايد للسلطات إلى المكاتب الميدانية الضوء على أهمية وجود رصد متين من جانب أصحاب السياسات والعمليات الخاصة بالأعمال استنادًا إلى نظام قوي لإدارة المخاطر وبناء القدرات على النحو الكافي لدى الموظفين الإداريين في المكاتب الميدانية.

الباب 13: الإنفاق الرأسمالي

الغرض والنطاق

377- أنشئ مرفق الإنفاق الرأسمالي بموجب قرار المؤتمر رقم 2003/10 بغية إدراج تخطيط الإنفاق الرأسمالي ضمن إطار منظمة الأغذية والزراعة (المنظمة) المالي والخاص بالميزانية. ويحدد المرفق ويأذن بالمصروفات المتعلقة بالأصول المادية وغير المادية التي تتجاوز مدة حياتها الافتراضية فترة السنتين المالية في المنظمة والتي تتطلب عمومًا مستوى من الموارد يتعذر تمويله في إطار اعتمادات فترة مالية واحدة. وتجيز المادة 6-11 من اللائحة المالية نقل أي رصيد في مرفق الإنفاق الرأسمالي لاستخدامه في الفترة المالية التالية.

378- وتسعى استثمارات المنظمة الرأسمالية إلى تحقيق أرباح من خلال بنية تحتية وبيئة عمل معززة القدرات والفعالية بما يخدم احتياجات المنظمة لتأدية أعمالها وتحقيق أهدافها الاستراتيجية. وقد تناول برنامج العمل والميزانية للفترة 2018-2019 ثلاثة مجالات من مجالات الاستثمارات الرأسمالية الخاصة ببرامج البيانات والمعلومات التقنية؛ والنظم التشغيلية والإدارية؛ والبنى التحتية والخدمات.

379- وقد أنجزت المنظمة بشكل تام واحدًا من مؤشري الأداء الرئيسيين الاثنين لفترة السنتين المتعلق بالإنفاق الرأسمالي (*الملحق 2*). وفي الفترة 2018-2019، كانت لجميع مشاريع مرفق الإنفاق الرأسمالي الجارية وعددها خمسة عشر مشروعًا خطة محددة لتحليل الكلفة والمنافع وتحقيق تلك المنافع (13-1-ألف). ومن المقرر إنجاز 14 مشروعًا خلال الفترة 2018-2019 منها ستّة مشاريع أنجزت في وقتها فيما جرى تمديد 8 منها إلى الفترة 2020-2021 (13-1-باء عند نسبة 43 في المائة).

الإنجازات المحقّقة

380- *البرامج الخاصة بالبيانات والمعلومات الفنية*. أنجز في عام 2019 المشروع الذي بدأ في 2016-2017 لإعداد لوحة تحكم لرصد نتائج المنظمة. والعمل جارٍ حاليًا على أربعة مشاريع أخرى لتطوير موقع إلكتروني للمنظمة ووضع استراتيجية للزراعة الإلكترونية وتحديث تطبيقات المخاطر المتوارثة وإنجاز نظام العمل الإحصائي، ومن المتوقع استكمالها في الفترة 2020-2021.

381- *النظم التشغيلية والإدارية*. أنجزت خلال سنتي 2018 و2019 على التوالي المشاريع التي بدأت في الفترة 2016-2017 لأتمتة السلف التي تقدمها المنظمة في إطار عمليات الدفع والتسويات وتوفير حلول الخدمات السحابية لتعيين الموظفين في المنظمة والتحاقهم بالخدمة. ويستمر العمل في مشاريع النظم التشغيلية والإدارية الجديدة الثلاثة التي بدأت في الفترة 2018-2019 لتوفير نظام معلومات متكامل لإدارة القوة العاملة وحل لإدارة عمليات الجرد العالمية ونظام إدارة دورة المشاريع ومن المقرر إنجازها خلال الفترة 2020-2021.

382- *البنى التحتية والخدمات*. أنجز هذا المشروع في عام 2018 وهو كان قد بدأ في الفترة 2016-2017 لتحسين التجهيزات الفيديوية في قاعات اجتماعات المنظمة. وأنجز في عام 2019 مشروعان اثنان أطلقا في عام 2018 لتجهيز

مكتب المنظمة الإقليمي في أكرا ببنية تحتية للطاقة الكهروضوئية بواسطة الطاقة الشمسية ولإعادة تصميم شبكة تكنولوجيا المعلومات في المقر الرئيسي. ومن المقرر أن يُنجز في الفترة 2020-2021 مشروعان جديدان أطلقا في عام 2018 لاستحداث منصة موحدة للتواصل في المنظمة وتحسين حماية النفاذ إلى البيانات وهوية تكنولوجيا المعلومات.

المعالم البارزة

383- منصة التواصل الموحدة لتكنولوجيا المعلومات التي أعدّت لتحل محلّ البنية التحتية للتخابر والاتصالات المتوارثة عالميًا وتحسينها مع مراعاة التطورات الجديدة في مجال تكنولوجيا المعلومات من حيث الحوسبة والبنية التحتية للاتصالات السحابية. وفي أعقاب التنفيذ الناجح للبنية التحتية الجديدة في المقر الرئيسي والتي أتت بمنافع مباشرة، سوف تؤدي المرحلة الثانية إلى زيادة قدرات المكاتب الميدانية ليس فقط من خلال تحسينات ملحوظة في البنية التحتية للاتصالات والاتصال بشبكة الإنترنت، بل أيضًا من خلال إتاحة إمكانية استخدام المؤتمرات الفيديوية والخدمات ذات الصلة بصورة مستمرة والتي لم تكن متاحة لولا ذلك. ويتواصل المشروع خلال سنة 2020 بالاستناد إلى خطة تنفيذ معجّلة.

الدروس الرئيسية المستفادة

384- سيتعين على المنظمة الاستفادة من التجربة ومن الدروس المشار إليها في المراجعة التي أنجزت للتوّ لإدارة مرفق الإنفاق الرأسمالي، من أجل التركيز على تعزيز عملية استعراض الاقتراحات وضمان مواءمة مشاريع الإنفاق الرأسمالي المقترحة مع الاستثمارات الإدارية والتشغيلية في مجال تكنولوجيا المعلومات. وفي مقابل وجود آلية للاستعراض تعمل على نحو جيّد بالنسبة إلى معظم المشاريع، من الضروري أيضًا وجود تخطيط طويل الأجل للاستثمارات في مجال تكنولوجيا المعلومات على الصعيدين الفني والإحصائي وبالنسبة إلى المشاريع الخاصة بالبنية التحتية.

الباب 14: الإنفاق الأمني

الغرض والنطاق

385- أنشأ المؤتمر بموجب قراره رقم 2005/5 الباب الخاص بالإنفاق الأمني باعتباره مرفقًا للإنفاق من أجل تأمين تغطية شاملة لتكاليف الموظفين وغير الموظفين المتصلة بشكل مباشر بأمن وسلامة الموظفين والأصول. ويوفر الإنفاق الأمني الأساس لقياس مدى تهيئة بيئة عمل آمنة ومأمونة في المقر الرئيسي والمكاتب الميدانية.

386- وخلال فترة السنتين، تم ضم وحدة الخدمات الأمنية إلى مكتب المدير العام المساعد (إدارة الخدمات المؤسسية) لتزويد الموظفين والأعضاء في جميع المقار بدعم يتسم بالفعالية من حيث التكلفة. واستمر إحراز التقدم في إطار برنامج المنظمة الخاص بالسلامة والصحة المهنيتين، بما في ذلك إصدار دليل جديد عن نظام إدارة القدرة التنظيمية على الصمود في المنظمة، وسياسة المنظمة بشأن استمرارية الأعمال، ونشر دليل مرحلة ما قبل الانتشار للموظفين وفي مراكز العمل المعرضة لمخاطر كبيرة وبدء أعمال صيانة هامة في المقر الرئيسي.

الإنجازات المحققة

387- خلال فترة السنتين، تحقّقت بشكل كامل أربعة من أصل خمسة مؤشرات وغايات يتم في ضوئها قياس الأداء في هذا الباب.

388- وأصبحت نسبة إجمالي امتثال الموظفين الذين أكملوا دورة التدريب الأمني الأساسي (BSAFE)[37] تبلغ الآن 96 في المائة،[38] وهي إحدى النسب الأعلى المسجّلة بين وكالات الأمم المتحدة والصناديق والبرامج التابعة لها، بما يتجاوز الغاية المحدد، وهي 90 في المائة (14-1-ألف). ومنذ يوليو/تموز 2017، بات الإذن بالسفر في مهام رسمية لجميع الموظفين يرتبط بالامتثال لشرط إكمال هذه الدورة التدريبية.

389- وتكلّلت مساعي المنظمة بالنجاح إلى حد كبير في تهيئة بيئة عمل آمنة ومأمونة من أجل تنفيذ البرامج في مختلف أنحاء العالم (14-2). وتم قياس مدى الامتثال للمعايير الأمنية الدنيا للعمل (14-2-ألف) من خلال عملية تقييم ذاتي، أشارت إلى أنّ 98 في المائة من المكاتب الميدانية للمنظمة استوفت المعايير بشكل كامل أو مع بعض القيود (الغاية المحددة هي 100 في المائة). وأما التدابير الأمنيّة لأماكن الإقامة فهي سارية بشكل كامل بالنسبة إلى الموظفين الدوليين في المنظمة (14-2-باء).

390- كما تمت على وجه السرعة متابعة وإدارة جميع الحوادث المبلّغ عنها ذات الصلة بالأمن في المكاتب الميدانية. فقد اجتمع الفريق المعني بالاستجابة للحوادث الخطرة كلّما وقع حادث كبير يتعلق بموظفي المنظمة أو أصولها، وذلك تماشيًا مع الخطوط التوجيهية بشأن الحوادث الخطرة الصادرة عن المنظمة (14-2-جيم). وأسندت الأولوية لتدابير استباق الحوادث الأمنية في الميدان والاستجابة لها في أكثر المقار عرضة للخطر، بما في ذلك من خلال إيفاد مختصين في الأمن الميداني

[37] الدورة التدريبية الإلكترونية الإلزامية للتوعية بالمسائل الأمنية لإدارة شؤون السلامة والأمن.

[38] تتعلق 4 في المائة المتبقية بالموظفين الذين يتم إصدار عقودهم وإدارتها مباشرة على الصعيد القطري.

للمساعدة على إدارة الأزمات الأمنية، والوصول إلى الوجهة المعنية خلال 72 ساعة في 100 في المائة من الحالات، بما يحقق الغاية المحددة (14-2-دال).

391- وخلال فترة السنتين، واصلت وحدات الأمن في مقار الوكالات التي توجد مقارها في روما العمل بشكل وثيق بشأن مجالات محددة كإجراء عمليات محاكاة ومناورات وتدريب مشتركة وتقديم الدعم في المؤتمرات الكبرى. وبالإضافة إلى ذلك، حظيت وثيقة تقييم المخاطر الأمنية على المستوى القطري التي تم إعدادها بصورة مشتركة بموافقة فريق الإدارة العليا في إيطاليا وإقرار إدارة الأمم المتحدة لشؤون السلامة والأمن في نيويورك.

الدروس الرئيسية المستفادة

392- تم الانتهاء من نشر نظام المنظمة الخاص بالإبلاغ عن حالات الطوارئ، متضمنًا بيانات الاتصال لمعظم موظفي المنظمة في مختلف أنحاء العالم. ويعتبر هذا النظام عنصرًا رئيسيًا من نظام إدارة القدرة التنظيمية على الصمود في المنظمة الذي يسمح بإرسال إخطارات طوارئ إلى موظفي المنظمة حول العالم بواسطة الهاتف والرسائل النصية القصيرة والبريد الإلكتروني للمنظمة. كما يُعد النظام، الذي تتم إدارته في المقر الرئيسي وفي كل مكتب من المكاتب الميدانية، عنصرًا رئيسيًا في خطة المنظمة لاستمرارية الأعمال وسيتم دمجه مع غيره من خطط نظام إدارة النتائج التشغيلية.

393- وأدت عملية التقييم الذاتي بشأن مدى الامتثال لإدارة المخاطر الأمنية (المعايير الأمنية الدنيا للعمل سابقًا) إلى تمكين دائرة الأمن من التركيز على المكاتب القطرية للمنظمة التي تسجل مستوى امتثال منخفض لأحكام إدارة المخاطر الأمنية. وستستخدم دائرة الأمن النتائج التي خلص إليها التقييم لإعطاء الأولوية في مخصّصات الميزانية على المستوى الميداني للاحتياجات المتصلة بالأمن والدعم الفني المخصّص.

جيم- برنامج التعاون التقني

الغرض والنطاق

394- يسمح برنامج التعاون التقني للمنظمة بالاستفادة من موارد برنامجها العادي، من خلال تيسير وصول الدول الأعضاء إلى معارف المنظمة وخبرتها التقنية في جميع المجالات ذات الأولوية التي يغطيها الإطار الاستراتيجي للمنظمة. وتوجّه الأولويات المحددة في أطر البرمجة القطرية عملية استخدام موارد برنامج التعاون التقني من أجل تقديم مساعدة تقنية قائمة على الطلب تهدف إلى الاستجابة لاحتياجات الحكومات وتشجيع التغيير وتحفيز تنمية القدرات والمساعدة في تعبئة الموارد. ويتم تصميم مشاريع برنامج التعاون التقني لتحقيق نتائج ملموسة وفورية بطريقة فعالة من حيث التكلفة ولتحفيز إحداث تغييرات في مجال التنمية.

الإنجازات المحققة

تعزيز إدارة ودعم برنامج التعاون التقني لأولويات الأعضاء

395- يستمر برنامج التعاون التقني في تحقيق غايات مؤشرات الأداء الرئيسية للبرنامج (أي التخصيص الكامل لاعتمادات برنامج التعاون التقني للفترة 2018-2019 والتنفيذ الكامل لاعتمادات برنامج التعاون التقني للفترة 2016-2017). ودعمًا لهذا الإنجاز، اعتمدت تدابير عدة من أجل تحسين المدة اللازمة للاستجابة للطلبات الواردة ورفع التقارير عن النتائج المحقّقة خلال فترة السنتين 2018-2019:

(أ) أصبح يستخدم الآن شكل موحّد مبسّط لوثيقة مشاريع برنامج التعاون التقني، ممّا يسفر عن تقليل عدد الصفحات من 30-40 في المتوسط إلى 10-15 صفحة كحد أقصى؛

(ب) تم إصدار دليل جديد لبرنامج التعاون التقني يتوخى تحقيق تبسيط شامل للإجراءات الهادفة إلى تحسين المدة اللازمة للاستجابة؛

(ج) توسّع نطاق المساعدة في حالات الطوارئ التي يقدمها برنامج التعاون التقني لتشمل عمليتي الوقاية والتخفيف؛

(د) تحسّنت التقارير النهائية لبرنامج التعاون التقني بالاستعانة بشكل أكثر إيجازًا، ممّا يؤدي من ثم إلى خفض عبء العمل في المكاتب الميدانية؛

(هـ) تم، في محاولة لزيادة الشفافية، *نشر التقرير السنوي الأول لبرنامج التعاون التقني (2019)* عن إجمالي نتائج البرنامج وإنجازاته؛

(و) أطلقت حملة إعلامية بشأن برنامج التعاون التقني عبر وسائل التواصل الاجتماعي، جنبًا إلى جنب مع عملية تجديد للموقع الإلكتروني للبرنامج.

لمحة عامة عن التمويل المعتمد والتنفيذ

396- تمت، خلال فترة السنتين، الموافقة على 810 مشاريع من مشاريع برنامج التعاون التقني بمبلغ إجمالي قيمته 148.1 مليون دولار أمريكي، كما هو مبيّن في *الجدول 2*، قياسًا إلى 786 مشروعًا بمبلغ إجمالي قيمته 151.9 ملايين دولار أمريكي في الفترة 2016-2017. وتندرج هذه التقلّبات ضمن الحدود العادية التي يمكن توقع تسجيلها بين فترات السنتين.

الجدول 2: الموافقات على مشاريع برنامج التعاون التقني خلال الفترة 2018-2019 بحسب النطاق الجغرافي

نوع مشروع برنامج التعاون التقني	الميزانية الإجمالية (بملايين الدولارات)	عدد المشاريع	متوسط الميزانية لكل مشروع (بآلاف الدولارات)	النسبة المئوية من إجمالي الميزانية المعتمدة
على المستوى القطري	92.6	333	278	63
على المستوى الإقليمي الفرعي	10.1	36	282	7
على المستوى الإقليمي	15.7	58	271	11
على المستوى الأقاليمي	3.7	8	459	2
مرفق برنامج التعاون التقني*	25.9	375	69	17
المجموع	**148.1**	**810**	**183**	**100**

* *يشمل 34 مرفقًا إقليميًا فرعيًا و33 مرفقًا إقليميًا من مرافق برنامج التعاون التقني*

397- يرد في *الجدول 3* توزيع موارد برنامج التعاون التقني الموافق عليها وفقًا لأقاليم المنظمة.

الجدول 3: توزيع موارد برنامج التعاون التقني الموافق عليها بحسب الأقاليم

الإقليم	الميزانية الإجمالية (بملايين الدولارات الأمريكية)	عدد المشاريع	النسبة المئوية من إجمالي الميزانية المعتمدة
أفريقيا	59.4	256	40
الشرق الأدنى	13.2	61	9
آسيا والمحيط الهادئ	32.0	176	22
أوروبا	13.3	102	9
أمريكا اللاتينية والبحر الكاريبي	26.6	207	18
على المستوى الأقاليمي	3.7	8	2
المجموع	**148.2**	**810**	**100**

398- تتناول مشـــاريع برنامج التعاون التقني احتياجات دعم التنمية والمســـاعدة في حالات الطوارئ على حد سواء. ويرد في *الجدول 4* التوزيع بحسب فئة تدخل المشروع.

الجدول 4: الموافقات على مشاريع برنامج التعاون التقني بحسب الفئة (مقارنة بالفترة 2016-2017)

فئة المشروع	2017 – 2016		2019 – 2018	
	الميزانية الإجمالية (بملايين الدولارات الأمريكية)	عدد المشاريع	الميزانية الإجمالية (بملايين الدولارات الأمريكية)	عدد المشاريع
المساعدة في حالات الطوارئ	24.4	57	22.5	51
دعم التنمية	105.4	367	99.7	384
مرفق برنامج التعاون التقني	22.1	362	25.9	375
المجموع	**151.9**	**786**	**148.1**	**810**

399- *المساعدة في حالات الطوارئ:* تمت، خلال فترة السنتين 2018-2019، الموافقة على 51 مشروعًا من مشاريع الطوارئ بمبلغ إجمالي قيمته 22.5 مليون دولار أمريكي. وتمّت بشـــكل خاص الموافقة على عدد من المشـــاريع اســـتجابة لكوارث مرتبطة بالمناخ (كموجات الجفاف والفيضـانات والأعاصـير المدارية على سـبيل المثال) وأزمات السـلسـلة الغذائية (مثل دودة الحشد الخريفية وحمى الخنازير الأفريقية ومرض الحمى القلاعية).

400- *دعم التنمية:* تمت، خلال الفترة 2018-2019، الموافقة على 384 مشروعًا بمبلغ إجمالي قدره 99.7 ملايين دولار أمريكي لدعم التنمية. وتستجيب هذه المشاريع للأولويات الوطنية على نحو ما هو وارد في أطر البرمجة القطرية، بما يتماشى تمامًا مع إطار النتائج الاستراتيجية للمنظمة.

401- ويُستخدم *مرفق برنامج التعاون التقني* للاستجابة لطلبات الحصول على خبرات تقنية محدودة ولصياغة اقتراحات المشـــاريع وإعداد الوثائق اللازمة للتفاعل مع الشـــركاء في الموارد ولتعزيز تخطيط البرامج. وإن قيمة هذه المشـــاريع لا تتجاوز مبلغ 100 000 دولار أمريكي وتستفيد من عمليات الموافقة المبسّطة، وتظل متوائمة تمامًا في الوقت ذاته مع أطر الأولويات الوطنية وأطر أولويات المنظمة. ويؤدي مرفق برنامج التعاون التقني دورًا متزايدًا في مجال تعبئة الموارد، بما في ذلك تقديم الدعم في إعداد مشاريع مرفق البيئة العالمية والصندوق الأخضر للمناخ.

402- وخلال فترة الســـنتين، بلغت قيمة المشـــاريع المنفذة 123.4 ملايين دولار أمريكي بانخفاض طفيف مقارنًة بالفترة 2016-2017، وهو ما يمكن تفســـيره بمســـتوى تنفيذ مبكر أعلى للمشـــاريع قياسًـــا إلى اعتمادات فترة الســـنتين 2016-2017، ممّا أسفر عن بقاء موارد مالية أقل من تلك الفترة لاستخدامها في الفترة 2018-2019.

403- ويبيّن *الجدول 5* توزيع مساعدات برنامج التعاون التقني المقدمة خلال فترة السنتين بحسب فئة المشاريع.

الجدول 5: تنفيذ مشاريع برنامج التعاون التقني في الفترة 2018-2019 بحسب فئة المشروع

فئة المشروع	بملايين الدولارات الأمريكية	النسبة المئوية
المساعدات في حالات الطوارئ	15.4	12.4
دعم التنمية	87.8	71.2
مرفق برنامج التعاون التقني	20.2	16.4
المجموع	**123.4**	**100**

لمحة عامة عن مساهمة برنامج التعاون التقني ومدى مواءمته مع الإطار الاستراتيجي

404- يرد في *الجدول 6* توزيع مساعدات برنامج التعاون التقني بحسب الأهداف الاستراتيجية. ويندرج نحو 65 في المائة من التنفيذ ضمن هدفين استراتيجيين اثنين، وهما: *جعل الزراعة والغابات ومصايد الأسماك أكثر إنتاجية واستدامة (الهدف الاستراتيجي 2) وزيادة قدرة سبل كسب العيش على الصمود أمام التهديدات والأزمات (الهدف الاستراتيجي 5).*

الجدول 6: تنفيذ مشاريع برنامج التعاون التقني في الفترة 2018-2019 بحسب الأهداف الاستراتيجية والهدف 6

	الهدف الاستراتيجي	التنفيذ في الفترة 2018–2019 (بملايين الدولارات الأمريكية)	النسبة من مجموع التنفيذ
1	المساهمة في القضاء على الجوع وانعدام الأمن الغذائي وسوء التغذية	16.8	13.6
2	جعل الزراعة والغابات ومصايد الأسماك أكثر إنتاجية واستدامة	50.0	40.5
3	الحدّ من الفقر في الريف	12.9	10.5
4	تمكين نظم زراعية وغذائية أكثر شمولًا وكفاءة	13.7	11.1
5	زيادة قدرة سبل كسب العيش على الصمود أمام التهديدات والأزمات	29.6	24.0
الهدف 6	الجودة الفنية والإحصاءات والمواضيع المشتركة (تغير المناخ والمساواة بين الجنسين والحوكمة والتغذية)	0.4	0.3
المجموع		**123.4**	**100**

الدروس الرئيسية المستفادة

405- نظرًا إلى النمو المستمر الذي شهده البرنامج الميداني للمنظمة وعبء العمل الناجم عن ذلك على نطاق المنظمة، كان اعتماد إجراءات وسياسات مبسّطة لبرنامج التعاون التقني أمرًا حاسم الأهمية بالنسبة إلى ضمان استخدام الموارد

استخدامًا كاملًا. ومع استمرار المنظمة في تطوير النهج البرامجي الذي تعتمده، ستتم دراسة المزيد من الفرص لتبسيط الإجراءات والسياسات المتبعة.

406- وإن المبادرات الجديدة لرفع التقارير تسلّط الضوء على العديد من التجارب الناجحة السابقة التي لم تتم الإشارة إليها، وسيؤدي التقييم وعملية المراجعة المقبلان لبرنامج التعاون التقني إلى مواصلة زيادة الشفافية وتيسير إجراء مناقشة حول تطوير البرنامج.

407- وثمة مجال لتحقيق مكاسب ناجمة عن زيادة الكفاءة. وسيستفيد برنامج التعاون التقني بشكل كامل من عملية تبسيط سياسات المنظمة وإجراءاتها التي ستطبق ردًا على عملية مراجعة دورة المشاريع التي أجريت مؤخرًا.

دال- الصندوق المتعدد الاختصاصات

الغرض والنطاق

408- يوفر الصندوق المتعدد الاختصاصات الوسائل اللازمة لتوطيد التعاون عبر مختلف الاختصاصات والحدود التنظيمية بغرض زيادة كفاءة المنظمة في مجالات العمل ذات الأولوية والتشجيع على اعتماد تدابير مبتكرة من شأنها أن تزيد كفاءة وفعالية تنفيذ برامج المنظمة ورصدها.

409- وكانت الموارد المخصصة للعمل المتعدد الاختصاصات خلال الفترة 2018-2019 قد جرى تخصيصها للبرامج الاستراتيجية (بقيمة مليوني (2) دولار أمريكي لكل من الأهداف الاستراتيجية) من أجل تمويل اقتراحات مختارة لدعم المبادرات الإقليمية وعمل البرامج الاستراتيجية على المستوى القطري، بالاستناد إلى الترتيبات المعززة لإدارة البرامج المتخذة في الفترة 2016-2017. ويرد الإنفاق من الصندوق المتعدد الاختصاصات بقيمة 10 ملايين دولار أمريكي لمجالات العمل هذه ضمن الجدول 7.

الجدول 7: الإنفاق من الصندوق المتعدد الاختصاصات في الفترة 2018-2019 (بملايين الدولارات الأمريكية)

البرنامج الاستراتيجي (2018–2019)	الإنفاق (بملايين الدولارات الأمريكية)
البرنامج الاستراتيجي 1 – المساهمة في القضاء على الجوع وانعدام الأمن الغذائي وسوء التغذية توفير الدعم للبلدان بالنسبة إلى مساهمة السياسات والمؤسسات والاستثمارات في تحقيق الهدفين 1 و2 من أهداف التنمية المستدامة وتوفير نظم غذائية مستدامة من أجل أنماط غذائية صحية. وقد شمل مجال العمل الاستفادة من تحليل كفاءة السياسات في 24 بلدًا أجراه برنامج FIRST المشترك بين منظمة الأغذية والزراعة والاتحاد الأوروبي وتشجيع المبادلات بين بلدان الجنوب حول مجالات التدخل ذات الأولوية من أجل تحقيق الهدف 2 من أهداف التنمية المستدامة في بلدان أفريقيا جنوب الصحراء الكبرى، إضافة إلى معالجة دور الأنماط الغذائية والنظم الغذائية في الوقاية من السمنة والأمراض غير السارية المتصلة بالنمط الغذائي بالتعاون مع البرنامج الاستراتيجي 4.	2.1

البرنامج الاستراتيجي (2018–2019)	الإنفاق (بملايين الدولارات الأمريكية)
البرنامج الاستراتيجي 2 – جعل الزراعة والغابات ومصايد الأسماك أكثر إنتاجية واستدامة عزز الدعم المقدم إلى 33 بلدًا النهج المتكامل المتبع بالنسبة إلى الإنتاج الزراعي المستدام للنظم الغذائية. وكانت مجالات العمل الرئيسية: (أ) التوعية من أجل تعزيز نهج الزراعة والأغذية المستدامة من أجل تحقيق أهداف التنمية المستدامة؛ (ب) ودعم التخطيط للمساهمات المحددة وطنيًا وتنفيذ نهج ذكية مناخيًا؛ (ج) وتشجيع الزراعة الإيكولوجية وغيرها من الممارسات والسياسات المبتكرة وإشراك المجتمعات المحلية الزراعية من الشباب؛ (د) وإجراء دراسات أساسية عن الرابط القائم بين إنتاج المياه والطاقة والأغذية وتدهور الأراضي في إقليم الشرق الأدنى وشمال أفريقيا.	2.0
البرنامج الاستراتيجي 3 – الحدّ من الفقر في الريف كان للأنشطة المنفذة وقع حافز للتشجيع على اعتماد نهج برامجية شاملة من أجل مساندة العمليات السياساتية على المستوى الوطني وحشد مزيد من التمويل للتعميم والتأثير بقدر أكبر. وقدّمت الأنشطة المنفذة الدعم إلى 28 بلدًا من أجل معالجة القضايا الرئيسية المتصلة بالنفاذ والعمالة والحماية الاجتماعية وتغير المناخ والهجرة وعمالة الشباب ضمن شراكة وثيقة مع سائر البرامج الاستراتيجية.	2.0
البرنامج الاستراتيجي 4 – تمكين نظم زراعية وغذائية أكثر شمولًا وكفاءة توفير الدعم لتطوير النظم الغذائية في 19 بلدًا في مختلف الأقاليم بالتعاون مع سائر البرامج الاستراتيجية والشركاء المحليين والمنظمات الإقليمية والدولية. وشملت مجالات العمل المحددة خطة العمل الخاصة بالأغذية في المناطق الحضرية والدعم لحوكمة النظم الغذائية المحلية وإجراء دراسات منهجية لفهم العلاقة بين السمنة والأمراض غير السارية والنظم الغذائية، بما في ذلك التجارة مع التركيز بشكل خاص على الدول الجزرية الصغيرة النامية.	2.0
البرنامج الاستراتيجي 5 – زيادة قدرة سبل كسب العيش على الصمود أمام التهديدات والأزمات جرى الاضطلاع بأنشطة لدعم المجالات المواضيعية ذات الأولوية على غرار إدامة السلام وصحة واحدة وتغير المناخ والحماية الاجتماعية والهجرة وسبل العيش الرعوية. وركّز التنفيذ	1.9

البرنامج الاستراتيجي (2018–2019)	الإنفاق (بملايين الدولارات الأمريكية)
المشـــترك بين عدة مجالات على البلدان الأفريقية[39] وبلدان المشـــرق العربي وتركيا وبلدان آســـيا ضـــمن شـــراكة وثيقة مع كل من المكاتب الإقليمية والإقليمية الفرعية والإدارات الفنية في المقر الرئيسي وبالتعاون مع سائر البرامج الاستراتيجية.	
المجموع	**10**

[39] بما في ذلك إثيوبيا وأوغندا وبروكينا فاسو وتشاد وتنزانيا وجنوب السودان والسودان والصومال وكينيا ومالي والنيجر.

هاء- الأداء المالي

تطور الموارد الإجمالية

410- يتمثل أحد الجوانب الرئيسية لتقرير تنفيذ البرامج في الإبلاغ عن استخدام الموارد خلال فترة السنتين من أجل تقديم منتجات وخدمات. ويعرض هذا القسم موجزًا لتطور واستخدام الموارد الإجمالية المتاحة من الاشتراكات المقرّرة والمساهمات الطوعية. ويشير التحليل إلى مجموع الإنفاق كما يرد في الحسابات المالية غير المراجعة لفترة السنتين والذي بلغ 800 2 مليون دولار أمريكي في الفترة 2018-2019، أي بزيادة قدرها 188 مليون دولار أمريكي (7.2 في المائة) قياسًا إلى الفترة 2016-2017.

411- ويمكن الاطلاع على مصادر التمويل الرئيسية في *الجدول 8* ضمن فئتين، هما:

(أ) "الحساب العام والحسابات ذات الصلة"، وهو ما يشمل الأنشطة المموّلة من المساهمات المقرّرة الناشئة عن اعتمادات البرنامج العادي والمصادر ذات الصلة، بما في ذلك أنشطة دعم الاستثمار ذات التمويل المشترك، واسترداد تكاليف الدعم، وبنود أخرى؛

(ب) "وحسابات الأمانة وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي"، وهو ما يشمل الأنشطة المموّلة من مساهمات طوعية من خلال مشاريع، بما في ذلك تلك المموّلة من برنامج الأمم المتحدة الإنمائي.

412- لقد انخفض الإنفاق تحت الحساب العام والحسابات ذات الصلة مقارنةً بفترة السنتين السابقة بما قدره 3.0 ملايين دولار أمريكي (0.3- في المائة) في حين أن الإنفاق المتصل بحسابات الأمانة وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي قد ازداد بما قدره 191.3 مليون دولار أمريكي (12.9 في المائة) كما هو مبيّن في *الجدول 8*. ويرتبط الانخفاض في إطار الحساب العام والحسابات ذات الصلة بالأساس بارتفاع صافي المبالغ المرحلة إلى فترة السنتين التالية لبرنامج التعاون التقني كما يرد بشكل مفصّل في *الجدول 8*.

الجدول 8: موجز الإنفاق بحسب مصدر التمويل (بملايين الدولارات الأمريكية)

مصدر التمويل	2016-2017	2018-2019	الفارق بالدولارات الأمريكية	نسبة الفارق
الحساب العام والحسابات ذات الصلة				
الإنفاق من البرنامج العادي مقابل ميزانية قدرها 1 005.6 مليون دولار أمريكي[1]	1 001.8	1 002.1	0.3	0.03%
أنشطة الاستثمار ذات التمويل المشترك	38.5	37.6	(0.9)	(2.2%)
المساهمات الطوعية والأموال المحصلة بمقتضى ترتيبات بين المنظمات	138.0	140.0	2.0	1.4%
المساهمات النقدية من الحكومات وغيرها من الإيرادات المتنوعة	20.4	22.6	2.2	11.1%
التعديلات في برنامج التعاون التقني ومرفق الإنفاق الرأسمالي والإنفاق الأمني (*الجدول 9*)	(9.2)	(25.7)	(16.5)	179.3%
فرق العملات[2]	(33.9)	(24.3)	9.6	(28.3%)
غير ذلك [3]	(22.6)	(22.3)	0.3	(1.2%)
المجموع الفرعي	*1 132.9*	*1 130.0*	*(3.0)*	*(0.3%)*
حسابات الأمانة وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي				
حسابات الأمانة/ برنامج الأمم المتحدة الإنمائي (باستثناء مشاريع حالات الطوارئ)	816.6	828.0	11.4	1.4%
عمليات الإغاثة الخاصة (مشاريع حالات الطوارئ)	661.8	841.8	180.0	27.2%
المجموع الفرعي	1 478.4	1 669.7	191.3	12.9%
مجموع الإنفاق	**2 611.4**	**2 799.7**	**188.4**	**7.2%**

ملاحظات:

(1) يُستثنى من الإنفاق من البرنامج العادي للفترة 2018-2019 مبلغ قدره 3.9 ملايين دولار أمريكي مموّل من ترحيل الرصيد غير المنفق من اعتمادات الفترة 2016-2017 أجيز بموجب قرار المؤتمر 2017/12 والمجلس.[40]

(2) يمثل فرق العملات تسويات ناشئة عن الإنفاق الفعلي والإيرادات الفعلية لتعكس تحويل المعاملات باليورو المسجلة بسعر الصرف المطبق في الميزانية عوضًا عن سعر الصرف المعمول به في الأمم المتحدة والساري في تاريخ إجراء كل معاملة.

الجدول 9: التعديلات في برنامج التعاون التقني ومرفق الإنفاق الرأسمالي والإنفاق الأمني في الفترة 2018-2019 (بملايين الدولارات الأمريكية)

مصدر التمويل	2016-2017	2018-2019	الفارق
اعتمادات برنامج التعاون التقني الخاصة بفترة السنتين السابقة المحوّلة إلى فترة السنتين الجارية	79.5	74.0	(5.5)
اعتمادات برنامج التعاون التقني المؤجلة لفترة السنتين التالية	(74.0)	(85.9)	(12.0)
موارد مرفق الإنفاق الرأسمالي في فترة السنتين السابقة المحولة إلى فترة السنتين الجارية	0	0	0
موارد مرفق الإنفاق الرأسمالي المؤجلة إلى فترة السنتين التالية	(12.0)	(10.3)	1.8
موارد مرفق الإنفاق الأمني الخاصة بفترة السنتين السابقة المحوّلة إلى فترة السنتين الجارية	0.3	0	(0.3)
موارد مرفق الإنفاق الأمني المؤجلة إلى فترة السنتين التالية	(3.0)	(3.5)	(0.5)
صافي المبلغ المحوّل إلى فترة السنتين الحالية / (المؤجل إلى فترات السنتين اللاحقة)	**(9.2)**	**(25.7)**	**(16.5)**

[40] الفقرة 6 (ح) من الوثيقة CL 159/REP.

أداء برنامج العمل

413- تم التخطيط لميزانية برنامج عمل الفترة 2018-2019 استنادًا إلى مستوى الاعتمادات الصافية الموافق عليها وإلى الموارد المالية الطوعية المقدرة من خارج الميزانية. ويستند برنامج العمل إلى الاحتياجات اللازمة لتحقيق مخرجات السنتين وبلوغ الغايات ذات الصلة المحدّدة ضمن أطر نتائج الأهداف الاستراتيجية والوظيفية، الهدف 6، وبرنامج التعاون التقني والإنفاق الرأسمالي والأمني.

414- ويقدم *الجدول 10* مقارنة لأداء المنظمة، بحسب الأهداف الاستراتيجية والوظيفية، بأبواب ميزانية الفترة 2018-2019 بالنسبة إلى الاعتمادات الصافية في البرنامج العادي والتقديرات المتعلقة بتنفيذ الأنشطة من خارج الميزانية. وإن توزيع الاعتمادات الصافية للبرنامج العادي بحسب أبواب الميزانية وكذلك توزيع الموارد من خارج الميزانية والتقديرات ذات الصلة هي تلك التي نُشرت في الوثيقة بشأن التعديلات على برنامج العمل والميزانية للفترة 2018-2019 ووافق عليها المجلس في ديسمبر/كانون الأول 2017 [41].

415- ويحيد استخدام موارد الاعتمادات الصافية حتمًا عمّا كان مقررًا نتيجة عوامل، مثل تغير الأولويات الذي يعكس تغيّر المتطلبات الخارجية على المستويين العالمي والقطري والتدابير المتخذة للاستجابة لاحتياجات الأعضاء الأكثر إلحاحًا والتكاليف غير المنظورة وتأثير أسعار الصرف.

416- وقد أنفقت المنظمة، خلال الفترة 2018-2019، نسبة 99.6 في المائة من الاعتمادات الصافية البالغة 005.6 1 ملايين دولار أمريكي، ممّا أسفر عن نقص إجمالي في الإنفاق قدره 3.6 ملايين دولار أمريكي.

417- ووفقًا للمادة 4-5 (ب) من اللائحة المالية، عُرض على لجنة المالية خلال دورتها المنعقدة في نوفمبر/تشرين الثاني 2019 أداء الميزانية للاطلاع على إجمالي نتائج الميزانية المتوقعة في الفترة 2018-2019 وعمليات النقل بين أبواب الميزانية[42]. وإن أي أرصدة غير منفقة في برنامج التعاون التقني والإنفاق الرأسمالي والإنفاق الأمني تُحوّل لاستخدامها في فترة السنتين التالية تماشيًا مع أحكام اللائحة المالية الحالية للمنظمة، ولذلك، فهي ترد في *الجدول 10* على أنها أنفقت بالكامل.

418- وفي إطار التنفيذ من الموارد من خارج الميزانية[43]، بلغ الإنفاق 1.8 مليارات دولار أمريكي، بزيادة نسبتها 16.4 في المائة عن المبلغ المقدّر في برنامج العمل والميزانية. ويعزى ذلك إلى الافتراضات الحذرة المستخدمة للتنبؤ بهذه الموارد نظرًا إلى تعذّر التنبؤ بهذا النوع من التدفقات المالية.

---

41 الوثيقتان CL 163/3 و CL 163/REP

42 الوثيقة FC 178/5.

43 يشمل الإنفاق في الخانة الخاصة بالموارد من خارج الميزانية عائدات الدخل المحسوبة على الحساب العام.

الجدول 10: أداء برنامج العمل في الفترة 2018-2019 (بآلاف الدولارات الأمريكية)

	التنفيذ من البرنامج العادي			التنفيذ من خارج الميزانية			مجموع التنفيذ	
الباب	الاعتمادات الصافية في برنامج العمل والميزانية	الإنفاق من الاعتمادات الصافية بحسب سعر الصرف المعتمد في الميزانية	(زيادة)/ نقصان الإنفاق	الموارد المقررة من خارج الميزانية في برنامج العمل والميزانية	الإنفاق من خارج الميزانية	(زيادة)/ نقصان الإنفاق مقابل ما كان مقررا	إجمالي الميزانية المقررة	مجموع الإنفاق
1	82 451	91 213	(8 762)	186 015	105 505	80 510	268 466	196 718
2	197 117	198 101	(984)	459 724	454 548	5 176	656 841	652 649
3	66 527	70 237	(3 710)	91 945	111 204	(19 259)	158 472	181 440
4	105 879	110 308	(4 429)	141 385	112 066	29 319	247 264	222 375
5	54 350	56 776	(2 426)	654 701	1 010 331	(355 630)	709 051	1 067 107
6	68 651	59 620	9 031	20 458	19 882	576	89 109	79 503
7	140 788	140 788	0	0	0	0	140 788	140 788
8	78 630	77 172	1 458	1 059	2 578	(1 519)	79 689	79 750
9	36 244	31 731	4 513	0	0	0	36 244	31 731
10	70 548	66 822	3 726	939	1 351	(412)	71 487	68 173
11	64 535	59 973	4 562	7 910	3 021	4 889	72 445	62 994
12	600	0	600	0	0	0	600	0
13	16 892	16 892	0	0	0	0	16 892	16 892
14	22 421	22 421	0	231	0	231	22 652	22 421
المجموع	1 005 635	1 002 056	3 579	1 564 368	1 820 486	(256 118)	2 570 003	2 822 542

419- ويبيّن *الشكل 1* الأداء المالي بحسب النواتج بالنسبة إلى الأهداف الاستراتيجية والهدف 6. ويمكن الاطلاع على الإنفاق بحسب النواتج في *الملحق 2* لكل باب من أبواب الميزانية.

الشكل 1: التنفيذ على مستوى النواتج بالنسبة إلى الأهداف الاستراتيجية والهدف 6 (بآلاف الدولارات الأمريكي)

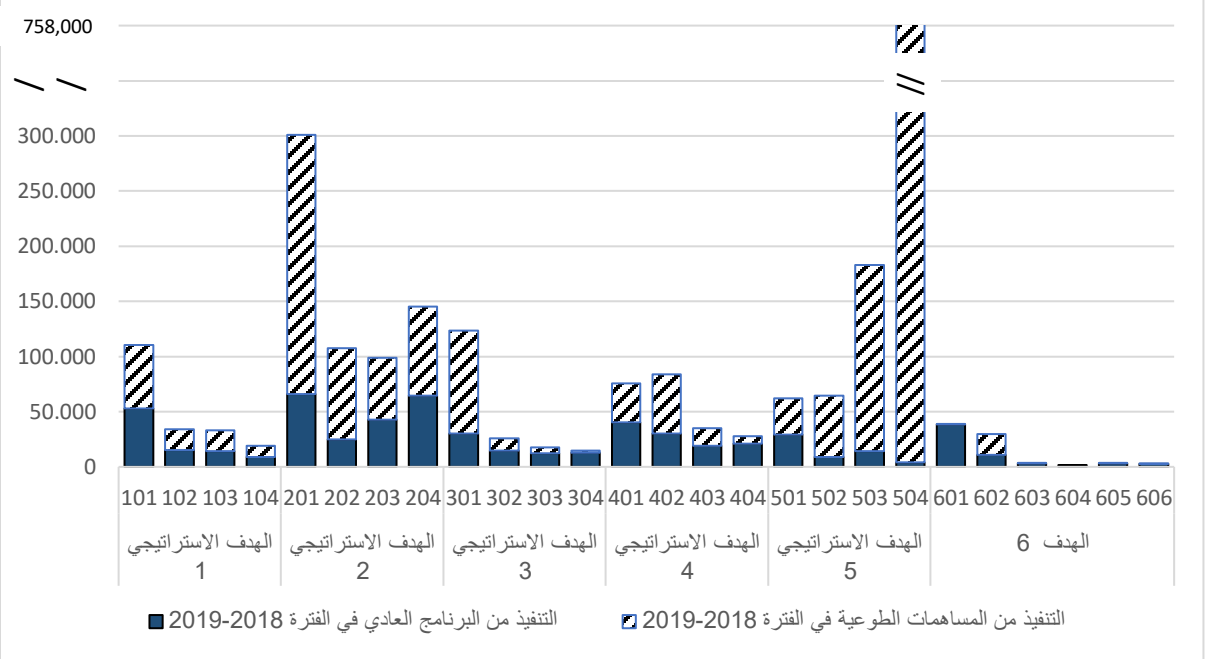

420- ويبيّن *الشكل 2* الإنفاق من البرنامج العادي والموارد من خارج الميزانية خلال فترة السنتين 2018-2019 كنسبة من مجموع الإنفاق. ويتضمن هذا الشكل أيضًا توزيع الإنفاق من خارج الميزانية حسب النوع: مشاريع المساعدة في حالات الطوارئ، المشاريع الميدانية والعالمية والأقاليمية. وبلغت نسبة الإنفاق من البرنامج العادي، خلال الفترة 2018-2019، نسبة 41 في المائة من مجموع الإنفاق، منها 4 في المائة لبرنامج التعاون التقني. ومقارنة بالفترة 2016-2017، انخفضت نسبة البرنامج العادي من مجموع الإنفاق بنسبة 3 في المائة بعدما بلغت 44 في المائة، بسبب زيادة الإنفاق من خارج الميزانية.

421- واستأثرت مشاريع المساعدة في حالات الطوارئ بأكبر نسبة من الإنفاق من خارج الميزانية (50 في المائة)، تلتها المشاريع الميدانية في غير حالات الطوارئ (35 في المائة)، والدعم من خارج الميزانية المقدّم إلى المشاريع العالمية والأقاليمية (15 في المائة).

الشكل 2: الإنفاق من البرنامج العادي ومن خارج الميزانية كنسبة من مجموع الإنفاق في الفترة 2018–2019، وتوزيع الإنفاق من خارج الميزانية حسب النوع

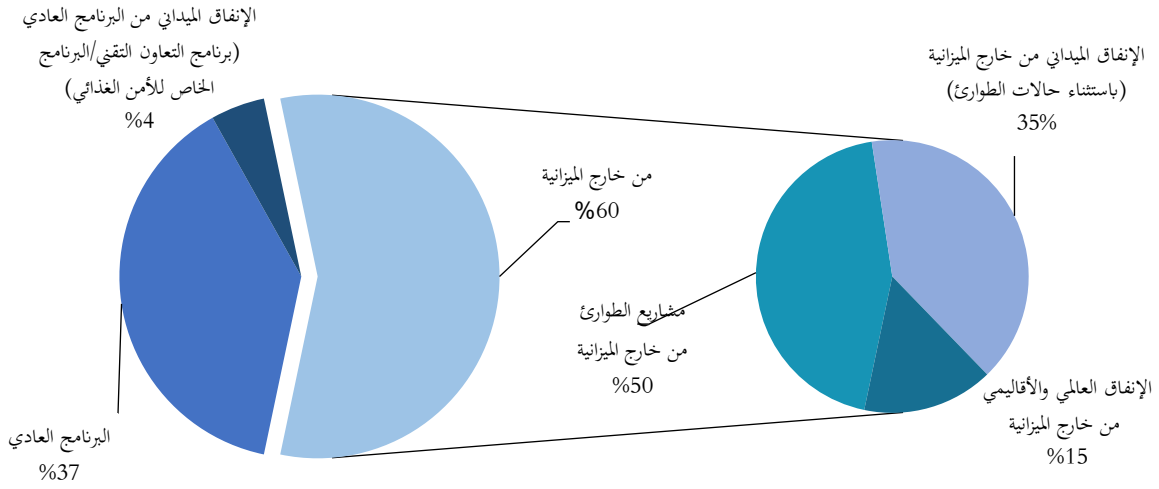

422- ويظهر *الشكل 3* بالتفصيل الإنفاق من البرنامج العادي بين المقر الرئيسي والمكاتب الميدانية؛ ويتماشى نمط الإنفاق هذا مع ذلك المسجل في الفترة 2016-2017.

الشكل 3: الإنفاق من البرنامج العادي في المقر الرئيسي والمكاتب الميدانية في الفترة 2018–2019

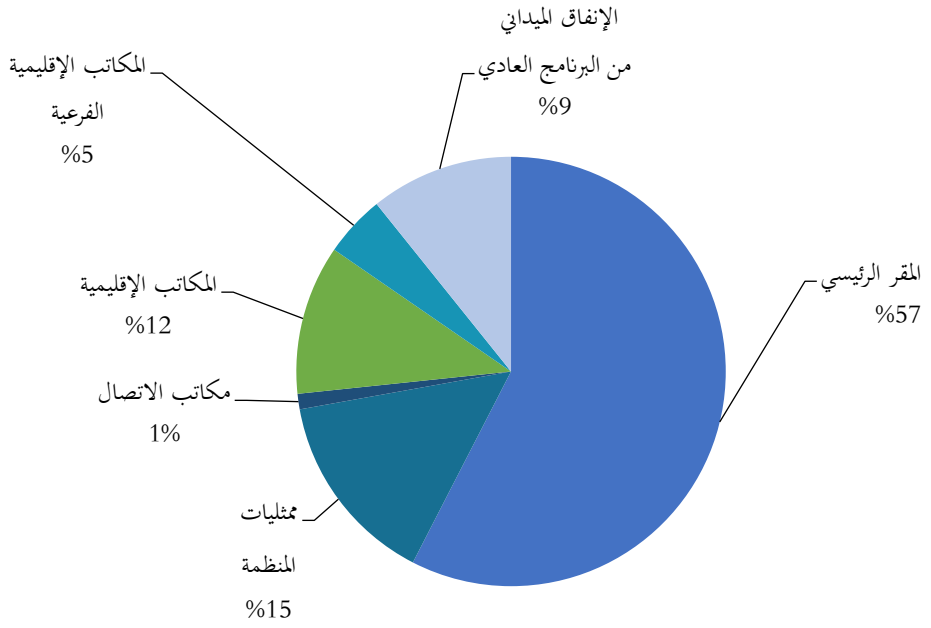

استخدام المبالغ المرحّلة من الفترة 2018-2019

423- أجاز المؤتمر للمدير العام، على الرغم من المادة 4-2 من اللائحة المالية، استخدام أي رصيد غير منفق من اعتمادات الفترة 2018-2019 لمرة واحدة في الفترة 2020-2021، بناءً على اقتراح يتم تقديمه إلى المجلس والاجتماع المشترك بين لجنتي البرنامج والمالية ويوافقان عليه في اجتماعيهما اللذين سيعقدان في مايو/أيار – يونيو/حزيران 2020[44] بعد استعراض الاقتراح المقدم بخصوص الاستخدام المنهجي للأرصدة غير المنفقة. وسجّل رصيد غير منفق قدره 3.6 ملايين دولار أمريكي مقابل الاعتمادات الصافية للفترة 2018-2019 والبالغة 1005.6 ملايين دولار أمريكي (تم إنفاق نسبة 99.6 في المائة من المبلغ)، ويتم تقديم اقتراح لاستخدام أي رصيد غير منفق لمرة واحدة في الفترة 2020-2021 لكي يوافق عليه كل من المجلس والاجتماع المشترك بين لجنتي البرنامج والمالية.[45]

استخدام المبالغ المرحّلة من الفترة 2016-2017

424- وفقًا لما أجازه المؤتمر في عام 2017،[46] تم استخدام الرصيد غير المنفق من اعتمادات الفترة 2016-2017 البالغ 3.9 ملايين دولار أمريكي لمرة واحدة في الفترة 2018-2019 لدعم برامج المنظمة، بما في ذلك الصندوق الخاص لأنشطة التمويل الإنمائي، بالاتفاق مع المجلس والاجتماع المشترك بين لجنتي البرنامج والمالية في اجتماعيهما المعقودين في نوفمبر/تشرين الثاني – ديسمبر/كانون الأول 2017. ووفقًا لما أجازه المجلس[47] تم استخدام المبلغ بأكمله من خلال تجديد موارد الصندوق الخاص لأنشطة التمويل الإنمائي، لدعم البلدان في صياغة وإعداد مشاريع سليمة من الناحية الفنية للصندوق الأخضر للمناخ.

425- وخلال الفترة 2018-2019، دعمت المنظمة صياغة الاقتراحات التي ستحظى بالتمويل من الصندوق الأخضر للمناخ والمنح في إطار برنامج الجهوزية عبر مختلف الأقاليم مع التركيز على البلدان الأقلّ نموًا والدول الجزرية الصغيرة النامية وبلدان إقليم أفريقيا.

426- وواصلت المنظمة، بوصفها كيانًا معتمدًا لدى الصندوق الأخضر للمناخ، العمل مع أمانة الصندوق. وقد وافق مجلس الصندوق على ما مجموعه ستة اقتراحات للتمويل أعدتها المنظمة في الفترة 2018-2019 (لكل من باراغواي والسلفادور في عام 2018 وباكستان ونيبال وجمهورية القيرغيز وشيلي في عام 2019) بما مجموعه 426.6 ملايين دولار أمريكي. وبلغت المنح المقدمة من الصندوق لاقتراحات التمويل الستة 228.8 ملايين دولار أمريكي. وقدّمت المنظمة أيضًا ستة اقتراحات تمويل (أرمينيا وكولومبيا والكونغو وكوت ديفوار وكوبا وغواتيمالا) إلى أمانة الصندوق وبلغت القيمة الإجمالية للمشاريع 318.7 ملايين دولار أمريكي منها 159 مليون دولار أمريكي على شكل تمويل من خلال المنح.

---

[44] الفقرة 73 من الوثيقة C 2019/REP

[45] الفقرة 73 من الوثيقة C 2019/REP، *والملحق 1* بالوثيقة FC 180/6: الوثيقة *JM 2020.1/2 – استخدام الرصيد غير المنفق من اعتمادات فترة السنتين 2018-2019*

[46] الفقرة 76 من الوثيقة C 2017/REP

[47] الفقرة 10 (أ) من الوثيقة CL 158/REP والفقرة 6 (ح) من الوثيقة CL 159/REP

427- وخلال الفترة 2018-2019، وافق مجلس الصندوق الأخضر للمناخ على 24 اقتراحًا ضمن برنامج الجهوزية بقيادة المنظمة. وإضافة إلى المشاريع الخمسة التي سبقت الموافقة عليها أو في مطلع عام 2020، بلغت حافظة المنظمة في برنامج الجهوزية التابع للصندوق ما مجموعه 29 مشروعًا بقيمة إجمالية قدرها 16 مليون دولار أمريكي.

428- وأخيرًا، قدمت المنظمة الدعم لبلدان الجدار الأخضر الكبير في أفريقيا من أجل إعداد وثيقة مفاهيمية لاقتراح مشروع إقليمي من أجل تعزيز القدرة على الصمود في منطقة الجدار الأخضر الكبير وقد عُرض الاقتراح على الصندوق في مطلع سنة 2020. ويهدف هذا المشروع المشترك بين عدة بلدان بقيمة 180 مليون دولار أمريكي والموجه إلى السنغال وتشاد ومالي والنيجر ونيجيريا وبوركينا فاسو، إلى تعميم الأنشطة الناجحة في مجال استصلاح الأراضي من جانب الجدار الأخضر الكبير للحد من الانبعاثات وزيادة قدرة المزارعين أصحاب الحيازات الصغيرة على الصمود في منطقة الساحل من خلال نهج سلسلة القيمة.

الوفورات وزيادة الكفاءة

429- أفضت جهود المنظمة لإرساء ذهنية القيمة مقابل المال ضمن المنظمة إلى تحقيق وفورات ملحوظة نتيجة زيادة الكفاءة خلال السنوات المالية الأخيرة.

430- فخلال الفترة 2018-2019، كان محور التركيز على تعزيز الوفورات الناشئة عن الفترة المالية السابقة بموازاة التوفير الأمثل للخدمات مع تحقيق زيادات إضافية في الكفاءة قدرها 11.7 ملايين دولار أمريكي. ومن ضمن هذه الأخيرة وفورات إضافية موزعة على فترة السنتين بمقدار 3.6 ملايين دولار أمريكي في تكاليف الموظفين وذلك بشكل رئيسي بسبب خفض الأجر الصافي للموظفين من الفئة الفنية في المقر الرئيسي وتجميد سلّم الأجور لموظفي فئة الخدمات العامة وخفض التقديمات والمستحقات الأخرى بما يدلّ على التنفيذ التدريجي لحزمة التعويضات المنقحة منذ عام 2016. وإضافة إلى ما تقدّم، جرى استيعاب 8.1 مليون دولار أمريكي على شكل تضخّم تكاليف السلع والخدمات من خلال خفض تكاليف الاستشاريين والسفر والمشتريات.[48]

431- ويضاف إلى هذه الوفورات الملحوظة في برنامج العمل والميزانية لفترة السنتين، مبلغ مليون (1) دولار أمريكي على شكل موارد إضافية جرى تخصيصها لبرنامج المشورة العلمية المشترك بين منظمة الأغذية والزراعة ومنظمة الصحة العالمية والمعاهدة الدولية لوقاية النباتات (0.5 ملايين دولار أمريكي لكلّ منهما) من خلال زيادات في الكفاءة ووفورات في التكاليف لمرة واحدة من دون التأثير سلبًا على إنجاز خطط العمل المتفق عليها لفترة السنتين.[49]

تعبئة الموارد

432- تمكّنت المنظمة، في فترة السنتين 2018-2019، من تعبئة مبلغ 2.4 مليارات دولار أمريكي على شكل مساهمات طوعية من الشركاء في الموارد دعمًا لبرنامج عمل المنظمة، بزيادة نسبتها 17 في المائة مقارنة بالفترة 2016-2017. وتسنّى تحقيق ذلك بفضل تحسين تنسيق تعبئة الموارد عبر المنظمة، بدعم من عوامل من قبيل نهج قائم على تطوير الأعمال لتعبئة

[48] الوثيقة C 2019/3

[49] الوثيقة FC 178/5

الموارد وإعادة تزويد آليات التمويل الجماعي بما يلزم من أدوات تماشيًا مع عملية إصلاح الأمم المتحدة وتعزيز تعبئة الموارد على الصعيد القطري وزيادة تسليط الضوء على النتائج المحققة وتقدير الشركاء.

433- واستأثرت المشاريع القطرية والإقليمية والإقليمية الفرعية الميزانية في الفترة 2018-2019، بنسبة 79 في المائة من جميع الموافقات على المشاريع، وهو ما يتوافق مع فترة السنتين السابقة 2016-2017. وكانت الموافقات على النحو التالي: 36 في المائة بالنسبة إلى المكتب الإقليمي لأفريقيا، و17 في المائة بالنسبة إلى المكتب الإقليمي لآسيا والمحيط الهادئ، و14 في المائة بالنسبة إلى المكتب الإقليمي للشرق الأدنى وشمال أفريقيا، و10 في المائة بالنسبة إلى المكتب الإقليمي لأمريكا اللاتينية والبحر الكاريبي، و2 في المائة بالنسبة إلى المكتب الإقليمي لأوروبا وآسيا الوسطى، في حين مثلت البرامج والمشاريع الأقاليمية والعالمية 21 في المائة من النسبة الإجمالية. وكانت نسبة الموارد المعبأة بالنسبة إلى البرامج الاستراتيجية خلال فترة السنتين كالآتي: 49 في المائة بالنسبة إلى الهدف الاستراتيجي 5، و28 في المائة بالنسبة إلى الهدف الاستراتيجي 2، و10 في المائة بالنسبة إلى الهدف الاستراتيجي 4، و8 في المائة بالنسبة إلى الهدف الاستراتيجي 3، و3 في المائة بالنسبة إلى الهدف الاستراتيجي 1، بينما حظي الهدف 6 وتصنيفات أخرى بنسبة 2 في المائة من مجموع المساهمات.

434- وقدّم الشركاء في الموارد الذين يحتلون المراتب العشرين الأولى، كما هو مبيّن في *الجدول 11*، نحو 82 في المائة من مجموع المساهمات الطوعية مقارنة بنسبة 79 في المائة خلال فترة السنتين السابقة. وشكّل الشركاء في الموارد الذين يحتلون المراتب الخمس الأولى حوالي 51 في المائة من جميع الموارد المعبأة قياسًا إلى قرابة 52 في المائة خلال الفترة 2016-2017. وشهدت فترة السنتين 2018-2019 إدراج شركاء جدد في الموارد في قائمة الشركاء الذين يحتلون المراتب العشرين الأولى، بما يشمل الصندوق الأخضر للمناخ وصندوق الأمين العام للأمم المتحدة لبناء السلام. وما زل الاتحاد الأوروبي والولايات المتحدة الأمريكية أكبر شريكين في الموارد في المنظمة، في حين حافظ مرفق البيئة العالمية على مركزه كثالث أكبر مساهم في المنظمة. وفي الوقت الذي توسعت فيه قاعدة الشركاء في الموارد، تستمر المنظمة في الاعتماد إلى حدٍّ كبيرٍ على مجموعة أساسية من الشركاء.

الجدول 11: الموارد المعبأة بملايين الدولارات الأمريكية – الشركاء الرئيسيون في الموارد في الفترة 2018–2019

الشركاء في الموارد	2017–2016	2019–2018
الاتحاد الأوروبي	420	512
الولايات المتحدة الأمريكية	255	302
مرفق البيئة العالمية	213	181
مكتب الأمم المتحدة لتنسيق الشؤون الإنسانية	93	146
السويد	38	95
المملكة العربية السعودية	22	94
(منها *حسابات الأمانة الأحادية*)	*22*	*93*
* حساب الأمانة المشترك للجهات المانحة الذي يديره برنامج الأمم المتحدة الإنمائي	66	89

الشركاء في الموارد	2017–2016	2019–2018
المملكة المتحدة	105	86
اليابان	26	69
هولندا	33	67
ألمانيا	47	60
النرويج	69	55
الصندوق الأخضر للمناخ	0	48
كولومبيا (*حسابات الأمانة الأحادية فقط*)	43	39
إيطاليا	24	38
جمهورية كوريا	3	31
البرازيل	9	28
(*حسابات الأمانة الأحادية فقط*)	*0*	*13*
كندا	29	24
صندوق الأمم المتحدة لبناء السلام	5	22
سويسرا	31	18
متعدد الأطراف	143	120
(منها حساب الأمانة للتضامن مع أفريقيا)	*3*	*1*
(منها الآلية المرنة المتعددة الشركاء)	*17*	*1*
* مشاريع أخرى لحسابات الأمانة الأحادية	107	113
شركاء آخرون في الموارد	299	205
مجموع الموافقات	**2 080**	**2 442**
(منها البرامج المشتركة)	*153*	*204*

* بما يشمل برنامج الأمم المتحدة الإنمائي – حسابات الأمانة التي يديرها برنامج الأمم المتحدة الإنمائي.

* باستثناء البرازيل وكولومبيا والمملكة العربية السعودية المدرجة في الخانات المقابلة أعلاه.

435- واجتذبت حسابات الأمانة المتعددة الأطراف 120 مليون دولار أمريكي في فترة السنتين. وتستمر المنظمة، سعيًا منها إلى التمكن من تخصيص المساهمات للمجالات التي تمس فيها الحاجة إلى الموارد، في تشجيع التمويل المخصّص بشكل طفيف. واضطلعت باستعراض شامل لآليتين من آليات التمويل الجماعي الرئيسية للمنظمة، وهما: الآلية المرنة المتعددة الشركاء وحساب الأمانة للتضامن مع أفريقيا. وأصبح لدى الآليتين الآن إطار حوكمة جديد ومجالات أولوية رئيسية للاستثمار وإجراءات محسّنة لتخصيص الموارد والإبلاغ. وخلال فترة السنتين 2018-2019، كان من بين الأعضاء في الآلية المرنة المتعددة الشركاء بلجيكا وفلاندرز وفرنسا وإيطاليا وهولندا والنرويج والسويد وسويسرا. وبلغت التعهدات بالموارد للآلية المرنة المتعددة الشركاء 41 مليون دولار أمريكي بحلول نهاية ديسمبر/كانون الأول 2019.

436- وفي ضـــوء عملية إصـــلاح الأمم المتحدة، اكتســـبت الموارد المقدمة من خلال برنامج الأغذية العالمي ومكتب حسـابات الأمانة المتعددة الشـركاء الذي يديره برنامج الأمم المتحدة الإنمائي والبرامج المشـتركة للأمم المتحدة زخمًا متزايدًا، مثل حسـاب الأمانة المتعدد الشـركاء لمقاومة مضـادات الميكروبات المنشـأ مؤخرًا، بقيادة المنظمة والمنظمة العالمية لصـحة الحيوان ومنظمة الصـحة العالمية، الذي اجتذب عددًا متزايدًا من الشـركاء. وتزايدت المسـاهمات الطوعية المحصّـلة من خلال برامج مشـــتركة من 153 مليون دولار أمريكي في الفترة 2016-2017 إلى 204 ملايين دولار أمريكي في الفترة 2018–2019، بما في ذلك أكبر برنامج مشـــترك للأمم المتحدة يموّله الاتحاد الأوروبي في المحيط الهادئ – وهو برنامج لسلاسل القيمة تقوده المنظمة ويتألف من خمسة شركاء للأمم المتحدة في بابوا غينيا الجديدة، بميزانية إجمالية قدرها 90 مليون دولار أمريكي.

437- وسُجّلت زيادة كبيرة أيضًا في حسابات الأمانة الأحادية، حيث تستفيد البلدان، عبر الصناديق السيادية والتمويل المتاح من المؤســـســـات المالية الدولية، من الخبرة الفنية التي تتمتع بها المنظمة من أجل تحديد أولوياتها. وفي الفترة 2018-2019، بلغت موارد حســـابات الأمانة الأحادية مبلغًا إجماليًا قدره 258 مليون دولار أمريكي، يمثّل 11 في المائة من إجمالي المساهمات الطوعية. وشهد عام 2019 على وجه الخصوص موافقة المملكة العربية السعودية على أكبر مشـــروع في التاريخ (93 مليون دولار أمريكي)، وأول مشـــروع حســـاب أمانة أحادي مع مصـــرف التنمية للبلدان الأمريكية. كما تمت في فترة السنتين الموافقة على حسابات أمانة أحادية كبيرة أخرى مع باكستان والبرازيل وتونس وكولومبيا وموزمبيق.

438- وبلغت المساهمات الطوعية المحصّلة للبرامج الخاصة بالقدرة على الصمود والاستجابة للأزمات مليار (1) دولار أمريكي في الفترة 2018-2019. وتسنّى، بفضل 40 في المائة من هذه المساهمات، تلبية احتياجات البلدان التي تعاني من أزمات ممتدة وتواجه خطر المجاعة – جنوب السودان والصومال واليمن. وبالنسبة إلى الفترة 2018-2019، تضمنت قائمة الشركاء الرئيسيين في الموارد بالنسبة إلى التمويل الخاص بالقدرة على الصمود كلًا من الولايات المتحدة الأمريكية والاتحاد الأوروبي والمملكة المتحدة والسويد وهولندا والنرويج واليابان وعبر آليات التمويل الجماعي للأنشطة الإنسانية.

439- ويستمر التعاون بين بلدان الجنوب والتعاون الثلاثي في تأدية دور هام في توسيع قاعدة الشركاء في الموارد للمنظمة. وتحت إطار برنامج التعاون بين بلدان الجنوب المشترك بين المنظمة والصين، تمت الموافقة على عدة مشاريع جديدة، بما فيها مشروع للتعاون الثلاثي مع هولندا واتفاقات جديدة أبرمت مع كل من جمهورية كوريا وفنزويلا.

مركز الاستثمار

قدّم مركز الاستثمار الدعم خلال فترة السنتين 2018-2019 لتصميم 79 من مشاريع الاستثمارات (30 في المائة من عمل المركز) في 58 بلدًا بتمويل من مؤسسات التمويل الدولية بقيمة إجمالية قدرها 12.9 مليارات دولار أمريكي. وقدّم أيضًا خدمات الدعم لتنفيذ المشاريع إلى 100 بلد (60 في المائة) ودعمًا في مجال السياسات (10 في المائة)، مما أفضى إلى إصدار 30 استراتيجية زراعية و29 دراسة للسياسات و63 دراسة قطاعية و26 حوارًا بشأن السياسات بين القطاعين العام والخاص. وقام مركز الاستثمار بـــ 39 تدخلاً لبناء القدرات من خلال التدريب أثناء العمل والتعلّم النظير وتطبيق أدوات التقييم. وفي عام 2019، ساند المركز خطط التمويل المختلط المبتكرة للاتحاد الأوروبي من أجل تحفيز الاستثمارات الخاصة في مجالي الأغذية والزراعة، إلى جانب مؤسسات التمويل الإنمائي الأوروبية. وأسدى المركز المشورة الفنية للاستنارة بها عند اتخاذ القرارات بشأن جودة تلك الاستثمارات الخاصة واستدامتها.

تكاليف دعم البرامج الميدانية

440- يشكّل تقديم المساعدة الفنية، على نحو ما تنص عليه المادة 1- 3 (أ) من النصوص الأساسية للمنظمة، جزءًا من الولاية الملقاة على عاتق المنظمة. وتُقدّم المساعدة الفنية من البرنامج العادي ومن المساهمات الطوعية وغير ذلك من الترتيبات (مثل التعاون بين بلدان الجنوب والتعاون الثلاثي والشراكات). وتشمل المساهمات الأساسية المقدمة لغرض المساعدة الفنية ودعم الأنشطة ما يلي: (أ) خدمات الدعم الفني التي عادة ما تُقدم بشكل مباشر إلى الأعضاء؛ (ب) وخدمات الدعم الإداري والتشغيلي لضمان تنفيذ الأنشطة بفعالية من خلال المشاريع.

441- وقد بذلت المنظمة جهودًا متسقة لقياس تكاليف دعم البرامج الميدانية وغير ذلك من الأنشطة المموَّلة من خارج الميزانية، ورفع التقارير عنها بطريقة شفافة. وترفع المنظمة، اعتبارًا من فترة السنتين 2016-2017 وعلى نحو ما هو مبيّن في تقرير تنفيذ البرامج للفترة 2016-2017، تقارير عن تكاليف دعم البرامج الميدانية بالاستناد إلى سياسة المنظمة الجديدة المتعلقة باسترداد التكاليف التي اعتمدتها في عام 2015. ويقوم هذا النموذج على مبدأ التناسبية الذي يُسند تكاليف الدعم إلى البرنامج العادي ومسارات التمويل من خارج الميزانية، بحسب حجم تكاليف التشغيل المباشرة للمشروع.

442- واستُخدمت البيانات الناشئة عن ذلك على النحو التالي: (أ) بالنسبة إلى خدمات الدعم الفني، من أجل إتاحة تقديرات عن موارد البرنامج العادي من حيث الموظفين المخصّصة لتقديم هذه الخدمات؛ (ب) وبالنسبة إلى تكاليف الدعم لخدمات الدعم الإداري والتشغيلي، من أجل تحديد غايات استرداد التكاليف على المستويين المركزي والميداني على التوالي، ولتيسير الإجراءات الرامية إلى الحد من هذه التكاليف.

خدمات الدعم الفني

443- بلغت تكاليف تقديم خدمات الدعم الفني في الفترة 2018-2019، والتي تم تقييمها على أساس مبدأ التناسبية المذكور أعلاه، 125.2 مليون دولار أمريكي. وهذا يمثل زيادة قدرها 12.7 مليون دولار أمريكي مقارنةً بالفترة 2016-2017 بما يمثل نفس النسبة من المجموع بالنظر إلى ارتفاع نسبة تنفيذ المشاريع (*الجدول 12*).

الجدول 12: خدمات الدعم الفني*

	2017-2016 (بملايين الدولارات الأمريكية)	2019-2018 (بملايين الدولارات الأمريكية)
التنفيذ الإجمالي للمشاريع (المساهمات الطوعية وبرنامج التعاون التقني)	1 617.0	1 788.3
الكلفة الإجمالية لخدمات الدعم الفني المقدّمة للمشاريع	112.5	125.2
المجموع كنسبة مئوية من التنفيذ الإجمالي للمشاريع	**7.0%**	**7.0%**

** تشمل الأرقام أثر الفروق في تكاليف الموظفين بما يعبر عن التكاليف الفعلية بسعر صرف اليورو مقابل الدولار الأمريكي المطبق في الميزانية.*

444- ويكمن المصدر الرئيسي لخدمات الدعم الفني في موظفي الفئة الفنية في المكاتب الميدانية الذين قدّموا 80 في المائة من خدمات الدعم الفني، في الوقت الذي قدّم فيه موظفو الشعب الفنية في المقر الرئيسي 20 في المائة من هذه الخدمات.

تكاليف الدعم لخدمات الدعم الإداري والتشغيلي

445- في الوقت الذي تتم فيه، بموجب سياسة استرداد التكاليف القديمة، استرداد تكاليف خدمات الدعم الإداري والتشغيلي من خلال فرض معدل لتكاليف خدمات المشاريع على المشاريع، تتم، بموجب سياسة استرداد التكاليف الجديدة، مواءمة تكاليف الدعم المباشرة للخدمات الإدارية والتشغيلية مع المدخلات والظروف التشغيلية لفرادى المشاريع وتضاف التكاليف غير المباشرة بنسبة 7 في المائة لتغطية النفقات التي تدعم إجمالي تنفيذ البرامج ولكن لا يمكن ربطها مباشرة بأنشطة مشاريع محدّدة.

446- وفي الفترة 2018-2019، وكما هو مبيّن في *الجدول 13*، بلغت تكاليف الدعم لخدمات الدعم الإداري والتشغيلي للمشاريع الموافق عليها بموجب السياسة القديمة 131.6 ملايين دولار أمريكي. وتسنّى استرداد 88.7 في المائة تقريبًا من تكاليف خدمات الدعم الإداري والتشغيلي من ميزانيات المشاريع باستخدام رسوم تكاليف دعم المشاريع القديمة التي بلغت تقريبًا نفس النسبة التي كانت مطبّقة في الفترة 2016-2017. وبسبب تراجع أهمية المشاريع المعتمدة بموجب السياسة القديمة في إجمالي الحافظة، انخفض نقص استرداد كامل تكاليف الدعم الإداري والتشغيلي بمبلغ قدره 3.5 مليون دولار أمريكي (19 في المائة) من 18.4 مليون دولار أمريكي في الفترة 2016-2017 إلى 14.9 مليون دولار أمريكي في الفترة 2018-2019. وبفضل التنفيذ التدريجي لسياسة استرداد التكاليف الجديدة والمبادئ الكامنة وراءها، يتوقع تسجيل المزيد من الانخفاض في الفجوة القائمة في قيمة استرداد التكاليف.

الجدول 13: تكاليف الدعم الإداري والتشغيلي المقدم للمشاريع الموافق عليها بموجب السياسة القديمة والمبالغ المحصّلة من ميزانيات المشاريع مقارنةً بإجمالي نسبة التنفيذ

	2017-2016 (بملايين الدولارات الأمريكية)	2019-2018 (بملايين الدولارات الأمريكية)
التنفيذ الإجمالي للمشاريع بموجب السياسة القديمة (المساهمات الطوعية وبرنامج التعاون التقني)	1 617.0	1 548.3
تكاليف الدعم لخدمات الدعم الإداري والتشغيلي	159.5	131.6
تكاليف دعم خدمات الدعم الإداري والتشغيلي المستردة من ميزانيات المشاريع	141.1	116.7
تكاليف خدمات الدعم الإداري والتشغيلي قيد الاسترداد	18.4	14.9
النسبة المئوية الصافية للتكاليف المستردة	%88.5	%88.7

447- اعتمدت سياسة المنظمة الجديدة الخاصة باسترداد التكاليف بشكل تدريجي اعتبارًا من يناير/كانون الثاني 2018. وجرى تصميم السياسة المنقحة بحيث تضمن قياس تكاليف المنظمة وتوزيعها على النحو الصحيح بين مختلف مصادر التمويل بما يتماشى مع سياسات منظومة الأمم المتحدة والممارسات التي تنادي بها الجمعية العامة للأمم المتحدة.[50] وتضمن المنهجية المحدثة لتصنيف التكاليف وقياسها أن تعكس الأعباء بشكل وثيق التكاليف الفعلية للمشاريع وأن تحسّن الشفافية والمساواة والمساءلة تجاه الأعضاء والشركاء في الموارد.

448- ويصّنّف النموذج الجديد لاسترداد التكاليف، الذي يستند إلى الاسترداد النسبي الكامل للتكاليف مع إمكانية نسب تكاليف الدعم، التكاليف ضمن خانة التكاليف التشغيلية المباشرة وتكاليف الدعم المباشر وتكاليف الدعم غير المباشر.[51] ويمكن الاطلاع على الأرقام المتعلقة بتنفيذ هذه السياسة الجديدة في الجدول *14*.

الجدول 14: تكاليف الدعم المباشرة للخدمات الإدارية والتشغيلية المستردة بموجب سياسة تكاليف الدعم الجديدة

	2017-2016 (بملايين الدولارات الأمريكية)	2019-2018 (بملايين الدولارات الأمريكية)
تكاليف التشغيل المباشرة (بالنسبة إلى المشاريع الموافق عليها بموجب السياسة الجديدة)		220.5
تكاليف الدعم المباشرة		19.5
تكاليف الدعم غير المباشرة		16.6
المجموع		**256.7**

[50] الفقرة 35 من القرار 243/71 الصادر عن الجمعية العامة للأمم المتحدة

[51] الوثيقتان FC 156/7 وCL 150/4

الملحق 1: منهجية الرصد

الرصد على مستوى الأهداف لاستراتيجية: رفع التقارير عن مؤشرات أهداف التنمية المستدامة

449- الأهداف الاستراتيجية لمنظمة الأغذية والزراعة (المنظمة) هي الأهداف الإنمائية العالمية التي تطمح المنظمة والبلدان الأعضاء إلى تحقيقها، بالتعاون مع سائر المجتمع الدولي. وهي توفر رؤية لتقييم التقدم العالمي في المجالات التي التزمت فيها المنظمة بتحقيق نتائج والتعاون مع الشركاء.

450- وتُعد المنظمة واحدة من بين العديد من الشركاء في التنمية الذين يساعدون الحكومات الوطنية في جهودها الرامية إلى تحقيق هذه الأهداف. ولا يمكن أن تُعزى الإنجازات التي تحققت على هذا المستوى إلى أي شريك لوحده، بل إنها نتيجة تدخلات مجموعة من أصحاب المصلحة. وتساهم المنظمة في تحقيق التقدم بما يتماشى مع ولايتها ومزاياها النسبية، ولكن لا يمكن أن تنسب السببية بشكل مباشر إليها.

451- ويتم رصد المؤشرات على مستوى الأهداف الاستراتيجية للإبلاغ عن الاتجاهات والتقدم المحرز نحو تحقيق أهداف التنمية خلال الفترة المشمولة بالتقرير. وتُلاحظ التغييرات عادة على مدى فترة طويلة من الزمن لأن التقدم المحرز في تحقيق أهداف التنمية يحدث بعد عدة سنوات من تنفيذ السياسات والبرامج ذات الصلة.

452- ووضعت الخطة المتوسطة الأجل للفترة 2018-2021 مجموعة من المؤشرات لتتبع الاتجاهات العالمية على مستوى الأهداف الاستراتيجية باستخدام مصادر البيانات الدولية. وفي أعقاب اعتماد الجمعية العامة للأمم المتحدة لخطة التنمية المستدامة لعام 2030 في نهاية عام 2015، قامت المنظمة بمواءمة إطار النتائج الخاص بها مع أهداف التنمية المستدامة من خلال تحديد مقاصد ومؤشرات أهداف التنمية المستدامة المتعلقة بكل هدف استراتيجي للمنظمة واستخدامها حصريًا. وقد أدت هذه العملية إلى وضع مجموعة مؤلفة من 38 مؤشرًا لأهداف التنمية المستدامة[52] لمتابعة الاتجاهات مع مرور الوقت على مستوى الأهداف الاستراتيجية للمنظمة المستخدمة في تقرير تنفيذ البرامج للفترة 2018-2019.

453- ويجري حاليًا العمل تدريجيًا على توفير البيانات بالنسبة إلى العديد من مؤشرات الأهداف الاستراتيجية المستندة إلى أهداف التنمية المستدامة. وتُصنف مؤشرات أهداف التنمية المستدامة على النحو التالي، حسب توافر المنهجية والمعايير للبيانات وتكرارها واتساقها:

- **الفئة الأولى:** المؤشر واضح من الناحية النظرية والمنهجية والمعايير المتبّعة دوليًا متاحة، وما لا يقل عن 50 في المائة من البلدان توفر البيانات بصورة منتظمة عن البلدان والسكان في كل إقليم يعنيه المؤشر.
- **الفئة الثانية:** المؤشر واضح من الناحية النظرية والمنهجية والمعايير المتبعة دوليًا متاحة، ولكن البلدان لا توفر البيانات بصورة منتظمة.
- **الفئة الثالثة:** لا توجد بعد منهجية أو معايير متبعة دوليًا للمؤشر غير أنّ المنهجية والمعايير قيد الإعداد أو الاختبار أو سيتم إعدادها أو اختبارها.

[52] الوثيقة CL 158/3-WA1.

454- ومن بين مؤشرات الأهداف الاستراتيجية البالغ عددها 38 مؤشرًا المستندة إلى أهداف التنمية المستدامة المستخدمة في إطار النتائج الاستراتيجية للمنظمة، هناك 22 في الفئة الأولى و16 في الفئة الثانية. ويُظهر *القسم الأول-باء* و*الملحق 2* البيانات المتاحة بالنسبة إلى 19 من مؤشرات الفئة الأولى ومؤشر واحد من مؤشرات الفئة الثانية التي تمتد على الأعوام 2000 و2015 و2019. وبالنسبة إلى السنوات المحددة التي لم تكن البيانات متاحة عنها، تشير المعلومات المبلّغ عنها إلى أقرب سنة سابقة كانت البيانات متاحة عنها.

الرصد على مستوى النواتج

455- تمثل النواتج التغييرات اللازمة في البيئة المشجّعة على المستوى القطري و/أو على المستوى العالمي للمضي قدمًا في إنجاز الأهداف الاستراتيجية الأعلى مستوى. وهي تتعلق بمسائل على المستوى القطري أو الدولي – في مجالات مشمولة بولاية المنظمة ووظائفها الرئيسية – من قبيل أطر السياسات والبرمجة المشجّعة، ومستويات الموارد والاستثمارات المخصصة، ومستوى وقدرة التنسيق والشراكات والقدرة على إتاحة المعلومات واستخدامها من أجل صنع القرارات.

456- وتقيس المؤشرات على مستوى النواتج عدد البلدان التي أجرت التغييرات المطلوبة وأرست القدرات اللازمة لتحقيق الأهداف الاستراتيجية في المجالات التي يمكن فيها للمنظمة أن تساهم على المستوى القطري أو مدى التقدم الذي حققته الأسرة الدولية في تحسين البيئة العالمية المشجعة، مثلًا من خلال وضع أطر للسياسات ومعايير ومواصفات واتفاقات. وإن حركة مؤشرات النواتج هي نتيجة للسياسات والبرامج التي ينفذها أصحاب المصلحة الرئيسيون جميعًا – منظمة الأغذية والزراعة والأعضاء والشركاء في التنمية. وينبغي عند تفسير مؤشرات النواتج أن يؤخذ في الاعتبار أنّ المنظمة ليست سوى أحد المساهمين في هذه التغييرات، وبالتالي لا يمكن أن يعزى التقدم إلى عملها فقط. وتسمح المعلومات الناتجة للمنظمة بزيادة محور تركيز دعمها وتقديم الأساس لتقييم مساهمتها.

457- وينبثق كل من مؤشرات النواتج عن الجمع بين عدد من المؤشرات الفرعية استنادًا إلى بيانات من المصادر الأولية و/أو الثانوية على حدٍّ سواءٍ، بما في ذلك عمليات استعراض السياسات والتشريعات. وعلى سبيل المثال: يقاس مؤشر الناتج الثاني للهدف الاستراتيجي 1 "*عدد البلدان التي لديها آليات شاملة للحوكمة والتنسيق والمساءلة لاستئصال الجوع، وانعدام الأمن الغذائي وجميع أشكال سوء التغذية بحلول عام 2030*" بواسطة المؤشرات الفرعية التالية: (أ) وجود آلية لسياسات الأمن الغذائي والتغذية ضمن البنية الحكومية؛ (ب) ووجود آليات تنسيق حكومية حسنة الأداء لمعالجة انعدام الأمن الغذائي وجميع أشكال سوء التغذية؛ (3) ووجود آليات للمساءلة.

458- ومن أجل ضمان وضوح التعاريف واتساق عمليات القياس عبر البلدان، يجب تدعيم كل عنصر من عناصر القياس، عند المقتضى، بواسطة "مؤهلات/معايير" محددة. وبالنسبة إلى المثل أعلاه، يرافق وجود آليات تنسيق حكومية حسنة الأداء تسعة مؤهلات تحدد "مستوى الأداء الوظيفي لآليات التنسيق الحكومية الوطنية". وبالمثل فإن المؤشرات التي تنطوي على تعابير مثل "شامل" و"فعال" وما شابه تقوم جميعًا على مؤهلات/معايير مفصلة.

459- وبالنسبة إلى الفترة 2018-2019، كانت هناك مجموعة مؤلفة من 41 مؤشرًا على مستوى النواتج تستخدم لتقييم 20 ناتجًا في إطار الأهداف الاستراتيجية الخمسة.[53] ومن أجل قياس التقدم المحرز في مؤشرات النواتج، أجرت منظمة الأغذية والزراعة تقييمًا للنواتج على مستوى المنظمة في نهاية عام 2019، جمع البيانات الأولية والبيانات الثانوية على المستوى القطري لعيّنة تمثيلية من البلدان الأعضاء بلغ عددها 153 بلدًا مع تغطية تشغيلية من جانب المنظمة. وتم جمع البيانات عن كل من عامي 2015 و2019. وبالنسبة إلى مؤشرات النواتج البالغ عددها 11 مؤشرًا، والتي لم يُفد عنها، إما أنّ البيانات لم تكن متاحة أو أنّ جودتها كانت متدنية للغاية بالنسبة إلى عامي 2015 و2019.

460- وجُمعت *البيانات الأولية* من خلال استبيان شامل (استبيان تقييم النواتج على مستوى المنظمة)، أجابت عليه مجموعة واسعة من المشاركين (الوزارات الحكومية، ووكالات الأمم المتحدة، والجهات المانحة الدولية، والمؤسسات المالية الدولية، ومؤسسات البحوث، والأوساط الأكاديمية، والمجتمع المدني، والقطاع الخاص) في ما مجموعه 69 بلدًا. ويقيّم الاستبيان الذي يندرج ضمن خمسة أقسام، واحد لكل هدف استراتيجي، الأبعاد الرئيسية للبيئة المشجّعة الوطنية لعام 2015 (على اعتباره خط الأساس الذي يقاس بصورة رجعية) وعام 2019، إضافة إلى مساهمة المنظمة في التقدم المحرز على المستوى القطري. ويوفر ذلك منظورًا غنيًا عن تطور البيئة المشجعة والقدرة على تحقيق الأهداف الاستراتيجية في كل بلد. وقد تم استكمال أكثر من 786 2 استبيانًا.

461- وشملت *البيانات الثانوية* المعلومات الإحصائية المتاحة في قواعد البيانات العامة (قاعدة بيانات مؤشرات التنمية العالمية لدى البنك الدولي، وقاعدة البيانات الإحصائية في المنظمة، وغيرها)، بالإضافة إلى الوثائق المتعلقة بالسياسات والتشريعات ذات الصلة التي يتم جمعها على المستوى القطري. ولا تتوفر البيانات الثانوية لجميع السنوات، وبالنسبة إلى المؤشرات التي تتوفر فيها البيانات من مصدر ثانوي فقط، يتم استخدام أحدث البيانات المتاحة.

462- ويتم احتساب المعلومات النوعية التي تم جمعها بشأن عناصر القياس (المؤشر الفرعي والمؤهلات/المعايير)، بواسطة رموز تستخدم قيمًا تتراوح بين صفر وواحد. ويتم احتساب النتائج لمؤشرات النواتج استنادًا إلى معدل قيم المؤشرات الفرعية. ويتم الحصول على النتائج على المستوى الوطني من خلال جمعها ضمن مجموعات أصحاب المصلحة أولًا ومن ثمّ لدى مختلف أصحاب المصلحة على المستوى القطري. ويتمّ من ثمّ ترميز التقديرات وتصنيفها ضمن فئات خمس للأداء من النطاق نفسه: منخفضة (0 إلى 0.2)؛ ومتوسطة إلى منخفضة (0.2 إلى 0.4)؛ ومتوسطة (0.4 إلى 0.6)؛ ومتوسطة إلى مرتفعة (0.6 إلى 0.8)؛ ومرتفعة (0.8 إلى 1). وتتمثل الخطوة النهائية للحصول على التقديرات الإقليمية والعالمية في استقراء النتائج بالنسبة إلى مؤشرات النواتج للبلدان المعنية بتقييم النواتج على مستوى المنظمة في عام 2019 قياسًا إلى العدد الإجمالي من البلدان الأعضاء التي تعمل فيها المنظمة والتي أنجزت فيها برنامج عمل لا يستهان به/هادف (153 بلدًا على المستوى العالمي) للحصول على النتائج العالمية والإقليمية. ويتم الحصول على التقديرات العالمية والإقليمية من عمليات التوزيع المرجّحة للمؤشرات. وقد تمت بلورة خمسة نظم ترجيحية لكل من الأهداف الاستراتيجية بالنظر إلى كل مثال على حدة.

[53] الوثيقة CL 158/3-WA2.

463- ويتم تقييم النواتج وترد النتائج بحسب الأهداف الاستراتيجية ويتم وصفها بحسب مؤشرات النواتج على النحو الوارد في الصفحات الخاصة بالمؤشرات ضمن *القسم الأول – باء* وفي *الملحق 2* وهي تحديدًا:

(أ) **تغير حالة الأداء بين عامي 2015 و2019** أي نسبة البلدان التي سجلت تقدمًا بين عامي 2015 و2019 تم قياسه في إحدى الفئات الثلاث التالية: *تحسّن* أو *لم يحدث تغيير كبير* أو *ساء*.

(ب) **مساهمة المنظمة الظاهرة في التغيير الحاصل في أداء البلد** أي انطباع المجيبين على الدراسة الاستقصائية حول مدى مساهمة المنظمة في إحداث التغيير بين عامي 2015 و2019 (*ملحوظة أو معتدلة أو لا مساهمة ملحوظة*).[54]

(ج) **توزيع البلدان بحسب فئة الأداء في عامي 2015 و2019**[55] أي نسبة البلدان في كلّ من فئات الأداء الخمس (أداء متدنّ، أو متوسط إلى متدنّ، أو متوسط، أو متوسط إلى مرتفع، أو مرتفع) في عامي 2015 و2019.

464- ويُعبّر عن نتائج النواتج بالنسبة المئوية المقرّبة إلى أقرب عدد كامل. ويبلغ مجموع النتائج بالنسب المئوية 100 في المائة عند حساب الكسور أيضًا.

الرصد على مستوى المخرجات

465- المخرجات هي مساهمة المنظمة من حيث العمليات والمنتجات والخدمات، في تحقيق النواتج ضمن سلسلة النتائج. وهي تمثل النتائج المباشرة لتدخلات المنظمة على المستويات الوطنية والإقليمية والعالمية، الممولة من الاشتراكات المقررة والطوعية، والتي تتحكم بها المنظمة وتخضع للمساءلة عنها بالكامل.

466- وتم رصد تحقيق المخرجات البالغ عددها 40 مخرجًا سنويًا من خلال 43 مؤشرًا و43 غاية. ويستند كل مؤشر من مؤشرات المخرجات إلى منهجية مفصلة للقياس. وتم تحديد المسؤوليات في المكاتب القطرية، والشعب الفنية، والمكاتب الإقليمية وفرق البرامج الاستراتيجية التابعة للمنظمة من أجل جمع البيانات ومعالجتها وتحليلها، باستخدام نظم المعلومات المؤسسية القائمة. وأفاد ممثلو المنظمة وقادة البرامج الإقليمية ومديرو الوحدات الفنية في المقر الرئيسي عن النتائج التي حققتها وحداتهم عن طريق تحديد المؤشر الذي يقيسها، ووصف الإنجاز المحقق وتقديم الأدلة الموثقة الداعمة. وحلل قادة البرامج الإقليمية والاستراتيجية النتائج المبلغ عنها، وتحققوا من صحتها، مع التأكد من دقتها وصلتها الوثيقة بتحقيق المخرجات. وتم النظر في النتائج المصادق عليها فقط عند قياس مؤشرات المخرجات وتقييم الأداء مقارنةً بالغايات.

467- وتم تسجيل العمليات والبيانات المنبثقة عنها وتوثيقها في نظام الرصد والتخطيط في المنظمة.

468- وتبين جداول المخرجات الأداء على امتداد فترة السنتين مقارنة بالغايات البالغ عددها 43 غايةً. وجرى اعتماد التصنيف بحسب علامات محددة لعملية التقييم. وتعتبر المخرجات "محققة" إذا تم تحقيق الغاية بالكامل، و"لم تتحقق" بخلاف ذلك.

[54] النتائج غير متاحة بالنسبة إلى مؤشرات النواتج بالاستناد فقط إلى البيانات الثانوية أو إلى استعراض السياسات والتشريعات.

[55] متاحة في *الملحق 2* فقط.

مؤشرات الأداء الرئيسية

469- يهدف العمل المضطلع به لدعم الهدف 6 والأهداف الوظيفية والأبواب الخاصة، إلى ضمان القدرة الفنية الداخلية والنزاهة وخلق بيئة تنظيمية مشـــجعة لتنفيذ البرامج. ويتم قياس التحســـينات ورفع التقارير عنها من خلال 44 مؤشـــرًا من مؤشرات الأداء الرئيسية وغاية. ويستخدم رؤساء وحدات الأعمال المنهجيات القائمة لجمع البيانات عن مؤشرات الأداء الرئيسية وتقييم الأداء. وقد استُعرضت البيانات المتعلقة بالأهداف الوظيفية وتم التحقق من صحتها من قبل المشرفين على رؤساء وحدات الأعمال.

470- وبالنسبة إلى الهدف 6 والأهداف الوظيفية والأبواب الخاصة، تقارن الجداول في *الملحق 2* القيمة الفعلية لمؤشرات الأداء الرئيسية خلال الفترة 2018-2019 بقيمة الغاية الموضوعة لفترة السنتين.

الملحق 2: الأداء التنظيمي

الجدول 15: الإنفاق بحسب النواتج (بآلاف الدولارات الأمريكية)

الناتج	الاعتمادات الصافية (بمعدل الميزانية)	من خارج الميزانية	المجموع
1-1	52 771	57 798	110 569
2-1	15 153	19 153	34 306
3-1	14 333	18 620	32 953
4-1	8 956	9 934	18 890
المجموع 1	***91 213***	***105 505***	***196 718***
1-2	65 886	234 991	300 877
2-2	24 890	82 564	107 454
3-2	42 690	56 330	99 020
4-2	64 635	80 663	145 298
المجموع 2	***198 101***	***454 548***	***652 649***
1-3	30 425	92 959	123 384
2-3	14 703	11 052	25 755
3-3	12 276	5 350	17 626
4-3	12 832	1 843	14 675
المجموع 3	***70 237***	***111 204***	***181 440***
1-4	40 137	35 593	75 730
2-4	30 142	53 564	83 706
3-4	19 221	15 901	35 122
4-4	20 809	7 008	27 817
المجموع 4	***110 308***	***112 066***	***222 375***
1-5	29 342	32 597	61 939
2-5	8 777	55 575	64 352
3-5	14 432	168 517	182 949
4-5	4 225	753 642	757 867
المجموع 5	***56 776***	***1 010 331***	***1 067 107***
1-6	38 562	456	39 018
2-6	10 691	19 017	29 708
3-6	2 982	80	3 062
4-6	1 658	0	1 658
5-6	3 285	328	3 613
6-6	2 443	1	2 444
المجموع 6	***59 620***	***19 882***	***79 503***
1-7	4 444	0	4 444
2-7	136 344	0	136 344
المجموع 7	***140 788***	***0***	***140 788***

الناتج	الاعتمادات الصافية (بمعدل الميزانية)	من خارج الميزانية	المجموع
1-8	30 500	1 558	32 058
2-8	31 935	519	32 454
3-8	14 737	502	15 239
المجموع 8	***77 172***	***2 578***	***79 750***
1-9	31 731	0	31 731
المجموع 9	***31 731***	***0***	***31 731***
1-10	18 205	249	18 454
2-10	15 670	0	15 670
3-10	32 947	1 102	34 049
المجموع 10	***66 822***	***1 351***	***68 173***
1-11	13 251	0	13 251
2-11	5 630	0	5 630
3-11	41 091	3 021	44 112
المجموع 11	***59 973***	***3 021***	***62 994***
1-13	12 905	0	12 905
2-13	811	0	811
3-13	3 176	0	3 176
المجموع 13	***16 892***	***0***	***16 892***
1-14	9 768	0	9 768
2-14	12 652	0	12 652
المجموع 14	***22 421***	***0***	***22 421***
المجموع الكلي	**1 002 056**	**1 820 486**	**2 822 542**

الهدف الاستراتيجي 1 :المساهمة في القضاء على الجوع وانعدام الأمن الغذائي وسوء التغذية

مؤشر هدف التنمية المستدامة		وصف المؤشر	2000	2015	2019 (أو التاريخ السابق الأقرب)
الهدف 2: القضاء التام على الجوع					
1-1-2	معدل انتشار نقص التغذية	معدل انتشار نقص التغذية (النسبة المئوية)	14.8	10.6	10.8
2-1-2	معدل انتشار انعدام الأمن الغذائي المتوسط أو الشديد وسط السكان، استنادا إلى مقياس المعاناة من انعدام الأمن الغذائي	معدل انتشار انعدام الأمن الغذائي المتوسط أو الشديد وسط السكان، الإجمالي مشفوع بحدود عليا / دنيا (النسبة مئوية) – البيانات المتاحة	غير متوفر	23.5	25.4
1-2-2	معدل انتشار توقّف النمو (الطول بالنسبة للعمر <-2 نقطة من الانحراف المعياري عن متوسط معايير نمو الطفل لمنظمة الصحة العالمية) بين الأطفال دون سن الخامسة	معدل الأطفال الذين يعانون من توقّف النمو المعتدل أو الشديد (النسبة مئوية)	32.5	23.3	21.9
2-2-2	معدل انتشار سوء التغذية (الوزن مقابل الطول > +2 أو <-2 الانحراف الموحد عن متوسط معايير نمو الطفل الصادرة عن منظمة الصحة العالمية) بين الأطفال دون سن الخامسة، مصنفين حسب النوع (الهزال وزيادة الوزن)	معدل الأطفال الذين يعانون من زيادة الوزن المعتدلة أو الشديدة (النسبة المئوية)	4.9	5.7	5.9
		معدل الأطفال الذين يعانون من الهزال المعتدل أو الشديد (النسبة المئوية)	غير متوفر	غير متوفر	7.29
الهدف 3– الصحة الجيدة والرفاه					
1-4-3	معدل الوفيات الناجمة عن أمراض القلب والأوعية الدموية والسرطان وداء السكري والأمراض التنفسية المزمنة	معدل الوفيات الناجمة عن أمراض القلب والأوعية الدموية أو السرطان أو السكري أو الأمراض التنفسية المزمنة (نسبة احتمال الوفيات بين سن 30 و70)	22.4	18.5	18.3

أداء مؤشرات النواتج

الناتج 1–1: التزام البلدان **التزامًا سياسيًا صريحًا** بالقضاء على الجوع وانعدام الأمن الغذائي وسوء التغذية بحلول عام 2030	**1–1–ألف:** عدد البلدان التي اعتمدت سياسات واستراتيجيات وبرامج استثمار شاملة قطاعية و/أو شاملة لعدة قطاعات يدعمها إطار قانوني للقضاء على الجوع وانعدام الأمن الغذائي وجميع أشكال سوء التغذية بحلول عام 2030				
حالة الأداء	**منخفض**	**متوسط إلى منخفض**	**متوسط**	**متوسط إلى مرتفع**	**مرتفع**
2019	13%	42%	43%	1%	0%
2015	22%	32%	46%	0%	0%
الناتج 1–2: تنفيذ البلدان **لآليات شاملة للحوكمة والتنسيق** من أجل القضاء على الجوع وانعدام الأمن الغذائي وجميع أشكال سوء التغذية بحلول 2030	**1–2– ألف:** عدد البلدان التي لديها آليات شاملة للحوكمة والتنسيق والمساءلة				
حالة الأداء	**منخفض**	**متوسط إلى منخفض**	**متوسط**	**متوسط إلى مرتفع**	**مرتفع**
2019	0%	3%	27%	59%	11%
2015	3%	14%	44%	35%	4%
الناتج 1–3: اتخاذ البلدان **لقرارات بالاستناد إلى الأدلة** للقضاء على الجوع وانعدام الأمن الغذائي وجميع أشكال سوء التغذية بحلول عام 2030	**1–3–ألف:** عدد البلدان التي تستخدم الأدلة المستمدة من التحليلات الشاملة والمشتركة بين القطاعات لكي تسترشد بها في قراراتها المتعلقة بالسياسات والبرامج لمعالجة انعدام الأمن الغذائي وجميع أشكال سوء التغذية				
حالة الأداء	**منخفض**	**منخفض إلى متوسط**	**متوسط**	**متوسط إلى مرتفع**	**مرتفع**
2019	0%	3%	43%	53%	0%
2015	0%	24%	44%	32%	0%
الناتج 1–4: تنفيذ البلدان **لسياسات واستراتيجيات وبرامج استثمار فعالة** للقضاء على الجوع وانعدام الأمن الغذائي وجميع أشكال سوء التغذية بحلول عام 2030	**1–4–ألف:** عدد البلدان التي تنفذ بفعالية ما تضعه من سياسات واستراتيجيات وبرامج استثمار، ويقاس ذلك بمدى كفاية *الإنفاق العام في قطاع الزراعة* **(2–ألف–1)** والموارد البشرية الحكومية				
حالة الأداء	**منخفض**	**متوسط إلى منخفض**	**متوسط**	**متوسط إلى مرتفع**	**مرتفع**
2019	42%	36%	22%	0%	0%
2015	61%	32%	7%	0%	0%

الشكل 1-1 النسبة المئوية للبلدان التي سجلت ***تغييرات في حالة الأداء*** *بين عامي 2015 و2019 بحسب مؤشرات الهدف الاستراتيجي 1*

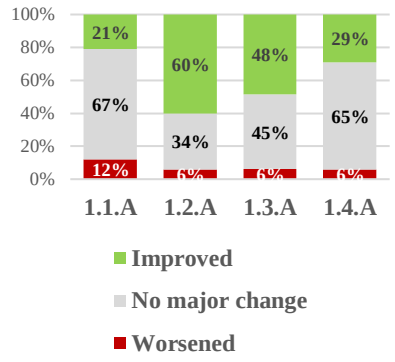

الشكل 1-2 ***مساهمة المنظمة في التغيير*** *المسجّل بين عامي 2015 و2019 (النسبة المئوية للبلدان) بحسب مؤشرات الهدف الاستراتيجي 1*

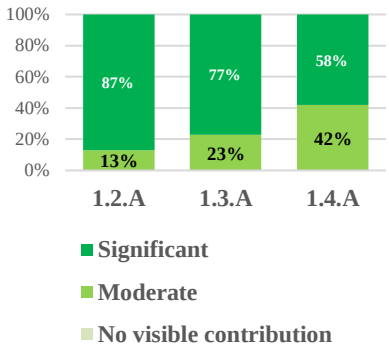

Worsened	ساءت	No visible contribution	لا مساهمة ظاهرة
No major change	لا تغيير كبير	Moderate	معتدلة
Improved	تحسنت	Significant	ملحوظة

تحقيق مؤشرات المخرجات

محقّق بالكامل (الفعلي ≥ الغاية): ●؛ لم يتحقّق (الفعلي < الغاية): Δ

الناتج	المخرج	المؤشر	الغاية 2019-2018	الفعلي 2019-2018	محقّق
1-1: التزام البلدان التزامًا سياسيًا صريحًا بالقضاء على الجوع وانعدام الأمن الغذائي وسوء التغذية بحلول عام 2030	1-1-1: تحسين قدرات الحكومات وأصحاب المصلحة على وضع أطر سياساتية وخطط وبرامج استثمار قطاعية وشاملة لعدة قطاعات للقضاء على الجوع وانعدام الأمن الغذائي وجميع أشكال سوء التغذية بحلول عام 2030	• عدد عمليات السياسات العامة ذات القدرات البشرية والمؤسسية المعززة لإدراج أهداف الأمن الغذائي والتغذية والاعتبارات الخاصة بالمساواة بين الجنسين في السياسات القطاعية وخطط الاستثمار والبرامج كنتيجة لدعم المنظمة	127	158	●
	1-1-2: تحسين قدرات الحكومات وأصحاب المصلحة على وضع أطر قانونية وخاصة بالمساءلة وتنفيذها لإعمال الحق في غذاءٍ كافٍ	• عدد عمليات السياسات العامة ذات القدرات البشرية والمؤسسية المعززة لإدراج أهداف الأمن الغذائي والتغذية والاعتبارات الخاصة بالمساواة بين الجنسين ضمن الأطر القانونية وأطر المساءلة كنتيجة لدعم المنظمة	29	37	●
1-2: تنفيذ البلدان لآليات شاملة للحوكمة والتنسيق من أجل القضاء على الجوع وانعدام الأمن الغذائي وجميع أشكال سوء التغذية بحلول 2030	1-2-1: تحسين قدرات الحكومات وأصحاب المصلحة على حوكمة الأمن الغذائي والتغذية	• عدد عمليات السياسات العامة ذات القدرات البشرية والمؤسسية المعززة لحوكمة الأمن الغذائي والتغذية كنتيجة لدعم المنظمة	43	43	●
1-3: اتخاذ البلدان لقرارات بالاستناد إلى الأدلة للقضاء على الجوع وانعدام الأمن الغذائي وجميع أشكال سوء التغذية بحلول عام 2030	1-3-1: تحسين قدرات الحكومات وأصحاب المصلحة على تحليل انعدام الأمن الغذائي وجميع أشكال سوء التغذية ومساهمة القطاعات وأصحاب المصلحة في القضاء على الجوع وانعدام الأمن الغذائي وجميع أشكال سوء التغذية بحلول عام 2030	• عدد عمليات السياسات العامة ذات القدرات البشرية والمؤسسية المعززة لتحليل حالة الأمن الغذائي والتغذية، بما في ذلك مساهمات مختلف القطاعات، للاسترشاد بها في صنع القرارات كنتيجة لدعم المنظمة	21	34	●

الناتج	المخرج	المؤشر	الغاية 2019-2018	الفعلي 2019–2018	محقّق
	1-3-2: تحسين قدرات الحكومات وأصحاب المصلحة على رصد وتقييم السياسات والبرامج والتشريعات ذات الصلة بالقضاء على الجوع وانعدام الأمن الغذائي وجميع أشكال سوء التغذية بحلول عام 2030	• عدد عمليات السياسات العامة ذات القدرات البشرية والمؤسسية المعززة لرصد وتقييم أثر سياسات وبرامج الأمن الغذائي والتغذية على صنع القرارات كنتيجة لدعم المنظمة	36	33	Δ
1-4: تنفيذ البلدان لسياسات واستراتيجيات وبرامج استثمار فعالة للقضاء على الجوع وانعدام الأمن الغذائي وجميع أشكال سوء التغذية بحلول عام 2030	1-4-1: تحسين قدرات الحكومات وأصحاب المصلحة على تخصيص الموارد المالية واستخدامها للقضاء على الجوع وانعدام الأمن الغذائي وجميع أشكال سوء التغذية بحلول عام 2030	• عدد عمليات السياسات العامة ذات القدرات البشرية والمؤسسية المعززة لتخصيص الموارد المالية واستخدامها للأمن الغذائي والتغذية كنتيجة لدعم المنظمة	17	27	●
	1-4-2: تحسين قدرات الحكومات وأصحاب المصلحة على تنمية الموارد البشرية والتطوير التنظيمي في مجالي الأمن الغذائي والتغذية	• عدد المنظمات ذات القدرات البشرية والتنمية التنظيمية المعززة في مجال الأمن الغذائي والتغذية كنتيجة لدعم المنظمة	74	77	●

الهدف الاستراتيجي 2: جعل الزراعة والغابات ومصايد الأسماك أكثر إنتاجية واستدامة

مؤشر هدف التنمية المستدامة		وصف المؤشر	2000	2015	2019 (أو التاريخ السابق الأقرب)
الهدف 2: القضاء التام على الجوع					
1-3-2	حجم الإنتاج لكل وحدة عمل حسب فئات حجم المؤسسة الزراعية /الرعوية / الحرجية	إنتاجية صغار منتجي الأغذية (الناتج الزراعي لكل يوم عمل من حيث تعادل القدرة الشرائية) (بالقيمة الثابتة للسعر الدولي للدولار الأمريكي في عام 2011)	غير متوفر	غير متوفر	غير متوفر
1-4-2	نسبة المساحة الزراعية المخصصة للزراعة المنتجة والمستدامة		غير متوفر	غير متوفر	غير متوفر
1-5-2	عدد الموارد الجينية النباتية والحيوانية للأغذية والزراعة المضمونة في مرافق حفظ على المدى المتوسط أو الطويل	سلالات النباتات التي يتم من أجلها تخزين ما يكفي من الموارد الجينية (الوراثية) (العدد) نسبة السلالات المحلية التي يتم من أجلها تخزين ما يكفي من الموارد الوراثية من أجل إعادة تشكيل خصائصها (النسبة المئوية)	3 386 229	[56]5 047 817	5 309 861
2-5-2	نسبة السلالات المحلية التي تصنف على أنها معرضة للخطر، أو غير معرضة للخطر، أو تقف عند مستوى غير معروف لخطر انقراضها	نسبة السلالات المحلية التي تصنف على أنها معرضة للخطر كنسبة من السلالات المحلية التي لها مستوى خطر انقراض معروف (النسبة المئوية)	غير متوفر	غير متوفر	غير متوفر
الهدف 6- المياه النظيفة والنظافة الصحية					
1-4-6	التغير في كفاءة استخدام المياه على مدى فترة من الزمن	كفاءة استخدام المياه (بدولارات الولايات المتحدة لكل متر مكعب)	غير متوفر	غير متوفر	غير متوفر
2-4-6	حجم الضغط الذي تتعرض له المياه: سحب المياه العذبة كنسبة من موارد المياه العذبة	حجم الضغط الذي تتعرض له المياه: سحب المياه العذبة كنسبة من موارد المياه العذبة المتوفرة (النسبة المئوية)	غير متوفر	16.5	17
الهدف 14- الحياة تحت الماء					
1-4-14	نسبة الأرصدة السمكية داخل مستويات مستدامة بيولوجيًا	نسبة الأرصدة السمكية داخل مستويات مستدامة بيولوجيًا (لا تتعرض للاستغلال المفرط) (النسبة المئوية)	72.56	66.9	غير متوفر
1-5-14	تغطية المناطق المحمية في ما يتعلق بالمناطق البحرية	تغطية المناطق المحمية في ما يتعلق بالمناطق البحرية (المناطق الاقتصادية الخالصة) (النسبة المئوية)	2.2	12.0	17.2

[56] بيانات عام 2014

مؤشر هدف التنمية المستدامة		وصف المؤشر	2000	2015	2019 (أو التاريخ السابق الأقرب)
الهدف 15 – "الحياة في البرّ					
1–1–15	مساحة الغابات كنسبة من مجموع مساحة اليابسة	مساحة الغابات كنسبة من مجموع مساحة اليابسة (النسبة المئوية)	31.1	30.7	غير متوفر
2–1–15	نسبة المواقع الهامة من التنوع البيولوجي البري وللمياه العذبة المشمولة في المناطق المحمية، بحسب نوع النظام الإيكولوجي	متوسط نسبة مناطق التنوع البيولوجي الرئيسية للمياه العذبة التي تغطيها المناطق المحمية (النسبة المئوية)	30.5	43.1	43.2
		متوسط نسبة مناطق التنوع البيولوجي الرئيسية البرية التي تغطيها المناطق المحمية (النسبة المئوية)	33.1	45.8	46.1
1–3–15	نسبة الأراضي المتدهورة نسبة إلى مجموع مساحة اليابسة	نسبة الأراضي المتدهورة نسبة إلى مجموع مساحة اليابسة (النسبة المئوية)	غير متوفر	20	غير متوفر
2–4–15	مؤشر الغطاء الأخضر الجبلي	مؤشر الغطاء الأخضر الجبلي	غير متوفر	غير متوفر	غير متوفر

أداء مؤشرات النواتج

الناتج 2–1: اعتماد البلدان لممارسات **لزيادة الإنتاجية بطريقة مستدامة** مع معالجة تغير المناخ والتدهور البيئي في قطاعات الزراعة والغابات ومصايد الأسماك					**2–1–ألف:** عدد البلدان التي اعتمد فيها المنتجون ممارسات لزيادة الإنتاجية بطريقة مستدامة
حالة الأداء	**منخفض**	**منخفض إلى متوسط**	**متوسط**	**متوسط إلى مرتفع**	**مرتفع**
2019	0%	9%	30%	57%	4%
2015	2%	22%	56%	20%	0%
					2–1–باء: عدد البلدان التي ترفع تقارير إلى لجنة مصايد الأسماك عن تنفيذ مدونة السلوك بشأن الصيد الرشيد
حالة الأداء	**منخفض**	**منخفض إلى متوسط**	**متوسط**	**متوسط إلى مرتفع**	**مرتفع**
2019	6%	7%	55%	16%	16%
2015	غير متوفر				
					2–1–جيم: عدد البلدان التي ترفع تقارير عن التقدم المحرز في الإدارة المستدامة للغابات (**الهدف 15–2–1**)
حالة الأداء	**منخفض**	**منخفض إلى متوسط**	**متوسط**	**متوسط إلى مرتفع**	**مرتفع**
2019	غير متوفر				
2015					
الناتج 2–2: وضع البلدان **لسياسات وآليات للحوكمة أو تحسينها** لمعالجة الإنتاج المستدام وتغير المناخ والتدهور البيئي في قطاعات الزراعة ومصايد الأسماك والحراجة					**2–2–ألف:** عدد البلدان التي لديها سياسات وبرامج استثمار ذات صلة تشجع استدامة قطاعات الزراعة والغابات ومصايد الأسماك وتعالج بشكل صريح الإنتاجية والإيرادات، والتكيف مع آثار تغير المناخ والتخفيف من حدته، وصون البيئة، وتعزز التنسيق المشترك بين القطاعات.
حالة الأداء	**منخفض**	**منخفض إلى متوسط**	**متوسط**	**متوسط إلى مرتفع**	**مرتفع**
2019	0%	0%	14%	13%	73%
2015	5%	19%	23%	30%	23%
الناتج 2–3: تحسين البلدان **لتنفيذ السياسات والصكوك الدولية** لتحقيق استدامة قطاعات الزراعة ومصايد الأسماك والغابات					**2–3–ألف:** عدد البلدان التي أصدرت تقارير وطنية بشأن تنفيذ خطة التنمية المستدامة لعام 2030، تتناول مؤشرات أهداف التنمية المستدامة ذات الصلة بالهدف الاستراتيجي 2، وتعالج استدامة قطاعات الزراعة والغابات ومصايد الأسماك
حالة الأداء	**منخفض**	**منخفض إلى متوسط**	**متوسط**	**متوسط إلى مرتفع**	**مرتفع**
2019	27%	31%	31%	8%	3%
2015	غير متوفر				
					2–3–باء: عدد البلدان التي أبلغت عن وضع أو تفعيل سياسة/استراتيجية/خطة متكاملة تزيد من قدراتها على التكيّف مع الآثار الضارة لتغير المناخ، وتعزز قدرتها على الصمود أمام تغير المناخ وتحقيق تنمية تتسم بانخفاض انبعاثات غازات الدفيئة على نحو لا يهدد إنتاج الأغذية (بما في ذلك وضع خطة تكيُّف وطنية،

					وتقديم مساهمة محددة على الصعيد الوطني، وبلاغات وطنية، وتقرير عن المستجدات لفترة السنتين، أو غير ذلك) (**الهدف 13–2–1**)
حالة الأداء	**منخفض**	**منخفض إلى متوسط**	**متوسط**	**متوسط إلى مرتفع**	**مرتفع**
2019	غير متوفر				
2015					
					2–3–جيم: التقدم المحرز من جانب البلدان في مدى تنفيذ الصكوك الدولية الرامية إلى مكافحة الصيد غير القانوني دون إبلاغ ودون تنظيم (**الهدف 14–6–1**)
حالة الأداء	**منخفض**	**منخفض إلى متوسط**	**متوسط**	**متوسط إلى مرتفع**	**مرتفع**
2019	غير متوفر				
2015					
					2–3–دال: المساعدة الإنمائية الرسمية والنفقات العامة الموجهة لحفظ التنوع البيولوجي والنظم الإيكولوجية واستخدامها استخدامًا مستدامًا (**الهدف 15–ألف–1**)
حالة الأداء	**منخفض**	**منخفض إلى متوسط**	**متوسط**	**متوسط إلى مرتفع**	**مرتفع**
2019	22%	10%	15%	34%	18%
2015	28%	20%	10%	26%	17%
الناتج 2–4: اتخاذ البلدان **لقرارات بالاستناد إلى الأدلة** لغرض استدامة قطاعات الزراعة ومصايد الأسماك والحراجة مع معالجة تغير المناخ والتدهور البيئي في الوقت ذاته					**2–4–ألف**: عدد البلدان بحسب مستوى توافر البيانات القطاعية/الشاملة لعدة قطاعات والأدوات/المنتجات التحليلية وإمكانية الوصول إليها وجودتها واستخدامها في عمليات صنع القرارات المتعلقة بقطاعات الزراعة والحراجة ومصايد الأسماك.
حالة الأداء	**منخفض**	**منخفض إلى متوسط**	**متوسط**	**متوسط إلى مرتفع**	**مرتفع**
2019	0%	9%	38%	54%	0%
2015	0%	13%	68%	20%	0%

الشكل 2-1 النسبة المئوية للبلدان التي سجلت **تغييرات في حالة الأداء** بين عامي 2015 و2019 بحسب مؤشرات الهدف الاستراتيجي 2

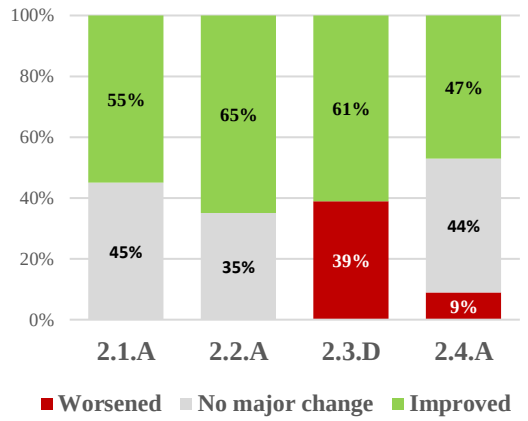

الشكل 2-2 **مساهمة المنظمة في التغيير** المسجّل بين عامي 2015 و2019 (النسبة المئوية للبلدان) بحسب مؤشرات الهدف الاستراتيجي 2

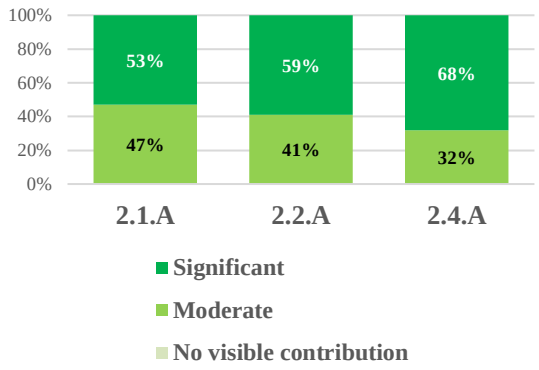

Worsened	ساءت	No visible contribution	لا مساهمة ظاهرة
No major change	لا تغيير كبير	Moderate	معتدلة
Improved	تحسنت	Significant	ملحوظة

تحقيق مؤشرات المخرجات

محقّق بالكامل (الفعلي ≥ الغاية): ●؛ لم يتحقّق (الفعلي < الغاية): Δ

الناتج	المخرج	المؤشر		الغاية 2018-2019	الفعلي 2018-2019	محقّق
2-1: اعتماد البلدان لممارسات لزيادة الإنتاجية بطريقة مستدامة مع معالجة تغير المناخ والتدهور البيئي في قطاعات الزراعة والغابات ومصايد الأسماك	2-1-1: قيام المنتجين بتجريب تكنولوجيات وممارسات مبتكرة أو اختبارها أو الارتقاء بمستواها من أجل زيادة الإنتاجية ومعالجة تغير المناخ والتدهور البيئي على نحو مستدام	• (ألف) عدد المبادرات التي جرت فيها تجربة ممارسات وتكنولوجيات ابتكارية، والمصادقة عليها وتكييفها لزيادة الإنتاجية والإنتاج بشكل مستدام، مع التصدي في الوقت ذاته إلى تغير المناخ و/أو تدهور البيئة		76	94	●
		• (باء) عدد المبادرات التي جرى فيها توسيع نطاق الممارسات الابتكارية أو استخدام التكنولوجيات لزيادة الإنتاجية والإنتاج بشكل مستدام، مع التصدي في الوقت ذاته إلى تغير المناخ و/أو تدهور البيئة		43	46	●
	2-1-2: تعزيز قدرات المؤسسات على الترويج لاعتماد ممارسات أكثر تكاملًا وشاملة لعدة قطاعات تؤدي إلى زيادة الإنتاجية والإنتاج ومعالجة تغير المناخ والتدهور البيئي على نحو مستدام.	• عدد المؤسسات (خدمات الإرشاد، ومنظمات المنتجين، والمؤسسات الحكومية، ومنظمات المجتمع المدني ذات الصلة، ومؤسسات البحوث والتعليم) التي حصلت على الدعم لتنمية قدراتها التنظيمية أو الفنية للتشجيع على اعتماد ممارسات متكاملة ومشتركة بين القطاعات		168	217	●
2-2: وضع البلدان لسياسات وآليات للحوكمة أو تحسينها لمعالجة الإنتاج المستدام وتغير المناخ والتدهور البيئي في قطاعات الزراعة ومصايد الأسماك والحراجة	2-2-1: صياغة السياسات والاستراتيجيات وبرامج الاستثمار دعما لاستدامة قطاعات الزراعة والغابات ومصايد الأسماك والتصدي لتغير المناخ والتدهور البيئي	• عدد السياسات والاستراتيجيات وبرامج الاستثمار التي تمت صياغتها بدعم كبير من المنظمة وترمي إلى جعل الزراعة والغابات ومصايد الأسماك أكثر إنتاجية واستدامة، والتصدّي لتغيّر المناخ وتدهور البيئة		61	86	●
	2-2-2: تحسين قدرات الحكومات وأصحاب المصلحة على تيسير حوار السياسات المشترك بين القطاعات لوضع استراتيجيات وبرامج أكثر تكاملًا لاستدامة قطاعات الزراعة والغابات ومصايد الأسماك، ومعالجة تغير المناخ والتدهور البيئي	• عدد وثائق الاستراتيجية عن الزراعة المستدامة والغابات ومصايد الأسماك التي وُضعت من خلال حوار حول السياسات مشترك بين القطاعات ومتصلة بخطط تنفيذ خطة 2030 والمساهمات المحدّدة وطنيًا		40	43	●

الناتج	المخرج	المؤشر		الغاية 2018-2019	الفعلي 2018-2019	محقّق
2-3: تحسين البلدان لتنفيذ السياسات والصكوك الدولية لتحقيق استدامة قطاعات الزراعة ومصايد الأسماك والغابات	2-3-1: تقديم الدعم لضمان الإدراج الفعال لقطاعات الزراعة والغابات ومصايد الأسماك في آليات الحوكمة الدولية، لا سيما في ما يتعلق بخطة عام 2030، وتغير المناخ، وجداول الأعمال والصكوك الخاصة بالتنوع البيولوجي والتصحر والبيئة تحت مسؤولية المنظمة.	• عدد وثائق الدورات الرسمية التي ساهمت فيها المنظمة ورُفعت إلى آليات الحوكمة الدولية وركّزت على الزراعة المستدامة و/أو الاعتبارات الخاصة بالحراجة و/أو مصايد الأسماك		50	93	•
	2-3-2: تعزيز قدرات المؤسسات على تنفيذ السياسات والصكوك الدولية التي تعزز الإنتاج المستدام وتعالج تغير المناخ والتدهور البيئي.	• عدد البلدان التي تعزّزت فيها قدرات المؤسسات الحكومية ومؤسسات أخرى ذات الصلة لتنفيذ السياسات أو الاستراتيجيات أو آليات الحوكمة التي تعزز الإنتاج المستدام و/أو تعالج تغيّر المناخ وتدهور البيئة		43	64	•
2-4: اتخاذ البلدان لقرارات بالاستناد إلى الأدلة لغرض استدامة قطاعات الزراعة ومصايد الأسماك والحراجة مع معالجة تغير المناخ والتدهور البيئي في الوقت ذاته	2-4-1: استحداث منتجات معرفية استراتيجية تعالج القضايا الإقليمية أو العالمية وتدمج المعلومات المتعلقة بالإنتاج المستدام وتغير المناخ والتدهور البيئي	• عدد منتجات المعرفة الاستراتيجية الجديدة أو المحدثة بشكل ملحوظ والمتصلة بالإنتاج المستدام وتغير المناخ وتدهور البيئة التي تمّ وضعها بصورة شاملة ونشرها بحيث تكون متاحة لجميع البلدان		111	112	•
	2-4-2: تعزيز قدرات المؤسسات على جمع البيانات وتحليلها والإبلاغ عنها لاتخاذ القرارات بشأن الإنتاج المستدام وتغير المناخ والتدهور البيئي، بما في ذلك أهداف التنمية المستدامة ذات الصلة.	• عدد المؤسسات التي تلقت الدعم من المنظمة في مجال تنمية القدرات من أجل جمع وتحليل البيانات والإبلاغ عنها لاتخاذ القرارات التي تعزّز الإنتاج المستدام، وتعالج مسألة تغيّر المناخ وتدهور البيئة، بما في ذلك أهداف التنمية المستدامة ذات الصلة		77	99	•

الهدف الاستراتيجي 3: الحدّ من الفقر في الريف

	مؤشر هدف التنمية المستدامة	وصف المؤشر	2000	2015	2019 (أو التاريخ السابق الأقرب)
الهدف 1 – القضاء على الفقر					
1-1-1	نسبة السكان الذين يعيشون دون خط الفقر الدولي، بحسب الجنس، والعمر، والوضع الوظيفي، والموقع الجغرافي (حضري/ريفي)	نسبة السكان الذين يعيشون دون خط الفقر الدولي المتمثل في 1.90 دولار أمريكي في اليوم	غير متوفر	9.9	غير متوفر
1-2-1	نسبة السكان الذين يعيشون دون خط الفقر الوطني، بحسب الجنس والعمر	نسبة السكان الذين يعيشون دون خط الفقر الوطني (النسبة المئوية)	غير متوفر	غير متوفر	غير متوفر
1-4-1	نسبة السكان الذين يعيشون في أسر معيشية يمكنها الحصول على الخدمات الأساسية	نسبة السكان الذين يستخدمون خدمات مياه الشرب الأساسية، بحسب الموقع نسبة السكان الذين يستخدمون خدمات الصرف الصحي الأساسية، بحسب الموقع	69.4 35.9	79.9 56.1	81.2 58.9
2-4-1	نسبة مجموع السكان البالغين الذين لديهم حقوق مضمونة لحيازة الأرض، و(أ) لديهم مستندات معترف بها قانونًا، و(ب) يعتبرون حقوقهم في الأرض مضمونة، بحسب الجنس ونوع الحيازة		غير متوفر	غير متوفر	غير متوفر
2-5-1	الخسائر الاقتصادية التي تعزى مباشرة إلى الكوارث مقابل الناتج المحلي الإجمالي العالمي	الخسائر الزراعية المباشرة التي تعزى إلى الكوارث (بالسعر الحالي لدولار الولايات المتحدة)	غير متوفر	غير متوفر	غير متوفر
الهدف 2– القضاء التام على الجوع					
2-3-2	متوسط دخل صغار منتجي الأغذية، بحسب الجنس والوضع من حيث الانتماء إلى الشعوب الأصلية	متوسط دخل صغار منتجي الأغذية من حيث تعادل القدرة الشرائية (بالقيمة الثابتة للسعر الدولي للدولار الأمريكي في عام 2011)	غير متوفر	غير متوفر	غير متوفر
الهدف 8– العمل اللائق ونمو الاقتصاد					
1-6-8	نسبة الشباب (الذين تتراوح أعمارهم بين 15 سنة و24 سنة) خارج دائرة التعليم والعمالة والتدريب	نسبة الشباب خارج دائرة التعليم أو العمالة أو التدريب، بحسب الجنس والعمر (النسبة المئوية)	غير متوفر	21.4	21.3
1-7-8	نسبة الأطفال الذين تتراوح أعمارهم بين 5 سنوات و17 سنة والمنخرطين في سوق عمل الأطفال وعددهم، بحسب الجنس والعمر	نسبة الأطفال المنخرطين في نشاط اقتصادي، بحسب الجنس والعمر (النسبة المئوية)	غير متوفر	غير متوفر	غير متوفر
الهدف 10– الحدّ من أوجه عدم المساواة					
1-1-10	معدلات نمو نصيب الفرد من إنفاق الأسر المعيشية أو إيراداتها ضمن أدنى 40 في المائة من السكان ومجموع السكان	معدلات نمو نصيب الفرد من إنفاق الأسر المعيشية أو إيراداتها (النسبة المئوية)	غير متوفر	غير متوفر	غير متوفر

أداء مؤشرات النواتج

الناتج 3–1: تمكين فقراء الريف ومنظمات الفقراء في الريف من الوصول إلى الموارد الإنتاجية والخدمات والأسواق					**3–1–ألف:** عدد البلدان التي لديها مجموعة محسّنة من الاستراتيجيات – بما في ذلك السياسات والخطوط التوجيهية واللوائح والأدوات والبرامج– الهادفة إلى تمكين فقراء الريف وإزالة الحواجز التي تعترض سبيل وصول الفقراء من الرجال والنساء إلى الموارد الإنتاجية والخدمات والتكنولوجيات والأسواق
حالة الأداء	**منخفض**	**منخفض إلى متوسط**	**متوسط**	**متوسط إلى مرتفع**	**مرتفع**
2019	0%	7%	39%	37%	17%
2015	9%	26%	29%	28%	8%
					3–1–باء: عدد البلدان التي عززت فيها المنظمات الريفية والمؤسسات الحكومية والجهات الأخرى المعنية صاحبة المصلحة قدراتها على تمكين فقراء الريف وتحسين الوصول المنصف للفقراء من الرجال والنساء إلى الموارد الإنتاجية والخدمات والتكنولوجيات والأسواق
حالة الأداء	**منخفض**	**منخفض إلى متوسط**	**متوسط**	**متوسط إلى مرتفع**	**مرتفع**
2019	0%	29%	64%	7%	0%
2015	7%	41%	49%	3%	0%
					3–1–جيم: التقدم الذي تحرزه البلدان في مدى تطبيق إطار قانوني/تنظيمي/سياساتي/مؤسسي يعترف بحقوق مصايد الأسماك الصغيرة النطاق في الوصول إلى الموارد البحرية ويحمي هذه الحقوق (**الهدف 14–باء–1**)
حالة الأداء	**منخفض**	**منخفض إلى متوسط**	**متوسط**	**متوسط إلى مرتفع**	**مرتفع**
2019	0%	17%	17%	27%	40%
2015	غير متوفر				
					3–1–دال: (أ) نسبة إجمالي المزارعين الذين يمتلكون أراضي زراعية أو لديهم حقوق مضمونة في الأراضي الزراعية، بحسب الجنس؛ و(ب) حصة المرأة بين الملاك أو أصحاب الحقوق في الأراضي الزراعية، وبحسب نوع الحيازة (**الهدف 5–ألف–1**)
حالة الأداء	**منخفض**	**منخفض إلى متوسط**	**متوسط**	**متوسط إلى مرتفع**	**مرتفع**
2019	غير متوفر				
2015					
					3–1–هاء: نسبة البلدان التي يكفل فيها الإطار القانوني (بما في ذلك القانون العرفي) للمرأة المساواة في الحقوق في ملكية الأراضي و/أو السيطرة عليها (**الهدف 5–ألف–2**)
حالة الأداء	**منخفض**	**منخفض إلى متوسط**	**متوسط**	**متوسط إلى مرتفع**	**مرتفع**
2019	غير متوفر				
2015					
الناتج 3–2: تعزيز البلدان لوصول فقراء الريف إلى فرص **العمالة المنتجة والعمل اللائق**، لا سيما في صفوف الشباب والنساء					**3–2–ألف:** عدد البلدان التي لديها مجموعة محسنة من المؤسسات والاستراتيجيات– بما في ذلك السياسات والخطوط التوجيهية واللوائح والأدوات والبرامج– التي تهدف إلى خلق فرص العمل اللائق في الريف، بما في ذلك بالنسبة إلى النساء والشباب
حالة الأداء	**منخفض**	**منخفض إلى متوسط**	**متوسط**	**متوسط إلى مرتفع**	**مرتفع**

2019	3%	35%	58%	4%	0%
2015	12%	77%	9%	3%	0%
الناتج 3–3: تعزيز البلدان لوصول فقراء الريف إلى **نظم الحماية الاجتماعية**		**3–3–ألف:** عدد البلدان التي لديها نظم محسنة للحماية الاجتماعية تربط الحماية الاجتماعية بالحد من الفقر في الريف والأمن الغذائي والتغذية والإدارة المستدامة للموارد الطبيعية			
حالة الأداء	**منخفض**	**منخفض إلى متوسط**	**متوسط**	**متوسط إلى مرتفع**	**مرتفع**
2019	0%	7%	80%	13%	0%
2015	7%	38%	47%	4%	3%
		3–3–باء: النسبة المئوية من السكان الذين تشملهم الحدود الدنيا/النظم الخاصة بالحماية الاجتماعية **(الهدف 1–3–1)**			
حالة الأداء	**منخفض**	**منخفض إلى متوسط**	**متوسط**	**متوسط إلى مرتفع**	**مرتفع**
2019	غير متوفر				
2015					
		3–3–جيم: الإنفاق على الخدمات الأساسية (التعليم والصحة والحماية الاجتماعية) كنسبة مئوية من إجمالي الإنفاق الحكومي **(الهدف 1–ألف–2)**			
حالة الأداء	**منخفض**	**منخفض إلى متوسط**	**متوسط**	**متوسط إلى مرتفع**	**مرتفع**
2019	غير متوفر				
2015	20%	24%	33%	13%	10%
		3–3–دال: مجموع الإنفاق الحكومي في الحماية الاجتماعية وبرامج التوظيف كنسبة مئوية من الميزانيات الوطنية والناتج المحلي الإجمالي **(الهدف 8–باء–1)**			
حالة الأداء	**منخفض**	**منخفض إلى متوسط**	**متوسط**	**متوسط إلى مرتفع**	**مرتفع**
2019	غير متوفر				
2015					
الناتج 3–4: تعزيز البلدان للقدرات على تصميم **السياسات والاستراتيجيات والبرامج المنصفة المتعددة القطاعات الخاصة بالمساواة بين الجنسين**، وعلى تنفيذها وتقييمها للإسهام في تحقيق الهدف 1 من أهداف التنمية المستدامة.		**3–4–ألف:** عدد البلدان التي لديها قدرات معززة على وضع سياسات واستراتيجيات وبرامج إنمائية شاملة ومتعددة القطاعات موجهة نحو الحد من الفقر في الريف.			
حالة الأداء	**منخفض**	**منخفض إلى متوسط**	**متوسط**	**متوسط إلى مرتفع**	**مرتفع**
2019	0%	12%	40%	45%	4%
2015	3%	26%	49%	19%	3%
		3–4–باء: نسبة الموارد التي تخصصها الحكومة مباشرة لبرامج الحد من الفقر **(الهدف 1–ألف–1)**			
حالة الأداء	**منخفض**	**منخفض إلى متوسط**	**متوسط**	**متوسط إلى مرتفع**	**مرتفع**
2019	غير متوفر				
2015					

الشكل 3–1 النسبة المئوية للبلدان التي سجلت تغييرات في حالة الأداء بين عامي 2015 و2019 بحسب مؤشرات الهدف الاستراتيجي 3

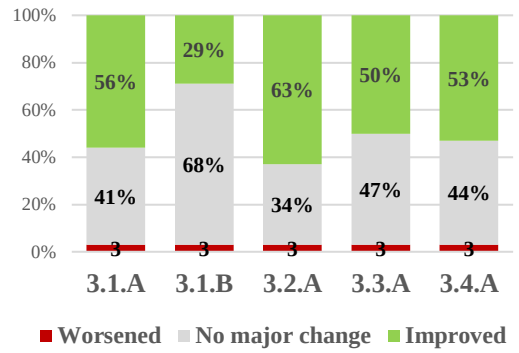

*الشكل 3–2 مساهمة المنظمة في **التغيير المسجّل** بين عامي 2015 و2019 (النسبة المئوية للبلدان) **بحسب مؤشرات الهدف الاستراتيجي** 3*

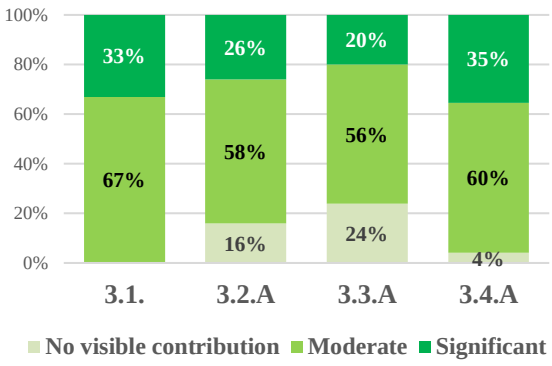

Worsened	ساءت	No visible contribution	لا مساهمة ظاهرة
No major change	لا تغيير كبير	Moderate	معتدلة
Improved	تحسنت	Significant	ملحوظة

تحقيق مؤشرات المخرجات

محقّق بالكامل (الفعلي ≥ الغاية): ●؛ لم يتحقّق (الفعلي < الغاية): Δ

الناتج	المخرج	المؤشر	الغاية 2019-2018	الفعلي 2019-2018	محقّق
3-1: تمكين فقراء الريف ومنظمات الفقراء في الريف من الوصول إلى الموارد الإنتاجية والخدمات والأسواق	3-1-1: تعزيز المنظمات والمؤسسات الريفية وتيسير العمل الجماعي للفقراء في الريف	• عدد البلدان (أو المؤسسات الإقليمية والعالمية) التي جرى فيها تقديم الدعم لتعزيز المنظمات والمؤسسات الريفية وتسهيل العمل الجماعي للفقراء في المناطق الريفية	25	28	●
	3-1-2: وضع استراتيجيات وسياسات وخطوط توجيهية وبرامج لتحسين وصول فقراء الريف إلى مجموعة من الخدمات والتمويل والمعارف والتكنولوجيات والأسواق والموارد الطبيعية، بما في ذلك في سياق تغير المناخ، ولتحسين السيطرة عليها	• عدد البلدان (أو المؤسسات الإقليمية والعالمية) التي جرى فيها تقديم الدعم لزيادة فرص حصول الفقراء في الريف على مجموعة من الخدمات والتمويل والمعارف والتكنولوجيات والبنى التحتية الريفية والأسواق والموارد الطبيعية، والسيطرة عليها، بما في ذلك في سياق تغير المناخ	38	45	●
	3-1-3: دعم السياسات وتنمية القدرات وتوليد المعرفة لتسريع وتيرة المساواة بين الجنسين والتمكين الاقتصادي للمرأة في الريف	• عدد البلدان (أو المؤسسات الإقليمية والعالمية) التي جرى فيها تقديم الدعم لتسريع عجلة المساواة بين الجنسين والتمكين الاقتصادي للمرأة في الريف كمخرج من الفقر	16	27	●
3-2: تعزيز البلدان لوصول فقراء الريف إلى فرص العمالة المنتجة والعمل اللائق، لا سيما في صفوف الشباب والنساء	3-2-1: دعم السياسات وتنمية القدرات في ما يتعلق بصياغة الاستراتيجيات والسياسات والخطوط التوجيهية والبرامج وتنفيذها من أجل تعزيز فرص العمل اللائق في الريف، وتطوير المشاريع وتنمية المهارات، خاصة بالنسبة إلى الشباب والنساء	• عدد البلدان (أو المؤسسات الإقليمية والعالمية) التي جرى فيها تقديم الدعم لخلق فرص للعمل اللائق في الريف والمبادرة الحرّة وتطوير المهارات، خاصة للشباب والنساء	19	19	●
	3-2-2: دعم السياسات وتنمية القدرات لتعزيز تطبيق معايير العمل الدولية في المناطق الريفية من أجل النهوض بجودة فرص العمل وسلامتها، لا سيما في ما يتعلق بعمل الأطفال والعمل الجبري	• عدد البلدان (أو المؤسسات الإقليمية والعالمية) التي جرى فيها تقديم الدعم لتعزيز تطبيق معايير العمل الدولية في المناطق الريفية بما يعزز جودة الوظائف وسلامتها، خاصة في ما يتعلق بعمالة الأطفال والعمل الجبري	7	7	●

الناتج	المخرج	المؤشر	الغاية 2019-2018	الفعلي 2019-2018	محقّق
3-3: تعزيز البلدان لوصول فقراء الريف إلى نظم الحماية الاجتماعية	3-3-1: توفير دعم السياسات وتوليد المعرفة وتنمية القدرات وأنشطة الدعوة لتوسيع نطاق تغطية الحماية الاجتماعية لتشمل الفقراء في الريف، بما في ذلك في السياقات الهشة والإنسانية	• عدد البلدان (أو المؤسسات الإقليمية والعالمية) التي جرى فيها تقديم الدعم لتوسيع نطاق تغطية الحماية الاجتماعية بحيث تشمل فقراء الريف، بما في ذلك في السياقات الهشّة والإنسانية	14	16	•
	3-3-2: توفير دعم السياسات وتوليد المعرفة وتنمية القدرات وأنشطة الدعوة للنهوض بأوجه التآزر في ما بين قطاعات الحماية الاجتماعية والتغذية والزراعة وإدارة الموارد الطبيعية، بما في ذلك تغير المناخ	• عدد البلدان (أو المؤسسات الإقليمية والعالمية) التي جرى فيها تقديم الدعم لتعزيز أوجه التآزر بين الحماية الاجتماعية والتغذية والزراعة وإدارة الموارد الطبيعية، بما في ذلك تغير المناخ	17	20	•
3-4: تعزيز البلدان للقدرات على تصميم السياسات والاستراتيجيات والبرامج المنصفة المتعددة القطاعات الخاصة بالمساواة بين الجنسين، وعلى تنفيذها وتقييمها للإسهام في تحقيق الهدف 1 من أهداف التنمية المستدامة.	3-4-1: تعزيز القدرات الوطنية على تصميم وتنفيذ سياسات واستراتيجيات وبرامج شاملة ومراعية للمساواة بين الجنسين ومتعددة القطاعات للحد من الفقر في الريف، بما في ذلك في سياق الهجرة وتغير المناخ	• عدد البلدان (أو المؤسسات الإقليمية والعالمية) التي جرى فيها تقديم الدعم لتصميم وتنفيذ سياسات واستراتيجيات وبرامج شاملة وتساوي بين الجنسين ومتعددة القطاعات للحد من الفقر في الريف، بما في ذلك في سياق الهجرة وتغير المناخ	18	21	•
	3-4-2: توفير البيانات والمعارف والأدوات لتعزيز وتقييم سياسات واستراتيجيات شاملة ومراعية للمساواة بين الجنسين ومتعددة القطاعات للحد من الفقر في الريف، بما في ذلك في سياق الهجرة وتغير المناخ، ورصد التقدم المحرز في الحد من الفقر في الريف	• عدد البلدان (أو المؤسسات الإقليمية والعالمية) التي جرى فيها تقديم الدعم لتقييم سياسات واستراتيجيات وبرامج شاملة ومتعددة القطاعات وتساوي بين الجنسين للحد من الفقر في الريف، بما في ذلك في سياق الهجرة وتغير المناخ، ورصد التقدم المحرز في سبيل الحد من الفقر في الريف	9	9	•

الهدف الاستراتيجي 4: تمكين نظم زراعية وغذائية أكثر شمولًا وكفاءة

مؤشر هدف التنمية المستدامة		وصف المؤشر	2000	2015	2019 (أو التاريخ السابق الأقرب)
الهدف 2– القضاء التام على الجوع					
2-3-1	حجم الإنتاج لكل وحدة عمل حسب فئات حجم المؤسسة الزراعية/الرعوية/الحرجية	إنتاجية صغار منتجي الأغذية (الناتج الزراعي لكل يوم عمل من حيث تعادل القدرة الشرائية) (بالقيمة الثابتة للسعر الدولي للدولار الأمريكي في عام 2011)	غير متوفر	غير متوفر	غير متوفر
2-ج-1	مؤشر مفارقات أسعار الأغذية	مؤشر أسعار الأغذية للمستهلك	غير متوفر	غير متوفر	غير متوفر
الهدف 12– الاستهلاك والإنتاج المسؤولان					
12-3-1	(أ) مؤشر الخسائر الغذائية، و(ب) مؤشر النفايات الغذائية	مؤشر الخسائر الغذائية	غير متوفر	غير متوفر	13.8
الهدف 17– عقد الشراكات لتحقيق الأهداف					
17-11-1	حصة البلدان النامية وأقل البلدان نموًا من الصادرات العالمية	حصة البلدان النامية وأقل البلدان نموًا من الصادرات العالمية (النسبة المئوية)	0.6	0.9	1.0

أداء مؤشرات النواتج

الناتج 4–1: صياغة مواصفات واتفاقات وخطوط توجيهية طوعية دولية لتحسين وصول البلدان إلى الأسواق الدولية وأدائها

4–1–ألف:[57] النسبة المئوية من البلدان ذات الدخل المنخفض وبلدان الشريحة الدنيا من فئة الدخل المتوسط التي تشارك مشاركة فعالة في وضع مواصفات ومعايير دولية تحت رعاية الدستور الغذائي والاتفاقية الدولية لوقاية النباتات أو وضع مواصفات الدستور الغذائي الواردة من أقل البلدان نموًا

حالة الأداء	منخفض	منخفض إلى متوسط	متوسط	متوسط إلى مرتفع	مرتفع
2019	0%	0%	0%	0%	0%
2015	0%	0%	0%	0%	0%

4–1–باء: عدد البلدان التي تحسّن وصولها إلى الأسواق الدولية بفضل اعتماد خطوط توجيهية طوعية دولية والمشاركة في اتفاقات متصلة بالتجارة.

حالة الأداء	منخفض	منخفض إلى متوسط	متوسط	متوسط إلى مرتفع	مرتفع
2019	0%	7%	27%	34%	31%
2015	3%	35%	35%	16%	11%

[57] يشير هذا المؤشر إلى المشاركة في وضع مواصفات ومعايير دولية تحت رعاية هيئة الدستور الغذائي والاتفاقية الدولية لوقاية النباتات. ونظرًا إلى أن المؤشر مؤشر ثنائي (نعم، لا) ويسمح بالتوزيع بحسب الفئات، فإنه لا يعرض في الأشكال.

الناتج 4–2: تصميم البلدان وتنفيذها **لسياسات وأطر تنظيمية وترتيبات مؤسسية** تدعم إقامة نظم زراعية غذائية شاملة وفعالة					
4–2–ألف: عدد البلدان التي توجد فيها عناصر بيئة تمكينيّة تدعم إقامة نظم زراعية وغذائية شاملة وفعالة بدرجة أكبر، ويتم قياس ذلك أيضا من خلال *المعونة من أجل الالتزامات والمدفوعات المتصلة بالتجارة* (**الهدف 8–ألف–1**)					
حالة الأداء	**منخفض**	**منخفض إلى متوسط**	**متوسط**	**متوسط إلى مرتفع**	**مرتفع**
2019	0%	0%	27%	57%	16%
2015	0%	5%	68%	26%	0%
4–2–باء: التقدم المحرز من جانب البلدان في مدى تنفيذ الصكوك الدولية الرامية إلى مكافحة الصيد غير القانوني دون إبلاغ ودون تنظيم (**الهدف 14–6–1**)					
حالة الأداء	**منخفض**	**منخفض إلى متوسط**	**متوسط**	**متوسط إلى مرتفع**	**مرتفع**
2019	6%	20%	45%	18%	11%
2015	**غير متوفر**				
الناتج 4–3: تعزيز البلدان **لقدرات القطاعين العام والخاص وزيادة الاستثمارات** للنهوض بالمنشآت الزراعية الشاملة وتطوير سلاسل القيمة					
4–3–ألف: عدد البلدان التي زادت فيها الجهات الفاعلة في سلاسل القيمة القدرات الفنية والإدارية					
حالة الأداء	**منخفض**	**منخفض إلى متوسط**	**متوسط**	**متوسط إلى مرتفع**	**مرتفع**
2019	0%	5%	31%	59%	5%
2015	11%	21%	62%	6%	0%
4–3–باء: عدد البلدان التي تحسّنت فيها الأدوات والخدمات المالية وآليات إدارة المخاطر من أجل تطوير سلاسل القيمة الزراعية والغذائية، ويتم قياس ذلك أيضا من خلال استخدام *نسبة الصناعات الصغيرة الحجم التي لها قرض أو خط ائتمان* (**الهدف 9–3–2**)					
حالة الأداء	**منخفض**	**منخفض إلى متوسط**	**متوسط**	**متوسط إلى مرتفع**	**مرتفع**
2019	23%	7%	40%	29%	1%
2015	46%	28%	17%	9%	0%
4–3–جيم: عدد البلدان التي ازداد فيها الاستثمار في قطاع نظم الأغذية والزراعة، ويتم قياس ذلك أيضا من خلال استخدام *مؤشر التوجه الزراعي للنفقات الحكومية* (**الهدف 2–ألف–1**) و*مجموع التدفقات الرسمية إلى القطاع الزراعي* (**الهدف 2–ألف–2**)					
حالة الأداء	**منخفض**	**منخفض إلى متوسط**	**متوسط**	**متوسط إلى مرتفع**	**مرتفع**
2019	**غير متوفر**				
2015	0%	38%	27%	18%	17%
الناتج 4–4: **اتخاذ** البلدان **لقرارات بالاستناد إلى الأدلة** من أجل دعم إقامة نظم زراعية وغذائية					
4–4–ألف: عدد البلدان بحسب مستوى توافر البيانات والأدوات/المنتجات التحليلية وإمكانية الوصول إليها وجودتها واستخدامها في عمليات صنع السياسات المتعلقة بالنظم الزراعية والغذائية الفعالة والشاملة.					
حالة الأداء	**منخفض**	**منخفض إلى متوسط**	**متوسط**	**متوسط إلى مرتفع**	**مرتفع**
2019	0%	5%	56%	38%	1%
2015	0%	20%	71%	9%	0%

الشكل 4-1 النسبة المئوية للبلدان التي سجلت تغييرات في حالة الأداء بين عامي 2015 و2019 بحسب مؤشرات الهدف الاستراتيجي 4

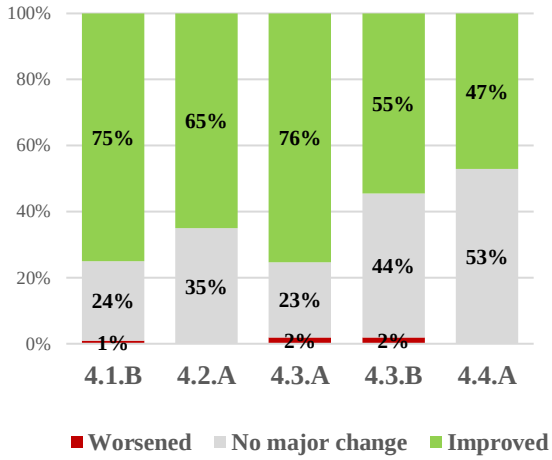

الشكل 4-2 مساهمة المنظمة في التغيير المسجّل بين عامي 2015 و 2019 (النسبة المئوية للبلدان) بحسب مؤشرات الهدف الاستراتيجي 4

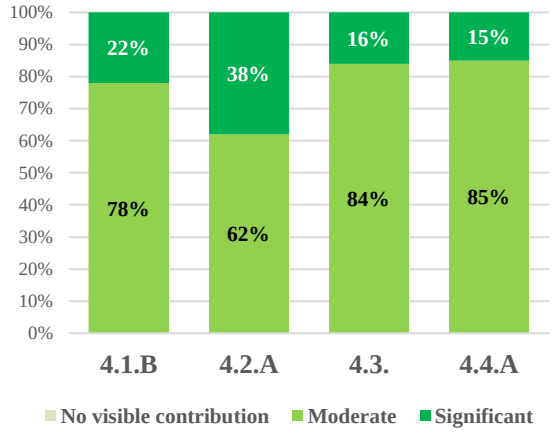

Worsened	ساءت	No visible contribution	لا مساهمة ظاهرة
No major change	لا تغيير كبير	Moderate	معتدلة
Improved	تحسنت	Significant	ملحوظة

تحقيق مؤشرات المخرجات

محقّق بالكامل (الفعلي ≥ الغاية): ●؛ لم يتحقّق (الفعلي < الغاية): Δ

الناتج	المخرج	المؤشر	الغاية 2019-2018	الفعلي 2019-2018	محقّق
4-1: صياغة مواصفات واتفاقات وخطوط توجيهية طوعية دولية لتحسين وصول البلدان إلى الأسواق الدولية وأدائها	4-1-1: صياغة البلدان لموصفات دولية جديدة ومنقحة خاصة بسلامة الأغذية وجودتها وبالصحة النباتية، والاتفاق عليها لتكون بمثابة مراجع لتحقيق الاتساق الدولي	• عدد الموصفات الدولية الجديدة أو المنقحة في مجال سلامة الأغذية وجودتها والصحة النباتية بالاستناد إلى القضايا الجديدة التي تم النظر فيها ومشاريع المواصفات التي وضعت والمواصفات الجديدة التي اعتمدت.	179	191	●
	4-1-2: تعزيز قدرات البلدان والجماعات الاقتصادية الإقليمية التابعة لها على المشاركة بفعالية في صياغة خطوط توجيهية طوعية واتفاقات دولية تشجع شفافية إجراءات الأسواق وتَحسُن فرص الأسواق وإقامة نظم زراعية وغذائية أكثر كفاءة.	• عدد البلدان (أو الأجهزة الإقليمية) التي وفرّت لها المنظمة القرائن أو تنمية القدرات أو منتديات للحوار بشأن اتفاقات التجارة الدولية والخطوط التوجيهية	28	39	●
4-2: تصميم البلدان وتنفيذها لسياسات وأطر تنظيمية وترتيبات مؤسسية تدعم إقامة نظم زراعية غذائية شاملة وفعالة	4-2-1: تعزيز قدرات منظمات القطاع العام على تصميم وتنفيذ سياسات واستراتيجيات وأطر تنظيمية وخطط استثمارات وطنية تدعم إقامة نظم زراعية غذائية شاملة وفعالة.	• (ألف) عدد البلدان التي استفادت فيها منظمات القطاع العام من دعم المنظمة لتعزيز قدراتها في مجالي تصميم وتنفيذ السياسات والاستراتيجيات والأطر التنظيمية وخطط الاستثمار الوطنية الداعِمة لتطوير النظم الزراعية والغذائية الشاملة والكفؤة • (باء) عدد الأجهزة الإقليمية التي استفادت من دعم المنظمة لتعزيز قدراتها في مجالي تصميم وتنفيذ السياسات والاستراتيجيات والأطر التنظيمية وخطط الاستثمار الوطنية الداعِمة لتطوير النظم الزراعية والغذائية الشاملة والكفؤة	65 17	72 38	● ●
	4-2-2: تعزيز قدرات منظمات القطاعين العام والخاص على تصميم وتنفيذ ترتيبات مؤسسية تدعم إقامة نظم زراعية غذائية شاملة وفعالة.	• عدد البلدان التي استفادت فيها منظمات القطاعين العام والخاص من دعم المنظمة لتعزيز قدراتها في مجال تصميم وتنفيذ ترتيبات مؤسسية داعِمة لشمولية وكفاءة النظم الزراعية والغذائية	19	17	Δ

الناتج	المخرج	المؤشر	الغاية 2019-2018	الفعلي 2019-2018	محقّق
4-3: تعزيز البلدان لقدرات القطاعين العام والخاص وزيادة الاستثمارات للنهوض بالمنشآت الزراعية الشاملة وتطوير سلاسل القيمة	4-3-1: تزويد الجهات الفاعلة في سلاسل القيمة بالقدرات الفنية والإدارية لإقامة سلاسل قيمة زراعية وغذائية مستدامة وفعالة وشاملة	عدد البلدان التي حظيت بدعم المنظمة لتعزيز القدرات الفنية والإدارية لدى الجهات الفاعلة في سلسلة القيمة الغذائية.[58]	57	57	•
	4-3-2: تعزيز قدرات منظمات القطاعين العام والخاص على زيادة الاستثمارات في الأدوات والخدمات المالية وآليات إدارة المخاطرة، وتصميمها وتنفيذها لغرض إقامة نظم زراعية وغذائية شاملة وفعالة	• عدد البلدان التي تتلقى دعما من المنظمة لزيادة الاستثمارات المسؤولة في الصكوك والخدمات المالية وآليات إدارة المخاطر، أو لتصميمها وتنفيذها، لإقامة نظم زراعية وغذائية كفؤة وشاملة	32	34	•
4-4: اتخاذ البلدان لقرارات بالاستناد إلى الأدلة من أجل دعم إقامة نظم زراعية وغذائية	4-4-1: توفير أحدث المعلومات والتحليلات عن الأسواق العالمية لتشجيع شفافية الأسواق وتعزيز فرص الأسواق والتجارة العالمية والإقليمية والمحلية.	• عدد المنتجات الإعلامية والتحليلية والمعرفية بشأن الأسواق التي تنشرها المنظمة	62	90	•
	4-4-2: تزويد منظمات القطاع العام بما يلزم لإنشاء نظم لرصد وتحليل آثار السياسات التجارية والغذائية والزراعية على النظم الزراعية والغذائية الوطنية.	• عدد البلدان التي تتلقى دعما من المنظمة لإقامة نظم لرصد تأثيرات السياسات التجارية والغذائية والزراعية على النظم الغذائية والزراعية الوطنية، وتحليلها	17	21	•

[58] في ما يتعلق بالمؤشر الفرعي، تم تقديم الدعم إلى 18 بلداً من أصل 57 بلداً لتعزيز قدرات الجهات الفاعلة في سلاسل القيمة على تطوير سلاسل قيمة مراعية لمسائل المساواة بين الجنسين وعلى تمكين المرأة من الاستفادة على قدم من المساواة.

الهدف الاستراتيجي 5: زيادة قدرة سبل كسب العيش على الصمود أمام التهديدات والأزمات

	مؤشر هدف التنمية المستدامة	وصف المؤشر	2000	2015	2019 (أو التاريخ السابق الأقرب)
الهدف 2– القضاء التام على الجوع					
2–1–2	معدل انتشار انعدام الأمن الغذائي الشديد وسط السكان استنادًا إلى مقياس المعاناة من انعدام الأمن الغذائي	معدل انتشار انعدام الأمن الغذائي المتوسط أو الشديد وسط السكان، الإجمالي مشفوع بحدود عليا / دنيا (النسبة المئوية)		23.5	25.4
2–2–2	معدل انتشار سوء التغذية (الوزن بالنسبة للطول >+2 أو <–2 نقطة من الانحراف المعياري عن متوسط معايير نمو الطفل لمنظمة الصحة العالمية)	معدل الأطفال الذين يعانون من زيادة الوزن المعتدلة أو الشديدة (النسبة المئوية) معدل الأطفال الذين يعانون من الهزال المعتدل أو الشديد (النسبة المئوية)	4.9 غير متوفر	5.7 غير متوفر	5.9 7.29
2–4–1	نسبة المساحة الزراعية المخصصة للزراعة المنتجة والمستدامة		غير متوفر	غير متوفر	غير متوفر
2–جيم–1	مؤشر مفارقات أسعار الأغذية	مؤشر أسعار الأغذية للمستهلك	غير متوفر	غير متوفر	غير متوفر
الهدف 11– مدن ومجتمعات محلية مستدامة					
11–5–1[59]	عدد الأشخاص المتوفين والمفقودين ومن تأثروا مباشرة بسبب الكوارث من بين كل 000 100 شخص من السكان	عدد الأشخاص المتأثرين بسبب الكوارث	غير متوفر	غير متوفر	غير متوفر
11–5–2	الخسائر الاقتصادية المباشرة المتصلة بالناتج المحلي الإجمالي العالمي والأضرار التي لحقت بالهياكل الأساسية الحيوية وعدد الأعطال التي لحقت بالخدمات الأساسية بسبب الكوارث	الخسائر الزراعية المباشرة التي تعزى إلى الكوارث (بالسعر الحالي لدولار الولايات المتحدة)	غير متوفر	غير متوفر	غير متوفر
الهدف 15– الحياة في البرّ					
15–3–1	نسبة الأراضي المتدهورة إلى مجموع مساحة اليابسة	نسبة الأراضي المتدهورة إلى مجموع مساحة اليابسة (النسبة المئوية)	غير متوفر	20	غير متوفر
الهدف 16– السلام والعدل والمؤسسات القوية					
16–1–2	الوفيات المتصلة بالنزاعات لكل 000 100 نسمة، بحسب العمر والجنس والسبب		غير متوفر	غير متوفر	غير متوفر

[59] المؤشر 11–5–1 = 13–1–1 = 1–5–1: عدد الأشخاص المتوفين والمفقودين ومن تأثروا مباشرة بسبب الكوارث من بين كل 000 100 شخص من السكان.

أداء مؤشرات النواتج

الناتج 5–1: اعتماد البلدان أو تنفيذها **لنظم وأطر قانونية وسياساتية ومؤسسية** للحد من المخاطر وإدارة الأزمات	**5–1–ألف:** عدد البلدان بحسب مستوى الالتزام والقدرات على إدارة/ الحد من الكوارث ومخاطر الأزمات في ما يتعلق بالزراعة والأغذية والتغذية في شكل سياسات وتشريعات ونظم مؤسسية (**الهدف 1–5–3**)				
حالة الأداء	**منخفض**	**منخفض إلى متوسط**	**متوسط**	**متوسط إلى مرتفع**	**مرتفع**
2019	0%	8%	27%	61%	4%
2015	12%	27%	49%	13%	0%
	5–1–باء: عدد البلدان التي أبلغت عن وضع أو تفعيل سياسة/استراتيجية/خطة متكاملة تزيد من قدراتها على التكيف مع الآثار الضارة لتغير المناخ، وتعزز قدرتها على الصمود أمام تغير المناخ وتحقيق تنمية تتسم بانخفاض انبعاثات غازات الدفيئة على نحو لا يهدد إنتاج الأغذية (بما في ذلك وضع خطة تكيُّف وطنية، وتقديم مساهمة محددة على الصعيد الوطني، وبلاغات وطنية، وتقرير عن المستجدات لفترة السنتين، أو غير ذلك) (**الهدف 13–2–1**)			
حالة الأداء	**منخفض**	**منخفض إلى متوسط**	**متوسط**	**متوسط إلى مرتفع**	**مرتفع**
2019	**غير متوفر**				
2015					
	5–1–جيم: عدد البلدان التي أدمجت في مناهجها الدراسية في مراحل التعليم الابتدائي والثانوي والعالي مواضيع التخفيف من تغير المناخ والتكيف معه والحد من أثره والإنذار المبكر به (**الهدف 13–3–1**)				
حالة الأداء	**منخفض**	**منخفض إلى متوسط**	**متوسط**	**متوسط إلى مرتفع**	**مرتفع**
2019	غير متوفر				
2015					
الناتج 5–2: استخدام البلدان **لمعلومات منتظمة وللإنذار المبكر** لمواجهة التهديدات المحتملة والمعروفة والمستجدة	**5–2–ألف:** عدد البلدان التي حسّنت قدراتها على توليد البيانات والأدوات/المنتجات التحليلية والمعلومات ذات الصلة بالمخاطر المحتملة والمعروفة والمستجدة التي تهدد الزراعة والأغذية والتغذية، وعلى توافرها وإمكانية الوصول إليها وجودتها واستخدامها				
حالة الأداء	**منخفض**	**منخفض إلى متوسط**	**متوسط**	**متوسط إلى مرتفع**	**مرتفع**
2019	0%	7%	30%	63%	0%
2015	0%	27%	58%	15%	0%
الناتج 5–3: قيام البلدان **بالحد من المخاطر وقابلية التأثر على صعيدي الأسرة والمجتمع المحلي**	**5–3–ألف:** عدد البلدان التي حسّنت قدراتها على تطبيق تدابير الوقاية والتخفيف من حدة الآثار التي تقلل من المخاطر المحدقة بالزراعة والأغذية والتغذية				
حالة الأداء	**منخفض**	**منخفض إلى متوسط**	**متوسط**	**متوسط إلى مرتفع**	**مرتفع**
2019	0%	8%	32%	54%	6%
2015	0%	39%	24%	36%	0%
	5–3–باء: (أ) نسبة إجمالي المزارعين الذين يمتلكون الأراضي الزراعية أو لديهم حقوق مضمونة في الأراضي الزراعية، بحسب الجنس؛ (ب) وحصة المرأة بين الملاك أو أصحاب الحقوق في الأراضي الزراعية، وبحسب نوع الحيازة (**الهدف 5–ألف–1**)				
حالة الأداء	**منخفض**	**منخفض إلى متوسط**	**متوسط**	**متوسط إلى مرتفع**	**مرتفع**

2019	غير متوفر				
2015					
	5–3–جيم: نسبة البلدان التي يكفل فيها الإطار القانوني (بما في ذلك القانون العرفي) للمرأة المساواة في الحقوق في ملكية الأراضي و/أو السيطرة عليها (**الهدف 5–ألف–2**)				
حالة الأداء	**منخفض**	**منخفض إلى متوسط**	**متوسط**	**متوسط إلى مرتفع**	**مرتفع**
2019	غير متوفر				
2015					
الناتج 5–4: تأهب البلدان **للكوارث والأزمات** وإدارة **الاستجابات الفعالة لها**	**5–4–ألف**: مستوى القدرة على التأهب وعلى إدارة الاستجابة				
حالة الأداء	**منخفض**	**منخفض إلى متوسط**	**متوسط**	**متوسط إلى مرتفع**	**مرتفع**
2019	0%	14%	22%	48%	16%
2015	3%	19%	47%	31%	0%

الشكل 5-1 النسبة المئوية للبلدان التي **سجلت تغييرات في حالة الأداء** بين عامي 2015 و2019 بحسب مؤشرات الهدف الاستراتيجي 5

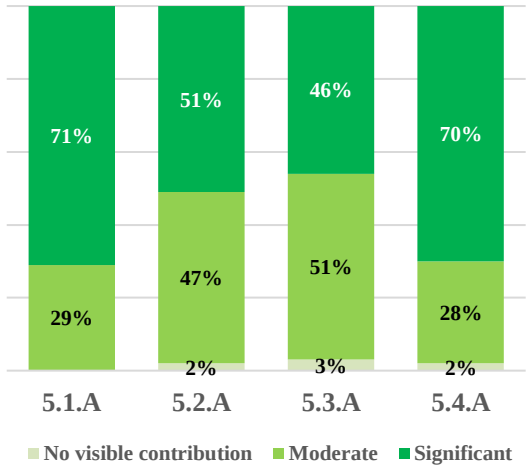

الشكل 5-2 **مساهمة المنظمة في التغيير المسجّل** بين عامي 2015 و2019 (النسبة المئوية للبلدان) بحسب مؤشرات الهدف الاستراتيجي 5

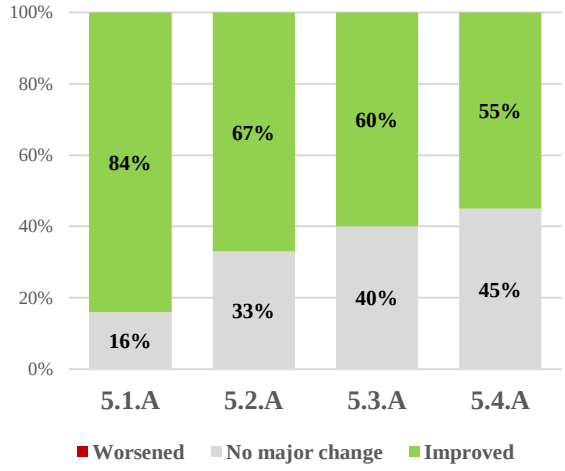

Worsened	ساءت	No visible contribution	لا مساهمة ظاهرة
No major change	لا تغيير كبير	Moderate	معتدلة
Improved	تحسنت	Significant	ملحوظة

تحقيق مؤشرات المخرجات

محقّق بالكامل (الفعلي ≥ الغاية): ●؛ لم يتحقّق (الفعلي < الغاية): Δ

الناتج	المخرج	المؤشر	الغاية 2019-2018	الفعلي 2019-2018	محقّق
5-1: اعتماد البلدان أو تنفيذها لنظم وأطر قانونية وسياساتية ومؤسسية للحد من المخاطر وإدارة الأزمات	5-1-1: تعزيز القدرات الوطنية للحكومة والمنظمات العامة على صياغة وتعزيز برامج استثمار وسياسات واستراتيجيات وخطط خاصة بالحد من المخاطر وبإدارة الأزمات	• (ألف) عدد البلدان أو الأقاليم التي قامت بصياغة واعتماد استراتيجية / خطة للحدّ من المخاطر وإدارة الأزمات في مؤسساتها نتيجة لدعم المنظمة • (باء) عدد المنتجات العالمية والإقليمية المعيارية التي تدعم البلدان في صياغة سياسات واستراتيجيات وخطط وبرامج استثمار للحد من المخاطر وإدارة الأزمات، وتشجع على تنفيذها	46 80	46 84	● ●
	5-1-2: تحسين آليات التنسيق وتعبئة الموارد للحد من المخاطر وإدارة الأزمات.	• عدد البلدان أو الاقاليم التي حسّنت آليات تعبئة الموارد والتنسيق للحد من المخاطر وإدارة الأزمات كنتيجة لدعم المنظمة	35	43	●
5-2: استخدام البلدان لمعلومات منتظمة وللإنذار المبكر لمواجهة التهديدات المحتملة والمعروفة والمستجدة	5-2-1: وضع آليات أو تحسينها لتحديد التهديدات ورصدها، وتقييم المخاطر وتنفيذ الإنذار المبكر المتكامل وفي الوقت المناسب	• عدد البلدان أو الأقاليم التي حسّنت آلياتها/نظمها لرصد التهديدات من أجل تعزيز إطلاق الإنذارات المبكرة كنتيجة لدعم المنظمة	56	57	●
	5-2-2: تحسين القدرات الوطنية على تقييم قابلية التأثر وقياس القدرة على الصمود.	• عدد البلدان أو الأقاليم التي حسّنت رسم خطط القدرة على الصمود/التعرض للخطر وتحليلها كنتيجة لدعم المنظمة	35	36	●
5-3: قيام البلدان بالحد من المخاطر وقابلية التأثر على صعيدي الأسرة والمجتمع المحلي	5-3-1: تعزيز قدرات الحكومة والمجتمعات المحلية وأصحاب المصلحة الرئيسيين الآخرين على تنفيذ ممارسات الوقاية والتخفيف الجيّدة للحدّ من آثار التهديدات والأزمات	• عدد البلدان التي حسّنت تطبيق معايير وتكنولوجيات وممارسات متكاملة ومحددة القطاعات للوقاية والتخفيف من المخاطر كنتيجة لدعم المنظمة	37	37	●
	5-3-2: تزويد المجتمعات المحلية بممارسات وتدابير للحد من قابلية التأثر	• عدد البلدان التي حسّنت تطبيق المعايير التي من شأنها أن تحدّ من ضعف المجتمعات المحلية المعرضة للتهديدات والأزمات وتعزز قدرتها على مقاومتها كنتيجة لدعم المنظمة	31	33	●
	5-4-1: تعزيز قدرات السلطات وأصحاب المصلحة على المستوى الوطني في مجال التأهب للطوارئ للحد من تأثير الأزمات	• عدد البلدان التي تستفيد من دعم المنظمة لفهم المعايير، والخطوط التوجيهية، والممارسات في مجال الأخطار والتأهب لحالة الطوارئ الخاصة بالقطاع	27	41	●

5-4: تأهب البلدان للكوارث والأزمات وإدارة الاستجابات الفعالة لها	5-4-2: تقديم المساعدة الإنسانية في الوقت المناسب إلى المجتمعات المتضررة من الأزمات للحفاظ على سبل كسب العيش	• عدد البلدان أو الأقاليم المتأثرة بأزمة تلقي بثقلها على الزراعة والتي استفادت من استجابة المنظمة للأزمات بصورة مراعية للتغذية وللمساواة بين الجنسين في التوقيت المناسب	35	38	•

محقّق بالكامل (الفعلي ≥ الغاية): ●؛ لم يتحقّق (الفعلي < الغاية): Δ

الهدف الاستراتيجي 6 **الجودة الفنية والإحصاءات والمواضيع المشتركة (تغيّر المناخ والمساواة بين الجنسين والحوكمة والتغذية)**				
بيان الناتج – تقديم الجودة الفنية والمعرفة والخدمات؛ وإعداد إحصاءات بنزاهة ونشرها من قبل المنظمة؛ وتقديم خدمات ذات نوعية جيّدة للعمل بشأن المساواة بين الجنسين والحوكمة والتغذية وتغير المناخ إلى البرامج الاستراتيجية.				
6–1: جودة وكمال العمل الفني والمعياري الذي تقوم به المنظمة	**مؤشرات الأداء الرئيسية**	**الغاية 2019–2018**	**الفعلي 2019–2018**	**التقدم**
	6–1–ألف: جودة القيادة الفنية، *ويجري قياسها من خلال:* *–منهجية استقصاء لتقييم تعقيبات أصحاب المصلحة بشأن عناصر القيادة الفنية*	70%	70%	●
6–2: تحسن جودة إحصاءات المنظمة واستخدامها لدعم عملية صنع القرارات بالاستناد إلى الأدلة	**مؤشرات الأداء الرئيسية**	**الغاية 2019–2018**	**الفعلي 2019–2018**	**التقدم**
	6–2–ألف: نسبة مؤشرات أهداف التنمية المستدامة التي تعتبر المنظمة الجهة الراعية لها المبلّغ عنها على المستوى الوطني وفقًا للمبادئ الأساسية للإحصاءات الرسمية (المرجع الهدف 17-18-1 من أهداف التنمية المستدامة)	40%	43%	●
	6–2–باء: نسبة العمليات الإحصائية في المنظمة ذات نوعية جيّدة على أساس إطار المنظمة الخاص بضمان جودة الإحصاءات	80%	88.5%	●
6–3: خدمات ذات نوعيّة جيّدة ونُهُج متماسكة للعمل بشأن المساواة بين الجنسين وتمكين المرأة، تؤدي إلى تعزيز القدرات القطرية على صياغة سياسات وبرامج تتيح فرصًا متساوية للرجال والنساء، وعلى تنفيذها ورصدها	**مؤشرات الأداء الرئيسية**	**الغاية 2019–2018**	**الفعلي 2019–2018**	**التقدم**
	6–3–ألف: عدد المعايير الدنيا لتعميم المساواة بين الجنسين المطبقة.	14	13	Δ
	6–3–باء: عدد معايير الأداء في النسخة المنقحة من خطة العمل على نطاق المنظومة بشأن المساواة بين الجنسين وتمكين المرأة التي استوفتها المنظمة أو تخطتها.	10	15	●
6–4: خدمات ذات نوعيّة جيّدة من أجل وضع قواعد حوكمة وآليات ومؤسسات ذات صلة **أكثر فعالية وشمولًا** على كل من الصعيد العالمي والإقليمي والوطني وفي برامج الأهداف الاستراتيجية	**مؤشرات الأداء الرئيسية**	**الغاية 2019–2018**	**الفعلي 2019–2018**	**التقدم**
	6–4–ألف: عدد آليات أو عمليات الحوكمة العالمية المختارة التي تمارس فيها المنظمة دورًا قياديًا يشجّع إحراز التقدم في المسائل المتصلة بالأهداف الاستراتيجية الخمسة.	3	3	●

الهدف الاستراتيجي 6 الجودة الفنية والإحصاءات والمواضيع المشتركة (تغيّر المناخ والمساواة بين الجنسين والحوكمة والتغذية)				
	6–4–باء: عدد الحالات التي عززت فيها مساهمة المنظمة في مجال الحوكمة إحراز تقدم بخصوص الأهداف الاستراتيجية الخمسة على الصعيدين الوطني والإقليمي.	20	20	●
6-5: ضمان جودة واتساق عمل المنظمة بشأن التغذية من خلال تعميم التغذية في الأهداف الاستراتيجية وتعزيز مساهمة المنظمة في الهياكل الدولية المتعلقة بالتغذية	**مؤشرات الأداء الرئيسية**	**الغاية 2019–2018**	**الفعلي 2019–2018**	**التقدم**
	6–5–ألف: عدد الآليات / العمليات العالمية المعنية بالتغذية التي تساهم فيها المنظمة وأفيد فيها عن إحراز تقدم على صعيد متابعة المؤتمر الدولي الثاني المعني بالتغذية	5	7	●
	6–5–باء: التقدم المحرز لمراعاة الشواغل والاعتبارات والأهداف المتصلة بالتغذية ضمن أطر البرمجة القطرية وفي تنمية قدرات موظفي المنظمة لمساعدة الحكومات على تعميم التغذية (النسبة المئوية للزيادة مقارنة بفترة السنتين الماضية)	25%	74%	●
6–6: ضمان جودة واتساق عمل المنظمة بشأن تغير المناخ تماشيا مع الاستراتيجية المتعلقة بتغير المناخ من خلال تعميمه في الأهداف الاستراتيجية وتعزيز مساهمة المنظمة في الهياكل الوطنية والإقليمية والدولية المتعلقة بتغير المناخ	**مؤشرات الأداء الرئيسية**	**الغاية 2019–2018**	**الفعلي 2019–2018**	**التقدم**
	6–6–ألف: عدد البلدان التي تحظى بدعم المنظمة لتنفيذ و/أو مواصلة بلورة المكونات الزراعية لمساهماتها المحددة وطنيًا بموجب اتفاق باريس	40	98	●
	6–6–باء: عدد الحوارات المتعلقة بتمويل السياسات و/أو الفنية ذات الصلة بالعمل في مجال المناخ على الصعيدين العالمي والإقليمي حيث تؤدي المنظمة دورًا رياديًا في تعزيز تكامل التوقعات الغذائية والزراعية (مثل الصندوق الأخضر للمناخ واتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ وخطة عام 2030).	24	30	●

الباب 7: برنامج التعاون التقني				
بيان الناتج – تنفيذ برنامج التعاون التقني على نحو فعال وفي اتساق تام مع الأهداف الاستراتيجية ودعمًا لتنفيذ نتائج أطر البرمجة القطرية				
مؤشرات الأداء الرئيسية		**الغاية 2019–2018**	**الفعلي 2019–2018**	**التقدم**
7–1: إدارة ودعم برنامج التعاون التقني				
7–1–ألف	معدل الموافقة على موارد برنامج التعاون التقني نسبة إلى الاعتمادات للفترة 2019–2018	100%	100%	●
7–1–باء	معدل إنجاز مشاريع برنامج التعاون التقني نسبة إلى الاعتمادات للفترة 2017–2016	100%	100%	●

الهدف الوظيفي 8: التواصل				
بيان الناتج – تحقيق أهداف المنظمة يحظى بدعم من شراكات وأنشطة دعوة متنوعة وموسّعة، ومستوى أعلى من التوعية، والدعم السياسي والموارد، وتنمية معزّزة للقدرات وإدارة المعارف				
مؤشرات الأداء الرئيسية		**الغاية –2018 2019**	**الفعلي 2019–2018**	**التقدم**
8–1: الشراكات والدعوة وتنمية القدرات، بما في ذلك التعاون في ما بين بلدان الجنوب				
8–1–ألف	عدد الشراكات الاستراتيجية التي تمّ إبرامها ومواصلة العمل بها	20	58	●
8–1–باء	عدد مبادرات الدعوة المنفذة دعمًا للأنشطة على مستوى المنظمة وللبرامج الاستراتيجية	8	21	●
8–1–جيم	عدد منهجيات تنمية القدرات التي تم تطبيقها في دعم البرامج الاستراتيجية	10	28	●
8–1–دال	عدد الاتفاقات والبرامج الجارية الخاصة بالتعاون في ما بين بلدان الجنوب والتعاون الثلاثي	25	27	●
8–2: الاتصالات				
8–2–ألف	حركة المستخدمين على موقع المنظمة FAO.org (استنادًا إلى إحصاءات الدخول على مركز الوثائق في المنظمة على شبكة الإنترنت)	8.5 ملايين	6.65 مليون	Δ
8–2–باء	مستوى الوجود في وسائل الإعلام (عدد زيارات الموقع) مقاسًا بخدمة Meltwater للرصد الإعلامي	23.000 زيارة جديدة في الشهر	286.208 زيارة جديدة في الشهر	●
8–2–جيم	الزيادة في العدد الإجمالي لمتابعي حسابات المنظمة للتواصل الاجتماعي (مجتمعة)	2.2 مليون	1.87 مليون	Δ
8–3: تعبئة الموارد				

الهدف الوظيفي 8: التواصل				
8-3-ألف	مستوى المساهمات الطوعية التي جرت تعبئتها في فترة السنتين	1.7 مليار دولار أمريكي	2.4 مليار دولار أمريكي	●

الهدف الوظيفي 9: تكنولوجيا المعلومات			
بيان الناتج – تكنولوجيا المعلومات في المنظمة تتيح قيمة مضافة من خلال تحسين فائدة الأصول الرقمية لأغراض التنفيذ في جميع المواقع الجغرافية من خلال حلول مبتكرة، وحسنة التوقيت، ورفيعة الجودة، وفعالة، وذات الكفاءة من حيث الكلفة، والتكنولوجيات التحويلية والشراكات الخارجية القائمة على مجموعة من السياسات والمعايير الخاصة بتكنولوجيا المعلومات في المنظمة			
مؤشرات الأداء الرئيسية	**الغاية 2019-2018**	**الفعلي 2019-2018**	**التقدم**
9-1-ألف مستوى رضا العملاء الاستراتيجيين من قطاع الأعمال التجارية إزاء الحلول المقدّمة في مجال تكنولوجيا المعلومات، ويجري قياسه *من خلال:* *النسبة المئوية من العملاء الاستراتيجيين من قطاع الأعمال التجارية الراضين تمامًا (المصدر: مسح سنوي للعملاء)*	70%	71%	●
9-1-باء جودة الأصول الرقمية المتاحة أمام المنظمة لتستخدمها دعمًا لعملها بصورة آمنة وحسنة التوقيت، *ويجري قياسها من خلال:* *النسبة المئوية من الأصول الرقمية (نظم المعلومات الداخلية والروابط بمصادر خارجية من البيانات) التي تستخدم المنصات الرقمية المتاحة*	75%	72%	Δ

الهدف الوظيفي 10: حوكمة المنظمة والإشراف والتوجيه			
بيان الناتج – التوجه الفعلي للمنظمة من خلال زيادة الالتزام السياسي والتعاون مع الدول الأعضاء، والإدارة والإشراف الاستراتيجيين			
مؤشرات الأداء الرئيسية	**الغاية 2019-2018**	**الفعلي 2019-2018**	**التقدم**
10-1: حوكمة المنظمة			
10-1-ألف وثائق الأجهزة الرئاسية التي تقدم وفقًا للمواعيد المحددة واحتياجات اللغات	100%	82%	Δ
10-1-باء تنفيذ قرارات الأجهزة الرئاسية في المواعيد المحددة	90%	100%	●
10-2: الإشراف			
10-2-ألف النسبة المئوية للتغطية الخاصة بعمليات المراجعة التي تم تنفيذها، بما في ذلك تلك ذات الخطورة العالية	90% (بما في ذلك خطورة عالية بنسبة 100%)	75%	Δ

الهدف الوظيفي 10: حوكمة المنظمة والإشراف والتوجيه				
10-2-باء	عدد البلدان التي تم فيها تقييم الأهمية الاستراتيجية للمنظمة وفعالية برامجها من خلال عمليات التقييم المتعلّقة بالبرامج القطرية وغيرها من البرامج الرئيسية	13	13	●
10-3: التوجيه				
10-3-ألف	نسبة غايات مخرجات الأهداف الاستراتيجية التي تم تحقيقها	85%	95%	●
10-3-باء	نسبة توصيات عمليات التقييم الاستراتيجية التي استكمل فيها ردّ الإدارة المتفق عليه في الموعد المقرر	90%	100%	●
10-3-جيم	نسبة توصيات المراجعة العالية المخاطر التي استكملت في الموعد المقرر	80%	87%	●
10-3-دال	نسبة توصيات المراجعة التي لم تنفذ بعد منذ وقت طويل (أي أكثر من 24 شهرًا)	أقلّ من 10%	12%	Δ

الهدف الوظيفي 11: الإدارة الكفؤة والفعالة			
بيان الناتج – تعظيم الفعالية والعمل من أجل ضمان القيمة مقابل المال في إنجاز وظائف ائتمانية، ووضع سياسات، ورصد ومراقبة			
مؤشرات الأداء الرئيسية	**الغاية 2019–2018**	**الفعلي 2019–2018**	**التقدم**
11–1: الإدارة الكفؤة والفعالة للموارد البشرية			
11-1-ألف	الوقت المطلوب لتعيين موظفين	120 يومًا	145 يومًا	Δ
11-1-باء	النسبة المئوية للبلدان الأعضاء الممثّلة تمثيلًا متساويًا	75%	91%	●
11-1-جيم	التنقل الجغرافي (المناصب)	75	90	●
11–2: الإدارة الكفؤة والفعالة للموارد المالية			
11-2-ألف	تتلقى المنظمة رأيًا غير مشفوع بتحفظات بشأن كشوفاتها المالية، بما في ذلك بشأن بيانات الرقابة الداخلية	رأي غير مشفوع بتحفظات لمراجع خارجي (سنوي)	رأي غير مشفوع بتحفظات لمراجع خارجي	●
11–3: الإدارة الكفؤة والفعالة			
11-3-ألف	مستوى رضاء العملاء من خلال جودة الخدمات المقدمة	70%	72%	●

الهدف الوظيفي 11: الإدارة الكفؤة والفعالة				
11–3–باء	المسؤولية البيئية في المنظمة تُقاس بناء على نسبة مباني/مجمّعات المنظمة التي توفّر بيانات سنوية عن انبعاثات غازات الدفيئة	86%	87%	●

الباب 13: الإنفاق الرأسمالي				
بيان الناتج – تحقق الاستثمارات الرأسمالية في المنظمة منافع من حيث توفير بنية الأساسية وبيئة عمل أكثر فعالية وكفاءة لتلبية احتياجات الأعمال في المنظمة وإنجاز الأهداف الاستراتيجية				
مؤشرات الأداء الرئيسية		**الغاية 2019–2018**	**الفعلي 2019–2018**	**التقدم**
13–1–ألف	النسبة المئوية من الإنفاق الرأسمالي المخصَّص للمبادرات التي أُجري لها تحليل التكلفة والمنافع وخطة تحقيق العائد، *ويجري قياسها من خلال:*	100%	100%	●
	– *استعراض سنوي*			
13–1–باء	النسبة المئوية من مشاريع الإنفاق الرأسمالي التي أنجزت في موعدها وبجودة رفيعة وضمن الميزانية، *ويجري قياسها من خلال:* – *حافظة المشاريع*	85%	43%	Δ

الباب 14: الإنفاق الأمني				
بيان الناتج – موظفو المنظمة قادرون على تأدية مهامهم على نحو آمن ومأمون في جميع المواقع التي تعمل فيها المنظمة				
مؤشرات الأداء الرئيسية		**الغاية 2019–2018**	**الفعلي 2019–2018**	**التقدم**
14–1: بيئة عمل آمنة ومأمونة لتنفيذ البرامج في المقر الرئيسي				
14–1–ألف	النسبة المئوية للموظفين الذين أنهوا تدريب الأمن الأساسي	90%	96%	●
14–2: بيئة عمل آمنة ومأمونة لتنفيذ البرامج في مختلف أرجاء العالم				
14–2–ألف	النسبة المئوية للمكاتب الميدانية التي تلتزم بالمعايير الدنيا للأمن التشغيلي	100%	98%	Δ
14–2–باء	النسبة المئوية للموظفين الدوليين في المكاتب الميدانية الذين يلتزمون بالتدابير الأمنية لأماكن الإقامة	100%	100%	●
14–2–جيم	النسبة المئوية للإبلاغ عن الحوادث المتصلة بالأمن في المكاتب الميدانية مع متابعتها العاجلة	100%	100%	●
14–2–دال	النسبة المئوية لإيفاد المهنيين المتخصصين في الأمن الميداني خلال 72 ساعة لمساعدة المكاتب الميدانية في إدارة الأزمات المتصلة بالأمن، بحسب الحاجة	100%	100%	●

الملحق 3: المساواة بين الجنسين – التقدم المحرز في المعايير الدنيا لسياسة منظمة الأغذية والزراعة بشأن المساواة بين الجنسين وخطة العمل على نطاق منظومة الأمم المتحدة بشأن المساواة بين الجنسين وتمكين المرأة

471- يُعالَج موضوع المساواة بين الجنسين، بوصفه مسألة محورية بالنسبة إلى ولاية منظمة الأغذية والزراعة، كموضوع شامل في الإطار الاستراتيجي، من خلال توفير خدمات ذات جودة، واستراتيجيات ونهج متّسقة لتحقيق المساواة بين الجنسين وتمكين المرأة، حيث تدمج بصورة منهجية في جميع البرامج الاستراتيجية. ويهدف الناتج 3-6 (*القسم الأول-جيم*) إلى *تعزيز القدرات القطرية من أجل صياغة سياسات وبرامج توفّر فرصًا متساوية للرجال والنساء، وتنفيذها ورصدها*. ويقاس التقدّم المحرز والنتائج المحققة بواسطة مؤشري أداء رئيسيين، على النحو المشار إليه أدناه.

المؤشر 3-6-*ألف: عدد المعايير لتعميم المساواة بين الجنسين المطبقة*

472- يقيس المؤشر تنفيذ المعايير الدنيا الخمسة عشر لتعميم المساواة بين الجنسين والتدخلات التي تستهدف المرأة تحديدًا، على النحو الذي حدّدته سياسة المنظمة بشأن المساواة بين الجنسين. وترمي المعايير إلى تعزيز البيئة المؤسسية التمكينية عن طريق دعم إنشاء آليات لتعميم الاعتبارات الجنسانية.

473- وفي عام 2018، تمّ تنقيح مؤشر الأداء الرئيسي من خلال مشاورة مكثّفة مع الشُعَب والمكاتب، أفضت إلى تحديد المعايير والأسس المرجعية لقياس مدى تنفيذ هذه الآليات.

474- وخلال فترة السنتين 2018-2019، أفادت المنظمة للمرّة الأولى عن المعيار 12 المتعلّق بإدماج أهداف المساواة بين الجنسين في نظام تقييم وإدارة الأداء لموظّفي المنظمة، بدءًا بجهات الاتصال المعنية بالمساواة بين الجنسين. ومن باب التشابه، امتثلت المنظمة للمعيار 9 حول تعلّم الموظّفين، بعدما استحدثت دورة تعلّم إلزامية حول المساواة بين الجنسين لسائر الموظّفين، وقد تمّ توسيع نطاقها لتشمل فرصًا لتنمية القدرات تتجاوز حدود التعلّم الإلكتروني. وفي عامي 2018 و2019، أظهرت معظم المعايير اتساقًا وتحسّنًا في عمليات رفع التقارير، لا سيّما تلك المرتبطة بجمع البيانات المصنّفة بحسب نوع الجنس ونشرها؛ وتعلّم الموظّفين، وتنمية القدرات؛ والتقييم؛ وصياغة المشاريع وتنفيذها.

475- وفي عام 2018، تمّ بلوغ الهدف المتمثّل في تحقيق أربعة عشر معيارًا من أصل خمسة عشر ينبغي تنفيذها، والذي وضع لفترة السنتين، لكنّه لم يتحقّق في عام 2019 (نفّذت المنظمة 13 من أصل 15 معيارًا). وتعذّر حتى الآن تنفيذ المعيار 14 حول تعقّب الموارد المالية، غير أنّ المنظمة تعمل حاليًا على مراجعة وسائل ربط ميزانية مراعية للاعتبارات الجنسانية بمشاريعها وبرامجها. وفضلًا عن ذلك، تمّ في عام 2018 تنفيذ المعيار 6 الذي يتطلّب من المكاتب الميدانية والشُعَب الفنية إجراء عملية تقييم دورية للمساواة بين الجنسين، ولكنّه لم يرقَ إلى الأساس المرجعي المحدّد في عام 2019، بعدما جاء عدد التقارير المقدّمة أقل مما كان متوقّعًا، ويعزى ذلك في المقام الأول إلى تنقيح الخطوط التوجيهية وإدخال متطلبات جديدة في عام 2019.

الجدول 16: المعايير الدنيا لتعميم المساواة بين الجنسين

	المعايير الدنيا لتعميم المساواة بين الجنسين	2018	2019	موجز عن النتائج المحققة في فترة السنتين
1	تتضمن جميع قواعد البيانات الإحصائية الرئيسية في المنظمة بيانات مصنفة بحسب نوع الجنس عند الاقتضاء وحيثما يكون ذلك متاحًا.	نُفّذ	نُفّذ	تعتبر ثماني قواعد بيانات رئيسية متاحة للعموم لمنظمة الأغذية والزراعة، ذات أهمية من حيث تصنيف البيانات بحسب نوع الجنس. وهي تشمل أيضا مستودع البيانات الجديد المتعلق بأهداف التنمية المستدامة. وتتضمن سبع قواعد بيانات، من أصل العدد الإجمالي، معلومات مصنّفة بحسب نوع الجنس. وتنشر المنظمة هذه البيانات من خلال منتجاتها المعرفية، لا سيّما عن طريق مطبوعاتها الرئيسية، التي لا تعدّ جميعها بصورة سنوية. وخلال فترة السنتين، اشتملت ستة تقارير من أصل *التقارير* السبعة *للحالة في العالم* على بيانات مصنفة بحسب نوع الجنس وناقشت بُعد المساواة بين الجنسين للمواضيع الرئيسية المعالجة
2	تستثمر المنظمة في تعزيز قدرات البلدان الأعضاء على إعداد بيانات مصنفة بحسب نوع الجنس وعلى تحليلها واستخدامها في تحليل السياسات وتخطيط البرامج والمشاريع وتقييمها.	نُفّذ	نُفّذ	خلال فترة السنتين، شارك مسؤولون حكوميون من 80 بلدًا كمعدل وسطي في حلقات دراسية تدريبية/مناقشات موائد مستديرة إقليمية أو وطنية سنوية تضمنت وحدات دراسية أو تبادل معلومات حول أهمية جمع البيانات المصنّفة بحسب الجنس وتحليلها لأغراض الأمن الغذائي. وأدت المنظمة أيضا دورًا نشطًا في دعم أصحاب المصلحة الوطنيين من أجل جمع البيانات المصنفة بحسب نوع الجنس ونشرها في عمليات التعداد والمسح، حيث استُكمل 27 مسحًا في عام 2018 و22 مسحًا في عام 2019.

	المعايير الدنيا لتعميم المساواة بين الجنسين	2018	2019	موجز عن النتائج المحققة في فترة السنتين
3	بالنسبة إلى جميع الأهداف الاستراتيجية، يتم إجراء تحليل خاص بالمساواة بين الجنسين ووضع خطة عمل بشأن المساواة بين الجنسين؛ ويجري قياس التقدم في مجال المساواة بين الجنسين بالنسبة إلى جميع نواتج المنظمة.	نُفّذ	نُفّذ	تتضمّن جميع البرامج الاستراتيجية أنشطة ذات صلة بالمساواة بين الجنسين والنتائج المتوقّعة، وتتمّ صياغتها على المستويين القطري والإقليمي وعلى صعيد المقرّ الرئيسي. غير أنّه لا يمكن تحديد جميع الأنشطة ذات الصلة بالمساواة بين الجنسين، حيث أنّها غالبًا ما تندرج ضمن نتائج أعمّ. ولهذا السبب، تبيّن أنّ 9 في المائة من النتائج المقرّرة كانت مراعية للاعتبارات الجنسانية كمعدّل وسطي (أي مع بعد يتعلق بالمساواة بين الجنسين معبر عنه بشكل صريح في العنوان). وعلى مستوى المخرجات، تمكّن المؤشرات والمحدّدات المراعية للاعتبارات الجنسانية المنظمة من تعقّب تحقيق النتائج المتصلة بالمساواة بين الجنسين. وقد أظهرت النتائج التي أبرزت عنصرًا جنسانيًا محددًا، زيادة في المجموع من 41 إلى 43 في المائة. أما بالنسبة إلى النواتج، فقد تمّ تحسين الأسئلة التوجيهية للتقييم المؤسسي وباتت تشمل الآن 30 في المائة من الأسئلة المتعلّقة بالمساواة بين الجنسين، مقارنة مع 10 في المائة في عام 2018.
4	يتم وضع غاية مالية لتخصيص الموارد لسياسة المنظمة بشأن المساواة بين الجنسين، وتحقيقها.	نُفّذ	نُفّذ	يخصّص برنامج العمل والميزانية اعتمادا للعمل المتعلق بالمساواة بين الجنسين عبر المنظمة.
5	يتم إجراء تقييم قطري بشأن المساواة بين الجنسين كجزء من البرامج القطرية.	نُفّذ	نُفّذ	تشجّع المنظمة على إعداد عمليات التقييم القطرية للمساواة بين الجنسين على اعتبارها أساسًا للبرمجة القطرية وصياغة المشاريع. وخلال فترة السنتين، أُعدّ مجموع من 32 تقييمًا جديدًا وجرى استعراض لحوالي 90 في المائة من أطر البرمجة القطرية التي أشارت إلى أنّه قد تمّ تحليل القيود المتعلّقة بالقضايا الجنسانية ومعالجتها.

	المعايير الدنيا لتعميم المساواة بين الجنسين	2018	2019	موجز عن النتائج المحققة في فترة السنتين
6	يجرى استعراض لمسألة المساواة بين الجنسين بالنسبة إلى جميع الخدمات لتوفير أساس لتحسين تنفيذ عملية تعميم المساواة بين الجنسين، بما في ذلك قياس التقدم المحرز والأداء.	نُفّذ	لم يُنفّذ	تشجّع المنظمة أيضًا على إجراء تقييم دوري للعمل في مجال المساواة بين الجنسين في كل شعبة/مكتب لاستعراض الإنجازات وتحديد الثغرات والتخطيط للأنشطة ذات الصلة بالمساواة بين الجنسين. وقد تمّ في عام 2018 استكمال 28 تقريرًا وخضعت 6 شُعَب/مكاتب للعملية نفسها في عام 2019. وكان تنقيح الخطوط التوجيهية وإدخال متطلبات جديدة في عام 2019 السبب الرئيسي وراء عجز معظم الشُعَب/المكاتب عن إتمام التقرير قبل نهاية عام 2019.
7	يدرج تحليل مسألة المساواة بين الجنسين في صياغة جميع البرامج والمشاريع الميدانية، وتُؤخذ القضايا المتعلقة بالمساواة بين الجنسين في الاعتبار في عمليات الموافقة على المشاريع وتنفيذها.	نُفّذ	نُفّذ	يمكن تتبع مسألة تعميم المساواة بين الجنسين في صياغة البرامج والمشاريع وتنفيذ الأنشطة ذات الصلة بالمساواة بين الجنسين من خلال متطلبات محددة تضعها المنظمة في دورة المشاريع الخاصة بها. وقد تمّت في عامي 2018 و2019 صياغة نسبة عالية جدًا من المشاريع (أكثر من 90 في المائة) على أساس تحليل جنساني (وتمّ تقييمها بحسب مؤشرات المساواة بين الجنسين الخاصة بالمنظمة)، وارتفعت نسبة المشاريع التي جرى تقييمها وعالجت القضايا الجنسانية على نحو ملائم بصورة ملحوظة من 70 إلى 87 في المائة (على أساس نظام سجل النتائج في التقارير النهائية).

	المعايير الدنيا لتعميم المساواة بين الجنسين	2018	2019	موجز عن النتائج المحققة في فترة السنتين
8	تتضمن جميع عمليات استعراض وتقييم البرامج بشكل كامل تحليل مسألة المساواة بين الجنسين، وتقدم تقارير عن الآثار المتصلة بالمساواة بين الجنسين في المجالات التي تستعرضها.	نُفّذ	نُفّذ	عملًا بالخطوط التوجيهية الصادرة عن مكتب التقييم بشأن تقييم تعميم المنظور الجنساني، أدرجت جميع عمليات التقييم التي جرت خلال فترة السنتين (47) مسألة المساواة بين الجنسين في اختصاصاتها. كما تضمّنت جميع تقارير التقييم قسمًا مخصّصًا للمساواة بين الجنسين، كجزء من صياغة المبادرة موضع التقييم وإدارتها ونتائجها. وبين عامي 2018 و2019، سُجّل تحسّن ملحوظ في نسبة التقييمات التي رفعت بصورة منهجية توصيات متعلّقة بالمساواة بين الجنسين على أساس استنتاجاتها (من 82 في المائة إلى 100 في المائة).
9	يتم وضع برنامج إلزامي لتنمية القدرات في مجال المساواة بين الجنسين وتنفيذه بالنسبة إلى جميع الموظفين الفنيين والمدراء.	نُفّذ	نُفّذ	تنفّذ المنظمة سنويًا استراتيجية لتنمية القدرات في مجال المساواة بين الجنسين وتقدّم مجموعة من خيارات التدريب على القضايا الجنسانية لموظّفيها. واعتبارًا من عام 2018، أصبحت دورة التعلّم الإلكتروني المشتركة بين الوكالات بشأن *المساواة بين الجنسين وتماسك الأمم المتحدة وأنت* إلزامية لجميع الموظّفين؛ وفي عام 2019، استكمل 544 موظفًا دورات مختلفة للتعلّم الإلكتروني في مجال المساواة بين الجنسين توفّرت على منصة التعلّم الداخلية you@fao. وعلاوة على ذلك، تمّ تنظيم أكثر من 80 من حلقات العمل أو الحلقات الدراسية الفعلية أو الحلقات الدراسية الإلكترونية المخصصة لقضايا المساواة بين الجنسين في المقر الرئيسي وفي المكاتب الميدانية (30 في عام 2018 و51 في عام 2019).

	المعايير الدنيا لتعميم المساواة بين الجنسين	2018	2019	موجز عن النتائج المحققة في فترة السنتين
10	يتم تحديد الحد الأدنى من الكفاءات في تحليل قضايا المساواة بين الجنسين، ويُطلب من جميع المدراء والموظفين الفنيين استيفاءها.	نُفّذ	نُفّذ	يدرج إطار المنظمة الخاصة بالكفاءات قضايا المساواة بين الجنسين تحت إطار القيمة الأساسية: "احترام الجميع"، وتشجّع جميع إعلانات الوظائف الفنية الشاغرة ورود الطلبات من الإناث المؤهلات. ويمكن للشُعَب المعنية بالتعيين تسليط الضوء على الخبرة أو المؤهلات المتعلقة بقضايا المساواة بين الجنسين في إعلانات الوظائف الشاغرة.
11	تضع كل إدارة فنية عملية فرز قائمة على المساواة بين الجنسين لجميع الأنشطة المعيارية والبرامج والمنتجات المعارفية.	نُفّذ	نُفّذ	في كلّ سنة، تتلقّى جهات الاتصال المعنية بالمساواة بين الجنسين مسحًا للإبلاغ عن مدى مساهمتها في تنفيذ العمل في مجال المساواة بين الجنسين ضمن شُعبها/وحداتها. وخلال فترة السنتين، أفاد أكثر من 85 في المائة سنويًا عن مشاركة مباشرة، و45 في المائة عن مشاركة منتظمة، فيما أفاد 55 في المائة عن مشاركة بين الحين والآخر. وتشير المهام الرئيسية المنوطة بجهات الاتصال إلى التخطيط والإبلاغ عن الأنشطة ذات الصلة بالمساواة بين الجنسين؛ وتمثيل المنظمة في الاجتماعات المشتركة بين الوكالات؛ ودعم إعداد وثيقة التخطيط القطري؛ وصياغة المشاريع؛ واستعراض المنتجات المعرفية.

	المعايير الدنيا لتعميم المساواة بين الجنسين	2018	2019	موجز عن النتائج المحققة في فترة السنتين
12	يُدرج تقييم للمساهمة في تحقيق أهداف المساواة بين الجنسين الخاصة بالمنظمة في نظام تقييم وإدارة الأداء لجميع الموظفين الفنيين.	نُفّذ	نُفّذ	في عام 2018، تمكّنت المنظمة للمرّة الأولى من الإبلاغ عن عدد الموظّفين الذين أدمجوا هدفًا متعلقًا بالمساواة بين الجنسين في تقييم أدائهم. وعلى امتداد فترة السنتين، ركّز هذا التقييم على جهات الاتصال المعنية بالمساواة بين الجنسين، حيث أُدمج ما يقارب ثلثا الجهات هدفًا أو مؤشرًا متصلًا بالمساواة بين الجنسين في نظمها لتقييم الأداء وإدارته. وفي عام 2019، بدأت المنظمة بالاستعداد لتوسيع نطاق هذا الاستعراض ليشمل فئات أخرى من الموظّفين، بما في ذلك المشرفون والمديرون.
13	يتم على نحو منهجي تتبع الموارد البشرية والمالية والنتائج المعيارية والتنفيذية ذات الصلة بقضايا المساواة بين الجنسين من المقر الرئيسي إلى المستوى القطري، ورفع تقارير عنها إلى الأجهزة الرئاسية للمنظمة وإلى منظومة الأمم المتحدة.	نُفّذ	نُفّذ	يتعقّب إطار الرصد المؤسسي النتائج المتعلّقة بالمساواة بين الجنسين بحسب الأهداف الاستراتيجية والوظيفية، ويبلّغها للأجهزة الرئاسية للمنظمة من خلال التقرير التجميعي لاستعراض منتصف المدة وتقارير تنفيذ البرامج. وتتضمّن أيضًا التقارير المؤسسية هذه معلومات محدّثة عن تخصيص الموارد المالية لأغراض المساواة بين الجنسين. وتنفّذ المنظمة كذلك خطة عمل بشأن المساواة بين الجنسين وترفع تقارير عن البيانات الخاصة بالموارد البشرية للجنة المالية.

	المعايير الدنيا لتعميم المساواة بين الجنسين	2018	2019	موجز عن النتائج المحققة في فترة السنتين
14	يتم تخصيص نسبة 30 في المائة من ميزانية المنظمة وعملها التنفيذي على الصعيدين القطري والإقليمي لغرض التدخلات التي تستهدف النساء تحديدًا.	لم ينفّذ	لم ينفّذ	في عامي 2018 و2019، اندرجت نسبة عالية من المشاريع التي وافقت عليها المنظمة ضمن إطار مؤشر المساواة بين الجنسين "G2a" (تُعَالج مسألة المساواة بين الجنسين بشكل منهجي، ولكنّها ليست من الأهداف الرئيسية للمشروع)، وبلغ معدّل حصة المشاريع التي تحمل المؤشر "G2b" (حيث تعتبر المساواة بين الجنسين الهدف الرئيسي) نسبة 6 في المائة. ولم يطبق هذا المعيار حتى الآن لأنّ المنظمة لا تزال تعمل على تحديد الميزانية الخاصة بالمساواة بين الجنسين لفرادى التدخلات.
15	ارتفعت حصة إجمالي حافظة برنامج التعاون التقني المخصصة للبرامج والمشاريع المتصلة بالمساواة بين الجنسين من 9 في المائة إلى 30 في المائة.	نُفّذ	نُفّذ	يمكّن برنامج التعاون التقني المنظمة من إتاحة درايتها وخبرتها للبلدان الأعضاء عند الطلب، وذلك استنادًا إلى مواردها الخاصة. وخلال فترة السنتين، عالج أكثر من نصف مشاريع برنامج التعاون التقني التي تمّت الموافقة عليها والبالغ عددها 359 مشروعًا مسألة المساواة بين الجنسين.

المؤشر *6-3-باء: خطة العمل على نطاق منظومة الأمم المتحدة بشأن المساواة بين الجنسين وتمكين المرأة*

476- تشكل خطة العمل على نطاق منظومة الأمم المتحدة بشأن المساواة بين الجنسين وتمكين المرأة (خطة العمل). إطارًا للمساءلة من أجل تعجيل عملية تعميم المساواة بين الجنسين وتمكين المرأة في جميع الوظائف المؤسسية لدى كيانات منظومة الأمم المتحدة، وتستوجب رفع تقارير سنوية من قبل كل كيان وإدارة ومكتب مشارك.

477- واعتُبر عام 2018 السنة الأولى لرفع التقارير بموجب خطة العمل بنسختها الجديدة (2.0) وقد أكدت المنظمة الأداء الناجح الخاص بها. ونتيجة لذلك، أقرّت هيئة الأمم المتحدة للمرأة بإنجازات منظمة الأغذية والزراعة في مجال *الإبلاغ عن نتائج أهداف التنمية المستدامة المتعلّقة بالمساواة بين الجنسين وتحسين ممارسات التقييم المراعية للاعتبارات الجنسانية*، وشجّعت المنظمة على تسريع جهودها من أجل تحقيق التمثيل العادل للمرأة على جميع المستويات، وضمان الالتزام على المستويات كافة بتعميم المساواة بين الجنسين وتمكين المرأة في جميع أنشطتها.

478- ويقيّم المؤشر 6-3-باء أداء المنظمة نسبة إلى معايير خطة العمل. وفي عام 2019، أحرزت المنظمة المزيد من التقدّم من خلال تحقيق أو تجاوز 15 مؤشرًا من أصل 16 من مؤشرات الأداء الخاصة بخطة العمل (*الجدول 17*). وتتضمّن خطة العمل بنسختها الجديدة (2.0) 17 مؤشرًا، من بينها مؤشر واحد هو مؤشر الأداء 3 لا ينطبق على منظمة الأغذية والزراعة.

479- وتمكّنت كذلك المنظمة على وجه الخصوص من تجاوز مؤشر الأداء 14 بشأن تقييم القدرات، بالإضافة إلى مؤشرات الأداء 4 بشأن التقييم و5 بشأن المراجعة و11 حول الهيكل الجنساني. ويتمثّل المجال الرئيسي للتحسين في مؤشر الأداء 2 بشأن التمثيل المتساوي للمرأة. وقد وضعت المنظمة خطة عمل تصحيحية لعام 2020 لتنفيذ خطة العمل من أجل تحقيق المساواة بين الجنسين لجميع موظفيها.

الجدول 17: تصنيف خطة العمل على نطاق منظومة الأمم المتحدة بشأن المساواة بين الجنسين وتمكين المرأة بحسب مؤشرات الأداء*

مؤشر الأداء	العنوان	2018	2019
1	نتائج أهداف التنمية المستدامة المتعلّقة بالمساواة بين الجنسين في مجال التخطيط الاستراتيجي	تحقق	تحقق
2	الإبلاغ عن نتائج أهداف التنمية المستدامة المتعلّقة بالمساواة بين الجنسين	تمّ تجاوزه	تمّ تجاوزه
3	نتائج أهداف التنمية المستدامة البرامجية المتعلّقة بالمساواة بين الجنسين غير المدرجة في مؤشر الأداء 1	لا ينطبق	لا ينطبق
4	التقييم	تمّ تجاوزه	تمّ تجاوزه
5	المراجعة	تمّ تجاوزه	تمّ تجاوزه
6	السياسات	تحقّق	تحقّق
7	القيادة	تحقّق	تحقّق
8	إدارة الأداء المراعية للمساواة بين الجنسين	تحقّق	تحقّق
9	تعقّب الموارد المالية	تحقّق	تحقّق
10	تخصيص الموارد المالية	تحقّق	تحقّق
11	الهيكل الجنساني	تمّ تجاوزه	تمّ تجاوزه
12	التمثيل المتساوي للمرأة	شارف على التحقق	شارف على التحقق
13	الثقافة التنظيمية	تحقّق	تحقّق
14	تقييم القدرات	تحقّق	تمّ تجاوزه
15	تنمية القدرات	تحقّق	تحقّق
16	المعارف والاتصالات	تحقّق	تحقّق
17	الاتساق	شارف على التحقق	تحقّق

**بحسب الإطار الزمني لرفع تقارير خطة العمل على نطاق منظومة الأمم المتحدة بشأن بالمساواة بين الجنسين وتمكين المرأة للمجلس الاقتصادي والاجتماعي للأمم المتحدة، سيتمّ تأكيد التصنيفات في يوليو/تموز 2020.*

الملحق 4: إطار نتائج الاستراتيجية الخاصة بتغير المناخ – تقرير مرحلي للفترة 2018–2019

480- يبرز هذا الملحق، الذي أُعِّد بمشاركة الشعب الفنية المعنية والمكاتب الإقليمية وفرق البرامج الاستراتيجية، التكامل الأفقي القوي لتغير المناخ في عمل المنظمة. فقد أدت استراتيجية المنظمة الخاصة بتغير المناخ وتنفيذها على مدى فترة السنتين إلى تمكين تعميم التكيف مع تغير المناخ والتخفيف من حدة آثاره من خلال كل مجال من مجالات العمل. وإن جميع الإنجازات المبلغّ عنها تحت إطار نتائج الاستراتيجية الخاصة بتغير المناخ تعبِّر عن الطابع الشامل الذي تتسم به مسألة تغير المناخ باعتبارها أحد مواضيع المنظمة الشاملة لعدة قطاعات.

المعالم البارزة

481- *الناتج 1:* قامت المنظمة، خلال فترة السنتين، بتزويد البلدان بما يلزم من الدعم لتعبئة أكثر من مليار دولار أمريكي (1-ب-1) من الموارد المالية الوطنية والدولية لأغراض التكيّف مع تغير المناخ والتخفيف من حدة آثاره في قطاعي الأغذية والزراعة. وبدأ بدعم من المنظمة تنفيذ ما مجموعه 186 (1-ب-2) مشروعًا مموّلا حديثًا، بما فيها مشاريع برنامج التعاون التقني، بما أدى بالتالي إلى تجاوز مجموعة الغايات الأولية المحددة والتي ثبت أنها متحفظة جدًا في ضوء القبول الواسع الذي حظي به التكيّف مع تغير المناخ والتخفيف من حدة آثاره. وبادرت المنظمة سعيًا منها إلى معالجة القضايا المتصلة بتغير المناخ، إلى تنظيم أو دعم تنظيم 53 حلقة عمل متعددة البلدان (1-هـ-1)، شارك في إحداها ما يصل إلى 140 بلدًا (1-هـ-2)، وهو أكثر من ضعف ما كان متوقعًا. وهذه النتائج إن دلّت على شيء فإنما تدلّ على زيادة كبيرة في طلب البلدان على الدعم من أجل الحصول على التمويل المخصّص للمناخ ومعالجة تغير المناخ من خلال تبادلات تقنية وسياساتية متعددة البلدان.

482- *الناتج 2:* حقّقت المنظمة إنجازات بارزة تحت إطار الناتج 2 من خلال تقديم إسهامات ووجهات نظرها بشأن الأمن الغذائي والزراعة في 45 محفلًا (2-أ-1) من المحافل الدولية والإقليمية التي تعالج تغير المناخ، و11 محفلًا (2-ج-1) من المحافل لا تعالج بالأساس مسألة الزراعة، وهو ما أدى بالتالي إلى بناء روابط مع قطاعات أخرى. وفي الوقت الذي فاق فيه أداء المنظمة المستوى المطلوب في ضوء تلك المؤشرات، فإنه يمكن مواصلة تعزيز الجهود المبذولة للمشاركة في الاجتماعات العالمية المتعلقة بالتمويل المخصّص للمناخ (20، 2-ب-1) وتوقيع برامج تعاون مع الشركاء في التمويل المخصص للمناخ (7، 2-ب-2). وأثبتت الغاية المحددة أنها طموحة للغاية، ذلك أن التنفيذ سيكون بالأساس في فترة السنتين 2020–2021 نظرًا إلى أن المفاوضات والترتيبات التعاقدية تستغرق بعض الوقت. وعلى العموم، عززت المنظمة إلى حد كبير موقفها ومشاركتها من أجل تحسين إدراج الأمن الغذائي والتغذية والزراعة في جدول الأعمال الدولي المتعلق بتغير المناخ.

483- *الناتج 3:* تحسن مستوى التنسيق الداخلي وإنجاز عمل المنظمة على امتداد فترة السنتين. وبينما ما زال يتعذر اعتبار تغير المناخ جزءًا لا يتجزأ من دورة مشاريع المنظمة (3-أ-2)، فإن اعتماد المؤشرات السياساتية للجنة المساعدة الإنمائية التابعة لمنظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي بشأن التكيف مع تغير المناخ والتخفيف من حدة آثاره سمح

بتصنيف المشاريع على أنها ترتبط "بشكل كبير" أو "بشكل أساسي" بتغير المناخ، وهو ما يمثل 56 في المائة (3-ألف-4) من حافظة مشاريع المنظمة. وتم الآن توسيم الغالبية العظمى من مشاريع المنظمة في ضوء مؤشرات سياساتية، ممّا يسمح بتحديد تلك المرتبطة بتغير المناخ. ولكن تعميم تغير المناخ في دورة المشاريع من شأنه أن يستلزم تمحيص جميع المشايع وتحليلها وتعديلها مع أخذ الأبعاد ذات الصلة بالمناخ بعين الاعتبار، انطلاقًا من مرحلة التصميم. وتُقدَّر ميزانية البرنامج العادي المرتبطة بشكل كبير بتغير المناخ بحوالي 9 في المائة (3-أ-3)، تم احتسابها بتحديد مصروفات البرنامج العادي ذات الصلة بتغير المناخ من خلال نظام الترميز للجنة المساعدة الإنمائية التابعة لمنظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي، والتدقيق المتقاطع في ما بين الشعب ذات الصلة بتغير المناخ، وآليات التنفيذ ومخرجات الأهداف الاستراتيجية. وأقامت المنظمة 27 (3-ب-1) شراكة استراتيجية مع جهات فاعلة من غير الدول لتعظيم أثر الإجراءات المتعلقة بالمناخ على المستويات كافة، وضافرت جهودها مع الصندوق الدولي للتنمية الزراعية وبرنامج الأغذية العالمي من أجل عقد 11 حدثًا جانبيًا (3-ب-2) بشأن المواضيع المتصلة بالمناخ. كما نظم عدد كبير من التبادلات والأحداث الخاصة بالتعلّم. (55، 3-ج-3) لبناء وتعزيز القدرات الداخلية لموظفي المنظمة.

آفاق المستقبل

484- سيتم إدراج الأولويات الاستراتيجية الجديدة للمنظمة للفترة 2020-2021، بما في ذلك، على سبيل الذكر لا الحصر، مبادرة العمل يدًا بيد، والزراعة الرقمية والابتكار، والشراكات بما في ذلك التعاون بين بلدان الجنوب والتعاون الثلاثي، والأمراض الحيوانية المنشأ، في عمليات التنفيذ والرصد والإبلاغ بشأن تغير المناخ لضمان أوجه التآزر ذات الصلة وتحسين مستوى التنسيق في ما بين مختلف مجالات العمل. وفي ظلّ تأثر الدول الجزرية الصغيرة النامية وأقل البلدان نموًا والبلدان النامية غير الساحلية أكثر من غيرها بتغير المناخ، تكتسب جميع الأولويات زخمًا مع استخدام عدد متزايد من البلدان الأعضاء نُهجًا قطاعية وأكثر تعقيدًا والتماسها الدعم في آليات تنفيذ فعالة لمعالجة القضايا والتحديات المتعلقة بالمناخ، بما يشمل توطيد أواصر التعاون من أجل إيجاد حلول متكاملة. وسيتواصل في المستقبل تعميم إطار نتائج استراتيجية المنظمة الخاصة بتغير المناخ في انسجام تامٍ مع الإطار الاستراتيجي الجديد للمنظمة.

الجدول 18: التقدم المحرز في الفترة 2018–2019 بشأن إطار نتائج خطة عمل الاستراتيجية الخاصة بتغير المناخ

	مؤشرات المخرجات لدور المنظمة *(ترد مؤشرات مخرجات الأهداف الاستراتيجية بين هلالين)*	الغايات	النتيجة الفعلية بحلول نهاية فترة السنتين
مخرجات الناتج 1			
1 –ألف تقديم دعم مباشر لتنفيذ المساهمات المحددة وطنيًا لقطاعي الأغذية والزراعة في البلدان عبر عمليات سياساتية وتنمية القدرات وتدخلات تقنية على أرض الواقع.	**1 –ألف–1 (البرنامج الاستراتيجي 2–3–2)** عدد البلدان التي تعزّزت فيها قدرات المؤسسات الحكومية ومؤسسات أخرى ذات الصلة لتنفيذ السياسات، والاستراتيجيات أو آليات الحوكمة التي تعزز الإنتاج المستدام و/أو تعالج تغيّر المناخ وتدهور البيئة.	43	64
1 –باء تيسير حصول البلدان على التمويل لقطاعي الأغذية والزراعة بتحسين إمكانية الحصول على التمويل الوطني والدولي للمناخ.	**1 –باء–1** قدر التمويل المستهدف في تدابير التكيف مع تغيّر المناخ والتخفيف من حدة آثاره في قطاعي الأغذية والزراعة والذي يتم تعبئته بدعم من المنظمة.	مليار (1) دولار أمريكي	1.22 مليار دولار أمريكي
	1 –باء–2 عدد برامج ومشاريع التكيف مع تغيّر المناخ والتخفيف من حدة آثاره المموّلة حديثًا بدعم من المنظمة.	30	186
1 –جيم تقديم دعم للبلدان لإدماج الأمن الغذائي واعتبارات قطاع الزراعة واعتبارات تغيُّر المناخ في السياسات الوطنية والسياسات والاستراتيجيات والبرامج الإقليمية ذات الصلة.	**1 –جيم–1** عدد أطر البرامج القطرية للمنظمة التي تتخذ المساهمات المحددة وطنيًا مرجعًا لها، وتحدّد مجالات تعاون المنظمة مع البلدان بشأن تدابير التكيف مع تغيّر المناخ والتخفيف من آثاره. **يجري قياس مؤشر المخرج 1-جيم–1 بمؤشر المخرج 3–ألف–1**	35	69
	1 –جيم–2 (البرنامج الاستراتيجي 2–2–1) عدد السياسات والاستراتيجيات وبرامج الاستثمار التي تمت صياغتها بدعم كبير من المنظمة وترمي إلى جعل الزراعة والغابات ومصايد الأسماك أكثر إنتاجية واستدامة، والتصدّي لتغيّر المناخ وتدهور البيئة.	61	86
	1 –جيم–3 (البرنامج الاستراتيجي 2–2–2) عدد وثائق الاستراتيجية عن الزراعة المستدامة والغابات ومصايد الأسماك التي وُضعت من خلال حوار بشأن السياسات مشترك بين القطاعات وآليات حوكمة متصلة بخطة عام 2030 وخطط تنفيذ المساهمات المحدّدة وطنيًا.	40	43
1 –دال إرشاد البلدان في وضع واعتماد الحدّ من مخاطر الكوارث ونُهج التكيُّف والوقاية.	**1 –دال–1 (البرنامج الاستراتيجي 5–1–1ألف)** عدد البلدان التي قامت بصياغة واعتماد استراتيجية / خطة للحدّ من المخاطر وإدارة الأزمات في مؤسساتها نتيجة لدعم المنظمة.	46	46
	1 –دال–2 (البرنامج الاستراتيجي 5–4–1) عدد البلدان التي تستفيد من دعم المنظمة لفهم المعايير، والخطوط	27	41

	مؤشرات المخرجات لدور المنظمة *(ترد مؤشرات مخرجات الأهداف الاستراتيجية بين هلالين)*	الغايات	النتيجة الفعلية بحلول نهاية فترة السنتين
	التوجيهية، والممارسات في مجال الأخطار والتأهب لحالة الطوارئ الخاصة بالقطاع.		
1 –هاء عقد تبادلات تقنية وسياساتية متعددة البلدان لمعالجة القضايا المتعلقة بتغيُّر المناخ.	**1 –هاء–1** عدد حلقات العمل المتعددة البلدان التي جرى تنظيمها أو دعمها من جانب المنظمة لتيسير التبادلات التقنية والسياساتية لمعالجة القضايا المتعلقة بتغيُّر المناخ.	12	53
	1 –هاء–2 عدد البلدان التي حضرت حلقات العمل التي نظمتها أو دعمتها المنظمة لمعالجة القضايا المتعلقة بتغيُّر المناخ.	60	140
1 –واو وضع مدونات للممارسات ومبادئ توجيهية ومعايير جديدة وغيرها من الوثائق التي تدعم البلدان في التصدي لتغيُّر المناخ بشكل أكثر فعالية.	**1 –واو–1** عدد مدونات للممارسات ومبادئ توجيهية ومعايير جديدة وغيرها من الوثائق التي تدعم البلدان في التصدي لتغيُّر المناخ بشكل أكثر فعالية.	15	40
1 –زاي تعزيز القدرات المؤسسية الوطنية والإقليمية على توليد وجمع واستخدام البيانات والمعلومات التي تعزز قدرتها على معالجة التكيُّف مع تغيّر المناخ والتخفيف من تأثيراته.	**1 –زاي–1 (البرنامج الاستراتيجي 2–1–2)** عدد المؤسسات (الخدمات الإرشادية، منظمات المنتجين، المؤسسات الحكومية، منظمات المجتمع المدني ذات الصلة، مؤسسات البحث والتعليم) التي تلقت دعمًا إنمائيًا أو في مجال تنمية القدرات الفنية لتعزيز اعتماد ممارسات متكاملة وشاملة للقطاعات	168	217
	1 –زاي–2 (البرنامج الاستراتيجي 2–4–2) عدد المؤسسات التي تلقت الدعم من المنظمة في مجال تنمية القدرات من أجل جمع البيانات وتحليلها والإبلاغ عنها لاتخاذ القرارات التي تعزّز الإنتاج المستدام وتعالج مسألة تغيّر المناخ وتدهور البيئة، بما في ذلك أهداف التنمية المستدامة ذات الصلة.	77	99
	1 –زاي–3 (البرنامج الاستراتيجي 5–2–1) عدد البلدان التي حسّنت آلياتها/نظمها لرصد التهديدات من أجل تعزيز إطلاق الإنذارات المبكرة نتيجةً لدعم المنظمة.	56	57
	1 –زاي–4 (البرنامج الاستراتيجي 4–3–1) عدد البلدان التي حظيت بدعم المنظمة لتعزيز القدرات الفنية والإدارية لدى الجهات الفاعلة في سلسلة القيمة الغذائية الزراعية.	57	57
1 –حاء استحداث أدوات جديدة ونشر الأدوات الموجودة حاليًا للمساعدة على تحليل وتخطيط آثار تغيُّر	**1 –حاء–1** عدد الأدوات الجديدة للمساعدة على تحليل وتخطيط آثار تغيُّر المناخ ومتطلبات إعداد التقارير الوطنية الجديدة.	1	5

	مؤشرات المخرجات لدور المنظمة *(ترد مؤشرات مخرجات الأهداف الاستراتيجية بين هلالين)*	الغايات	النتيجة الفعلية بحلول نهاية فترة السنتين
المناخ ومتطلبات إعداد التقارير الوطنية الجديدة.	**1 –حاء–2** عدد البلدان التي تلقّت التدريب لتطبيق الأدوات للمساعدة على تحليل وتخطيط آثار تغيُّر المناخ ومتطلبات إعداد التقارير الوطنية الجديدة.	20	112
1 –طاء زيادة الدعم المعرفي والتقني للبلدان بشأن نهج الزراعة الذكية مناخيًا.	**1 –طاء–1 (البرنامج الاستراتيجي 2–1–1 ألف)** عدد المبادرات التي جرت فيها تجربة ممارسات وتكنولوجيات ابتكارية، والمصادقة عليها وتكييفها لزيادة الإنتاجية والإنتاج بشكل مستدام، مع التصدي في الوقت ذاته إلى تغير المناخ و/أو تدهور البيئة.	76	94
	1 –طاء–2 (البرنامج الاستراتيجي 2–1–1 باء) عدد المبادرات التي جرى فيها توسيع نطاق الممارسات المبتكرة أو استخدام التكنولوجيات لزيادة الإنتاجية والإنتاج بشكل مستدام، مع التصدي في الوقت ذاته إلى تغير المناخ و/أو تدهور البيئة.	43	46
1 –ياء الاستفادة من الشراكات الاستراتيجية الوطنية مع الجهات الفاعلة البحثية والتنفيذية الرئيسية في مجال العمليات المناخية والإنمائية الدولية، بما في ذلك المزارعين ومنتجي الأغذية والأوساط الأكاديمية والقطاع الخاص والمجتمع المدني.	يجري قياس المخرجين 1–ياء و2–واو بمؤشر المخرج **3–باء–1**		27
مخرجات الناتج 2			
2 –ألف إعطاء الأولوية المناسبة لمنظورات الأمن الغذائي والتغذية والزراعة والحراجة ومصايد الأسماك وسبل العيش الريفية وإدارة الموارد الطبيعية والمحافظة عليها في المحافل الدولية والإقليمية التي تعالج تغيُّر المناخ.	**2 –ألف–1** عدد المحافل والاجتماعات الدولية والإقليمية التي تتناول موضوع تغير المناخ والتي تساهم فيها المنظمة.	12	45
	2 –ألف–2 (البرنامج الاستراتيجي 2–3–1) عدد وثائق الدورات الرسمية التي ساهمت فيها المنظمة ورُفعت إلى آليات الحوكمة الدولية وركّزت على الزراعة المستدامة، واعتبارات الحراجة و/أو مصايد الأسماك. وتشمل آليات الحوكمة الدولية بصورة خاصة: (أ) تنفيذ خطة 2030؛ (ب) اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغيّر المناخ/اتفاق باريس؛ (ج) اتفاقية الأمم المتحدة للتنوّع البيولوجي، أو اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة التصحّر أو مبادرات مؤسسية أخرى؛ (د) الآلية أو الصكوك الواقعة تحت مسؤولية المنظمة والمتصلة بآليات الحوكمة الإقليمية	50	93
2 –باء الترويج لتعزيز إبراز القطاعات الغذائية والزراعية في قرارات التمويل المتصلة بتغير المناخ.	**2 –باء–1** عدد اجتماعات التمويل المخصص للمناخ العالمية التي تشارك فيها المنظمة.	28	20
	2 –باء–2 عدد البرامج التعاونية بين المنظمة والشركاء في تمويل المناخ في ما يخصّ القطاعات الزراعية.	11	7

	مؤشرات المخرجات لدور المنظمة *(ترد مؤشرات مخرجات الأهداف الاستراتيجية بين هلالين)*	الغايات	النتيجة الفعلية بحلول نهاية فترة السنتين
2 –جيم توسيع نطاق مشاركة المنظمة لتشمل المحافل ذات الصلة التي لا تتعامل تحديدًا مع القطاعات الزراعية، كتلك التي تتعامل مع القضايا الإنسانية أو قضايا الهجرة أو النزاع.	**2 –جيم–1** عدد المحافل والاجتماعات الدولية التي لا تعالج بالأساس مسألة الزراعة وحيث تشارك المنظمة وتعمل على بناء روابط بين القطاعات الزراعية والقطاعات الأخرى.	4	11
2 –دال صيانة وتقوية دور المنظمة بوصفها مزودًا للبيانات العالمية وموارد المعلومات والمعرفة والتكنولوجيات بشأن التكيُّف مع تغيُّر المناخ والتخفيف من تأثيراته.	**2 –دال–1 (البرنامج الاستراتيجي 2–4–1)** عدد المنتجات المعرفية الجديدة أو المحدّثة بشكل كبير والمتصلة بالإنتاج المستدام، وتغيّر المناخ وتدهور البيئة، والتي وُضعت بطريقة شاملة وهي منشورة بحيث تكون متاحة للبلدان.	111	112
2 –هاء جمع القطاعات الغذائية والزراعية مع القطاعات الأخرى التي تتعامل بالدرجة الأولى مع تغيُّر المناخ.	**2 –هاء–1** عدد الحوارات التي أُجريت بين القطاعات حول تغيّر المناخ.	10	14
2 –واو الاستفادة من الشراكات الاستراتيجية الدولية مع الجهات الفاعلة البحثية والتنفيذية الرئيسية في مجال العمليات المناخية والإنمائية الدولية، بما في ذلك منظومة الأمم المتحدة، والقطاعين العام والخاص، والمنظمات البحثية ومنظمات المجتمع المدني لتحقيق التآزر مع الموارد المالية والبشرية والتقنية اللازمة لتحسين الإنجاز وتفادي الازدواجية واستخدام الموارد استخدامًا أكثر فعالية وتعبئة الأموال لدعم البرامج الوطنية.	يجري قياس المخرجين 1–ياء و2–واو بمؤشر المخرج 3–باء–1		27
2 –زاي تعزيز دعم المنظمة لإشراك أجيال الشباب في المسائل المتصلة بتغير المناخ من خلال التعليم ورفع مستوى الوعي على الصعيدين العالمي والوطني.	**2 –زاي–1** عدد المواد الجديدة التي صدرت بشأن المسائل المتصلة بتغير المناخ والموجهة إلى الأجيال الأصغر سنًا.	4	**3**
مخرجات الناتج 3			
3 –ألف وضع طرق تشغيلية لتنفيذ الاستراتيجية، وإدارة جديدة للمناخ، والتنوع البيولوجي والأراضي والمياه.	**3 –ألف–1** عدد أطر البرامج القطرية التي تدمج تغير المناخ.	35	69
	3 –ألف–2 إدماج تغير المناخ في دورة مشاريع المنظمة كاعتبار ضروري.	نعم	**لا**
	3 –ألف–3 النسبة من ميزانية البرنامج العادي للمنظمة المرتبطة بشكل كبير بالأنشطة ذات الصلة بتغير المناخ.	%8	%9.34
	3 –ألف–4 النسبة من ميزانية حافظة مشايع المنظمة المرتبطة بشكل كبير بالأنشطة ذات الصلة بتغير المناخ.	%30	%56

	مؤشرات المخرجات لدور المنظمة *(ترد مؤشرات مخرجات الأهداف الاستراتيجية بين هلالين)*	الغايات	النتيجة الفعلية بحلول نهاية فترة السنتين
3 –باء تعظيم الأثر على المستوى الوطني والإقليمي والدولي من خلال إقامة شراكات استراتيجية مع جهات فاعلة بحثية وتنفيذية رئيسية في مجال العمليات المناخية والإنمائية الدولية، بما في ذلك، على سبيل الذكر لا الحصر، منظومة الأمم المتحدة، والمزارعين ومنتجو الأغذية والأوساط الأكاديمية والقطاع الخاص ومنظمات المجتمع المدني.	**3 –باء–1** عدد الشراكات القائمة مع جهات فاعلة غير حكومية وتدرج أنشطة صريحة متصلة بتغير المناخ في اتفاقات التعاون الخاصة بها.	7	**27**
	3 –باء–2 عدد الأحداث الجانبية المنظمة مع الوكالات التي توجد مقارها في روما بشأن مواضيع المناخ	9	11
3 –جيم توسيع نطاق البرامج الداخلية لتقاسم المعارف وتعزيز التعليم. وبصورة خاصة، تعزيز قدرات مكاتب المنظمة القطرية، والإقليمية الفرعية والإقليمية ومكاتب الاتصال التابعة لها.	**3 –جيم–1** عدد البلدان الواردة على قائمة البريد للشبكة التقنية المعنية بتغير المناخ في عدد من البلدان.	420 (في 54 بلدا)	354 (في 41 بلدًا)
	3 –جيم–2 عدد الدروس التدريبية والوثائق التوجيهية التي وُضعت.	12	6
	3 –جيم–3 عدد التبادلات و/أو الأحداث التعلمية التي نُظّمت.	16	55
3 –دال يتم قياس التقدم المحرز في تنفيذ هذه الاستراتيجية.	**3 –دال–1** يوضع تقرير عن تنفيذ الاستراتيجية في نهاية كل سنة ثانية، بما يتماشى مع دورة رفع التقارير لبرنامج العمل والميزانية للمنظمة.	نعم	نعم
3 –هاء تخفيض انبعاثات غازات الدفيئة الناشئة عن العمليات الوظيفية في المقر الرئيسي والمكاتب الميدانية	**3 – هاء –1** التخفيض السنوي لنصيب الفرد من انبعاثات غازات الدفيئة المتصلة بالمباني مقارنة بالسنة السابقة (أطنان من ثاني أكسيد الكربون).	-3.39% (2018)	-9% بين عامي 2017 و2018
		-3.85% (2019)	**غير متوفر**
	3 – هاء –2 نصيب الفرد من انبعاثات غازات الدفيئة السنوية (أطنان من ثاني أكسيد الكربون) الناشئة عن تخفيض السفر الجوي مقارنةً بالسنة السابقة.	-0.5% (2018)	-4% بين عامي 2017 و2018
		-0.5% (2019)	**غير متوفر**

الملحق 5: التوزيع الجنساني والجغرافي

التوازن بين الجنسين بين الموظفين

485- لا تزال منظمة الأغذية والزراعة (المنظمة) ملتزمة بمواصلة جهودها في سبيل تحقيق المساواة بين الجنسين في القوة العاملة ومواءمة النهج الذي تتبعه مع الاستراتيجية المعتمدة على نطاق المنظومة ككلّ. وفي أعقاب إطلاق استراتيجية الأمم المتحدة المتعلّقة بالتكافؤ بين الجنسين، أعدّت المنظمة خطة عمل مفصّلة لتحقيق المساواة بين الجنسين في أوساط موظفي المنظمة بالاستناد إلى السياق والتحديات المحددة للمنظمة بوصفها وكالة متخصصة.

486- وتسعى المنظمة إلى تحقيق المساواة بين الجنسين في الوظائف الفنية بحلول سنة 2022 وبالنسبة إلى وظائف الفئات العليا بحلول سنة 2024. ولقد جرى منذ سنة 2012 إيلاء عناية خاصة للمرشحات في عملية التوظيف والتعيين، بما في ذلك وضع شرط إلزامي يقضي بإدراج مرشحات على قائمة المرشحين للمقابلات الشخصية والتعيينات في الوظائف. وفي نهاية شهر ديسمبر/كانون الأول 2019، بلغت نسبة الموظفات 44 في المائة في وظائف الفئة الفنية و25 في المائة في الوظائف العليا.

487- ومن بين التدابير الأخرى المتخذة للإسراع في تحقيق المساواة بين الجنسين في القوة العاملة، عملت المنظمة على تكثيف جهود الإعلان عن التوظيفات بحيث شملت مجموعة واسعة من المؤسسات المهنية والجامعات سعيًا إلى استقطاب المرشحات. ومع إحالة كبار الموظفين إلى التقاعد تدريجيًا، سوف تستفيد المنظمة من هذه الفرصة السانحة لتعيين موظفين جدد لكي ينضموا إلى قوتها العاملة مع التركيز بشكل خاص على تحقيق المساواة بين الجنسين.

الجدول 19: الموظفون الإناث والذكور في 31 ديسمبر/كانون الأول 2019

الرتبة	إناث	ذكور	المجموع	نسبة الإناث
مدير (نائب المدير العام، المدير العام المساعد، مدير-1، مدير-2)	32	98	130	25 في المائة
الفئة الفنية (ف1 - ف5)	674	844	1 518	44 في المائة
الموظفون الفنيون القطريون	90	114	204	44 في المائة
فئة الخدمات العامة (خ ع1 - خ ع7)	855	422	1 277	67 في المائة
المجموع	**1 651**	**1 478**	**3 129**	**53%**

التقدم المحرز بشأن التمثيل الجغرافي

488- لدى اتخاذ القرارات بشأن التعيينات في وظائف الفئة الفنية الدولية، لطالما كانت الجدارة المعيار الأساسي المتبع لضمان أن تتمكن المنظمة من ملء جميع الوظائف بأفضل المرشحين من ذوي المؤهلات. وبموازاة ذلك، وتماشيًا مع روح الفقرة 3 من المادة 8 من دستور المنظمة، لا تزال تولى العناية الواجبة لضمان التمثيل الجغرافي العادل للبلدان الأعضاء في أمانة المنظمة.

489- وكان مؤتمر المنظمة قد اعتمد في دورته الثانية والثلاثين التي عُقدت في شهر نوفمبر/تشرين الثاني 2003 منهجية لاحتساب توزيع التمثيل الجغرافي. وتوزعت بموجب هذه المنهجية نسبة 40 في المائة من الوظائف على أساس العضوية و5 في المائة على أساس عدد سكان البلدان الأعضاء و55 في المائة بما يتناسب مع جدول الاشتراكات المقررة.

490- وخلال الفترة 2018-2019، جرى إلى حد كبير خفض عدد البلدان غير الممثلة والممثلة بشكل غير كافٍ والممثلة بشكل زائد، مما أدى إلى زيادة ملحوظة في عدد البلدان الممثلة بشكل متساوٍ. وعلاوة على ذلك، جرى تمثيل العديد من البلدان التي كانت تعاني نقصًا مزمنًا في تمثيلها بصورة متساوية مع نهاية فترة السنتين. وأصبحت كذلك العديد من البلدان غير الممثلة ممثلة تمثيلًا متساويًا خلال فترة السنتين الحالية.

491- وفي نهاية سنة 2019، بلغت نسبة البلدان المتساوية التمثيل 91.24 في المائة.

الجدول 20: البلدان التي لم تكن ضمن النطاق المحدد لكل إقليم في 31 ديسمبر/كانون الأول 2019

الإقليم	البلدان التي تجاوزت ذروة نطاقها	البلدان الناقصة التمثيل	البلدان غير الممثلة
أفريقيا			
آسيا		الصين، اليابان، ماليزيا، سنغافورة	
أوروبا	آيرلندا، إيطاليا	إسرائيل	
أمريكا اللاتينية والبحر الكاريبي			جزر البهاما
الشرق الأدنى		المملكة العربية السعودية، الإمارات العربية المتحدة	قطر
أمريكا الشمالية		الولايات المتحدة الأمريكية	
جنوب غرب المحيط الهادئ			فيجي، جزر مارشال، ميكرونيزيا، ناورو، نيوي

الملحق 6: سياسة المنظمة الخاصة باللغات

492- في عام 1999، أكد مؤتمر المنظمة من جديد، في دورته الثلاثين، "ضرورة ضمان المساواة والتوازن في استخدام جميع لغات المنظمة والحاجة إلى مراقبة نوعية الترجمة التحريرية والفورية.

اجتماعات المنظمة

493- كان عدد الدورات الموافق عليها في إطار برنامج العمل والميزانية خلال الفترة 2018-2019 (191) أعلى منه خلال الفترة 2016-2017 (162). وكان من المقرر عقد 73 اجتماعًا فيما تمّ إلغاء 15 اجتماعًا (*الجدول 21 والملحق 8 على الويب* على الرابط www.fao.org/pir/pir/ar/) مما أدى إلى ما مجموعه 249 اجتماعًا تم عقده في الفترة 2018-2019.

الجدول 21: الدورات التي عُقدت في المقر الرئيسي وفي المواقع الميدانية

الوصف	2015-2014	2017-2016	2019-2018
الدورات الموافق عليها في برنامج العمل والميزانية	133	162	191
الدورات الملغاة، البرنامج العادي	(24)	(13)	(15)
الدورات غير المقررة، البرنامج العادي	68	72	73
الدورات غير المقررة، حسابات الأمانة	67	31	
المجموع	**244**	**252**	**249**
المقر الرئيسي	134	143	126
المواقع الميدانية	110	109	123
المجموع	**244**	**252**	**249**
النسبة المئوية للاجتماعات الميدانية	45 في المائة	43 في المائة	49 في المائة

494- ومن الأدلة على التوازن اللغوي في اجتماعات المنظمة، النسبة المئوية للاجتماعات التي تُعقد بعدد من لغات المنظمة (*الشكل 4*). وخلال الفترة 2018-2019، عُقد 29 في المائة من الاجتماعات بخمس أو ستّ من لغات المنظمة في حين بقيت نسبة الاجتماعات التي عُقدت بأربع لغات عند 8 في المائة. وبلغت نسبة الاجتماعات التي عُقدت بثلاث لغات 22 في المائة.

الشكل 4: نسبة الاجتماعات بحسب عدد اللغات (النسبة المئوية)

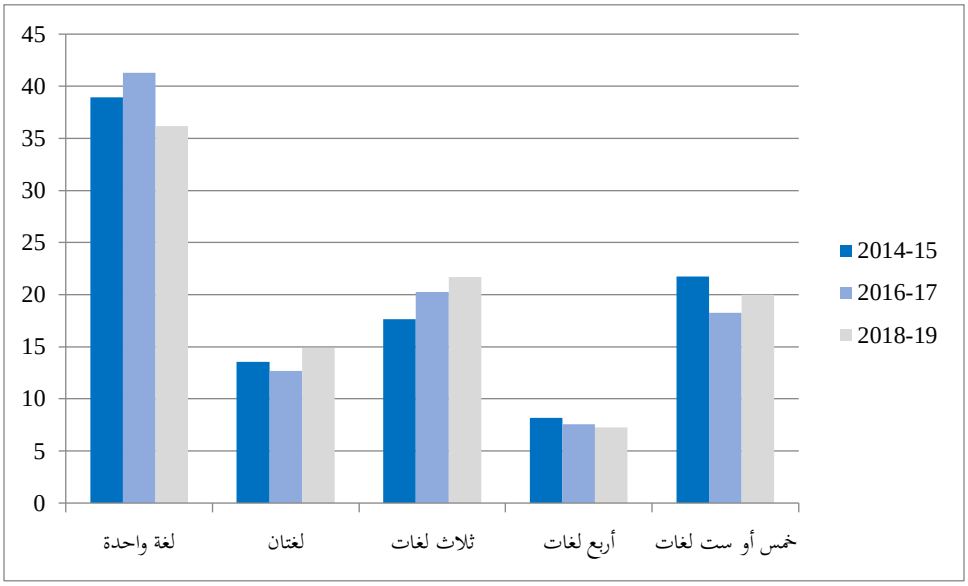

المطبوعات

495- خلال الفترة 2018-2019، صدر ما مجموعه 177 4 مطبوعًا (كتب وكتيّبات) بواسطة نظام تدفق المطبوعات مقابل 585 3 مطبوعًا خلال فترة السنتين السابقة. ومن بين المجموع الكلي، صدر 56 في المائة باللغة الإنكليزية، و12 في المائة باللغة الفرنسية، و12 في المائة باللغة الإسبانية، و5 في المائة باللغة العربية، و4 في المائة باللغة الروسية، و3 في المائة باللغة الصينية (بما في ذلك تلك الممولة من خلال برنامج المطبوعات الصينية). وتشمل النسبة المتبقية وقدرها 6 في المائة إصدارات متعددة اللغات وأخرى صادرة بلغات غير رسمية.

الوثائق

496- خلال فترة السنتين 2018-2019، تم إصدار 215 9 وثيقة عن طريق مركز الوثائق في المنظمة: 40 في المائة باللغة الإنكليزية، و16 في المائة باللغة الفرنسية، و17 في المائة باللغة الإسبانية، و9 في المائة باللغة العربية، و9 في المائة باللغة الروسية و8 في المائة باللغة الصينية. وشكّلت الوثائق الصادرة بعدة لغات وبلغات أخرى مجتمعة نسبة 1 في المائة. وبلغ المجموع الكلي (أي المطبوعات والوثائق وبعض الإصدارات من فئات متنوعة) خلال الفترة 2018-2019 ما مقداره 189 14 مقابل 000 11 خلال فترة السنتين السابقة.

المصطلحات والدعم اللغوي

497- جرى تحديث بوابة مصطلحات المنظمة (Term Portal) بواسطة أحدث المصطلحات المستخرجة من وثائق الأجهزة الرئاسية والمطبوعات الرئيسية الصادرة عن جميع شعب المنظمة مما سمح بإصدار مئات السجلات الجديدة المتعددة اللغات خلال فترة السنتين. وإضافة إلى ذلك، خضعت بوابة المصطلحات لمراجعة هامة سمحت بإضافة معلومات قائمة على المعارف بالنسبة إلى آلاف السجلات بغرض زيادة فائدتها بالنسبة إلى المترجمين التحريريين والمترجمين الفوريين والخبراء

والمؤلفين والجمهور العام. وترد البيانات عن حجم قاعدة البيانات من خلال عدد المصطلحات التي جرت إضافتها بالنسبة إلى كل لغة وأيضًا من خلال عدد السجلات المتاحة بكل من اللغات، على اعتبار أنّ هذه المنهجية أكثر مواءمة لإظهار التغطية اللغوية الإجمالية على بوابة المصطلحات (*الجدولان 22 و23*).

الجدول 22: المصطلحات في بوابة المصطلحات بحسب اللغات

	الإنكليزية	الفرنسية	الإسبانية	العربية	الصينية	الروسية	الإيطالية	اللاتينية
2015-2014	126 800	91 000	77 000	113 100	33 100	111 800	20 200	16 000
2017-2016	130 220	93 560	78 950	115 710	45 000	114 500	20 200	16 500
2019-2018	132 110	94 230	77 855	117 555	51 000	115 640	20 300	15 030

الجدول 23: القيود في بوابة المصطلحات بحسب اللغات

	الإنكليزية	الفرنسية	الإسبانية	العربية	الصينية	الروسية	الإيطالية	اللاتينية
2015–2014	97 783	68 743	64 337	89 098	20 875	85 867	206 19	10 957
2017–2016	98 810	69 700	65 370	90 133	21 475	86 902	19 226	11 050
2019–2018	101 900	73 655	69 000	93 635	42 000	90 325	20 075	11 895